تقرير النمو
استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة

تقرير النمو
استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة

تقرير النمو

استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة

لجنة النمو والتنمية

حقوق الطبع ٢٠٠٨ © البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي
نيابة عن لجنة النمو والتنمية
العنوان:
1818 H Street NW
Washington, DC 20433
Telephone: 202-473-1000
Internet: www.worldbank.org
www.growthcommission.org
E-mail: info@worldbank.org
contactinfo@growthcommission.org
جميع الحقوق محفوظة
1 2 3 4 5 11 10 09 08

هذا التقرير من إنتاج اللجنة المعنية بالنمو والتنمية التي ترعاها المنظمات التالية:

- الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية (AusAID)
- وزارة الشئون الخارجية الهولندية
- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)
- وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (DFID)
- مؤسسة وليام وفلورا هيوليت
- مجموعة البنك الدولي

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات الراعية أو الحكومات التي تمثلها.

ولا تضمن المنظمات الراعية دقة البيانات الواردة في هذا العمل. كما أن الحدود، والألوان، والأسماء، وغيرها من المعلومات الواردة في أية خريطة في هذا العمل لا تعني ضمناً أي حكم من جانب المنظمات الراعية بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو المصادقة على هذه الحدود أو القبول بها.

توجّه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما فيها الحقوق التابعة إلى: مكتب الناشر،
The World Bank, 1818 H Street, NW, Washington, DC 20433, USA; fax: 202-522-2422; e-mail: pubrights@ worldbank.org

ISBN: 978-0-8213-7491-7
eISBN: 978-0-8213-7492-4
DOI: 10.1596/978-0-8213-7491-7

Library of Congress Cataloging-in-Publication data has been requested.

تصميم الغلاف: نايلور ديزاين

المحتويات

أعضاء لجنة النمو والتنمية I

تقديم III

نظرة عامة VII

مـقـدمـة XXI

الجزء الأول: النمو المرتفع والمطرد خلال فترة ما بعد الحرب ١

قصص النجاح الثلاث عشرة ٣
فن صنع السياسات ١٤
دور الحكومة ١٥

الجزء الثاني: السياسات التي تتضمنها استراتيجيات النمو ١٨

مستويات الاستثمار المرتفعة ١٩
نقل التكنولوجيا ٢٧
المنافسة والتغير الهيكلي ٣٠
أسواق العمل ٣١
تنمية الصادرات والسياسة الصناعية ٣٥
أسعار الصرف ٣٧
التدفقات الرأسمالية وانفتاح الأسواق المالية ٣٩
استقرار الاقتصاد الكلي ٤٠
المدخرات ٤٢
تطوير القطاع المالي ٤٤
التوسع الحضري والاستثمار الريفي ٤٦
العدالة وتكافؤ الفرص ٤٩
التنمية الإقليمية ٥٢
البيئة واستخدام الطاقة ٥٤
نوعية المناقشات ٥٧
الأفكار السلبية ٥٧

الجزء الثالث: تحديات النمو في سياق بلدان معينة ٦٠

أفريقيا جنوب الصحراء ٦٠
الدول الصغيرة ٦٧
البلدان الغنية بالموارد ٧٠
البلدان متوسطة الدخل ٧٣

الجزء الرابع: اتجاهات عالمية جديدة ٧٦

الاحتباس الحراري العالمي ٧٦
تزايد التفاوت في الدخول والنزعة الحِمائية ٨٣
صعود الصين والهند وتراجع أسعار السلع المصنعة ٨٥
مشكلة "التجميع" **(The Adding-Up)** ٨٧
تصاعد أسعار الغذاء والوقود ٨٩
العوامل الديموغرافية، والتقدم في السن والهجرة ٩١
الاختلالات العالمية والحوكمة العالمية ٩٤

الملحق الإحصائي: الاقتصاد العالمي والبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية ٩٨

مسرد المصطلحات ١٦٢

شكر وتقدير ١٦٥

أعضاء لجنة النمو والتنمية

مونتيك سينج أهلووااليا (Montek Ahluwalia): نائب رئيس لجنة التخطيط، حكومة الهند، نيودلهي.

إدمار باشا (Edmar Bacha): مدير معهد كازا داس جاراساس لدراسات السياسات الاقتصادية، ومستشار أول ببنك Itau BBA البرازيل، مستشار أول سابقاً لوزير المالية في تنفيذ خطة Plano Real، والرئيس السابق لبنك التنمية الوطني (BNDES).

دكتور بويديونو (Dr. Boediono): محافظ بنك إندونيسيا، الوزير المنسق للشئون الاقتصادية سابقاً، أستاذ الاقتصاد بجامعة جاجا مادا Gajah Mada University، إندونيسيا.

اللورد جون براون (Lord John Browne): الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم سابقاً، المملكة المتحدة.

كمال درويش (Kemal Dervis): مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزير الشئون الاقتصادية والخزانة سابقاً، تركيا.

أليخاندرو فوكسلي (Alejandro Foxley): وزير الخارجية ووزير المالية سابقاً، تشيلي.

جوه تشوك تونج (Goh Chok Tong): وزير أول في مجلس الوزراء، ورئيس جهاز النقد السنغافوري، رئيس الوزراء سابقاً، سنغافورة.

هان دوك- سو (Han Duck – Soo): رئيس الوزراء سابقاً، ونائب رئيس الوزراء سابقاً، ووزير المالية والاقتصاد سابقاً، جمهورية كوريا الجنوبية.

دانوتا هوبنر (Danuta Hübner): مفوض السياسة الإقليمية بالمفوضية الأوروبية، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشؤون أوروبا سابقاً، شغلت مناصب سابقة في الحكومة البولندية: الوزير البولندي للشؤون الأوروبية، ووزير التكامل الأوروبي، ونائب الوزير للشئون الخارجية، والوزير – رئيس مكتب مستشاري ديوان الرئاسة رئيس جمهورية بولندا، ونائب وزير التجارة والصناعة، بولندا.

كارين جامتين (Carin Jämtin): وزيرة التعاون الإنمائي الدولي سابقاً، السويد.

بدرو- بابلو كوزنسكي (Pedro-Pablo Kuczynski): رئيس الوزراء سابقاً، ووزير الاقتصاد والمالية سابقاً، بيرو.

داني ليبزيجر (Danny Leipziger): نائب الرئيس لشئون تخفيض الفقر والإدارة الاقتصادية- مجموعة البنك الدولي، نائب رئيس لجنة النمو والتنمية.

تريفور مانويل (Trevor Manuel): وزير المالية، جنوب أفريقيا.

محمود محيي الدين (Mahmoud Mohieldin): وزير الاستثمار، مصر.

نجوزي إن. أوكونجو-إويلا (Ngozi N. Okonjo-Iweala): عضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة البنك الدولي، وزير المالية والشئون الخارجية سابقاً، نيجيريا.

روبرت روبين (Robert Rubin): رئيس اللجنة التنفيذية لمؤسسة سيتي جروب، وزير الخزانة سابقاً، الولايات المتحدة.

روبرت سولو (Robert Solow): حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أستاذ غير متفرغ بمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة.

مايكل سبنس (Michael Spence): حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أستاذ غير متفرغ بجامعة ستانفورد، رئيس اللجنة، الولايات المتحدة.

السير ك. دوايت فينر (Sir K. Dwight Venner): محافظ البنك المركزي لشرق الكاريبي، سانت كيتس ونيفيس.

إرنستو زيديلو (Ernesto Zedillo): رئيس المكسيك سابقاً، مدير مركز ييل لدراسة العولمة، الولايات المتحدة.

زو جياوشوان (Zhou Xiaochuan): محافظ بنك الشعب الصيني.

PEDRO-PABLO KUCZYNSKI

DANNY LEIPZIGER

TREVOR MANUEL

MAHMOUD MOHIELDIN

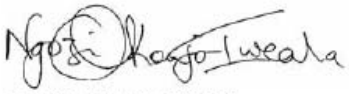

NGOZI N. OKONJO-IWEALA

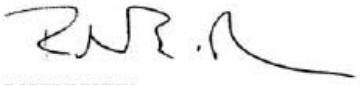

ROBERT RUBIN

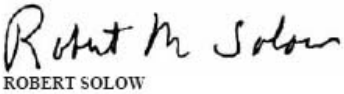

ROBERT SOLOW

MICHAEL SPENCE

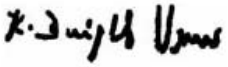

SIR K. DWIGHT VENNER

ERNESTO ZEDILLO

ZHOU XIAOCHUAN

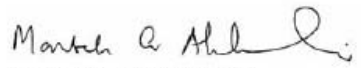

MONTEK SINGH AHLUWALIA

EDMAR BACHA

DR. BOEDIONO

LORD JOHN BROWNE

KEMAL DERVI¸S

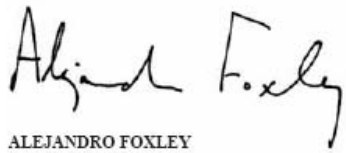

ALEJANDRO FOXLEY

GOH CHOK TONG

HAN DUCK-SOO

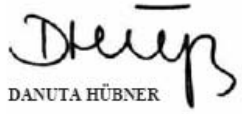

DANUTA HÜBNER

CARIN JÄMTIN

تقديم

يضم هذا التقرير آراء لجنة تتألف من ١٩ قيادياً، معظمهم من الدول النامية، واثنين من الأكاديميين: بوب سولو (Bob Solow) وأنا. وهؤلاء القادة يحملون في جعبتهم خبرات تراكمت عبر عقود من العمل المليء بالتحديات في مجال صنع السياسات التي تؤثر في حياة ملايين البشر وفي مستقبلهم الوظيفي، وصحتهم، وتعليمهم، وحصولهم على وسائل الراحة الأساسية مثل المياه، والمواصلات العامة، والإضاءة في منازلهم، وفي نوعية حياتهم اليومية، إضافة إلى التأثير على حياة أطفالهم وعلى الفرص التي يتمتعون بها.

وقد اشتبك هؤلاء في صراع مع جميع العناصر الأساسية المعقدة لاستراتيجيات النمو المتمثلة في: مخصصات الموازنة، والضرائب، وأسعار الصرف، والسياسات التجارية والصناعية، واللوائح، وعمليات الخصخصة، والسياسات النقدية، وغيرها كثير لا يتسع المجال لذكرها. وهذه الخيارات وإن كانت أحياناً بعيدة عن حياة الناس اليومية، إلا أن تأثيرها هائل.

وقد شرفت بالعمل معهم والاشتراك في عملية تعلم مثيرة وفائقة السرعة. وأملنا أن نكون قد نجحنا من خلال هذا التقرير، وبصورة مرموقة من خلال الأوراق البحثية، وورش العمل، ودراسات الحالات، التي اقترنت بهذا العمل في التعرف على رؤاهم، والرؤى التي أبدتها مجموعة متفانية من الأكاديميين والعاملين في مجال التنمية وصنع السياسات.

وخلال الأعوام الثلاثين الماضية، تزايد عدد البشر الذين يعيشون في بيئات حققت نمواً مرتفعاً – أو في بلدان تتمتع بمستوى دخل فردي يماثل المستوى الذي حققته بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – بمقدار أربعة أضعاف، فقد ارتفع عددهم من مليار إلى ٤ مليارات نسمة. وقد تسارع النمو في الاقتصاد العالمي، بل حتى في مجموعة أوسع من البلدان النامية. وهناك فرصة واقعية – ربما لأول مرة في التاريخ – لتغيير نوعية الحياة، وتوفير فرص مبتكرة للغالبية الساحقة من البشر. ويمثل هذا التقرير محاولة لزيادة إمكانية تحويل الأمل إلى واقع.

والأمر المؤكد، أن هناك تحديات هائلة قائمة تتمثل في: تغير المناخ، والحوكمة العالمية، وتزايد الاعتماد المتبادل، والتقلبات، والمخاطر، والنزعة نحو الاحتواء، بما يكفل استفادة الجميع من المزايا. ولكن ذلك كله لا ينبغي أن يتجاوز قدرتنا على الإبداع، والابتكار، وفهم مشاعر وتجارب الآخرين.

وقد انتهجنا منهجاً تمثل في محاولة استيعاب وهضم خبرات النمو والتنمية المتراكمة، وفي التحليل المتأني المتعمق للسياسات في طائفة واسعة من المجالات. ثم سعينا إلى مشاركة هذا الفهم مع القادة السياسيين، وصانعي السياسات في بلدان نامية، ومنهم الجيل القادم من القادة؛ ومع

مجموعة من المستشارين الدوليين؛ ومع المستثمرين، وصانعي السياسات، وقادة في بلدان متقدمة، ومؤسسات دولية ممن يشاركوننا نفس الأهداف.

لقد بدأنا عملنا منذ عامين، في أبريل ٢٠٠٦. وقد ركزنا على النمو المتواصل، ليس لأنه الغاية النهائية، بل لأن النمو المتواصل يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يهتم بها الناس، كما أنه ضروري لها، وتتمثل في: تخفيف حدة الفقر، والتوظيف المنتج، والتعليم، والصحة، والحصول على فرصة للإبداع. وقد اتفقنا على أن هذا المجهود يحتاج إلى الاستفادة من مجموعة معارف أخرى، وذلك في جميع الميادين التي رأى أعضاء اللجنة أنها ذات صلة بالنمو والتنمية الاقتصادية.

وقد دفعنا ذلك إلى عقد ١٢ ورشة عمل حول مجموعة كبيرة من السياسات، التي تتعلق جميعها بالنمو والتنمية. وفي إطار ورش العمل تلك، قام أكثر من ٣٠٠ من الأكاديميين المتميزين بكتابة وعرض أوراق بحثية، ومناقشة القضايا ذات العلاقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديري لزملائي الأكاديميين الذين انضموا إلينا بحماس، وتبصر، وكرم في تكريس وقتهم. وقد شارك أعضاء اللجنة في ورش العمل حسبما سمحت لهم جداول أعمالهم بذلك. وقد ركزنا على ما نعرفه وكذلك على ما لا نعرفه. وما كان المشروع بأكمله ليتحقق، دون هذا التقييم الصارم لآخر ما توصلت إليه السياسات الموجهة للنمو.

وقد أسهمت المناقشات التي دارت بين أعضاء اللجنة خلال ستة اجتماعات عقدت في نيويورك، وسنغافورة، وسوجو، ولندن، وواشنطن العاصمة، بالإضافة إلى الاثنتي عشرة ورشة عمل أسهمت في توضيح عدد كبير من القضايا النظرية والعملية. ولم يمض وقت طويل لنعلم أن الخبراء لم يتفقوا فيما بينهم حول العديد من المجالات؛ ولا كان أعضاء اللجنة متفقين في جميع المجالات. ولا تعتقد اللجنة أن عليها أن تسوي القضايا العالقة، أو أن تقوم بالتحكيم في الجدل الدائر. فهذا أمر سوف يتم التعامل معه مع مرور الوقت، مع تقدم البحث الأكاديمي والبحث المتعلق بالسياسات. كما تؤمن اللجنة وتتفهم عدم اكتمال معرفتنا، إضافة إلى المنافع والمخاطر المتعلقة بأنواع معينة من السياسات، بما يمثل مدخلاً مفيداً ومهماً لمن يتخذون قرارات في ظل ظروف يشوبها انعدام اليقين وعدم اكتمال المعلومات.

لقد تحقق هذا العمل بفضل مشاركة والتزام عدد كبير من الأفراد. وإنني أعرب عن امتناني بوجه خاص لأعضاء اللجنة الذين لم يترددوا في قضاء ساعات طويلة من وقتهم في المناقشات أثناء اجتماعات اللجنة، وفي ورش العمل، وفي مساعدتهم في تفهم طبيعة التحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية.

لقد اعتمدت اللجنة، كما اعتمدت أنا، على مجموعة عمل - مجموعة من العاملين الجادين: بدرو كارنيرو (Pedro Carneiro)، وحومي خراص (Homi Kharas)، ودانـي ليبزيجر (Danny Leipziger)، وإدوين ليم (Edwin Lim)، وبول رومر (Paul Romer)، وبوب سولو (Bob

(Solow، وروبرتو زاجا (Roberto Zagha). وقد حاولنا معاً استيعاب كمّ هائل من المعلومات والأفكار؛ وتنظيم ومراجعة الأعمال المعدة لورش العمل، وتحديداً الموضوعات الأساسية للتقرير. ونقدر لبوب سولو (Bob Solow) عمق بصيرته الاقتصادية، وتواضعه وكرمه. ولا مجال لأن نغفل الإشادة بمدى التأثير الذي أحدثه على تطور فكر أعضاء اللجنة وعلىَّ أنا بصفة خاصة.

وقد لعب محرر اللجنة، سايمون كوكس (Simon Cox) دوراً مهماً على وجه الخصوص، ونادراً ما يجد المرء محرراً يتفهم بعمق ودقة منطق المناقشة وهيكلها، ثم يعبر عنها ببساطة، ووضوح.

وهناك مجموعة متفانية من الموظفين بالبنك الدولي هم: مايا براهمام (Maya Brahmam)، وموريل دارلينجتون (Muriel Darlington)، وهايكو هيسي (Heiko Hesse)، وتينج جيانج (Teng Jaing)، وديانا مانيفيسكايا (Diana Manevskaya)، ودوروتا نوفاك (Dorota Nowak)، قامت بتنظيم كل جانب من جوانب عمل اللجنة، وورش العمل وطبع أوراق العمل والتقارير العديدة. وأنا أشكرهم جميعاً على تفانيهم، وكفاءتهم، وتفوقهم في العمل تحت ضغط شديد. وقد أسفرت جهودهم عن ورش العمل، والمطبوعات، وأنشطة الاتصال والإعلام، والعمل الميداني، وموقع اللجنة الإلكتروني، إلى جانب أشياء أخرى كثيرة سوف تأتي فيما بعد. إضافة إلى ذلك، فقد عمل فريق المطبوعات تحت ضغط هائل، ومواعيد نهائية متغيرة. وإني أشكرهم جميعاً على صبرهم، واهتمامهم بالتفاصيل، وإبداعهم في التصميم، وقدرتهم على التنفيذ، وهم: عزيز جوكديمير (Aziz Gokdemir)، وستيفن ماك جروارتي (Stephen McGroarty)، وديني بيرجيرون (Denise Bergeron)، ونانسي لامرز (Nancy Lammers)، وسانتياجو بومبو (Santiago Pombo). وأود أيضاً أن أشكر تيم كالين (Tim Cullen) وزملاءه على خبرتهم الفنية وعونهم في الإعلام بأعمال اللجنة.

وقد أمكن تحقيق المشروع بأكمله بفضل أفراد، ومؤسسات آمنت بأهمية المشروع وقررت دعمه. وأشكر أيضاً حكومات أستراليا، والسويد، وهولندا، والمملكة المتحدة، ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت William and Flora Hewlett Foundation، ومجموعة البنك الدولي على اهتمامهم ودعمهم.

وسوف يتضح أنه من غير الممكن تسمية كل من أسهم في هذا الجهد في هذا التقديم. لذلك فقد أوردت، في ملحق مرفق، أسماء كل من أسهمت جهودهم في تحقيق هذا العمل من مختلف الفئات.

وأود أن أشكر نائب رئيس اللجنة، داني ليبزيجر (Danny Leipziger). فقد كانت سنوات خبرته الطويلة في مجال النمو والتنمية، وسخاؤه في بذل وقته الخاص، وإتاحة موارد البنك الدولي الهائلة إسهاماً لا يقدر بثمن. ولابد لي من أن أنوه إلى أن هذا المشروع، هو واللجنة، يدين بنشأته إلى داني ليبزيجر (Danny Leipziger) وزميله روبرتو زاجا (Roberto

(Zagha في شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية بالبنك الدولي، ففي رأيهما – وأوافقهما الرأي – أن النمو هو محور تحقيق عدد من أهداف التنمية، ومنها الحد من الفقر بصفة خاصة. وقد كان لتوفر كم متزايد من البحوث والخبرات، الفضل في إنجاز هذا المشروع في وقته.

وأخيراً، فقد عملت يومياً مع شخص واحد ساعات طويلة نسبياً على مدى عامين، ألا وهو روبرتو زاجا (Roberto Zagha)، سكرتير اللجنة. وأقول، دون أدنى مبالغة، إن أياً من كل ذلك ما كان ليتحقق لولاه. فقد كانت ورش العمل بالكامل – وهي مكون أساسي من العملية – ثمرة لجهوده. كما أن نطاق معرفته بالعمل ذي الصلة بالتنمية كان مذهلاً. وكان احترامه للقيادات في الأوساط الأكاديمية والعملية، وعلاقاته الشخصية بهم وسيلةَ الربط التي جمعت كل هؤلاء معاً. وهو يتمتع بالكرم، والتواضع، والدقة المتناهية في تفكيره وتفاعلاته، ويولي اهتماماً عميقاً بالغاية النهائية. وبالنسبة لي كانت مشاركتي له في العمل أمراً مجزياً.

مايكل سبنس Michael Spence
يونيو ٢٠٠

نظرة عامة

منذ عام ١٩٥٠ شهد ١٣ اقتصاداً نمواً سنوياً بمعدل ٧ في المائة أو أكثر على مدى ٢٥ عاماً أو ما يزيد. وعلى هذه الوتيرة من التوسع، فإن حجم الاقتصاد يتضاعف تقريباً في كل عقد من الزمان. ويتناول هذا التقرير هذا النوع من النمو المرتفع والمطرد: أسبابه، ونتائجه، وديناميكياته الداخلية[1]. وقد يطلق المرء على هذا التقرير اسم "المعجزات الاقتصادية"، فيما عدا أننا نعتقد أن ذلك اسم على غير مسمى، حيث إن النمو المرتفع والمطرد – خلافاً للمعجزات – من الممكن شرحه، ومن الممكن أن يتكرر، وذلك ما نأمله.

إن النمو ليس غاية في حد ذاته. لكنه يجعل من الممكن تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمعات. فالنمو يمكنه أن ينقذ الناس جُملةً من غائلة الفقر والشقاء. ولم يحدث أبداً أن حقق ذلك شيء آخر غير النمو. إن النمو يوفر أيضاً الموارد التي تدعم الرعاية الصحية والتعليم والأهداف الإنمائية الأخرى التي التزم بها العالم. وباختصار، نحن نرى أن النمو شرط ضروري، وإن كان غير كاف، للتنمية الأشمل، الأمر الذي يوسع المجال أمام الأفراد حتى يكونوا منتجين ومبدعين.

ديناميكيات النمو والاقتصاد العالمي

يحدد التقرير بعضاً من الخصائص المميزة للاقتصادات عالية النمو، كما أنه يطرح أسئلة عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية الأخرى أن تحاكي تلك الاقتصادات. ولا يقدم التقرير إلى صانعي السياسات صيغة نهائية يمكن تطبيقها – حيث لا توجد صيغة عامة لذلك. فلكل بلد خصائصه التي تفرد بها، وخبراته التاريخية التي ينبغي أن تنعكس في إستراتيجية النمو الخاصة به. لكن التقرير يطرح إطار عمل ينبغي أن يساعد صانعي السياسات في وضع إستراتيجية للنمو خاصة بهم. والتقرير لن يقدم لهم مجموعة كاملة من الإجابات، لكنه على الأقل يساعدهم في طرح الأسئلة المناسبة. والنمو المطرد السريع لا يتحقق تلقائياً، لكنه يتطلب التزاماً طويل الأجل من جانب القيادات السياسية لأي بلد، التزاماً تجري متابعته بأناة ودأب وبأسلوب تفكير عملي ومرن.

إن تحقيق نمو بمعدل ٧ في المائة سنوياً، ويتواصل على مدى ٢٥ عاماً، هو أمر لم يسمع عنه قبل النصف الأخير من القرن العشرين. وقد صار ذلك ممكناً فقط لأن الاقتصاد العالمي أصبح الآن أكثر انفتاحاً واندماجاً. وذلك يسمح للاقتصادات سريعة النمو باستيراد الأفكار،

[1] يعكس التقرير آراء لجنة تتألف من ١٩ من مشاهير القيادات ذوي الخبرة في مجالات الحكومة، والسياسات، والأعمال، معظمهم من العالم النامي واثنين من مشاهير الخبراء الاقتصاديين. وقد جرى كتابة التقرير على مدى عامين قامت اللجنة خلالهما بالعمل مباشرةً مع كبار الأكاديميين، وقادة الأعمال، وصانعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية، والتشاور معهم، والتعلم منهم. ويعكس التقرير ما تم تعلمه طوال هذه الفترة، بالإضافة إلى الخبرات الخاصة بأعضاء اللجنة.

والتقنيات، والمعرفة الفنية من بقية العالم. وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر أحد قنوات نقل المعرفة الذي سعت إلى اجتذابه بهمة ونشاط اقتصادات كثيرة عالية النمو، وثمة قناة أخرى هي التعليم الأجنبي، الذي غالباً ما ينشئ شبكة علاقات دولية دائمة. وحيث إن تعلم الشيء أسهل من اختراعه، فإن الاقتصادات سريعة التعلم قد تكسب سريعاً أرضاً على حساب الاقتصادات الرائدة. والنمو المرتفع المطرد إنما هو نمو يستهدف اللحاق بما حققته الاقتصادات الرائدة. والاقتصاد العالمي هو المورد الأساسي.

إن الاقتصاد العالمي المنفتح يوفر أيضاً للبلدان النامية سوقاً عميقة ومرنة لصادراتها. ولما كان تقسيم العمل محدوداً بنطاق السوق، فإن هذا الطلب العالمي المتسع يسمح للبلدان بالتخصص في خطوط صادرات جديدة وتحسين إنتاجيتها بطرق كثيرة.

هل التوجه إلى الخارج هو المسار الوحيد نحو النمو؟ لقد توجهت بعض الاقتصادات نحو الانغلاق على الداخل، ومنافسة الواردات في السوق المحلية، بدلاً من التنافس مع الجمارك الأجنبية في السوق العالمية. وقد نجحت هذه الاستراتيجيات في بعض الأحيان في حفز الاستثمار، وزيادة حجم المنتجين المحليين وكفاءتهم. كما أنها تتفادى المخاطر التي قد تنشأ من الانفتاح المفاجئ على المنافسة الأجنبية. ورغم ذلك، فإن استراتيجيات النمو التي تعتمد على الطلب المحلي دون غيره لها حدودها في نهاية المطاف. فعادةً ما تكون السوق المحلية من الصغر بحيث لا تدعم النمو المطرد لمدة طويلة، كما أنها لا تتيح ذات القدر من الحرية للتخصص في الإنتاج.

ومما يحقق النمو الذي يستهدف اللحاق بالاقتصادات الرائدة وجود عرض وفير من العمالة. فمع توسع الاقتصاد وتشعبه، تجتذب المشروعات الجديدة العمال العاطلين من قطاع الزراعة التقليدية إلى أعمال أكثر إنتاجية في المدن. وينبغي أن تتسم الموارد، لاسيما العمالة، بالقدرة على التحرك. فلم يحدث أن تم تصنيع بلد ما دون أن يقترن ذلك بالنمو الحضري أيضاً، وإن تم ذلك بطريقة فوضوية.

والاقتصادات التي تنهج نسق النمو المرتفع تقوم بتحويل ذاتها بصورة هيكلية. ووفقاً لما ورد بالتقرير: "فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياسه عند قمم أشجار الاقتصاد الكلي، ولكن كل الإجراءات تتخذ عند شجيرات الاقتصاد الجزئي الكثيفة حيث تنبت فروع جديدة، وتزال الأخشاب الميتة." لذا يتم تصميم معظم السياسات والإصلاحات التي تستهدف النمو لكي ترعى هذا الاقتصاد الجزئي، ولكي تحمي – وبصورة حاسمة – الفئات التي تأثرت سلباً بهذه الديناميكيات.

وبفضل وفرة العمالة، وعمق الطلب العالمي، فإن سرعة النمو خلال المراحل الأولى من التنمية تكون محدودة أساساً بتأثير نطاق الاستثمار (العام والخاص معاً). وهذا الاستثمار في حد ذاته يتأثر بتوفر المدخرات. إن الاقتصادات مرتفعة النمو تدخر حصة هائلة من دخلها: بحيث لا يعد

"إن هدفنا ليس تلخيص حالة المعرفة، بل إعداد تقرير مختصر بالقدر الكافي بما يسمح لرؤساء الوزراء ورؤساء الجمهوريات بقراءته، مما قد يساعدهم على التفكير في طبيعة استراتيجيات النمو، وطرح الأسئلة المناسبة على وزرائهم ومستشاريهم."

مونتيك سينغ أهلووواليا

تحقيق معدل ادخار قومي بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة أو أكثر أمراً غير عادي. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تعتمد البلدان اعتماداً أكبر على رأس المال الأجنبي في تمويل احتياجاتها من الاستثمارات، إلا أن التدفقات الرأسمالية على مدى العقود العديدة الماضية لم تكن لها اتجاهات واحدة، وفي رأينا أن الادخار الأجنبي لا يعد بديلاً كاملاً للادخار المحلي، بما فيه الادخار العام، لتمويل الاستثمار الذي يحتاجه اقتصاد مزدهر.

القيادة والحكومة الفعالة

إن جميع النماذج الناجحة الثلاثة عشر تشترك في خاصية أخرى مميزة ألا وهي وجود حكومة تتمتع بقدر متزايد من القدرة، والمصداقية، والالتزام. إن تحقيق هذه المعدلات المرتفعة من النمو ولفترة طويلة من الزمن تطّلب بالضرورة وجود قيادة سياسية قوية. إذ ينبغي على صانعي السياسات اختيار استراتيجيه للنمو، وأن يبلغوا الجمهور بغاياتهم، وأن يقنعوا الشعب بأن ما سيحصلون عليه من نفع في المستقبل يستحق بذل الجهد، وحسن التدبير، وإجراءات تحوُّل اقتصادي كبير. ولن ينجحوا إلا إذا كانت وعودهم قابلة للتصديق، وتشمل الكل ولا تُقصى أحداً، وتطمئن الناس بأنهم أو أبناءهم سوف ينعمون بكامل نصيبهم من ثمار النمو.

ومثل هذه القيادة تتطلب الصبر، وأفقاً تخطيطياً طويلاً، وتركيزاً لا يتزعزع على غاية النمو الشامل الذي لا يُقصى أحداً. وفي عدة حالات، كانت هناك اقتصادات سريعة النمو تشرف عليها حكومة تتبع نظام الحزب الواحد وتتوقع البقاء في السلطة فترة طويلة من الزمن. وفي حالات أخرى، كانت هناك نظم ديمقراطية متعددة الأحزاب التمست سبلاً للعمل في صبر وجلد وداومت على التركيز على غايات النمو على مر الزمن. ويمكن للأحزاب السياسية المنافسة – على سبيل المثال – أن تتفق على إستراتيجية للنمو يتبناها حزبان، ويتبعها كل منهما أثناء فترة وجوده في السلطة. وحتى لو لم يُبرم أبداً ميثاق رسمي، فإن إستراتيجية النمو التي تحقق لها النجاح وحظيت بثقة الجمهور قد تستمر في التطبيق إلى ما بعد ولاية الحكومة التي بدأتها. وتشير التجربة إلى أن وجود مجموعة قوية من التكنوقراط، والتي تركز جهودها على تحقيق النمو طويل الأجل، يمكنها أيضاً أن توفر قدراً من الذاكرة المؤسسية والاستمرارية في سياسات النمو. وقد يكون لهذا الاستقرار ولهذه التجربة قيمتها بوجه خاص أثناء فترات التحولات السياسية، حيث إن النظم الجديدة لصنع القرار جماعياً قد تستغرق وقتاً طويلاً حتى تستقر وتعمل بكفاءة.

وكما أن النمو ليس هو الهدف النهائي، فإن الإصلاحات هي الأخرى ليست كذلك. فكلاهما يعدان وسيلتين لتحقيق غايات أخرى. وقد تكون الإصلاحات مثاراً للإعجاب، وتمثل إنجازات كبرى، إلا أن النمو إذا لم يتحقق بمعدلات سريعة، أو لم تشعر أعداد كبيرة من الناس بأي تحسن في أحوالهم، عندئذ سوف يتطلب الأمر مزيداً من العمل. ومن الواضح أن

الاعتماد على الأسواق من أجل تخصيص الموارد بكفاءة هو أمر ضروري (ليس هناك بديل فعال معلوم)، ولكن هذا لا يعني ترك الأمر لمزيج من بعض الأسواق، ولقائمة من الإصلاحات لكي تحدد النتائج.

وعلى الحكومات التي تلتزم بتحقيق النمو المرتفع أن تسلك مسلكاً عملياً في سعيها إلى تحقيق هذه الغاية، حيث إن الأفكار والمسلَّمات التقليدية هي وحدها المطبقة حتى الآن. وهذا التقرير نتاج عامين من الاستقصاء والجدل تحت قيادة شخصيات ذات خبرة من صانعي السياسات، ورجال الأعمال وشخصيتين أكاديميتين من الحائزين على جائزة نوبل، الذين استمعوا إلى آراء سلطات قيادية حول كل شيء بدءاً من سياسات الاقتصاد الكلي إلى النمو الحضري. ولو كان هناك مذهب واحد فقط صالح للنمو يمكن الأخذ به، لكنا واثقون من العثور عليه.

إن الاقتصاديين يعلمون كيف تعمل الأسواق، ويمكنهم أن يقولوا لنا بكل ثقة كيف يستجيب اقتصاد ناضج لما يصفونه من سياسات. لكن الأسواق الناضجة تعتمد على ركائز مؤسسية عميقة – أي مؤسسات تحدد حقوق التملك، وتفرض تنفيذ العقود، وتفصح عن الأسعار، وتسد الفجوة المعلوماتية بين المشترين والبائعين.

وغالباً ما تفتقر البلدان النامية لهذه الأسواق والمؤسسات المنظمة. والحقيقة أن أحد الجوانب المهمة في عملية التنمية يتمثل تحديداً في إنشاء هذه القدرات المؤسسية. ولكن في غيابها يمكن للنمو أن يتحقق، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تتطور بالتوازي مع توسع الاقتصاد. إلا أننا لا ندري بالتفصيل كيف يمكن هندسة هذه المؤسسات، كما أن صانعي السياسات لا يمكنهم دائماً معرفة كيف يؤدي سوقٌ ما وظائفه دون وجود هذه المؤسسات. لذلك فإن التنبؤ بدقة بتأثير التحول في السياسات والإصلاحات يصبح أمراً أكثر صعوبة في اقتصاد نامٍ. ومازالت نماذجنا ووسائلنا للتنبؤ – في هذه المرحلة – قاصرة في عدد من الجوانب المهمة.

ولذلك فإنه من الحكمة بالنسبة للحكومات أن تنتهج منهجاً تجريبياً في تنفيذ السياسة الاقتصادية. وهذا المبدأ يجد تعبيراً جيداً له في قول مأثور لدينج زياو بينج غالباً ما يستشهد به وهو "اعبر النهر بتحسس الحصوات". وعلى الحكومات أحياناً أن تمضي خطوة خطوة، متفادية التحولات المفاجئة في السياسات حيث تفوق المخاطر المحتملة المزايا. وذلك من شأنه أن يحد مما تحدثه أية خطوة خاطئة للسياسات من ضرر محتمل، مما يسهل أكثر للحكومة والاقتصاد أن يصححا نفسيهما. وبالمثل فإن كل خطوة ينبغي أن تمثل محاولة صغيرة أو تجربة. بمعنى آخر ما هي إلا تحسُّس لأفضل مسار إلى الأمام.

إن صنع السياسات ما هو إلا جزء من المعركة. وينبغي أيضاً أن تُنفذ السياسات بإخلاص، وأن تدار على نحو معقول. وأي جهاز حكومي فعال لا يتم بناؤه بين عشية وضحاها، ويتطلب اهتماماً مستمراً. وينبغي تنمية ثقافة الخدمة العامة الأمينة، والحفاظ عليها. وعلى الإدارة أن تجتذب الأفراد الموهوبين وأن تحرص على بقائهم في الخدمة، عن طريق منح

مرتبات أفضل، وتوفير فرص للترقية، وتقدير المسئولين الذين يطوّرون من أداء القطاع العام بصورة ملموسة.

والحكومة ليست السبب المباشر في النمو. فذلك الدور يقع على عاتق القطاع الخاص، وعلى الاستثمار وروح المبادرة الحرة، التي تتجاوب مع إشارات الأسعار وقوى السوق. لكن الحكومة المستقرة، والأمينة، والفعالة تعد عاملاً حاسماً على المدى الطويل. ومن الاختصاصات المنوط بها الحكومة، على سبيل المثال، المحافظة على استقرار الأسعار، والقيام بالمسؤوليات المتعلقة بالمالية العامة، وكلاهما يؤثران في المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص، والعوائد التي يحصلون عليها.

وخلال العقود الأخيرة، كانت النصيحة التي توجه للحكومات هي "تطبيق سياسات التثبيت، والخصخصة، والتحرير". وهذا التنبيه يكمن وراءه أمر يستحق التنويه عنه وهو أن على الحكومات ألا تقوم بأعمال أكثر مما يلزم، أي بالحلول محل الأسواق أو إغلاق الاقتصاد وعزله عن بقية العالم. لكننا نعتقد أن هذه الوصفة تطرح تعريفاً ضيقاً للغاية لدور الحكومة. ولأن الحكومات يمكن أن تكون أحياناً غير رشيدة وأحياناً أخرى مخطئة، فهذا لا يعني شطبها من السيناريو. بل العكس هو الصحيح، إذ إن الحكومات النشيطة والتي تسلك سلوكاً عملياً تستطيع أن تلعب أدواراً حاسمة في نمو الاقتصاد وتطوره.

إن النمو المرتفع والمطرد ليس بالأمر اليسير. ولو كان الأمر كذلك لكانت قائمة الحالات الناجحة أطول. فبعض البلدان تكافح من أجل البدء في تحقيق النمو، وبعضها الآخر يخفق في استمراره. كما أن بعض البلدان تنمو بسرعة، لكن مستوى النمو يقف عند حد معين لا يتغير عندما تصل هذه البلدان إلى مستوى الدخل المتوسط. والاقتصاد سريع النمو إنما هو هدف متحرك. وغالباً ما تتحول السياسات الصالحة إلى سياسات فاسدة عندما يستمر تطبيقها لفترات أطول مما يجب. وبقدر ما ينبغي لإستراتيجية النمو في بلد ما أن تتطور مع الاقتصاد، فإن الشئون السياسية لهذا البلد ينبغي أن تتطور هي الأخرى، إذ إن الرخاء سوف يخلق طبقة متوسطة، ينبغي الاعتراف بصوتها في العملية السياسية على المستويين المحلي والمركزي.

وبعد أن بيّنا فن صنع القرار، نتحول الآن إلى عناصر السياسات. إن عدد الإصلاحات وحجم المصروفات التي قد تتطلع إليها الحكومة في أي وقت من الأوقات سوف يتجاوز كثيراً حدود قدراتها وميزانيتها. ولذلك ينبغي لأية إستراتيجية متماسكة للنمو أن تحدد الأولويات، وتقرر على ضوئها إلى أين توجه طاقات الحكومة ومواردها. ولهذه الخيارات أهمية قصوى؛ إذ ينبغي أن تعكس السياق والظروف الخاصة بالبلد، وتستجيب للظروف الأولية التي تتسم بالتباين الشديد. ولذلك هذا التقرير لا يمكنه وضع أولويات لصانعي السياسات، بل إنه يستطيع فحسب أن يحدد السياسات التي تحتاج إلى اهتمام.

إن ركائز السياسات الخاصة بالنمو المرتفع المطرد توفر مناخاً لتحقيق مستويات مرتفعة من الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، والمنافسة، وقدرة الموارد على الحركة، وتوفير وسائل الحماية الاجتماعية، والعدالة، وعدم إقصاء أي فئات. وسوف نكون مبالغين قليلاً لو وصّفناها جميعاً كشروط ضرورية. وفي رأينا أن إدراك الديناميكيات، وتركيز الاهتمام على أسس السياسات من شأنه أن يزيد بصورة ملحوظة من فرص تحقيق النمو السريع. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستمرار في إغفال هذه الركائز من شأنه أن يَضُرّ بالنمو في نهاية المطاف. فمثلاً هناك وصفات كثيرة ومختلفة لصناعة المكرونة؛ فالمكونات والتوقيت المناسب يختلف من وصفة إلى أخرى، لكنك لو لم تضع فيها الملح أو قمت بغليها مدة أطول مما يلزم، فسوف تجد النتائج دون المستوى بصورة واضحة.

بعض العناصر المتعلقة بالسياسات

لا يمكن لأي بلد أن يحقق نمواً سريعاً ومطرداً دون الحفاظ على معدلات مرتفعة للغاية من الاستثمار العام – في البنية التحتية، والتعليم، والصحة. وهذا الإنفاق العام بدلاً من أن يزاحم الاستثمار الخاص، فإنه يجذبه إلى الاقتصاد المحلي، ويمهد الطريق أمام ظهور صناعات جديدة، ويزيد العائد على المشروعات الخاصة التي استفادت من القوى العاملة المتعلمة وذات الصحة الجيدة، واستخدمت الطرق المعبدة، واعتمدت على الطاقة الكهربية المتوفرة.

لقد اكتشفنا، لسوء الحظ، إهمالاً واسع النطاق في الإنفاق على البنية التحتية، بل وغالباً لا يتم قياسها. وقد وجدنا أيضاً أن مستوى التعليم (سنوات الدراسة، ومعدلات القيد بمراحل التعليم) في بلدان كثيرة كان يفوق كثيراً النتائج ألا وهي: الإلمام بالقراءة والكتابة، والحساب، وغيرها من المهارات المعرفية. وغني عن البيان أن النتائج هي التي تهم بالنسبة للنمو.

وللصحة قيمة كبيرة بالنسبة للناس، بصرف النظر عن تأثيرها على النمو. ورغم ذلك لا ينبغي أن ننسى العواقب الاقتصادية للجوع، وسوء التغذية، والمرض، ونود أن نسلط الضوء على مثال واحد على وجه الخصوص: فلو أصيب الأطفال بسوء التغذية وهم أجنة في أرحام أمهاتهم أو في طفولتهم، لتسبب هذا في إعاقة نموهم المعرفي بصورة دائمة. وذلك من شأنه أن يخفض من إنتاجيتهم وقدرتهم على الاستفادة من التعليم. وهذا أيضاً ظلم شديد. ولذلك، فإن الارتفاع السريع في أسعار الغذاء العالمية، الذي جعل الأسر الفقيرة تجد صعوبة أكثر في تغذية أفرادها، صار يمثل تهديداً أساسياً للنمو على المدى الطويل. وبينما قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى إيجاد فرص طويلة الأجل أمام البلدان النامية، إلا أن الزيادة المفاجئة في الأسعار، وما يحدث من قصور حتمي في زيادة العرض قد أوجد وضعاً خطيراً على المدى القصير ينبغي مواجهته.

ينطوي النمو على تحول هيكلي للاقتصاد، من الزراعة إلى الصناعة التحويلية، ومن قوة عمل ريفية إلى قوة عمل حضرية. ويأتي هذا التحول نتيجة للضغوط التنافسية. ولذلك ينبغي على الحكومة التي تلتزم بتحقيق النمو أن تقوم بتحرير أسواق المنتجات، والسماح لشركات جديدة أكثر إنتاجية بالدخول إلى السوق وللشركات التي عفى عليها الزمان بالخروج منه. وعليها أيضاً أن تفسح المجال للمناورة في سوق العمل، حتى يتسنى للصناعات الجديدة أن توفر وظائف بسرعة، وللعمال أن يتنقلوا بحرية لشغلها. والتوصية بإجراء هذه الإصلاحات عادة ما تكون أسهل من صدور تشريعات لتنفيذها. فإذا كان من المستحيل سياسياً إجراء إصلاح شامل وكامل لقوانين العمل، فإنه ينبغي على صانعي السياسات بدلاً من ذلك أن يلتمسوا حلاً وسطاً عملياً يحقق طموحات الباحثين عن الوظائف، ولا يعترض عليه شاغلو الوظائف ذوو النفوذ السياسي.

وفي حين أن "التدمير الخلاق" أمر طبيعي من الناحية الاقتصادية، إلا أن من يتم إزاحتهم في هذه العملية لا يشعرون بذلك. وعلى صانعي السياسات أن يقاوموا المطالب التي تدعو إلى حماية الصناعات، أوالشركات، أو الوظائف، لكن ينبغي عليهم السعي إلى حماية الناس. ولعل التعليم هو أفضل ما يمكن لحكومة ما أن تقدمه من وسائل الحماية، حيث ييسر التعليم اكتساب مهارات جديدة، والذي ييسر العثور على وظيفة جديدة مما يحافظ على معدل قوي من توفير فرص العمل. والأكثر من ذلك، ينبغي على الحكومات أيضاً أن تنشئ شبكات للأمان الاجتماعي التي توفر للناس مصدراً للدخل في أوقات التعطل عن العمل، وتكفل استمرار الوصول إلى الخدمات الأساسية دون انقطاع. وهذه السياسات تتسم بصفتين معاً: الأخلاقية والعملية، ودون هذه السياسات سوف يتآكل الدعم الشعبي لإستراتيجية النمو بسرعة.

لا يقتصر انعدام الأمن الاقتصادي على العالم النامي. ففي عدد من البلدان مرتفعة الدخل تتزايد حالة انعدام المساواة مع ثبات متوسط الأجور. وثمة خلاف على سبب هذه الاتجاهات. وأيا كان الجاني الحقيقي فإن العامة ينزعون إلى إلقاء اللوم على العولمة. ونتيجة لذلك، فإن تشككهم يتزايد إزاء الاقتصاد المنفتح، رغم ما يجلبه من مكاسب. وترى اللجنة أن الحكومات ينبغي عليها أن تبذل جهداً أكبر من أجل نشر منافع العولمة بقدر أكبر من العدل، وتعمل على حماية الشعوب من الاضطرابات الاقتصادية أيا كان سببها. إذ يعتمد عليها الدعم لاقتصاد عالمي منفتح.

وتؤمن اللجنة إيماناً قوياً بأن استراتيجيات النمو لا يمكن أن تنجح دون الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص، ومنح كل إنسان فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو. لكن تحقيق تكافؤ الفرص لا يضمن الحصول على نتائج متساوية. والحقيقة أن في المراحل المبكرة من النمو يكون هناك ميل طبيعي لاتساع التفاوت بين الدخول. وترى اللجنة أن الحكومات ينبغي عليها أن تسعى لاحتواء هذا التفاوت على الطرفين السفلي والعلوي من فئات الدخل، وإلا تعرّض تقدم الاقتصاد للخطر بفعل الأعمال السياسية المثيرة للشقاق،

والاحتجاجات بل والصراع العنيف. ومرة أخرى، إذا لم تنجح الحجج الأخلاقية في الإقناع، فلابد للحجج البراجماتية من أن تنجح في ذلك.

يمثل تعليم الفتيات أحد الاختبارات القوية لمدى التزام الحكومة بتحقيق تكافؤ الفرص. وثمة عقبات كؤود تحول دون إتمام الفتيات لتعليمهن: الضغوط المالية على الأسر، وانعدام الأمان، بل وحتى أشياء أساسية مثل عدم كفاية دورات المياه. ولكن إذا أمكن التغلب على هذه العقبات، فإن المردود سوف يكون مرتفعاً، فالنساء المتعلمات ينجبن أطفالاً أقل عدداً وأصح جسداً، وفي سن متقدمة. وأطفالهن يكونون إذن أكثر نجاحاً في المدرسة، لأنهم أساساً يستفيدون مما تلقت أمهاتهم من تعليم. ولذلك يعد تعليم الفتيات وإدماجهن في قوة العمل إحدى وسائل كسر حلقة الفقر فيما بين الأجيال.

ولم تكن الحكومات في الاقتصادات مرتفعة النمو تتمسك تمسكاً تاماً بنظرية السوق الحرة. فقد جربت العديد من السياسات المختلفة للمساعدة في تنويع الصادرات أو المحافظة على قدرتها التنافسية. مثل سياسات صناعية لتنشيط الاستثمار في قطاعات جديدة، وسياسات أسعار الصرف المدارة التي تقترن بضوابط منتقاة على حركة رأس المال، وتراكم الاحتياطيات. إن هذه السياسات محل جدل واسع. وهناك عدد كبير من الآراء المختلفة حول منافع ومخاطر هذه السياسات سواء داخل اللجنة أوفي المجتمع الأوسع لصانعي السياسات. وقد حاولنا أن نوضح المبرر المنطقي لهذه السياسات، وأن نقف على المشكلات المحتملة التي تنشأ عنها. والوعي بكليهما يبدو مهماً ومفيداً. وإذا ما لجأت الحكومات إلى هذه الأساليب، فلابد من أن يكون لديها إدراك واضح لما تحاول تحقيقه، وأن تسرع بتغيير مسارها إذا لم تحقق النتائج المستهدفة. وهذه السياسات ينبغي أيضاً أن تكون مرحلية، ما لم توجد ظروف خارجية قاهرة أو فشل في وظائف الأسواق يتطلب استمرار الأخذ بها. إن النشاط الهادف للربح الذي يحتاج إلى دعم دائم أو إلى وجود تشوهات سعرية حتى يستمر في السوق، لا يستحق أن يستمر.

وغالباً ما كانت البيئة عرضة للإهمال في المراحل المبكرة من النمو، الأمر الذي جعل الهواء مشبعاً بالجسيمات والمياه ملوثة بالنفايات المشعة. ونرى أن تلك خطيئة تحتاج إلى مبالغ باهظة لإصلاحها في المستقبل. ويرى التقرير أن استراتيجيات النمو ينبغي أن تأخذ في حسبانها تكلفة التلوث منذ البداية، حتى ولو لم تطبق المعايير البيئية الصارمة المطبقة في البلدان الغنية. كما يناشد التقرير البلدان النامية أن تُقلع عن دعم الوقود. إن هذا الدعم يفرض عبئاً متزايداً على المالية العامة مع تزايد أسعار الطاقة، مما يهدر الموارد المالية التي كان من الممكن إنفاقها بصورة أفضل على البنية التحتية العامة المهملة، كما أنه يؤدي أيضاً إلى توجيه أنماط الاستثمار الخاص نحو الصناعات الملوثة للهواء، والتي تستخدم أساليب كثيفة الاستهلاك للطاقة. وأخيراً، فإن هذا الدعم سوف يحول دون مشاركة البلدان النامية في الجهود العالمية الرامية لخفض انبعاث الغازات.

بلدان تواجه تحديات خاصة

تشترك جميع البلدان التي يوجه إليها هذا التقرير في حاجتها إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولكنها بخلاف ذلك مختلفة، فبعضها كبير والبعض الآخر صغير، وبعضها غنى بالموارد الطبيعية، والبعض الآخر لا يمتلك شيئاً يبيعه سوى قوة العمل، وبعضها حريص على معرفة كيف يبدأ النمو، والبعض الآخر قلق إزاء استعادته. ويحدد التقرير أربع تجمعات من البلدان التي تبدو أنها تواجه تحديات خاصة في توليد النمو المرتفع والمطرد، وهي كما يلي:

١ - *بلدان أفريقية:* لابد لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء أن تتعامل مع الحدود الغير مفيدة، التي أورثها إياها الاستعمار، ومع النعمة المشوبة بالنقمة المتمثلة في الموارد الطبيعية الغنية بصورة غير عادية. فهناك نسبة ملحوظة من سكان أفريقيا تعيش في بلدان محصورة وسط اليابسة بلا منفذ على البحار، ربما كانت في ظل ظروف تاريخية مغايرة مقاطعات من وحدة سياسية أكبر. لكن ماضي أفريقيا القريب يوحي بمزيد من الأمل. فقد حققت نمواً بنسبة ٦ في المائة خلال السنوات الأخيرة، وتحصل صادراتها السلعية على أسعار عالية. ونحن نبحث في الخطوات المطلوبة للحفاظ على هذا الزخم، مع التركيز على وجه الخصوص على الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية زيادة الاستثمار وتنويع الصادرات.

٢ - *دول صغيرة:* يتناثر على سطح الاقتصاد العالمي عدد كبير من الدول الصغيرة للغاية، حيث يكون نصيب الفرد من تكلفة الخدمات الحكومة والعامة، حتماً، مرتفعاً. ونظراً لصغر حجم هذه الدول، لا يتاح لها مجال كبير لتنويع اقتصاداتها، مما يجعلها معرضة بشدة لخطر الصدمات الاقتصادية. ويكمن الحل في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشكيل نوادٍ إقليمية، وإسناد بعض وظائف الحكومة لآخرين من خارجها.

٣ - *بلدان غنية بالموارد الطبيعية:* ينبغي على الاقتصادات الغنية بالنفط، أو المعادن، أو غيرها من الموارد الطبيعية الوفيرة أن تكون قادرة على استثمار ريع وإيرادات هذه الموارد في الاقتصاد المحلي، وبذلك تزيد من إمكانات نموها. لكن الخبرة التاريخية تدل على عكس ذلك في معظم الأحيان. فأحياناً تبيع الدولة حقوق استخراج هذه الموارد بأثمان زهيدة للغاية أو تفرض ضرائب ضئيلة جداً على إيرادات هذه الموارد. وأحياناً ما تُسرق أو تُبدد هذه الإيرادات من قبل النخب الساعية لحصد الريوع، وأصحاب المصالح المكتسبة. وعندما يتم استثمار الأموال، فإنها لا تستثمر دائماً بحكمة أو بشفافية. ولما كانت الموارد الطبيعية توفر مصدراً جاهزاً للنقد الأجنبي، فإنها تقلص الحافز على تنويع الصادرات، وهو مأزق يعرف باسم "المرض الهولندي". وسوف

تتحسن الأحوال في هذه الدول عندما يتم الاستحواذ على حصة مناسبة من ريع الموارد الطبيعية، وادخار قدرٍ معقولٍ منها في الخارج، واستيعاب باقي هذه الموارد في الاقتصاد المحلي عن طريق وضع أولويات واضحة موجهة نحو النمو.

٤- *بلدان متوسطة الدخل:* عندما تنجح الاقتصادات في تضييق الفجوة بينها وبين الدول ذات الدخل المرتفع، فإنها عادة ما تحتاج إلى مجهود مضاعف للحفاظ على زخم النمو. فالنمو يؤدي إلى ارتفاع الأجور، مما يجعل هذه الاقتصادات المتوسطة الدخل تفقد ميزتها النسبية في الصناعات كثيفة العمالة، وفي نهاية المطاف تخبو تلك الصناعات. من المؤكد إن النمو لابد أن ينبثق من المعرفة، والتجديد، ومن مخزون أعمق من رأس المال المادي والبشري.

كما تضطلع الخدمات أيضاً بدور أكثر أهمية في المزيج الاقتصادي. فاستراتيجيات النمو التي خدمت اقتصاداً ما خدمة جيدة عند مستويات دخل أدنى لم تعد ملائمة بعد أن نما هذا الاقتصاد إلى مستوى دخل أعلى. وبدلاً من توفير دعم موجّه لقطاعات كثيفة العمالة، ينبغي على الحكومات التوسع في التعليم العالي من أجل تدعيم قطاع الخدمات المتنامي في الاقتصاد. كما ينبغي رفع مستوى المهارات لكل فئات العمالة. وإذا لم يتم ذلك، فإن اختفاء الوظائف التي كانت تستوعب العمالة غير الماهرة في قطاع الصناعات التحويلية سوف يترك الجزء الأقل مهارة والأقل تعليماً من السكان بلا بدائل جيدة للتوظيف.

تحديات عالمية جديدة

ينبغي على البلدان التي تشرع اليوم في تطبيق إستراتيجية للنمو المرتفع أن تتغلب على بعض التحديات العالمية التي لم يواجهها أسلافهم، والتي تشمل:

- ظاهرة الاحتباس الحراري.
- انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات المصنعة، وارتفاع الأسعار النسبية للسلع الأولية بما فيها الطاقة.
- السخط المتعاظم من العولمة في الاقتصادات المتقدمة، وبعض الاقتصادات النامية.
- تقدم سكان العالم في العمر – حتى مع كفاح البلدان الأكثر فقراً من أجل مواجهة "تضخم فئة الشباب".
- تزايد التنافر بين المشكلات العالمية – في الاقتصاد، والصحة، وتغير المناخ وغيرها من المجالات – وضعف التنسيق بين الاستجابات الدولية.

الاحتباس الحراري وتغير المناخ

يعتبر تغير المناخ هو التحدي العالمي الجوهري، إن الأضرار التي تحدثها الغازات المنبعثة لا تقتصر على البلد الذي تنبعث منه. والحقيقة أن البلدان الأكثر فقراً، وهي الأقل إسهاماً في هذه المشكلة، قد تعاني منها أكثر، وقد تحتاج إلى اتخاذ إجراءات دفاعية ضد عواقب تغيُّر المناخ عاجلاً وليس آجلاً. وإن كنا لا ندري مدى قرب ذلك. إلا أن هناك خططاً دولية جارية للطوارئ – لتقديم العون لبلد ما في حالة الضرورة – وينبغي الإسراع بتنفيذ هذه الخطط.

والوقاية من تغيُّر المناخ (أو "التخفيف منه" كما يسميها الخبراء) خير من التخفيف من آثاره. لكن كيف يمكننا خفض انبعاثات الكربون إلى مستويات آمنة بحلول منتصف القرن، بالتوازي مع نمو البلدان النامية؟ وفي هذه اللحظة بلغ الجدل طريقاً مسدوداً على المستوى النظري.

إن التقنية تطرح إحدى الإجابات على هذا السؤال. إذ ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تُنشِّط عمليات استنباط تقنيات جديدة لخفض الكربون وتوفير الطاقة. ويحتاج العالم إلى إجراء خفض جذري في النمو العالمي كثيف الطاقة والكربون. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للبلدان النامية أن تنمو بسرعة دون أن يتعرض العالم للاحتباس الحراري الذي قد يقود إلى كارثة.

ثانياً: ينبغي أن تستوفي الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من هذه المشكلة المعايير الثنائية للكفاءة (تخفيض معظم الانبعاثات بأقل تكلفة) والعدالة. وتحقيقاً للعدالة ينبغي على الاقتصادات المتقدمة، وهي المسئولة عن معظم المشكلة، أن تأخذ بزمام المبادرة في وضع أهداف متوسطة الأجل لتخفيض انبعاثاتها.

ويذهب كثير من الناس إلى أن البلدان النامية ينبغي عليها أن تلتزم بأهداف أطول أجلاً تمتد إلى ٥٠ عاماً فيما يتعلق بانبعاثاتها. وعلى أي حال، فإن هذه الدول تعتبر مسئولة عن حصة متزايدة من الغازات في الغلاف الجوي. ولكننا نشعر بأن هذا هو المنهج الخاطئ. فالبلدان النامية الفقيرة بمقدورها أن تسهم إسهاماً أسرع وأكبر بالتعاون معاً في مشروعات تخفيف آثار تغير المناخ عبر الحدود. وهذه المشروعات تستوفي المعايير الثنائية للكفاءة والعدالة. فتخفيض الانبعاثات يتم في البلدان الفقيرة، وهذه هي الكفاءة. لكن التكاليف تتحملها البلدان الأكثر ثراءً؛ وهذه هي العدالة. وإلى جانب هذا الإسهام تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى تحسين كفاءة الطاقة، واستيراد التقنيات الجديدة بسرعة وإلغاء دعم الطاقة.

إن تحقيق التقارب بين نصيب الفرد من انبعاث الغازات على المدى الطويل أمر مُجْدٍ ومرغوب فيه على السواء. ومع اقتراب البلدان من مستويات النمو المرتفع، ينبغي أن يكون لها الحق في نفس نصيب الفرد من انبعاث الغازات كغيرها من الاقتصادات المتقدمة. وينبغي أن تكون هذه الحقوق متسقة مع مستوى عالمي آمن من الانبعاثات. ويقدر هذا الحد

محلياً بنحو ١٤,٨ جيجا طن سنوياً، أي ٢,٣ طن لكل شخص. ويبلغ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي حالياً ٤,٨ طن، أي نحو ضعف المستوى الآمن.

تغير الأسعار النسبية

خلال السنوات الأخيرة، انخفض السعر النسبي للسلع المصنعة، وارتفعت أسعار السلع. وقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى وقوع كوارث غذائية في بعض البلدان، تتطلب مواجهة فورية. وبنظرة إلى الأمام، ينبغي على البلدان والمنظمات الدولية أن تكون أكثر استعداداً لمواجهة أي قفزات مفاجئة في أسعار السلع الأساسية، إذ إن ذلك سوف يكون ملمحاً مستمراً من ملامح الاقتصاد العالمي.

وهناك بعض الشواهد على أن النمو في البلدان النامية، وعلى رأسها الصين، قد أدى إلى تخفيض السعر النسبي للسلع المصنعة. وقد أثار ذلك تساؤلاً عما إذا كانت استراتيجيات النمو الواردة إجمالاً في هذا التقرير – وهي استراتيجيات تعتمد على توفير فرص العمل بسرعة في صناعات التصدير كثيفة العمالة – تصلح في المستقبل. ونحن نرى أنها سوف تصلح. وقد قمنا – بمساعدة الخبراء – بدراسة ما يسمى بمشكلة "التزاحم" أي: لو قامت اقتصادات نامية كثيرة بالتوسع في صادراتها من سلعها المصنعة كثيفة العمالة، فهل ستكون السوق العالمية قادرة على استيعابها جميعاً؟ وقد توصلنا إلى نتيجة إيجابية هي: إن نمو البلدان النامية، على الأقل في المراحل المبكرة، لن يوقفه أي انخفاض سريع آخر في الأسعار النسبية للسلع المصنعة، وذلك لعدة أسباب منها أن نمو الأسواق الناشئة سوف يسهم في زيادة الطلب في المستقبل.

العوامل الديموجرافية

من الواضح أن العالم يواجه زيادة سريعة في المسنين بين السكان، بسبب الزيادة المذهلة في طول الأعمار، المقرونة بانخفاض نسبي في معدلات الخصوبة. ومن الواضح أيضاً أن هذا الاتجاه سوف يتطلب من بلدان كثيرة، نامية كانت أم متقدمة، تغيير نظمها الخاصة بالمعاشات والضمان الاجتماعي، ومراجعة توقعاتها إزاء التقاعد. وليس هناك وضوح بشأن ما إذا كان ارتفاع نسبة المسنين سوف يسبب تباطؤاً في النمو العالمي، وتضييقاً في الفرص المتاحة أمام البلدان النامية. وتتوقف الإجابة على مدى السرعة التي تتغير بها ترتيبات المعاشات، ومدى السرعة التي يعدّل بها الناس سلوكهم، كتأخير سن التقاعد على سبيل المثال. والتكيف في الوقت المناسب من شأنه أن يقلل من تأثير ذلك على النمو العالمي إلى أدنى حد.

وفي عدد ملحوظ من البلدان الأكثر فقراً، تسير العوامل الديموجرافية مباشرة عكس الاتجاه العالمي: فهناك ارتفاع في معدلات الخصوبة، وقصر العمر في بعض الحالات – بسبب أمراض مثل فيروس نقص المناعة (الإيدز)، وتزايد أعداد الشباب من السكان. وهذا يثير خطر انتشار البطالة بين الشباب على نطاق واسع. ولتفادي هذا الخطر ينبغي للبلدان أن تنمو بسرعة. وعلى الرغم من أن الهجرة ليست كافية وحدها لحل مشكلة بطالة الشباب، إلا أنها قد تساعد في تخفيفها، كما أنها أيضاً سوف تفيد تلك البلدان المضيفة التي تضم سكاناً مسنين. والواضح أن الهجرة طويلة الأجل التي تدار بطريقة جيدة، وبرامج الهجرة المؤقتة من أجل العمل الخاضعة لإشراف جيد ينبغي أن تكون جزءاً من عولمة القرن الحادي والعشرين.

الحكم الرشيد في العالم

ثمة عدد من الاتجاهات التي تطرق إليها التقرير يتطلب استجابة منسقة ومتعددة الأطراف من جانب اقتصادات العالم. تشمل هذه الاتجاهات: النفوذ المتنامي للبلدان النامية، والتدفقات من الفوائض المالية الدولية، وعدم التوازن في أنماط الادخار والإنفاق غير القابلة للاستمرار في الاقتصاد العالمي.

إن البلدان النامية لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي دون الحصول على مساندة من البلدان المتقدمة. فهذه البلدان النامية تحتاج بصفة خاصة إلى تأمين قدرتها على التعامل مع النظام التجاري العالمي القائم على الانفتاح الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، ربما تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى شيء من حرية الاختيار والعمل من أجل النهوض بصادراتها، حتى تبلغ اقتصاداتها مرحلة النضوج وتتحسن قدرتها على المنافسة. ومن ثم فإن نجاح جولة مفاوضات الدوحة يعتبر أمراً هاماً من الناحية الأساسية والرمزية.

إن إنشاء "بنية هيكلية" جديدة للمؤسسات والقواعد الحاكمة للاقتصاد العالمي سوف يستغرق بعض الوقت. وفي الوقت نفسه فإن هناك حالة من عدم التوافق المستمر فبينما تعتمد الدول النامية والدول المتقدمة على بعضها البعض إلا أن هناك قدراً كبيراً من المحدودية في تنسيق استجابة رقابية عالمية. ومن شأن هذا التناقض أن يؤدي إلى مجموعة من المخاطر التي ستجبر دول العالم على إيجاد وسائل لتأمين نفسها في مواجهتها.

والجدير بالذكر أن نجاح الكثير من البلدان النامية الكبرى في الآونة الأخيرة يطرح سؤالاً قديماً وملحّاً: هل هناك حدود طبيعية للنمو؟ يشير ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى أن وفرة الموارد الطبيعية في العالم ربما لن تستطيع بسهولة تلبية تطلعات البلدان الفقيرة وأمانيها. وبالمثل، فإن مخاطر الاحتباس الحراري وتهديداته سوف تزداد مع التوسع الصناعي في العالم النامي.

لا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت هناك حدود للنمو، أو ما مدى السخاء الذي ستكون عليه تلك الحدود إن وجدت. ولكن الإجابة مرهونة بمدى براعتنا وقدرتنا على الإبداع والابتكار وما نتوصل إليه من تكنولوجيات، واستحداث طرق جديدة لابتكار سلع لخدمات قيّمة في نظر الناس على أساس أن الموارد الطبيعية محدودة ومتناهية. ولعل ذلك هو التحدي الكبير الذي سنواجهه في القرن القادم. وسوف يعتمد النمو الاقتصادي وتقليص الفقر في المستقبل على مدى قدرتنا على مواجهة ذلك التحدي.

مقدمة

اللجنة واختصاصاتها

ما الذي نعرفه عن النمو الاقتصادي؟ وما هي التداعيات العملية التي يمكن لصانعي السياسات استقاؤها من تلك المعرفة؟ ذلكما سؤالان صعبان، والإجابة عنهما ليست أسهل من تجاهلهما. ومنذ أبريل من عام ٢٠٠٦ ظل هذان السؤالان نبراساً تهتدي به لجنة النمو والتنمية في عملها، وهذه اللجنة عبارة عن جماعة مستقلة تضم صانعي السياسات، وقيادات الأعمال، والباحثين، ويدعمها البنك الدولي، ومؤسسة هيوليت، وحكومات أستراليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة. قامت اللجنة – استناداً إلى بحوث أكاديمية، ودراسات حالات سابقة، وخبرات عملية – بتقييم ما هو معروف عن توليد النمو السريع والمطرد في البلدان النامية.

والمقصود من هذا التقييم إفادة كبار القيادات السياسية وصانعي السياسات، أولئك الذين تتمثل وظيفتهم في صياغة الإصلاحات الاقتصادية لبلد نام ما. ونأمل أن يقدم هذا التقرير إطار عمل يمكن لصانعي السياسات من خلاله وضع استراتيجيات تناسب بلدانهم. ونحن لا نعطي صانعي السياسات جميع الإجابات، لكننا نأمل في أن نساعدهم على طرح الأسئلة الصحيحة. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن أغلبية أعضاء اللجنة قيادات من البلدان النامية، وغرضنا هو أن يشاركهم نظراؤهم، والجيل القادم من القيادات، في خبراتهم، وأولوياتهم، ونجاحاتهم، وإخفاقاتهم.

وتدرك اللجنة أن النمو ليس غاية في حد ذاته، ولكنه – بدلاً من ذلك – وسيلة لتحقيق غايات جديدة، تهم كثيراً الأفراد والمجتمعات. والنمو قبل كل شيء هو أفضل الوسائل المؤكدة لتحرير المجتمع من الفقر. وبدونه، قد يطغى على كل شيء آخر نقص صارخ في الموارد المادية، مما يؤدي إلى ضيق آفاق الناس، واستهلاكهم في أتون صراع يومي لتدبير أمورهم، وحرمانهم من فرصة استغلال إمكاناتهم الكامنة. أما الرخاء، من جهة أخرى، فإنه يوفر للناس حرية الاختيار، ويسمح بقدر أكبر من العدالة في توزيع الفرص. والتنمية الإنسانية – كما تُفهم بمعناها الأوسع – إنما هي إحدى "مخرجات" النمو، وكذلك واحدة من أهم المدخلات. وقد ركزنا على النمو المطّرد لأنه يتيح خيارات أمام الأفراد والمجتمعات يصعب أو يستحيل تحقيقها بطرق أخرى.

إطار رقم ١: النمو والفقر

انخفض الفقر المطلق خلال السنوات الثلاثين الماضية انخفاضاً كبيراً. ويرجع ذلك – لحد كبير – إلى النمو المطرد. ومن المرجح أن يستمر هذا الانخفاض لأن من المحتمل أن تنمو الهند على وتيرة سريعة لمدة ١٥ عاماً أخرى، لتلحق بالمستوى الذي وصلت إليه الصين اليوم، ولأن هناك عدداً آخر من سكان الصين الذين يعملون بالزراعة – يقدر بـ ٦٠٠ مليون

نسمة – من المقرر أن ينتقلوا إلى وظائف أكثر إنتاجية في المناطق الحضرية.

وفي أي بلد شديد الفقر يستحيل حسابياً تخفيف حدة الفقر دون تحقيق نمو. فلا يوجد أي فرد لديه ثروة يمكن إعادة توزيعها منه. وعلى النقيض من ذلك، إذا كان الجميع فقراء فإن النمو سوف يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أيا كانت طريقة توزيعه.

ومع هذا هناك أنواع من النمو قد تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر بطريقة أكثر فعالية من غيرها. فقد يتغير توزيع الدخل مع ارتفاع متوسط الدخول، واتجاهه إلى التساوي إلى حدٍ ما. والتوسع في زراعة الحيازات الصغيرة، على سبيل المثال، يؤدي إلى تخفيض الفقر بسرعة، عن طريق زيادة دخول المزارعين الريفيين، وتخفيض تكلفة فاتورة غذاء الفقراء. ويؤدي النمو في الصناعة التحويلية كثيفة العمالة أيضاً إلى رفع دخول الفقراء. ومن جهة أخرى، قد يؤدي التوسع في الصناعات التعدينية كثيفة رأس المال إلى تحقيق نمو دون توفير وظائف، تاركاً أثراً ضئيلاً على الفقر.

وقد أثبتت إحدى الدراسات أن ارتفاع متوسط دخل الأسر بنسبة ٢ في المائة يؤدي – في المتوسط – إلى انخفاض معدلات الفقر بمقدار الضعف. لكن المدى الإحصائي للنتائج كان واسعاً، إذ يتراوح بين ١,٢ في المائة كحد أدنى و٧ في المائة كحد أقصى (بدرجة ثقة ٩٥ في المائة).[أ]

ومثل هذه الدراسات تتناول فترات النمو، التي قد يكون بعضها قصير الأجل. أما هذا التقرير فيتناول النمو المطرد الذي يستمر أكثر من عقدين من الزمان. وعلى مدى هذا الإطار الزمني، فإن النمو يؤثر تأثيراً عميقاً على الفقر. وفي بعض الحالات يقضي على الفقر المُدْقَع تماماً. وأيا كانت الطريقة التي يبدأ بها النمو، فإن اطراده يتطلب عادة توفير عدد ضخم من الوظائف، مما يرفع من قيمة ندرة العمالة. ونتيجة لذلك ترتفع الأجور، مما يؤدي إلى توزيع ثمار النمو على نطاق أوسع. وموجز القول أن النمو المطرد هو النمو الأكثر انحيازاً للفقراء.

في بعض الأحيان، قد يغفل الناس ميزة النمو المطرد، لأنهم يخلطون بين تزايد التفاوت وبين الإخفاق في إحراز تقدم في مكافحة الفقر. وفي الاقتصادات التي لا تحقق نموًّا، ينطوي اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على زيادة حدة الفقر. لكن في الاقتصادات سريعة النمو، يكون من الممكن – بل من الطبيعي تماماً – أن ينخفض الفقر حتى مع زيادة التفاوت وانعدام المساواة.

وكلما ارتفع مستوى الدخل المتوسط في بلد ما صارت العلاقة أكثر تعقيداً بين النمو وتخفيف حدة الفقر. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، هناك بلدان يرتفع فيها متوسط دخل الفرد إلى ٤,٠٠٠ دولار، ومع ذلك فهي تضم أعداداً غفيرة من الفقراء. وهؤلاء السكان الذين ينهشهم الفقر وتتركهم باقي قطاعات الاقتصاد وراء ظهرها، يفتقرون إلى الوظائف الرسمية، وأسواق المال، والخدمات العامة. وفي مثل هذه الحالات يكون النمو غير كافٍ لتخفيف حدة الفقر. وقد لا يكون النمو

ضرورياً هو أيضاً، نظراً لإمكانية إحراز بعض التقدم في مجال تخفيف حدة الفقر عن طريق إعادة توزيع الدخل، أو الأصول، أو الحصول على الخدمات. لكنه من الأسهل بكثير تنفيذ برنامج لإعادة التوزيع إذا كان البلد ينمو. ويمكن عندئذ إعادة توزيع ثمار النمو دون الاضطرار إلى تخفيض مستوى معيشة أحد من الناس، وذلك ييسر أكثر الجهد السياسي لإعادة التوزيع. وعلى أية حال، فإن الشرائح الأكثر ثراءً في المجتمع سوف تقبل مكاسب أقل في الدخل، ولن تقبل فقدان هذا الدخل.

[i] مارتن رافاليون – ٢٠٠١ "النمو، وعدم المساواة، والفقر: النظر لما هو أعمق من المتوسطات الحسابية." ورقة عمل لبحوث السياسات ٢٥٥٨ – البنك الدولي – واشنطن العاصمة.

وفي العالم المتقدم، لا تنفصل القضايا الكبرى للنمو والفقر عن المناقشات حول المساعدات. ويعتقد كثيرون أن المساعدات الأجنبية يمكن أن تساعد في زيادة النمو ومحاربة الفقر، وربما كانوا على حق. وبرغم ذلك فإن المساعدات ليست هي بؤرة اهتمام هذا التقرير. ويمكن للجهات المانحة أن تساعد الحكومات في بعض البلدان الفقيرة عن طريق تخفيف قيودها المالية. وفي كثير من البلدان لا يكون نقص أموال المساعدات هو القيد الملزم، وفي بلدان أخرى قد يكون قيداً واحداً ضمن عدة قيود. والمساعدات ليست بديلاً عن القيادة، والإستراتيجية الجيدة، والتنفيذ الفعال.

وهناك قدر كبير من المساعدات لا يقصد به زيادة النمو في حد ذاته. فهي تسهم في مكافحة المرض وغيره من العلل الاجتماعية – وهي غايات تستحق الجهد في حد ذاتها، أيا كان تأثيرها على الاقتصاد. وهناك فئات أخرى من المساعدات تحاول فعلاً زيادة النمو، عن طريق توفير التمويل أو الخبرة الفنية أو كليهما. وإذا كان منطق هذا التقرير مثيراً للاهتمام، فسوف يعود بالفائدة على هذه الجهات المانحة وهي تبحث عن مجالات مجزية للاستثمار.

طلبت اللجنة من أكاديميين وممارسين متميزين تقييم حالة المعرفة في طائفة واسعة من مجالات السياسات، بدءاً من التدخل في أسعار الصرف، إلى برامج التغذية المدرسية. وكانت النتيجة الحصول على مجموعة ثرية من الأوراق البحثية، ودراسات الحالات القطرية، ومداولات ورش عمل، وكلها متاحة على موقع اللجنة على شبكة المعلومات الدولية [1]. في بعض الحالات، كان هناك اتفاق، وفي بعضها الآخر كانت معرفة اللجنة غير مكتملة. وفي حالات أخرى، كان هناك جدل واختلاف في الرأي بشأن مزايا سياسة ما ومخاطرها.

وهذا التقرير ليس ملخصاً لكل تلك التقييمات، ولكنه خلاصة لها، مستنيراً بخبرات أعضاء اللجنة الخاصة، وكانت غايتنا أن نقف على الآراء المتبصرة الرئيسية والوسائل الفعالة للسياسات التي تساعد البلدان على زيادة واطراد وتيرة النمو وتخفيف حدة الفقر.

"الهدف من النمو هو انتشال الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من غائلة الفقر. وهناك من الشواهد ما يكفي لأن توجهنا كصانعي سياسات إلى تلك الأجزاء من العالم التي تم فيها ذلك بنجاح غير عادي. وبالنسبة لي، ذلك هو الضوء الذي ينبعث من هذا التقرير."

تريفور مانويل

[1] http://www.growthcommission.org

هيكل التقرير

يضم التقرير أربعة أجزاء رئيسية. في الجزء الأول نستعرض ١٣ اقتصاداً حققت نمواً مرتفعاً ومطرداً خلال فترة ما بعد الحرب. وتتسم نماذج النمو في هذه الاقتصادات ببعض الملامح المشتركة ألا وهي: الاندماج الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي؛ حراك الموارد، لاسيما العمالة، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، ووجود حكومة قادرة وملتزمة بتحقيق النمو. ويمضي التقرير في وصف القوالب الفكرية والأساليب الفنية الخاصة بصنع السياسات التي يحتاجها القادة إذا كان لهم أن يحاكوا نموذجاً ما من نماذج النمو. ويخلص التقرير إلى أن صناعة السياسات ينبغي أن تتسم بالصبر، والروح العملية، وروح التجريب.

وفي الجزء الثاني نوضح العناصر التي قد تتضمنها أية إستراتيجية للنمو. وتتراوح هذه العناصر بين سياسات الاستثمار العام وأسعار الصرف إلى مبيعات الأراضي وإعادة توزيعها. وعلى حد قول بوب سولو Bob Solow، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل وعضو اللجنة، فإن قائمة العناصر أو المكونات لا تكفي وحدها لكي تُعِدَّ طَبَقًا. ورغم ذلك فإننا نمتنع عن طرح وصفة أو إستراتيجية ما للنمو على صانعي السياسات لإتباعها. ذلك لأنه لا توجد وصفة وحيدة. فالتوقيت والظروف هي التي تحدد كيف ينبغي الجمع بين العناصر، وبأية كميات، وبأي تسلسل. ففي الهند مثلاً ينبغي على صانعي السياسات التركيز على الاستثمار في البنية التحتية وتحسين نوعية التعليم. وفي الصين – من جهة أخرى – ينبغي على صانعي السياسات أن يحاولوا جعل الاقتصاد يتوقف عن الاعتماد على الصادرات والاستثمار، وأن يطلقوا العنان بصورة أكبر للاستهلاك.

إن صياغة إستراتيجية كاملة للنمو ليست إذن وظيفة هذه اللجنة، لكنها وظيفة فريق من صانعي السياسات والاقتصاديين الذين ينصَبّ عملهم على اقتصاد واحد على مدى الزمن. وبدلاً من تقديم وصفة تناسب بلداً بعينه، فإننا نقدم أفكاراً أكثر عمومية عن الفرص والقيود التي تواجهها دول في أفريقيا جنوب الصحراء، وبلدان غنية بالموارد، ودول صغيرة تضم سكاناً أقل من ٢ مليون نسمة، ودول متوسطة الدخل فقدت زخمها الاقتصادي. وذلك هو موضوع الجزء الثالث من التقرير.

وفي الجزء الأخير من التقرير، نناقش الاتجاهات العالمية التي تخرج عن سيطرة أي صانع للسياسات بمفرده في بلد نام. ومن أمثلة ذلك الاحتباس الحراري العالمي، وآخر هو تزايد المشاعرً الحِمائية، وثالث، وهو ارتفاع أسعار السلع. وبالإضافة إلى ذلك نتناول تقدم سكان العالم في العمر، والأخطار المحتملة للعجز الخارجي لدى أمريكا. وهذه الاتجاهات جديدة لدرجة أن ١٣ اقتصاداً من الاقتصادات التي حققت نمواً مرتفعاً خلال فترة ما بعد الحرب لم تضطر إلى مواجهتها. والسؤال المطروح

هو: هل هذه الاتجاهات ستجعل من المستحيل على بلدان أخرى محاكاة ذلك النجاح الذي تحقق في فترة ما بعد الحرب؟

واليوم تتمتع البلدان النامية بأهمية جماعية في الاقتصاد العالمي من المستحيل تجاهلها. فهي تترك بصمة واضحة على أسعار السلع، والتضخم، والتدفقات الرأسمالية، وانبعاثات الغازات، وتلك فقط بعض الآثار التي يمكن ذكرها والتي تتفشى بصورة تدريجية. ومع ذلك، فإن أهميتها الجماعية يتعين أن تنعكس تماماً في المؤسسات الدولية القليلة التي تسهم في رعاية الاقتصاد العالمي. فقد استفادت البلدان النامية استفادة هائلة من الاقتصاد العالمي، وأسهمت إسهاماً كبيراً فيه. وينبغي الآن أن يضطلع صانعو سياساتها بدور أكبر في إدارة هذا الاقتصاد.

الجزء الأول

النمو المرتفع والمطرد

خلال فترة ما بعد الحرب

ما هو النمو؟

الناتج المحلي الإجمالي هو بيان إحصائي شائع جدير بالاهتمام. وهو أحد المآثر المذهلة لعلم الإحصاء، إذ يختزل ما يُبذل من جهد متنوع في أي اقتصاد قومي إلى رقم واحد قد يتزايد على مر الزمن. لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة ١١,٩ في المائة خلال عام ٢٠٠٧، في حين إن الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا قد لا ينمو مطلقاً في عام ٢٠٠٨. وكل من هذين البيانين الإحصائيين المقتضبين يلخصان التطورات التي تغير العالم، والتي ستجتذب من التعليقات والتفسيرات ما يمكن أن يملأ مجلدات ضخمة. وقلة من الإحصاءات الأخرى في العلوم الاجتماعية هي التي تكون معبّرة بهذا القدر.

ويعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على قيام مجتمع ما بحشد وتعبئة كافة جهوده. ومع نمو الاقتصاد يصير المجتمع أكثر تنظيماً وإحكاماً، وأكثر تشابكاً. والاقتصاد المتنامي هو اقتصاد يتم فيه توجيه الطاقات بصورة أفضل، كما يتم فيه تخصيص الموارد بصورة أكفأ؛ وتعلم الأساليب الإنتاجية ثم تطويرها. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس مجرد المزيد من الأموال.

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة في التاريخ الإنساني. فلقد بدأ مع الثورة الصناعية في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر. وقد كتب في ذلك باتريك كولكوهون Patrick Colquhoun، التاجر الاسكتلندي في ١٨١٤م "يستحيل التأمل في تقدم الصناعات في بريطانيا العظمى خلال الأعوام الثلاثين الماضية دون تعجب ودهشة". ثم امتد هذا التقدم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر، محققاً معدلات سريعة في أثناء انتقاله إليها. وفي خلال القرن العشرين، لاسيما في النصف الثاني منه، انتشر هذا التقدم وتسارع من جديد.

لقد عزا السيد كولكوهون Colquhoun التقدم الذي لاحظه إلى "الآلات المبتكرة، المدعمة برأس المال والمهارة". واليوم يفسر الاقتصاديون النمو بنفس المعادلة الثلاثية – التي تشبه كثيراً سابقتها – والمتمثلة في التقنية، ورأس المال، ورأس المال البشري. ولكن تلك فقط هي الأسباب المباشرة للنمو. أما جذورها الأعمق فتستند إلى التقدم في مجالات العلوم، والتمويل، والتجارة، والتعليم، والطب، والصحة العامة والحكومات، وتلك فقط بضعة عوامل قليلة من العوامل المؤثرة التي يسمح المجال بذكرها.

وعلى مدى القرنين الماضيين، توسع ما نسميه الآن الاقتصاد العالمي على نحو متقطع. فبعد توقف التوسع بسبب الركود الاقتصادي خلال

الثلاثينيات من القرن العشرين، تمت إعادة إحياء النمو الاقتصادي العالمي خلال الأربعينيات من القرن ذاته، عندما تم إرساء الركائز المؤسسية للاقتصاد العالمي الحالي (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي سبقت منظمة التجارة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي؛ والأمم المتحدة ووكالاتها المتنوعة). ومنذ ذلك الحين تقدمت العولمة بخطى سريعة، بمساعدة تشريعات متنوعة مثل (تخفيض التعريفات الجمركية والحصص، وتخفيف القيود الرأسمالية)، وبدعم من العديد من الابتكارات التي أدت إلى تخفيض تكلفة النقل والاتصالات.

وتسهم نهضة الاقتصاد العالمي في تفسير ما حدث من ارتفاع مفاجئ في النمو العالمي منذ النصف الأخير من القرن العشرين (انظر الشكل رقم ١). فمع انفتاح الاقتصاد العالمي وتكامله، أخذت التقنية والمعرفة الفنية تتدفق بسهولة أكثر نحو البلدان النامية. فالدول التي تأخرت في الأخذ بأسباب النمو بمقدورها استيعاب وتطبيق الأساليب الجديدة التي أبدعتها الدول التي سبقتها في النمو. عملية الاستيعاب والتطبيق هذه سوف تتم بصورة أسرع من قدرة الاقتصادات الرائدة على ابتكار أساليب أحدث من سابقتها. ولهذا السبب تستطيع البلدان الأكثر فقراً اللحاق بالبلدان الأكثر ثراء.

شكل رقم ١: تطور الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ونصيب الفرد منه خلال الألفي عام الماضيين

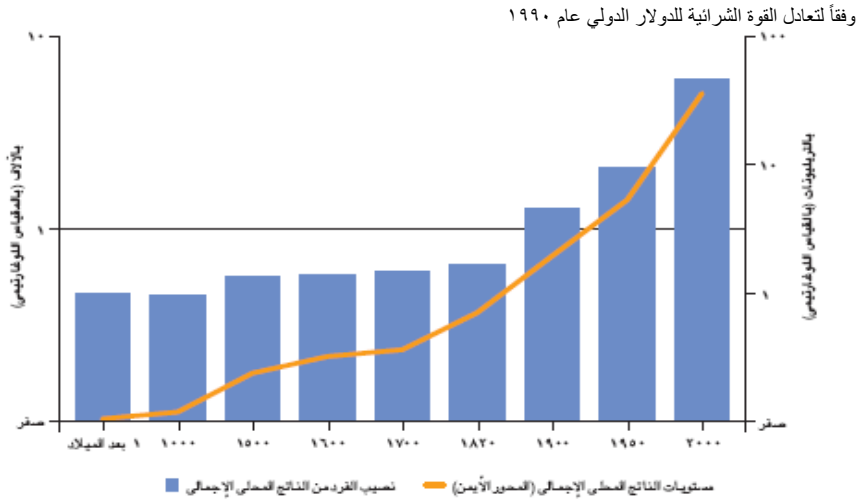

المصدر: انجوس ماديسون – ٢٠٠٧ الإطار العام الاقتصاد العالمي في الفترة من ١ إلى ٢٠٣٠ – أكسفورد، المملكة المتحدة – مطبوعات جامعة أكسفورد.

والدروس التي تستقيها البلدان ليست فقط تقنية. فقد قامت كل من الصين والهند بإصلاح اقتصادها المغلق والمثقل باللوائح التنظيمية المفرطة، مدفوعة بشكل جزئي بقوة النموذج الدولي. وهاتان الحالتان لملحمة التحول الشامل في مسار السياسات قد تساعدان في تفسير سبب زيادة النمو العالمي خلال العقود الأخيرة. ولعل عملية تحول مسار السياسات في الهند والصين لم تكن أصعب من عملية إصلاح السياسات

في موريشيوس وفيتنام. لكن التقدم السياسي في الدول الضخمة يفيد نسبة أكبر من سكان الكرة الأرضية.

وقد أوجد هذا النمو المطرد تحديات جديدة. أولها التفاوت الواضح في مستويات الدخل في كل دولة على حدة وبين دول العالم بعضها البعض. فمن بين سكان العالم – الذين يبلغ عددهم نحو ٦ مليارات نسمة – يعيش نحو٦٥ في المائة منهم في بلدان مرتفعة الدخل أو مرتفعة النمو، مقابل أقل من خُمس هذا العدد منذ ٣٠ عاماً مضت. أما باقي السكان، وعددهم مليارا نسمة، فيعيشون في بلدان ذات دخول لا تنمو بل ومتدنية. والمتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار ٣ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ومن سوء الحظ أن ملياري من هذا العدد الإضافي من السكان سوف يعيشون في بلدان تحقق حالياً نمواً ضئيلاً أو لا تحقق أي نمو على الإطلاق. ولهذا لو استمرت هذه الاتجاهات، فقد تتزايد نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بيئات متدنية النمو.

أما التحدي الثاني فهو التحدي البيئي. فقد ألقى النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ضغوطاً جديدة على بيئة الأرض الطبيعية ومناخها. وهذه الضغوط قد تهدد في النهاية مناخ النمو الذي تحقق خلال السنوات المائتين الماضية [١]. فلو أخفق اقتصاد ما في تحقيق النمو، لصارت جهود الإنسان من أجل تحسين أحواله تزاحماً بالمناكب للحصول على نصيب أكبر من قدر ثابت من الموارد. وسرعان ما يتحول الضغط البيئي إلى ضغط اجتماعي وسياسي. وسوف نتناول في الجزء الرابع من هذا التقرير بعضاً من هذه الضغوط وتداعياتها.

قصص النجاح الثلاث عشرة

من هذا المنطلق، سوف نستعرض حالات النمو المرتفع والمطرد في فترة ما بعد الحرب. والاقتصادات الثلاثة عشر التي تصدق عليها هذه الحالات هي: بوتسوانا؛ والبرازيل؛ والصين؛ وهونج كونج- الصين؛ وإندونيسيا؛ واليابان؛ وجمهورية كوريا؛ وماليزيا؛ ومالطا؛ وعُمان؛ وسنغافورة؛ وتايوان- الصين؛ وتايلاند. وهناك بَلَدان آخران هما الهند وفيتنام يشقان طريقهما نحو الانضمام إلى هذه المجموعة. ومن المأمول أن تبرز بلدان أخرى سريعاً.

وهذه الحالات تدلل على إمكانية تحقيق النمو السريع والمطرد – وعلى أي حال، فقد حققه ثلاثة عشر اقتصاداً. وتثبت هذه الحالات أيضاً أن ذلك ليس بالأمر الهين. فهناك فقط ١٣ اقتصاداً هي التي حققت هذا النمو بالفعل. والحقيقة أن بعض الناس يرون في هذه الحالات "معجزات اقتصادية"، أو وقائع يستحيل تفسيرها، ولا يحتمل تكرارها. ويطرح التقرير استثناءً من هذا الرأي. فهناك الكثير مما نتعلمه من ظاهرة

١ انظر مارتين وولف بشأن إمكانية العودة إلى مناخ التكافؤ في الربح والخسارة، الذي ميز فترة ما قبل النمو، مع ما يرافقها من مخاطر الصراع. مارتين وولف ٢٠٠٧ – "مخاطر الحياة في اقتصاد عالمي متكافئ الربح والخسارة" – فاينانشيال تايمز – ١٩ ديسمبر.

المشاهدات المتطرفة في علم الإحصاء. ويذكرنا بول رومر – وهو منظِّر رائد في فكر النمو وعضو مجموعة العمل باللجنة – بأن اليابان عندما نمت على هذه الوتيرة، ذكر المعلقون بأنها كانت حالة خاصة، مدفوعة بالرغبة في استرداد عافيتها بعد الحرب. وعندما لحقت بها نمور شرق آسيا الأربعة (هونج كونج-الصين؛ وتايوان-الصين؛ وسنغافورة؛ وكوريا) قال المشككون إن ذلك تحقق فقط لأنها بلدان صغيرة جداً. وعندما تفوقت عليهم الصين، قال الناس إن ذلك تم فقط لأن الصين كبيرة جداً.

والحقيقة أن العينة تتسم بتنوع ملحوظ (جدول رقم ١). وإذا كانت النماذج الأسيوية المعروفة تسود القائمة، إلا أن جميع الأقاليم الأخرى من العالم النامي (أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأوربا الناشئة) هي أيضاً ممثلة في العينة. وبعض البلدان غنية بالموارد الطبيعية (بوتسوانا، والبرازيل، وإندونيسيا، وماليزيا، وعُمان، وتايلاند)؛ أما باقي البلدان فليست كذلك. وتتضمن العينة بلداً واحداً يزيد عدد سكانه كثيراً على مليار نسمة (الصين)، وآخر يقل تعداد سكانه كثيراً عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة (مالطا).

ولعل ما يثير الاهتمام أكثر هو التباين الذي انتهت به قصص النجاح. فهناك اقتصادات مثل (هونج كونج-الصين؛ واليابان، وكوريا؛ ومالطا؛ وسنغافورة، وتايوان-الصين) واصلت النمو على طول الطريق نحو مستويات النمو المرتفع حتى بلغته، إلا أن عديداً من البلدان الأخرى فقدت بعضاً من زخم النمو أو كله قبل أن تلحق بالاقتصادات الرائدة بمسافة بعيدة. وأبرز مثال على ذلك البرازيل، حيث تضاءل النمو الاقتصادي رويداً رويداً قرب صدمة النفط الثانية في عام ١٩٧٩، وكان عليها أن تستأنف مسيرتها فيما بعد (انظر الإطار رقم ٢).

لكل من الاقتصادات الثلاثة عشر إذن خصوصياته المميزة. إلا أنه من الخطأ أن نخلص إلى أن هذه النماذج لا تقبل التعميم، أو لا معنى لأخذ دروس من مسارات نموها على اعتبار أن هذه الدروس لا يمكن تطبيقها في دول أخرى، فلم يكن ذلك هو المسلك الذي اتخذته هذه البلدان النموذج. لقد تعلم صانعو السياسات في هذه البلدان من الأمثلة؛ ومن دراسة أحوال دول أخرى – والتي كانت بمثابة نماذج للمحاكاة؛ ومن التعرف على هذه الدول الأخرى عن قرب مما كان له أهمية مدهشة. ويقال إن دينج جياوبنج قد تأثر تأثراً شديداً بمقابلاته الأولى التي أجراها بسنغافورة، ومدينة نيويورك، أثناء زيارته للأمم المتحدة.

جدول رقم ١: ثلاث عشرة قصة نجاح في النمو المرتفع والمطرد

الاقتصاد	فترة النمو المرتفع***	نصيب الفرد من الدخل في بداية الفترة وفى ٢٠٠٥***	
بوتسوانا	1960-2005	210	3,800
البرازيل	1950-1980	960	4,000
الصين	1961-2005	105	1,400
هونج كونج-الصين*	1960-1997	3,100	29,900
إندونسيا	1966-1997	200	900
اليابان*	1950-1983	3,500	39,600
جمهورية كوريا*	1960-2001	1,100	13,200
ماليزيا	1967-1997	790	4,400
مالطة*	1963-1994	1,100	9,600
عُمان	1960-1999	950	9,000
سنغافورة*	1967-2002	2,200	25,400
تايوان-الصين*	1965-2002	1,500	16,400
تايلند	1960-1997	330	2,400

المصدر: البنك الدولي – مؤشرات التنمية في العالم
*اقتصادات بلغت مستويات البلدان الصناعية من حيث نصيب الفرد من الدخل.
**الفترة التي بلغ فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي ٧ في المائة سنوياً أو أكثر.
***بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠٠٠.

إطار رقم ٢: تباطؤ النمو في البرازيل

كانت البرازيل من أوائل البلدان التي حققت نموا مطرداً ومرتفعاً (إذ بدأت مسيرتها في عام ١٩٥٠) وأول من فقدت زخمها (في عام ١٩٨٠). وللوهلة الأولى، تبدو البرازيل في وضع غير مريح إلى جانب البلدان الاثني عشر الأخرى الواردة على القائمة. وخلافاً لتلك البلدان تشتهر البرازيل أكثر بإستراتيجية "الإحلال محل الواردات"، وحماية صناعاتها المحلية حتى تنافس على السوق المحلية ضد المنافسين الأجانب.

ومع ذلك نجحت البرازيل فعلاً، خلال مرحلتها الأولى من سياسة الإحلال محل الواردات، في تنويع صادراتها: متفرعة من البن إلى الصناعات الخفيفة بمساعدة الاستثمار الأجنبي. وتضاعفت صادراتها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مرة، من ٥ في المائة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إلى نحو ١٢ في المائة في أوائل الثمانينيات من القرن ذاته، رغم انخفاض حصة البن من الصادرات انخفاضاً حاداً. كما كانت البرازيل أيضاً تتمتع بميزتين متلازمتين هما كِبر حجم السوق المحلية، ووفرة الموارد الزراعية. وهاتان الهبتان سمحتا لها بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، رغم تواضع تعاملها مع الاقتصاد العالمي.

لماذا تباطأ النمو في البرازيل إذاً؟ إنه لمن الصعب فك التشابك بين الأسباب المترابطة لتفسير تباطؤ النمو كما كان من الصعب مواجهة هذا التباطؤ. بدأت مشكلات البرازيل بعد صدمة النفط الأولى في عام ١٩٧٣، التي تركت البلد يعاني من التضخم وتراكم الديون. ولمواجهة هذا الموقف، اتجهت الحكومة في عام ١٩٧٤ إلى زيادة الانغلاق على الداخل وبدأت "مرحلة ثانية" من سياسة الإحلال محل الواردات، تجاوزت التصنيع الخفيف إلى تنمية الصناعات الثقيلة، وإنتاج السلع الرأسمالية، وهي

إستراتيجية اعتمدت اعتماداً شديداً على إعادة تدوير الدولارات النفطية. وعندما تصاعدت أسعار الفائدة على الدولار بعد عام ١٩٧٩، غرقت البرازيل في الديون، وتعرضت لأزمة تضخم مرتفع استغرق الخروج منها أكثر من عقدين من الزمان. وخلال هذه العملية، تدهورت صادرات البرازيل وتراجعت نسبتها من ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين إلى ٦ في المائة في منتصف التسعينيات من القرن ذاته. وفقدت بذلك تقريباً كل ما كسبته خلال فترة النمو المرتفع.

وبنظرة دقيقة إلى الحالات الثلاث عشرة، تتكشف لنا خمسة أوجه تشابه ملحوظة (انظر الشكل رقم ٢):

١. أنها استفادت من الاقتصاد العالمي استفادة تامة.
٢. أنها حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي.
٣. أنها حققت معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار.
٤. أنها تركت الأسواق تقوم بتخصيص الموارد.
٥. أنها كانت تحكمها حكومات ملتزمة، وتتسم بالمصداقية، والقدرة.

١. الاقتصاد العالمي

لقد استفادت هذه الاقتصادات الثلاثة عشر كلها، خلال فترات نموها السريع، أقصى استفادة من الاقتصاد العالمي. وهذه أهم سمة مشتركة بين هذه الاقتصادات والدرس الأساسي لهذا التقرير. ولم يكن من الممكن لهذا النمو المطرد على هذه الوتيرة أن يتحقق قبل عام ١٩٥٠. ولكنه صار ممكناً لأن الاقتصاد العالمي صار أكثر انفتاحاً وأكثر ترابطاً [٢]. إن الاقتصاد العالمي – بالطبع – مازال في طور التشكل، لكن آثاره صارت ملحوظة بالفعل. وإذا ما أُحسِن استغلاله لمصلحة جميع المواطنين، يصبح الاقتصاد العالمي أقوى الأسلحة ضد الفقر.

وقد أفادت البلدان مرتفعة النمو من ناحيتين: الأولى أنها استوردت الأفكار، والتقنية، والمعرفة الفنية من بقية العالم. والثانية أنها استثمرت الطلب العالمي، الذي وفر لها سوقاً مرنة عميقة لسلعها. وأدى تدفق المعرفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الكامنة للاقتصاد زيادة هائلة؛ ووفرت السوق العالمية الطلب اللازم لاستغلالها. وزيادة في التبسيط، فقد استوردت هذه البلدان ما كان يعرفه باقي العالم، وصدرت ما كان يريده.

[٢] كما لاحظ باري بوزويرث من مؤسسة بروكينجز، فإن هذا الانفتاح لم ينصَبّ فقط على تخفيض التعريفات، بل أيضاً على توسيع نطاق السلع التي يمكن تداولها وإدراجها ضمن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

شكل رقم ٢: السمات المشتركة للنمو المرتفع المطرد

المعرفة

أن تتعلم الشيء أسهل من أن تخترعه. وهذا هو السبب في أن الاقتصادات المتقدمة لا تنمو – ولا تستطيع أن تنمو – بمعدلات تصل إلى ٧ في المائة أو أكثر. كما أنه السبب في أن الاقتصادات التي تخلفت عن الركب تستطيع اللحاق به. ولنأخذ مثلاً على ذلك: فقد تفوقت صناعة المنسوجات في أوزاكا على مصانع لانكشاير عن طريق استعارة التصميمات والأساليب الإنتاجية البريطانية واستيعابها وتحسينها، حتى إن واجهة شركة أوزاكا للغزل، التي تأسست في عام ١٨٨٣، مبنية بطوب لانكشاير الأحمر المستورد [٣].

وثمة قنوات كثيرة يمكن أن تمر خلالها المعرفة إلى اقتصاد نام. إحداها الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد اجتذبت ماليزيا، على سبيل المثال، شركات متعددة الجنسيات إلى تجمعات الإليكترونيات الثلاثة لديها- في بينانج، ووادي كلانج، وجوهور- حيث تتمتع بإعفاءات ضريبية، ومزايا أخرى [٤]. فالشركات متعددة الجنسيات تجلب معها التقنيات المتطورة للإنتاج، وتجلب معها العلم بالسوق العالمية، والقدرة على التحكم في حركة مدخلات الإنتاج المنتشرة في جميع أنحاء العالم. أما اليابان وكوريا فكانتا تاريخياً أقل انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنهما كانتا

[٣] جاري ساكسونهاوس ١٩٧٤ – "قصة انتشار التقنية اليابانية في عهد الميجي" مجلة التاريخ الاقتصادي ٣٤ (١): ١٤٩-٦٥.

[٤] يوسف زينل ازنام و دييك باتاسالي ٢٠٠٧ – "النمو الاقتصادي والتنمية في ماليزيا: صنع السياسات والقيادة" دراسة حالة – لجنة النمو والتنمية.

تستوردان التقنية من الخارج، وتُدخلان عليها تحسينات، وعلى سبيل المثال تفوقت شركة سوني اليابانية على شركة آر سي إيه الأمريكية في سوق أجهزة المذياع الصغيرة، باستخدام التقنية التي حصلت على ترخيصها من الشركة الأمريكية ذاتها.

"خلال الخمسينيات من القرن العشرين، انتهجت كوريا سياسة الإحلال محل الواردات. وقد بلغ معدل النمو عندئذ ما بين ٢-٣ في المائة فحسب. إلا أنه في أوائل الستينيات تحولت كوريا تماماً إلى إستراتيجية ذات توجُّه إلى الخارج، مع التركيز على قطاع التجارة. وأدى ذلك إلى انطلاق معدل نموها إلى ما يزيد على ٧ في المائة، وهو المعدل الذي استمر لفترة طويلة من الزمن."

هان دوك-سو

الطلب

يوفر الاقتصاد العالمي أيضاً سوقاً كبيرة مستقرة نسبياً لسلع البلدان النامية. وخلال الخمسينيات من القرن العشرين وقع بعض الاقتصاديين فريسة لـ"التشاؤم التصديري"، وافترضوا أنه كلما زادت السلع التي يبيعها العالم النامي في الأسواق العالمية، انخفض السعر الذي تحصل عليه. وربما كانت هذه الأطروحة صحيحة أوغير صحيحة في حالة المنتجات والسلع الأولية. ولكنها لم تصدُق في حالة السلع المصنعة، حيث تمتعت الاقتصادات الثلاثة عشر التي أمامنا بميزة نسبية فيها. وفي معظم الحالات كان ناتج هذه الاقتصادات المحتمل صغيراً بالنسبة إلى حجم السوق العالمية [٥].

وقد وفر ذلك لها مجالاً للتخصص، ورفع الإنتاجية بصورة هائلة، والتوسع في إنتاجها بواقع عدة أضعاف. وقد زادت الصادرات المصنعة للنمور الأربعة مثلاً من ٤,٦ مليار دولار أمريكي (بسعر الدولار في ٢٠٠٠) في ١٩٦٢ إلى ٧١٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٤. وإذا حدث أي انخفاض طفيف في السعر، كان يعوضه النمو الهائل في المبيعات.

ذلك واحد من الأسباب التي تجعل استراتيجيات النمو ذات التوجُّه إلى الداخل تتداعى بسرعة. فالطلب المحلي ليس بديلاً لهذه السوق العالمية الشاسعة. وفي أي بلد فقير تكون السوق المحلية صغيرة، وتكون بالتالي "غير مرنة" نسبياً. وحتى تزيد المبيعات لابد أن تنخفض الأسعار. والحجم ليس هو المشكلة الوحيدة، فقد لا يتفق نمط الإنفاق المحلي مع جوانب القوة في العرض المحلي. وما يرغب المستهلكون المحليون في شرائه قد لا يتناسب مع ما قد يتفوق المنتجون المحليون في إنتاجه. وحيث إن التخصص في إنتاج سلعة ما يحدده حجم السوق، فإن الأسواق المحلية تمنح الاقتصاد مجالاً أقل للتخصص في المجالات التي تتوافر له ميزة نسبية فيها.

٢. استقرار الاقتصاد الكلي

إن تقلب الاقتصاد الكلي، وانعدام القدرة على التنبؤ من شأنهما أن يلحقا الضرر باستثمارات القطاع الخاص، وبالتالي بالنمو. وقد دأبت حالات النمو المرتفع الثلاث عشرة، طوال أنجح فتراتها على تجنب الأسوأ من هذه الاضطرابات.

وقد اقترن توسعها السريع، من حين لآخر، بتضخم مرتفع نوعاً ما. فقد شهدت كوريا، على سبيل المثال، معدلات تضخم من رقمين طوال معظم

[٥] قد يكون هناك استثناءان هما: الصين في الصناعة التحويلية والهند في الخدمات.

حقبة السبعينيات من القرن العشرين، وتصاعد معدل التضخم في الصين إلى نحو ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ ولكن الأسعار كانت مستقرة بما يكفي للحيلولة دون تشويش إشارات السوق، أو تعتيم رؤية المستثمرين طويلي الأجل، أو إحجام المدخرين عن أن يعهدوا بثرواتهم إلى البنوك.

وكانت الحكومات أيضاً منضبطة فيما يتعلق بالمالية العامة. وكثير من هذه البلدان شهد عجزاً في الموازنة العامة طوال فترات ممتدة؛ وفي بعضها كانت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة. لكن هذا الدين العام لم يخرج عن السيطرة. ولعل أهم أسباب ذلك يرجع إلى أن الاقتصاد كان ينمو بسرعة تفوق رصيد الالتزامات العامة.

٣. التوجه إلى المستقبل

أدى هذا الاستقرار في الاقتصاد الكلي إلى إعداد المسرح للسمة الثالثة وهي: أنهم جميعاً حققوا معدلات مرتفعة للاستثمار والادخار، وليس أقلها الاستثمار العام في البنية التحتية. وكانوا جميعاً "ذوي توجه نحو المستقبل". إذ يمسكون عن الاستهلاك في الحاضر سعياً وراء تحقيق مستوى أعلى من الدخل في المستقبل.

خلال منتصف السبعينيات من القرن العشرين حققت بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية معدلات ادخار مماثلة. وبعد ذلك بعشرين عاماً، كان المعدل في آسيا أعلى بنحو ٢٠ نقطة مئوية. وقد دأبت الصين على ادخار أكثر من ثلث دخلها القومي سنوياً على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. وقد اقترن هذا الادخار بمعدلات مذهلة من الاستثمار المحلي.

في ورقة أعدت للجنة، يرصد بيتر مونتيل من كلية ويليامز، ولويس سيرفن من البنك الدولي بعضاً من الأسباب الممكنة لحسن التدبير في شرق آسيا [٦]. فقد استفاد الإقليم من العوامل الديموجرافية المواتية، ومن وجود عدد أقل من المُعالين، كما كان لدى البالغين في سن العمل مجال أكبر لادخار بعض المال. وساعد استقرار الاقتصاد الكلي أيضاً في ذلك، فقد ارتفع معدل الادخار بسرعة في تايلاند خلال الثمانينيات من القرن العشرين – على سبيل المثال – بفضل تقليص ميزانيات الحكومة. وكما سبق ذكره، فقد تجنبت هذه البلدان في معظم الأحيان التضخم المرتفع الذي لا يمكن التنبؤ به والذي يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بصورة تعسفية من المدّخرين إلى المقترضين، وإلى إحجام الناس عن حيازة الأصول المالية.

وقد اتخذت بعض البلدان تدابير مباشرة بغرض تشجيع الادخار. ففي عام ١٩٥٥، أنشأت سنغافورة نظاماً للادخار الإجباري وهو صندوق التحوّط المركزي، الذي يُحصّل اشتراكات من الأجور حتى سن التقاعد، وإن كان يُسمَح بسحب بعض المبالغ لأغراض العلاج الطبي والإسكان. ولدى ماليزيا نظام مماثل. وكلا البلدين بالإضافة إلى كوريا واليابان لديها

" تتمثل "الأوامر" الثلاثة من أجل النمو التي تحوز اهتمامي أكثر من غيرها في: الانفتاح الاقتصادي، والتضمين الاجتماعي، والحكومات الفعالة. ويمكن توضيح الرسالة بذات القدر من الدقة بثلاثة "نواهٍ" هي: الانغلاق على الداخل، والإقصاء، والحكومات المترهلة. تلك سمات الركود."

إدمار باشا

[٦] بيتر مونتيل، ولويس سيرفن ٢٠٠٨ – "أسعار الصرف الحقيقية، والادخار، والنمو: هل هناك رابطة بينها؟" ورقة بحث تمهيدية – لجنة النمو و التنمية.

أيضاً نظم توفير البريد التي تلبى احتياجات صغار المدخرين. وقد كانت النظم المالية لهذه البلدان – على النقيض من ذلك – أقل استعداداً لمنح الائتمان الاستهلاكي. وهي إذ جعلت الاقتراض أكثر صعوبة، فإنها جعلت الادخار أكثر يسراً.

٤. دور الأسواق في تخصيص الموارد

شهد القرن العشرون تجارب كثيرة لإيجاد بدائل للأسواق. وقد انتهت كلها بالفشل. لذلك يمكن القول بلا تردد بأن الأسواق تعتبر جزءاً مهماً من البنية الاقتصادية حتى يتسنى تحقيق النمو واستمراره.

وقد اعتمدت اقتصادات النمو المرتفع جميعها على إعمال نظام السوق الذي أتاح وجود توقعات حول حركة الأسعار، كما أتاح وجود لامركزية في صنع القرار، وأتاح وجود حوافز للمنتجين لعرض ما هو مطلوب من سلع وخدمات. وقد تباينت البلدان من حيث قوة حقوق التملك بها أو وضوحها. إلا أنه في جميع الحالات كانت الشركات ورواد الأعمال المنظمون يشعرون بأن لهم كل الحق في استثمار أصولهم.

تـــوفر الحكومـــات المنـــاخ للنمـــو، لكـــن القطـــاع الخـــاص هـــو الذي يستثمر، ويوجِد الثروة للناس."

جُوه شوك تونج

في هونج كونج-الصين كانت الإدارة مشهورة باتباع مبدأ الحرية الاقتصادية (Laissez Faire). بينما كانت هناك حكومات أخرى مدرجة في قائمتنا تميل أكثر إلى التدخل، بمنح الإعفاءات الضريبية، والائتمان المُدّعم، والإقراض الموجه، وغيرها من التدابير. وربما ساعدتهم هذه التدخلات في اكتشاف ميزتهم النسبية – والكشف عن أفضل الطرق لتخصيص ما يتمتعون به من موارد العمل ورأس المال. لكنهم لم يتحدوا في هذه الميزة النسبية، كما ذكر جوستين ييفو لين كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي. وهذا التمييز يعتبر دقيقاً من الناحية النظرية ولكن له آثاره من الناحية الاقتصادية.

إن ما يتمتع به اقتصاد ما من العمالة، والموارد الطبيعية، ورأس المال يحدد ميزته النسبية. لكن هذه المقولة فضفاضة؛ فالاقتصادات الساحلية المكتظة بالسكان في شرق آسيا – على سبيل المثال – كانت تتمتع بميزة نسبية في الصناعة التحويلية كثيفة العمالة. لكن في أي خط من خطوط الصناعة التحويلية كثيفة العمالة على وجه التحديد؟ وما هي أساليب الإنتاج التي تستخدم؟ تلك الإجابات كان على هذه البلدان أن تكتشفها بنفسها من خلال التجربة والخطأ. وقد تكون الحكومة قد ساعدت في إجراء تلك العملية من "اكتشاف الذات" [٧]، ولكن جهود الحكومة لم تساعد في تنمية قطاع الصناعات الثقيلة قبل توفير رأس المال اللازم لجعلها صناعة ذات جدوى اقتصادية.

[٨] ريكاردو هوسمان وداني رودريك ٢٠٠٣: "اكتشاف الذات عبر التنمية الاقتصادية" – مجلة التنمية الاقتصادية ٧٢: ٦٠٣-٣٣.

حراك الموارد والتحولات الهيكلية

تتطور الميزة النسبية لبلد ما مع مرور الزمن. ففي أية فترة من فترات النمو السريع تنتقل الموارد مثل رأس المال، والعمل – بصفة خاصة – بسرعة من قطاع إلى قطاع آخر، ومن صناعة إلى صناعة أخرى. كان حراك الموارد هذا سمة من سمات جميع حالات النمو المرتفع الثلاث عشرة. ولم تقاوم الحكومات قوي السوق التي جذبت الناس إلى المناطق الحضرية أو قضت على بعض الوظائف، وفي نفس الوقت وفرت وظائف أخرى (رغم أنها قد تكون قد خفضت منها). ففي ماليزيا، على سبيل المثال، انخفض نصيب الزراعة من العمالة من ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٥٧ – وهو عام استقلالها – كان ربع سكان ماليزيا يعيشون في المدن، وبحلول ٢٠٠٥ ارتفعت النسبة إلى ٦٣ في المائة. وحتى في الصين – حيث فرض نظام تسجيل الأسر بعض القيود على الحراك – حدثت تنقلات شاسعة بين السكان.

لم تنمُ الاقتصادات بشكل سلس ومتساوٍ، وظلت محتفظة بشكلها مع تزايد حجمها. وبدلاً من ذلك تمر الاقتصادات سريعة النمو بعملية صاخبة من التدمير الخلاق، مقتحمة صناعات جديدة حتى وهي تتخلى عن قلاعها الصناعية التقليدية. وكان التحدي الذي واجهته كل من حكومات البلدان الثلاث عشرة هو كيفية حماية الشعوب من أسوأ ما في هذا الصخب، دون حدوث تباطؤ في الاقتصاد أثناء هذه العملية.

٥. القيادة والحوكمة

إن النمو عملية تتجاوز ما يفرضه علم الاقتصاد، فهو يتطلب وجود حكومات ملتزمة وتتسم بالمصداقية وقادرة. وكما قال بنجامين مكابا رئيس جمهورية تنزانيا الأسبق في ورقة كتبها للجنة "إن تشييد مبنى اقتصادي على أساس من رمال سياسية أمر لا يفيد على المدى الطويل" [٨]. فقد أرست الاقتصادات مرتفعة النمو دعائم ازدهارها على أسس سياسية متينة.

لقد أدرك صانعو السياسات أن النمو لا يحدث بمحض الصدفة، إذ ينبغي اختياره عن وعي من جانب قيادة البلد كغاية تعلو على سواها. ففي سنغافورة، مثلاً، ظل السعي إلى تحقيق النمو يمثل أحد المبادئ الحاكمة لسياسة البلاد على مدى الأعوام الأربعين الماضية، حسبما جاء في خطاب ألقاه أخيراً الوزير الأول جوه تشوك تونج، عضو اللجنة. وكانت الحكومة والمؤسسات الأخرى تسعى دائماً إلى تحسب الإجراءات اللازمة للحفاظ على زخم الاقتصاد.

هل يجعل ذلك سنغافورة مثلاً غير عادي؟ على أي حال، يعلن معظم القادة عن التزامهم بالتنمية الاقتصادية. لكن كثيراً من الحكومات، في

"أعتقد أن القيادة أمر مهم، لكني لا أعنى فقط القائد الأعلى. فإنكم أيضًا تحتاجون إلى فريق يعرف ما هي السياسات الصحيحة، ويتمتع بمهارات، وقدرة على جذب الكفاءات، من أجل المساعدة في تنفيذ تلك السياسات."

نجوزى ن. أوكونجو- إويلا

[٨] بنجامين مكابا ٢٠٠٧: "القيادة من أجل النمو، والتنمية، وتقليل الفقر: وجهة نظر، وتجربة أفريقية" – دراسة حالة – لجنة النمو و التنمية.

خياراتها، إن لم يكن في أقوالها، تعلي من شأن السكينة السياسية على الفورة الاقتصادية التي ينطوي عليها النمو. وهناك حكومات أخرى تنفذ إصلاحات اقتصادية مقبولة ظاهرياً من أجل ذاتها. فإذا لم يتولد عنها نمو، فإنها لا تجرب شيئا آخر، ثم تعلن ببساطة انتصارها وترحل.

وعلى النقيض من ذلك، أدرك صانعو السياسات في الاقتصادات سريعة النمو أن التنمية الناجحة تتطلب التزاماً يمتد عقوداً من الزمن، ومفاضلة أساسية بين الحاضر والمستقبل. وحتى عندما تصل معدلات النمو إلى ما بين ٧-١٠ في المائة، فإن الأمر يستغرق من البلد عقوداً من الزمن لكي تقفز من مستويات دخول متدنية إلى مستويات عالية نسبيًّا. (انظر الشكل ٣).

وخلال هذه الفترة الطويلة من التحول، يتعين على المواطنين أن يتغاضوا عن الاستهلاك الحالي في مقابل ارتفاع مستوى معيشتهم في الغد. ولن تُقبَل هذه الصفقة إلا إذا كان صانعو السياسات في البلد لديهم رؤية صادقة للمستقبل وإستراتيجية لوضعها موضع التنفيذ، وأن يكونوا موضع ثقة كرعاة للاقتصاد، وينبغي تصديق وعودهم بجني ثمار هذه الجهود في المستقبل.

"قد تكون الإصلاحات باهظة التكاليف-حيث يمكن أن تسحب من الرصيد السياسي للحكومات. لذلك بعد أن تحقق الحكومات بعض الإنجازات تبدأ في الاسترخاء أو الاستمتاع بالأمر الواقع. لكن ما يهم هو استمرار جهود الإصلاح وليس تأرجحها بين الصعود والهبوط، والانطلاق والتوقف."

محمود محيي الدين

شكل رقم ٣: مراحل الانتقال إلى دخول أعلى

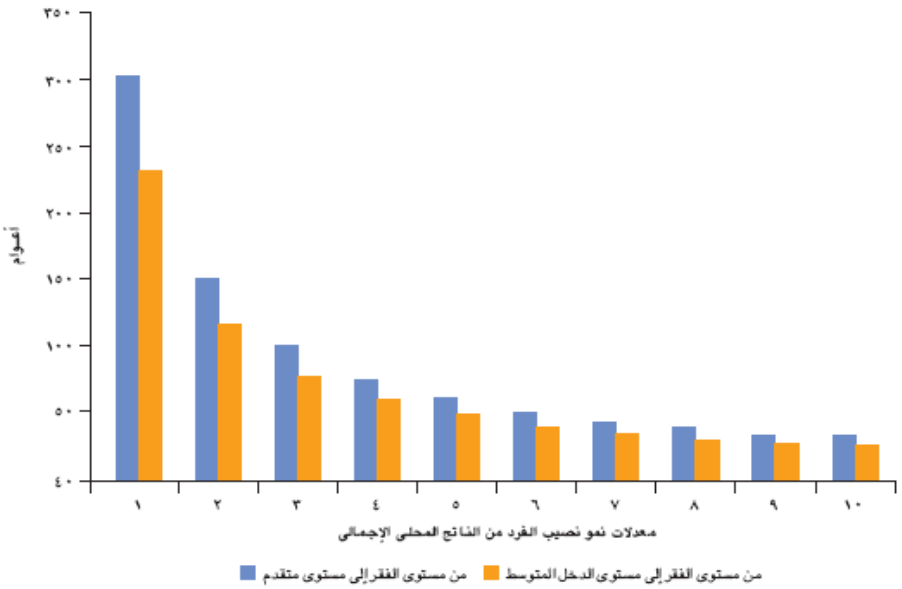

وينبغي أن تشمل وعودهم جميع فئات الشعب مما يجعل المواطنين واثقين بأنهم وأطفالهم سوف يكون لهم نصيب من المنافع. ففي بوتسوانا، مثلاً، قام سيرتسي خاما بتسليم حقوق استخراج الماس من قبيلته إلى الحكومة، مما أعطى كل قبيلة في بوتسوانا حصة أكبر من إيرادات الدولة[٩]. وهناك حكومات أخرى لجأت إلى صياغة عقد اجتماعي ضمني أو صريح دعماً للنمو، وتقديم الخدمات الصحية والتعليم، وأحياناً إعادة

[٩] دارون اسيموجلو وجيمس روبنسون ٢٠٠٧: "دور المؤسسات في النمو، والتنمية." ورقة بحثية تمهيدية – لجنة النمو والتنمية.

توزيع الثروة. وقد جرى احترام هذه العقود، وإن لم يكن بنصها الحرفي، لكن على الأقل بروحها. وفي غياب هذا النوع من الركائز السياسية، يصبح من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، استمرار السياسات التي تشجع النمو.

تتطلب هذه القيادة صبراً وتخطيطاً على مدى أفق زمني طويل. وفي عدة حالات كانت الاقتصادات سريعة النمو تخضع لحكومات تتبع نظام الحزب الواحد وتتوقع أن تبقى في السلطة عقوداً متتالية. ولكن في ظل النظم الديمقراطية متعددة الأحزاب، من جهة أخرى، من المعروف تقليدياً أن الحكومات لا تنظر إلى أبعد من الانتخابات التالية. ورغم ذلك يمكن للنظم الديمقراطية أن تسيطر على مسارات بارزة للنمو. وتعتبر الهند اليوم أبرز مثال على ذلك. وإن كانت أيرلندا وأستراليا أيضاً تقدمان بعض الدروس المفيدة.

تم إنشاء لجنة الإنتاجية في أستراليا بموجب تشريع من البرلمان في عام ١٩٩٨، وإن كانت جذورها تمتد إلى ٣٠ عاماً قبل ذلك. وتقوم اللجنة، باعتبارها إحدى وكالات الدولة المستقلة – بصورة منتظمة – بتقييم لوائح الحكومة وسياسات الاقتصاد الكلي، وتحليل آفاق النمو طويل الأجل باستراليا، وتساعد في تجميع الناس لصياغة مقترحات للإصلاح. وتقوم المشاركة الاجتماعية الأيرلندية، التي ظهرت إلى الوجود في أثناء فترة الركود الاقتصادي في البلاد خلال الثمانينيات من القرن العشرين، بتجميع أرباب العمل، والنقابات، والحكومة كل ثلاثة أعوام لإعادة النظر في الإستراتيجية الاقتصادية للدولة والتفاوض حولها. وما إن يتم التصديق على هذه المداولات، حتى تصبح بمثابة إطار صنع السياسات على مدى الأعوام الثلاثة التالية.

وهذه الحالات الأخيرة تثبت أن الدول الديمقراطية قد تكون ذات رؤية بعيدة المدى بصورة مدهشة، إذ يمكن للأحزاب السياسية المتنافسة، مثلاً، أن توافق على إستراتيجية للنمو مشتركة بين حزبين يتعهد كل منهما بإتباعها عندما يحل دوره في تولى السلطة. وحتى لو لم يتم أبداً إبرام ميثاق رسمي، فإن أية إستراتيجية ناجحة للنمو، تحظى بثقة الجمهور، تستمر حتى بعد انتهاء فترة ولاية الحكومة التي بدأتها.

وينبغي للحكومات، عند التزامها بهدف تحقيق النمو المرتفع، أن تنتهج نهجاً عملياً في سعيها إلى تحقيقه. وكان صانعو السياسات الذين نجحوا في استمرار النمو المرتفع مستعدين للمحاولة، والفشل، والتعلم. فسنغافورة، مثلاً، لم تنفتح على الخارج إلا بعد أن حاولت أولاً الانغلاق على نفسها، حيث كانت تشجع الشركات المحلية على التنافس مع الواردات الصناعية. وفي الصين، يُذكر عن دينج جياو بينج أنه وصف منهجه بأنها عملية لعبور النهر عن طريق تحسُّس الحصوات – وهي عبارة تتردد كثيراً في الصين.

فن صنع السياسات

من اليسير نسبياً التعرف على السمات المشتركة بين حالات النمو المرتفع، ومن اليسير أيضاً تقدير أهميتها الجماعية. ولكنه من العسير معرفة كيفية تكرار هذه السمات. فبعضها محصلة قرارات وتفاعلات عديدة من جانب شركات، وأسر معيشية ومسئولين. والبعض الآخر يأتي نتيجة التطور وليس التخطيط ولا يُعتبر أي منها سياسة صريحة.

إطار رقم ٣: فرق الإصلاح

كانت عملية " تحسُّس الحصوات" في الاقتصادات سريعة النمو غالباً ما ينفذها تكنوقراط يتمتعون بمؤهلات فنية رفيعة المستوى في "فرق إصلاح"[أ] صغيرة ومتفانية في عملها. فسنغافورة كان لديها مجلس التنمية الاقتصادية، وكوريا كان لديها مجلس التخطيط الاقتصادي، واليابان لديها وزارة التجارة والصناعة.

ولم تكن فرق الإصلاح مثقلة بالمسئوليات الإدارية، ولكن كان يسمح لها بالنفاذ مباشرة إلى قمة الحكومة. فوحدة التخطيط الاقتصادي في ماليزيا كانت تتبع مباشرة رئيس الوزراء، وكان مجلس تايوان للمساعدات الأمريكية، الذي بدأ في عام ١٩٤٨ وتطور إلى مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية، يتبع مباشرة رئيس الجمهورية. والحقيقة أن عديداً من رؤساء الحكومة التاليين قفزوا من بين صفوفه، إذ صار رئيس المجلس فيما بعد رئيساً للجمهورية.

ومن خلال هذا المركز الفريد- إذ يقع داخل الحكومة، ولكنه بمنأى عن الأعباء الإدارية اليومية، والمطالب السياسية العاجلة[ب] ساهمت فرق الإصلاح في تنسيق جهود الحكومة، والتغلب على العراقيل الإدارية والجمود الإداري.

ورغم أن التكنوقراط، إذا لم تردعهم القوى السياسية، قد يخفقون في الموازنة بين الهموم الاقتصادية وبين الهموم السياسية والاجتماعية، فإن القوى السياسية، إذا لم تردعها المعرفة التكنوقراطية فإنها قد تصبح قوى معوِّقة.

[أ] البرتو كريسكولو وفينسنت بالميد ٢٠٠٨: "فرق الإصلاح: كيف نظم أكثر الإصلاحيين نجاحاً أنفسهم". السياسات العامة الموجهة للقطاع الخاص ٣١٨ – البنك الدولي – واشنطن العاصمة.

[ب] بيتر ايفانس ١٩٩٥: الاستقلالية الداخلية: الدول، والتحول الصناعي – برينستون – مطبوعات جامعة برينستون.

وعلى سبيل المثال، تثبت قصص النجاح أن النمو المرتفع والمطرد يتطلب معدل ادخار مرتفعاً. لكن ما الذي ينبغي للحكومات أن تفعله لتنشيط النزعة الادخارية؟ هل ينبغي لها أن تقيد الائتمان، أم تجعل الادخار إجبارياً، أم ترفع الضرائب؟ إن التاريخ يثبت أن النمو يتطلب استقراراً في الأسعار بشكل عام، وعملة لا تفقد قيمتها بسبب التضخم الجامح. لكن هل يعني ذلك أن البنك المركزي يجب أن يكون مستقلاً رسمياً؟ من الواضح أيضاً أن الاقتصادات الناجحة قد تعلمت بسرعة من باقي العالم، إذ

استوعبت الأساليب الجديدة. لكن كيف يمكن لصانعي السياسات أن يساعدوا اقتصاداً ما على التعلّم؟

في سياق بلد متقدم، يطرح الاقتصاديون وصفات للسياسات بقدر من الثقة. ويطرح بعض المستشارين وصفات لبلدان أكثر فقراً بنفس المستوى من الاقتناع. وهم يرون أن الاقتصادات النامية تشبه تماماً الاقتصادات المتقدمة، لكنها فقط أكثر فقراً.

إلا أن الاقتصاديين خلال العقود الأخيرة صار لهم تقدير أعمق للمؤسسات الأساسية التي تدفع الأسواق الناضجة إلى العمل. وهذه المؤسسات تحدد حقوق الملكية، وتنفذ العقود، وتنقل المعلومات، وتسد الفجوات المعلوماتية بين المشترين والبائعين. وقد لا تكون هذه المؤسسات مكتملة البنيان في اقتصادٍ نامٍ. والحقيقة أن عدم نضج هذه المؤسسات قد يكون مرادفاً للتخلف. وذلكً يجعل من الأصعب التنبؤ بالكيفية التي يستجيب بها اقتصاد ما مثلاً لإلغاء تعريفة جمركية أو بيع أحد الأصول العامة.

ونظراً لانعدام اليقين لدينا إزاء كيفية نمذجة الاقتصادات النامية، فإننا أيضاً نشك فيما إذا كان النموذج الصحيح يتغير مع الوقت. ويعتبر بناء اقتصاد سريع النمو هدفاً متحركاً. وغالباً ما تتطور الأسواق والمؤسسات معاً، مستجيبة للقيود والمطالب التي يفرضها أحدهما على الآخر- فمكاتب السجل العيني للأراضي تظهر فقط عندما تصبح الأراضي نادرة. كما أن المحاسبة تتطور حسبما ووقتما تتطلب أسواق المال ذلك.

وهذا يضاعف من صعوبة الحياة بالنسبة لصانعي السياسات. فمن العسير معرفة الكيفية التي يستجيب بها الاقتصاد لسياسة ما، والإجابة الصحيحة في اللحظة الحالية قد لا تنطبق في المستقبل. وسياسات اليوم السيئة، غالباً ما كانت سياسات الأمس الجيدة، التي جرى تطبيقها مدة أطول مما يجب. وتوجيه اقتصاد نام ليس بالتحدي الساكن. فهو أشبه ما يكون برحلة طويلة يتم القيام بها بخرائط غير مكتملة وأحيانا غير دقيقة [١٠].

"تختلف الأسواق والحكومات في عملها خلال المراحل المختلفة من التنمية- إذ إن هيكلها، ووظائفها، وغاياتها تتغير كلها. وهناك مراحل تحل فيها الحكومات محل الأسواق ومراحل أخرى تتطور خلالها مؤسسات السوق."

زو جياوشوان

دور الحكومة

ما الذي ينبغي أن تفعله إذن الحكومات؟ وما هو الحجم الأمثل للدولة، وما هي مسؤولياتها السليمة؟ لقد استُخدم الكثير من المِداد للإجابة على هذا السؤال أكثر من أي سؤال آخر في موضوع التنمية. وهو موضوع متكرر من موضوعات هذا التقرير والمناقشات التي سبقته.

وإحدى الإجابات هي أن الحكومات ينبغي لها أن تؤدي أقل ما يمكن من وظائف. ومن الأقوال المأثورة: "إن الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل" ومنذ خمسة عشر عاماً مضت أجمعت مناقشة موضوع الحكومة – في جانب كبير منها – على هذا الافتراض لصالح حكومة أصغر وأسواق

[١٠] منذ أربعة عقود شرعت سنغافورة بعد استقلالها في خوض رحلة غير مأمونة. إذ كانت البطالة مرتفعة، والصناعة لا وجود لها، وكان المستقبل يبدو كئيباً. وعن ذلك اليوم كتب رئيس الوزراء لي كوان يو قائلاً: "شرعت وأنا في هلع شديد في رحلة على طريق بلا معالم محددة إلى وجهة غير معلومة".

أكثر تحرراً. ويمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالسياسة في هذه العبارة: "التثبيت، والخصخصة، والتحرير."

وإن كانت هناك ميزة ما فيما يكمن خلف هذه الوصفة، إلا أن هذا يعتبر وصفاً ناقصاً للغاية للمشكلة. وصحيح أن الحكومات المترهلة لا ينبغي لها أن تزاحم القطاع الخاص؛ وأن اللوائح لا ينبغي أن تكون مفرطة، وأن الاقتصاد يجب أن يكون منفتحاً على التجارة والمنافسة؛ وأن مستثمري القطاع الخاص يجب أن تتاح لهم حرية كسب عائد مجز. وكان الإيعاز بتقليص دور الدولة مدفوعاً في شق منه بالقلق إزاء دوافع الحكومة وكفاءتها. وإذا كان تعريف دور الحكومة أوسع مما ينبغي، فقد لا تتوافر لديها القدرة على القيام بعدد كبير من الوظائف، أوقد تسيء استخدام نطاق اختصاصها الأوسع بالسعي إلى تحقيق أهداف أخرى بخلاف النمو والازدهار واسع النطاق، مثل رفاهة أصحاب المصالح المكتسبة.

"لو كان لي أن أدلي ببيان استفزازي لقلت أن سيادة منهج السياسة المثلى يؤدي إلى أداء دون الأمثل في النمو. ذلك بيان قوي بعض الشيء."

اليخاندرو فوكسلى

لكننا لنا رأي مختلف بعض الشيء في الحكومة الفعالة. ولا يمكن استبعاد قضايا الكفاءة والدوافع. لكنه لا يمكن الإجابة عنها بمجرد شطب الحكومة من السيناريو. فنموذجنا للاقتصادات النامية يعتبر من البدائية عند هذه المرحلة بحيث لا يجعل من الحكمة أن نعرِّف سلفاً ما ينبغي للحكومات أن تفعله. وهناك دراسات حالات قطرية عديدة تشير إلى أن دورها يتطور مع الزمن عندما تنضج قدرتها وقدرات القطاع الخاص. وشعارها إذن يقتدي بما ذكره السير آرثر لويس، اقتصادي التنمية العظيم، الذي نوه إلى أن "الحكومات قد تخفق إما لأنها تفعل أقل مما ينبغي، أو لأنها تفعل أكثر مما ينبغي" [١١].

تعاني بعض البلدان، على سبيل المثال، من ضآلة الاستثمار العام بشكل مفرط؛ وتعاني غيرها من الإفراط في اللوائح الحكومية وبعضها يعاني من كلتا المشكلتين في ذات الوقت. ففي الهند، على سبيل المثال، كانت الأولوية الأولى خلال التسعينيات أمام الحكومة أن تفعل أقل، حيث قامت بإلغاء نظام "الراج" لإصدار التصاريح والتراخيص المثقل باللوائح والتعقيدات البيروقراطية. والآن تحاول الحكومة أن تفعل أكثر لتعوض بذلك سنوات من تدني الاستثمار في البنية التحتية [١٢].

وقد يؤدي الانشغال بحجم الحكومة أيضاً إلى صرف الانتباه عن فاعليتها. والتاريخ حافل بالنماذج المفيدة. فعقب الكساد العظيم، أدرك الاقتصاديون أن البنك المركزي الأمريكي الوليد أدى إلى تفاقم الكساد. فكان في مقدروهم أن يقيموا الحجة لصالح التقليص الشديد لسلطات البنك المركزي وأنشطته، وبعضهم فعل ذلك. إلا أن آخرين غيرهم ركزوا على كيفية مساعدة البنوك المركزية على أداء وظائفها بفاعلية أكثر وعلى كيفية تحريرها من القيود السياسية الضارة، وترسيخ مصداقيتها، وتحسين أدواتها وأساليبها. وفي رأينا أن المنهج الثاني يبدو واعداً بشكل أكبر في

[١١] أرثر لويس ١٩٥٥: نظرية النمو الاقتصادي – لندن – جورج الان وانوين

[١٢] انظر: مونتيك سينغ أهلو واليا (نائب رئيس لجنة التخطيط الهندية وعضو لجنة النمو والتنمية) في مقابلة صحفية مع فصلية *ماكنزى كوارترلى*. أكتوبر ٢٠٠٧.

البلدان النامية. فالواجب هو تحسين فاعلية المؤسسات الحكومية وليس تجريدها من مهامها.

ويبدو لنا أن رد الفعل الصحيح على انعدام اليقين ليس هو التوقف بل التجريب. وينبغي على الحكومات ألا تمتنع عن الفعل خوفاً من الفشل. لكن عليها أن تختبر السياسات، وأن تسارع إلى التعلم من الفشل. فإذا عانت من خطوة خاطئة، وجب عليها أن تجرب شيئا آخر، لا أن تغوص إلى العمق، أو تنسحب إلى الشاطئ.

إلا أن هذه التجارب ينبغي أن تتوخى الحذر. فكل خطوة ينبغي وزنها بحيث تولّد أكبر قدر من المعلومات بشأن الاقتصاد بأقل تكلفة، لو تبين أن السياسة تعتبر خطوة خاطئة. وعندما تختار الحكومات السياسات، ينبغي لها أن تسأل نفسها ما هو أسوأ ما كان سيحدث؟ وعادة ما تكون التجارب الصغيرة أقل ضرراً، لو فشلت، من التجارب الكبيرة. وتعتبر إدارة المخاطر من الجوانب المهمة في صياغة السياسات في البلدان النامية.

وتعطي الصين أمثلة من عملية صنع السياسات الحذرة. فقد أدت إصلاحاتها المبدئية في عام ١٩٧٨ إلى منح المزارعين الحرية في بيع فائض إنتاجهم الذي يتجاوز حصص الإنتاج الحكومي في السوق المفتوحة. وجاء رد فعلهم، إلى حد كبير، على النحو الذي تتنبأ به نظرية الاقتصاد الجزئي. فقد ارتفعت الأسعار، وتصاعد إنتاج المزارع، وتحسنت حياة المزارعين. من جهة أخرى، كان الإصلاحيون الصينيون حريصين على عدم استنساخ سياسات الاقتصاد الكلي المطبقة في الاقتصادات المتقدمة. وكانوا يعلمون أن الاقتصاد في أوائل فترة الإصلاح لن يستجيب لمتغيرات الاقتصاد الكلي، مثل أسعار الفائدة، على النحو الذي تنبأت به نماذج البلدان المتقدمة.

ويتشكك البعض في هذا الاتجاه التدريجي المتعمد، أي أسلوب خطوة فخطوة. ففي بعض الحالات "تصنع الأوقات الصعبة سياسات جيدة". وفي بعض الأحيان قد تفتح الأزمات – التي قد تهز الشكل العام المستقر للقوى السياسية – "الباب أمام تنفيذ حزم إصلاحات كبرى كان من الممكن ألا تتم لولا ذلك. ورغم ذلك، من الممكن أن تكون هناك أمثلة من الأزمات التي تفضي إلى خيارات سيئة، بقدر ما تكون هناك أمثلة من الأزمات التي تفضي إلى خيارات جيدة. موجز القول أن الأزمات قد تزيل العقبات التي تعترض إستراتيجية سليمة للنمو، ولكنها لا تضمن أنه سيتم اختيار إستراتيجية سليمة. وفي هذا السياق، تلعب القيادة والتكنوقراط الذين لهم دور مؤثر والمستنيرون دوراً بالغ الأهمية.

ثمة فارق بين إجراء الإصلاحات بطريقة براجماتية وإجرائها بطريقة تدريجية. في إندونيسيا كانت الإصلاحات تتسم بالبراجماتية، أي بالرغبة في التواؤم مع الواقع السياسي والاجتماعي. لكنها لم تتسم بالتدرج. فعندما كان الاقتصاد آخذًا في النمو، ساد الشعور بالرضا. ولم يتمكن الإصلاحيون من العمل إلا بعد أن انقلبت الأحوال، وعندئذ كان عليهم أن يتحركوا سريعًا."

د. بويديونو

الجزء الثاني

السياسات التي تتضمنها استراتيجيات النمو

لا علم لنا بالشروط الكافية للنمو، كما نستطيع تحديد سمات الاقتصادات الناجحة في فترة ما بعد الحرب، لكننا لا نستطيع أن نحدد يقيناً العناصر التي كانت وراء نجاحها، أو العوامل التي بدونها كان من الممكن أن تنجح. كم كان من الأفضل لو كنا نعرف يقيناً هذه العوامل والعناصر.

رغم ذلك، فقد كان لدى أعضاء اللجنة إدراك قوي للسياسات التي ربما كانت لها أهمية – وهي السياسات التي من شأنها أن تحدث اختلافاً ملموساً في فرص بلد ما في تحقيق نمو مرتفع ومطرد – حتى لو لم يكن هذا الإدراك يحمل ضماناً لنجاح السياسات.

"لا ينبغي لنا أن ننزلق إلى خطأ المساواة بين شيء مفيد مثل تطوير القطاع المالي أو أي شيء آخر، وبين أحد الشروط الكافية للنمو."

مايكل سبنس

وتماماً مثلما لا نستطيع القول بأن قائمة العناصر التي تتضمنها إستراتيجية النمو كافية، فإننا لا نستطيع القول، على سبيل التأكيد، أن جميع هذه العناصر ضرورية. فقد نمت بلدان لمدة معينة على أكتاف مجموعة من السياسات تقل كثيراً عما تتضمنه هذه القائمة. لكننا نشك في أن هذه العناصر على مدى ١٠ أو ٢٠ سنة من النمو السريع، سوف تكون لها أهمية. فانخفاض التضخم، على سبيل المثال، لن يعوض عن تدني التعليم، أو البنية التحتية الهشة. وحتى يتسنى المحافظة على النمو لفترة طويلة لابد من الجمع بين مجموعة من الأشياء. وقد يؤدي تقسيمها إلى مجموعات فرعية إلى نتائج مفيدة، لكن العناصر التي يغفلها صانع السياسة سوف تؤثر في النهاية على تقدم الاقتصاد.

إن قائمة العناصر لا تعد وصفة لإعداد إستراتيجية النمو، وقائمتنا لا تشكل هذه الإستراتيجية. لكننا نحدد القيود التي يمكن أن تفرض على أداء الاقتصاد. إن أية إستراتيجية مكتملة للنمو لابد من أن تحدد ما هي القيود التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وما هي تلك التي تحتمل التأجيل، ولا بد لها من تحديد ما الذي ينبغي عمله، وما هو القدر من المال، والخبرة الفنية، والرصيد السياسي الذي ينبغي توجيهه وفي أي مكان. ونظراً لمحدودية الموارد، ينبغي على الحكومات أن تركز جهودها على تلك المجالات التي تحقق أعلى عائد تراكمي للنمو. ولكن ترتيب هذه الأولويات يتطلب إصدار أحكام دقيقة بناء على معلومات محدودة. ليست تلك وظيفة اللجنة ولكنها وظيفة "فريق الإصلاح" من الاقتصاديين التطبيقيين وصانعي السياسات الذين يتمتعون بمعرفة عميقة بظروف اقتصادٍ ما بعينه. ورغم ذلك، فإن هذا الجهد سوف يستفيد بالتأكيد من توجيه اهتمام شديد بالسياسات المدرجة هنا. وقد لا يقدم إطار عملنا لصانعي القرارات كل الإجابات، لكننا نأمل على الأقل في مساعدتهم في طرح الأسئلة الصحيحة.

تندرج السياسات التي نبحثها تحت عدة مجموعات فضفاضة، هي: التراكم، والابتكار، والتخصيص، والتثبيت، والتضمين والاحتواء.

وتندرج المجموعة الأولى من السياسات الواردة في القائمة تحت عنوان "التراكم" وتتضمن الاستثمار العام القوي، الذي يساعد الاقتصاد في تراكم البنية التحتية والمهارات التي يحتاجها لكي ينمو بسرعة. والمجموعة التالية من التدابير هي تنشيط "الابتكار" و"التقليد" وهي تساعد الاقتصاد على تعلم القيام بتنفيذ أشياء جديدة – مثل اقتحام صناعات تصديرية غير مألوفة – وأداء المهام بطرق جديدة.

وفي أية فترة ناجحة من فترات النمو، تقوم الأسعار النسبية بعدد كبير من الوظائف وهي: جذب الاستثمار إلى صناعات معينة، واستبعاده من غيرها. وهكذا، تتعلق المجموعة الثالثة من السياسات "بالتخصيص" فيما يتعلق برأس المال، والعمالة بصفة خاصة. فهي تسمح للأسعار بتوجيه الموارد، وللموارد بالتجاوب مع الأسعار. ولا يمكن لجوانب الاقتصاد الجزئي أن تكون واضحة لو اعترضتها بعنف أزمات الديون أو التقلبات الجامحة في المستوى العام للأسعار لذلك، فإن المجموعة الرابعة من السياسات تكفل "تثبيت" الاقتصاد الكلي، بما يؤمّنه ضد حالات الركود، والإعسار المالي، والتضخم الجامح.

كما نوصي أيضاً بمجموعة من السياسات لتنشيط عملية "الاحتواء". حيث يُعلي أعضاء اللجنة من قيم العدالة وتكافؤ الفرص لأجل ذاتها. لكنهم يدركون أيضاً أنه لو احتوت إستراتيجية النمو جميع الطبقات والأقاليم معها، فلن تسعى جماعة بعينها إلى إخراجها عن مسارها.

"إن قوائم مراجعة الإصلاحات لا نفع منها. والرسالة الضمنية الموجهة إلى صانعي السياسات هي أنه: إذا كان التحكم في الأسعار صعبا، فلِمَ لا نقوم بالتثقيف بشأنها؟ ففي ظل هذا المنهج ليس هناك عنصر من عناصر الإستراتيجية، ولا أي آفاق زمنية أو إحساس بالتخلف عن الزمن."

نجوزى ن. أوكونجو-إيولا

مستويات الاستثمار المرتفعة

يتطلب النمو المتواصل والقوي معدلات مرتفعة من الاستثمار. فبدلاً من استهلاك الموارد، تُجْري الاقتصادات مفاضلة بين مستويات المعيشة الحالية والمستقبلية، وتلك المفاضلة باهظة التكاليف. وإذا كانت حالات النجاح تمثل دليلاً لنا، فأن معدلات الاستثمار المرتفعة المطلوب تحقيقها هي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر، وذلك باحتساب كل من الإنفاق العام والخاص (انظر الشكل ٤). وتلك الحالات غالباً ما كانت تستثمر على الأقل نسبة أخرى تصل إلى ٧-٨ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في التعليم، والتدريب والصحة (أيضاً مع احتساب الإنفاق العام والخاص)، رغم أن ذلك لا يحسب كاستثمار في الحسابات القومية.

شكل رقم ٤: معدلات الاستثمار في الحالات الثلاث عشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧١-٢٠٠٤)

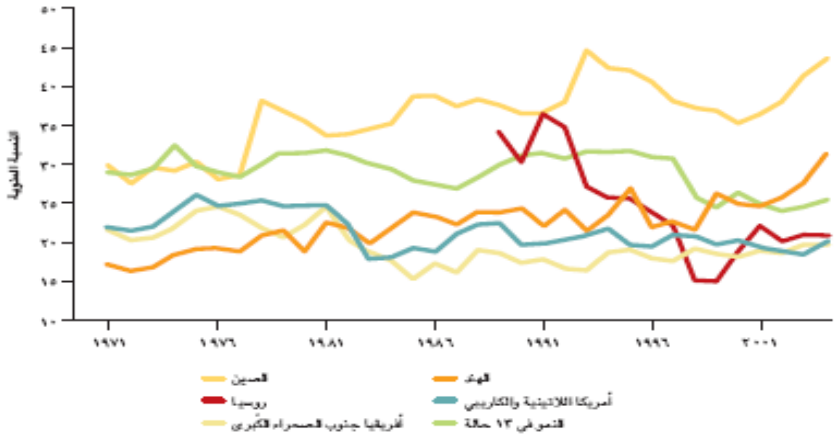

المصدر: البنك الدولي

البنية التحتية

في الدول الآسيوية سريعة النمو، يمثل الاستثمار العام في البنية التحتية ما بين ٥-٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر. وفي الصين، وتايلاند، وفيتنام، يتجاوز إجمالي الاستثمار في البنية التحتية ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير التاريخ بأن هذا هو الإطار المناسب للمعدل اللازم للنمو المرتفع والمطرد، رغم صعوبة تحديد هذا المعدل بدقة.

والبيانات المتاحة عن الاستثمار العام في البنية التحتية مليئة بالثغرات. والبيانات المتوافرة توحي بأنه – في المتوسط – الإنفاق على البنية التحتية متدنٍّ بصورة مقلقة، إذ تستثمر كثير من البلدان النامية في حدود ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو أقل، وهذا ينعكس على معدل نموها.

وقد يكون هذان العيبان – وهما نقص البيانات، ونقص الإنفاق – مترابطين. فما يسترعي الانتباه يتم قياسه، وما يتم قياسه يسترعي الانتباه. ويتم تجميع بيانات الاقتصاد الكلي في أغلب الأحيان بغرض تثبيت الاقتصاد على المدى القصير. ولهذا الغرض، فإن ما يهم هو المستوى العام للإنفاق الحكومي – فالتمييز بين المصروفات الجارية والاستثمار الرأسمالي يعتبر أمراً قليل الأهمية. لكن بالنسبة للنمو، يعتبر التمييز ضرورياً.

وفي أكثر الأحيان يشكل هيكل الإنفاق العام وحجمه انتصاراً للأجل القصير على الأجل الطويل. فالالتزامات العاجلة الخاصة بالإنفاق الجاري- لدفع الأجور، تفيد الجماعات القوية سياسياً، أو تحمي السكان من تدهور الاستهلاك – إذ تنزع الموارد مما هو مهم في الأجل الأطول. وإذا كانت ميزانية الحكومة أكبر مما ينبغي، فإنها أيضاً قد تزاحم الاستثمار الخاص في المستقبل. وعلى أي حال، فإن الإنفاق لابد من تمويله من الضرائب، أو الرسوم، أو بالتضخم، وجميعها تحرم القطاع الخاص من الموارد التي يمكن استثمارها في النمو.

من جهة أخرى، فإن الإنفاق العام على البنية التحتية- أي الطرق، والموانئ، والمطارات، والطاقة- يجتذب الاستثمار الخاص نحو هذه المجالات. فهو يوسع فرص الاستثمار ويرفع العائد على الاستثمار الخاص. وعن طريق تمهيد الطريق لظهور صناعات جديدة، فإن هذا يساعد بصورة حاسمة على التحول الهيكلي، وتنويع الصادرات.

تتمتع البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية (وتسعير خدماتها) بأهمية خاصة. وتلعب الاتصالات السلكية واللاسلكية أدواراً متنوعة في القطاعين العام والخاص. فهي تساعد في التعليم، ومبادرات الشفافية، وتقديم الخدمات الحكومية. كما يمكنها أيضاً أن ترفع مستوى الإنتاجية عن طريق نشر معلومات عن الأسعار إلى المزارعين، وصائدي الأسماك، وغيرهم من المنتجين. كما أن الاتصالات السلكية واللاسلكية تيسر الحصول على الخدمات المالية على نطاق واسع. كما أنها تمكّن من التجارة في الخدمات (وهي من مجالات التجارة التي تنمو بسرعة) كذلك الاتصال بسلاسل التوريد العالمية.

ونظراً للأهمية العظيمة للبنية التحتية، والقيود الصارمة على مواردها، فقد دأبت الحكومات بصورة متزايدة في البحث عن مصادر خاصة للتمويل. ورغم أن معظم الاستثمارات في البنية التحتية ما زال يقوم بها القطاع العام، إلا أن القطاع الخاص قد اكتسب أهمية متزايدة مع اكتساب الحكومات الخبرة في تنظيمها.

إن المشاركات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساعد حكومة ما في التوسع في ميزانيتها، ويمكنها أيضاً أن تعفي القطاع العام من عبء إدارة المشروعات. لكن إذا كان للمشاركات أن تنجح، فلابد من أن تكون الحكومات مستعدة لتحمل مسئوليات أخرى بدلاً منها، وينبغي عليها أن تنشئ أجهزة تنظيمية تتمتع بالاستقلال للإشراف على أنشطة القطاع الخاص. وينبغي أن تكون شروط المشاركة مكتوبة، وأن يتم متابعتها بدقة بحيث يتمكن المستثمر الخاص من كسب عائد شريف وليس ربح ناتج عن الاحتكار. ومن المهم أيضاً أن يتحمل الطرف الخاص المخاطر التجارية. ففي حالات كثيرة للغاية كان تقسيم العمل يتم بحيث يضع الأرباح في أيدي القطاع الخاص، ويلقى بالمخاطر في حجر القطاع العام. وهناك قدر كبير من الخبرة الدولية المتراكمة في هذه المشاركات، بعضها حقق نجاحاً كبيراً في مجموعة واسعة من مجالات البنية التحتية، بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق، وتوليد الطاقة، وإدارة الموانئ، ولكن كان هناك حالات فشل عديدة بنفس القدر. ويجب استخلاص الدروس المستفادة من كلتا الحالتين.

وينبغي على الحكومة أيضاً أن تقاوم إغراء النظر إلى البنية التحتية كمصدر للإيرادات. ففي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً غالباً ما تسمح الحكومات للاحتكارات الخاصة أو أشباه الاحتكارات بحصد أرباح فاحشة، يمكن للحكومة بعد ذلك أن تفرض عليها ضرائب لملء خزائنها. وهذا الانتقال من المستهلك إلى الحكومة، عن طريق عملاق الاتصالات

"ظلت المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، تميل إلى اعتبار الاستثمار العام هو بمثابة قضية تثبيت قصير الأجل، وعجزت عن إدراك تبعاته الطويلة الأجل على النمو. وإذا ظلت البلدان متدنية الدخل في البقاء في نقطة التوازن عند المستوى المتدني، فإن وضع قيود على إنفاقها على البنية التحتية قد يكون كفيلاً بألا تنطلق أبداً."

مونتيك سينغ أهلووواليا

السلكية واللاسلكية، يؤدي إلى المغالاة في تسعير الخدمات بما يفوق قدرة شرائح كبيرة من السكان. وقد يبدو ذلك كثاني أفضل حل لحكومة تعاني من عجز في السيولة النقدية، لكن الضرر الذي يلحقه بالنمو من المحتمل أن يتجاوز أية فوائد مالية.

خلاصة القول، يجب على الحكومات أن تدرك أن استثماراتها في البنية التحتية هي عنصر مكمل لا غنى عنه لجهود القطاع الخاص. فلو تخلت عن وظيفة الاستثمار العام، فلن يحل محلها مقدمو الخدمات من القطاع الخاص. مما سينعكس سلباً على النمو، وعلى مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للجمهور.

رأس المال البشري [١٣]

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري – وهي صحة الشعب، ومعارفه، ومهاراته – على نفس القدر من الأهمية مثل الاستثمار في رأس المال العيني للبلاد، وهو الأكثر وضوحاً للعيان. وهذه المقولة لن يختلف عليها سوى قلة من الاقتصاديين. إلا أن الأمر المستغرب أنهم سيجدون صعوبة في إثبات ذلك إحصائياً.

وهذا يعتبر جزئياً مشكلة قياس. وعادة ما يحاول التحليل الأمبريقي التوصل إلى علاقة بين الإنفاق على التعليم، والنمو مثلاً. إلا أنه لا ينبغي الخلط بين التعليم والهدف النهائي من التعليم، وهو توصيل المعرفة، والقدرة على التعلم، والمهارات غير المعرفية مثل الفضول العلمي، والقدرة على تفهم مشاعر وتجارب الآخرين، والروح الاجتماعية. فنفس الإنفاق المالي الواحد قد يولد قدراً مختلفاً للغاية من التعلم.

ولكن حتى لو توفر لدى الباحثين مقاييس أفضل للتعليم، فقد يكون ما لديهم من نموذج للنمو هو النموذج الخطأ. فقد يؤثر التعليم في الاقتصاد بطرق غير مباشرة، تتفاعل مع عوامل أخرى. فقد أفرزت الهند مثلاً مهندسين وعلماء على مستوى عالمي قبل أن ينطلق اقتصادها. وهذا الاستثمار في المهارات لم يولد سوى نتائج اقتصادية محدودة إلى أن اكتشفت الهند أن هناك طلباً عالياً على خدمات البرمجيات (وقد اتسع منذ ذلك الحين بحيث شمل التعهد بخدمات البحث والتطوير وطائفة واسعة من الخدمات المقدمة عبر الانترنت). وباختصار، كان على الهند أن تحل مشكلة العرض والطلب معاً وليس مشكلة العرض فقط.

إن الاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يولد فرصاً للنمو، منها فرص لا يمكن التنبؤ بها في وقت الاستثمار. ولكن تلك الاستثمارات – تجربة الهند – لا تترجم بصورة ميكانيكية إلى نمو. إذ إن هناك عوامل أخرى قد تتدخل.

[١٣] دعت اللجنة إلى تقديم أوراق بحثية، وعقدت ورش عمل عن الصحة، والتعليم، والنمو. وهذا القسم يستند إلى تلك الأوراق والمناقشات. وهناك بالطبع قدر هائل من البحوث الجارية. ولما كانت الحكومات والجهات المانحة تركز اهتمامها ومواردها على الصحة والتعليم، فإن حجم الخبرة ذات الصلة يتزايد أيضا بسرعة.

التعليم

كل بلد من البلدان التي حققت نمواً مرتفعاً ومطرداً على مدى فترات طويلة بذلت جهوداً ضخمة من أجل تعليم مواطنيها وتعميق رأسمالها البشري. وعلى النقيض من ذلك، تشير شواهد كثيرة إلى أن بلداناً نامية أخرى لا تفعل ذلك بصورة كافية.

فالتعليم يحقق طلباً مشروعاً على المال العام لسببين على الأقل: أولهما، أن اللجنة تعتقد أن العائد الاجتماعي ربما يتجاوز العائد الخاص. (هناك جدل وخلاف في الرأي حول هذه النقطة تحفل به الأدبيات والمناقشات التي جرت أثناء ورش العمل التي عقدتها اللجنة). وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن المتعلمين يسهمون في المجتمع بأكثر مما يحصلون عليه من أجر عال، رغم ما يعرف – بصورة سلبية – من أن العائد الاجتماعي يصعب قياسه.

ثانيهما، أن بعض الأسر تتعرض لقيود في الحصول على الائتمان، ولا تستطيع اقتراض القدر الذي ترغب في صرفه على التعليم، حتى ولو كانت الأجور التي قد يحصل عليها حاملو الدبلوم أو الدرجة العلمية أعلى من قيمة القرض، والفوائد المستحقة عليه.

وبناءً على هذين السببين تكمن وجاهة الإنفاق العام على التعليم الذي يعتمد على أسس من الكفاءة وتكافؤ الفرص. فهو يصحح فشل السوق في تخصيص موارد كافية للتعليم، كما أنه يوسع فرص الحصول على التعليم للفئات التي لا تقدر على دفع نفقاته مقدماً.

ويعتبر توقيت الإنفاق على التعليم مهماً إلى جانب المبلغ الذي يتم إنفاقه. والاستثمار في الطفولة المبكرة من شأنه أن يزيد العوائد على الاستثمار في المراحل التالية من العمر – فالأطفال ينبغي أن يتعلموا كيف يتعلمون. وإذا لم يتعلموا، فقد لا يمكنهم أبداً تعويض ما فاتهم من فرص، الأمر الذي يقوّض إمكانات المجتمع الكامنة، ويتركه مشوهاً بندوب التفاوت.

كيف، إذن، ينبغي على الحكومات أن توزع ميزانياتها بين التعليم الأساسي، والثانوي، والعالي (أي الجامعات، والكليات وما شابهها)؟ لقد أجابت البلدان النامية، ومنها التي حققت النمو المرتفع، عن هذا السؤال بطرق متنوعة. وهذا يشير إلى أن صانعي السياسات لا يتعين أن يقلقوا بأكثر مما ينبغي إزاء تحسين عملية توزيع الميزانية بين هذه المراحل التعليمية بشرط ألا يميلوا إلى طرف على حساب الآخر.

ويبدو من المعقول لنا أن نركز أولاً على التعليم السابق للمدرسة وتعليم الطفولة المبكرة ثم على التعليم الابتدائي ومحو الأمية، وبعد ذلك نركز على زيادة أعداد الطلاب في المدرسة الثانوية. ولا ينبغي للحكومات أن تنسى أهمية التعليم العالي، والذي لابد له من أن ينمو مع ارتفاع الدخول وزيادة الطلب على رأس المال البشري. وعلى أية حال، فإن قطاع التعليم

العالي في الغالب هو الذي ستحصل منه الحكومة والقطاع الخاص على معظم احتياجاتها لشغل الوظائف الإشرافية، والإدارية العليا.

استقر الباحثون في هذا المجال على أن "سنوات الدراسة" تعتبر مؤشراً موجزاً مناسباً للتعليم، وهذا هو المقياس الذي يستشهدون به في معظم الأحيان في مناقشاتهم، وهو مقياس يحسدهم عليه كثيراً نظراؤهم في سياسة الصحة، الذين يفتقرون إلى مقياس واحد "دارج" (على حد قولهم) في مجالهم.

إلا إن مؤشر سنوات الدراسة لا يعدو أن يكون أحد مدخلات التعليم. وغالباً لا يِجُبّ هذا المؤشرُ ناتجَ التعليم – وهو المعرفة، والقدرات المعرفية، وربما أيضاً المهارات الاجتماعية وغيرها من المهارات غير المعرفية. وعند قياسه، غالباً ما تكون النتائج مثيرة للقلق تماماً. فالاختبارات الدولية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك في بعض البلدان النامية، تبين أن طلاب المدارس الثانوية يتباينون تبايناً هائلاً فيما يتعلمونه بالفعل (انظر الشكل ٥).

لماذا تتباين النتائج إلى هذه الدرجة؟ ما زال الوقت مبكراً جداً لكي نغامر بطرح رأي قوي. ونحن نعرف أن الخلفية العائلية لها أهمية كبيرة، خاصة مستوى تعليم الآباء واهتمامهم بالتعليم. وبالإضافة إلى طلب الآباء الملحّ على التعليم، فإن الطلب من جانب السوق له أهمية أيضاً. فعندما يتسارع النمو ويزيد الطلب على المهارات، يؤدي ارتفاع العائد إلى تقوية الحافز على التعليم.

وعلى جانب العرض، يرى بعض الخبراء أن المزج بين وضع الاختبارات على المستوى القومي ومنح الاستقلال للمدارس من شأنه أن يُسْفِر عن نتائج أفضل. وعلى وزارة التعليم أن تضع الاختبارات على المستوى المركزي، ولكنها يجب أن تترك للمدارس حرية تحديد كيفية أداء الاختبارات التي توضع على المستوى القومي. ويجب على وجه الخصوص، أن تتمتع المدارس بالاستقلال في تحديد مرتبات معلميها، وتدريبهم.

شكل رقم ٥: نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب

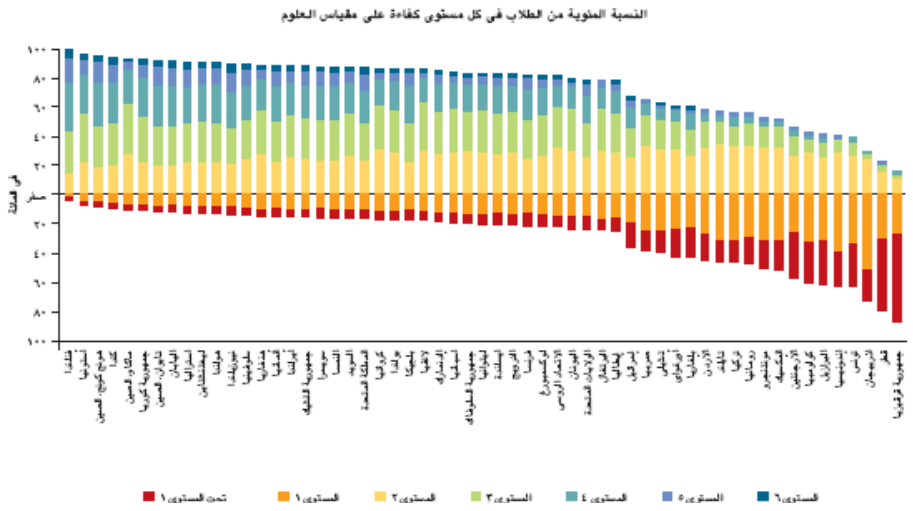

المصـــدر: قاعـــدة بيانـــات منظمـــة التعـــاون الاقتصـــادي والتنميـــة جـــدول رقـــم ٢.١أ، متـــاح فـــي: http://d.doi.org/10.1787/141844475532.
ملحوظة: تم تصنيف البلدان حسب الترتيب التنازلي للنسبة المئوية من الطلاب من عمر ١٥ سنة على المستويات ٢-٣-٤-٥-٦
فوق مستوى الصفر تظهر نسبة الطلاب في البلاد التي حصلت على تصنيفات أعلى من المستوى ١ .
تحت مستوى الصفر تظهر نسبة الطلاب المصنفين على المستوى ١ وما دونه.

ومثل هذا المزج قد يسفر عن نجاح فنلندا بالقياس إلى غيرها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن أسباب النجاح والفشل في البلدان الفقيرة قد تكون أقل وضوحاً. وهناك بعض البلدان – مثلاً – تواجه عجزاً بسيطاً في المعلمين المؤهلين. وقد لا تكون ميزانية التعليم كبيرة بما يكفي لجذب المتعلمين تعليماً راقياً، الذين يتمتعون بخيارات مربحة أكثر في القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، فإن المعلمين، بمجرد توظيفهم، لا يجدون دائماً حوافز قوية لإتقان عملهم – أو حتى التواجد في الفصل الدراسي. وفي بعض البلدان تُمْنَح وظائف التدريس كشكل من أشكال الرعاية السياسية. وإذا كان الناس مدينين بوظائفهم لمِنَّة سياسية، فمن المستبعد أن يحسنوا أداءها.

وهذه مشكلة معقدة في حلها، وبعض الأسر لا تستطيع أن تتحمل الانتظار. وحتى بعض أفراد الأسر المعيشية الفقيرة، يلحقون أطفالهم بمدارس خاصة على المستويين الابتدائي والثانوي، رغم ما ينطوي عليه ذلك من تضحيات مالية. وقد أصابتنا الدهشة عندما علمنا كيف صار التعليم الخاص واسع الانتشار في كثير من البلدان النامية – حتى بين الشرائح الأكثر فقراً من السكان. وأكثر النظم جوراً هي تلك التي تفرض فيها جامعات النخبة – الممولة من الخزانة العامة – معايير صارمة للالتحاق بها، والتي لا يمكن استيفاؤها إلا لمن يكونون على مستوى من الثراء الذي يمكنهم من دفع رسوم التعليم الخاص الراقي.

ما زلنا بحاجة لأن نعرف المزيد عن التعليم – كيف يمكن تحقيق أقصى استفادة من ميزانية الحكومة، وكيف يمكن تحقيق أقصى استفادة من

المدرسين وطلابهم. ونوصي بأن يُعطى ذلك أولوية متقدمة في البحوث المتعلقة بالسياسات. والقياس هو أحد النقاط التي يمكن الانطلاق منها. فثمة حاجة إلى قياس قدرات الطلاب، ومدى إلمامهم بمبادئ القراءة والكتابة أو الحساب على نطاق أوسع من العالم. ومن المعروف أن القياس وكشف النتائج في مجالات أخرى من مجالات الحكومة والأعمال يغير النتائج دون إجراء مزيد من التدخل.

وإجراء المزيد من البحوث يمكن أن يفيد. إلا أنه بناء على الشواهد التي رأيناها بالفعل، يصعب رفض النتيجة التي تم التوصل إليها وهي أن الإنفاق على التعليم في كثير من البلدان يفسده الإهدار وانعدام الكفاءة، حتى مع تصاعد العائد على رأس المال البشري حول العالم. ويمثل انعدام الكفاءة قيداً على النمو وتهديداً لتكافؤ الفرص.

الصحة

يرى كثيرون أن الصحة حق من الحقوق، وهي غاية في حد ذاتها، وتحظى بتقدير عميق، سواء كانت تسهم أيضاً في النمو الاقتصادي أم لا. ومع ذلك تبقى حقيقة أن الصحة تؤثر بالفعل في الأداء الاقتصادي بطرق متعددة.

فتهديد المرض، مثلاً، قد يعرقل الاستثمار في رأس المال البشري. وإذا خشِيَت الأسر من عدم بقاء أطفالها على قيد الحياة، فمن المحتمل أن تلجأ إلى إنجاب مزيد من الذرية. لكن مع وجود أطفال كثيرين يتعين رعايتهم، فقد لا تُقْبِل على الاستثمار في تعليم كل طفل منهم، والباحثون الآن بصدد تنقيح تقديراتهم لهذه الآثار.

ومرض الملاريا مثال على ذلك، فحيث يتوطن هذا المرض يمكننا أن نتوقع أن يعاني العمال من نوبتين من الحمى كل عام، مما يضيع عليهم كل مرة من ٥ إلى ١٠ أيام عمل، وتلك خسارة كبيرة في المعروض من العمالة. والأكثر من ذلك ما قد تحدثه ملاريا الطفولة من ضرر في النمو المعرفي للأطفال الرضع [١٤].

إلا أنه من بين هذه المجالات، يبرز مجال واحد بالغ الأهمية. إذ يبدو أن لاعتلال الصحة وسوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة تأثيرًا شديدًا على النمو والمساواة، وهي تُحدِث ذلك بإلحاق ضرر دائم على قدرة الطفل على اكتساب المهارات المعرفية وغير المعرفية وهو يتقدم – طفلاً كان أم طفلة – في المدرسة، وهو ضرر يستحيل أو يصعب جداً القضاء عليه. وفي عالم تتعاظم فيه قيمة المهارات المعرفية، فإن هذا الضرر من شأنه أن يقوّض تكافؤ الفرص، وإذا ما اتسع انتشاره، قد يُفْسِد الإمكانات الاقتصادية الكامنة لبلد ما إلى آماد بعيدة في المستقبل.

ومع ذلك، ليس من اليسير تحويل هذه المشكلة الخبيثة إلى قضية سياسية ملحة. وما تسفر عنه التدخلات من فوائد في الطفولة المبكرة لا

[١٤] برجاء الرجوع إلى دافيد بلوم ودافيد كانينج ٢٠٠٨: صحة السكان، والنمو الاقتصادي" ورقة بحثية تمهيدية – لجنة النمو والتنمية.

يظهر إلا في الأمد البعيد جداً. علاوة على ذلك، فإن الأطفال ليس لهم صوت خاص بهم، ولا يستطيعون أن يُظهروا سخطهم من السياسة.

وقد أبرز التصاعد الأخير في أسعار الغذاء مدى تعرض الجماعات منخفضة الدخل إلى نقص التغذية. وقد تكون العواقب المحتملة على أطفالهم قاسية. والمطلوب بصفة عاجلة اتخاذ إجراء سريع لحماية الجماعات الأكثر فقراً، وحيث إن سوء التغذية سوف يسبب لهم معاناة، ويقلص أيضاً من آفاق النمو على المدى الطويل، على نحو غير عادل. والعالم بالفعل يملك من الموارد ما يمكنه من التعامل مع هذه المشكلة، التي سنعود إليها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير.

نقل التكنولوجيا

تمكنت الاقتصادات في جميع حالات النمو المرتفع والمطرد من استيعاب المعرفة الفنية، التكنولوجيا، والمعرفة بشكل عام بسرعة من باقي بلدان العالم. ولم تكن هذه الاقتصادات مضطرة إلى ابتكار كثير من هذه المعرفة أصلاً، ولكن كان عليها أن تستوعبها بسرعة هائلة. ذلك أمر نعرفه. لكن ما لا نعرفه – على الأقل بالقدر الذي نوده – هو بالضبط كيف فعلوا ذلك، وكيف يستطيع صانعو السياسات الإسراع في العملية. وهذه أولوية بديهية للبحوث. وكما أكدنا في بداية هذا التقرير، فإن الاقتصادات يمكنها أن تتعلم أسرع مما يمكنها أن تخترع. ولذلك فإن المعرفة المكتسبة من الاقتصاد العالمي تعتبر الأساس الضروري للحاق بالركب.

و"المعرفة" في لغة الاقتصاد تشير إلى أية طريقة جيدة، أو أسلوب، أو رؤية متبصرة تسمح للاقتصاد بتوليد المزيد من الفوائد من الموارد الموجودة مثل: الأرض، والعمل، ورأس المال. وتشمل المعرفة المقننة التي يمكن توضيحها في الكتب، والمخططات التفصيلية، والأدلة، بل تشمل أيضاً المعرفة الضمنية المكتسبة من خلال الخبرة. المعرفة تعتبر مفهوماً فضفاضاً، كما يؤكد بول رومر عضو مجموعة العمل باللجنة، وتمتد بدءًا من الأفكار المجردة، مثل المعادلات العلمية، إلى الأفكار العملية الملحوظة، مثل فكرة المرور الدائري أو الدوران.

والمعرفة لا تتألف فحسب من أفكار لعمل أشياء أكثر، أو أشياء أرخص، أو أشياء جديدة. بل إنها تشمل أيضاً الحكمة المتراكمة من الخبرة البشرية والاجتماعية – كما يفسرها ويعيد تفسيرها المؤرخون، والعلماء المتخصصون في العلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر "اختراع" فكرة الفصل بين سلطات الحكومة الثلاث، وما تكفله من رقابة وموازنة واحداً من أكثر الابتكارات إبداعاً وتأثيراً خلال القرون القليلة الماضية. وقد جرى تجريب كثير من الابتكارات المؤسسية الأخرى، وتنقيحها من خلال التجربة والخطأ، مما ساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمزيد من الكفاءة والعدالة.

"في هذا العالم الذي اصطبغ بصبغة العولمة، يتوفر دائماً رأس مال عيني، والتكنولوجيا. لكن رأس المال البشري مازال جامداً، لذلك ينبغي أن نوفر التعليم الجيد، وبرامج التدريب على الوظائف لتعريف الناس بالتكنولوجيا اللازمة. وعندئذ يمكن نقل رأس المال والتكنولوجيا بسهولة إلى الاقتصادات النامية لدفع النمو نحو الانطلاق."

هان دوك - سو

وبالنسبة للاقتصاديين، تشترك هذه الأفكار جميعها في سمة واحدة هي: أنها "غير متنافسة" فإذا استخدمت أنت أو "استهلكت" فكرة ما، فإن ذلك لا يمنعني أنا أيضاً من استخدامها. وقياساً على ذلك هناك قول مشهور جاء على لسان توماس جيفرسون، حيث قال: إنك إذا أشعلت شمعتك مع شمعتي، فإنها لا تعتّم إضاءتي.

وفي الاقتصاد العالمي تحظى المعرفة بقيمة رفيعة. والحقيقة أن تطور الاقتصادات المتقدمة يعتمد أساساً على الابتكار والأفكار الجديدة. وتنتشر التكنولوجيا أيضاً بسرعة أكبر من البلدان التي اخترعتها إلى أجزاء أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، استغرق الأمر ٩٠ عاماً بعد اختراع البرق إلى أن انتشر في ٨٠ في المائة من البلدان النامية. بينما استغرق الأمر ١٦ عاماً فقط حتى انتشر الهاتف المحمول [١٥].

ماذا يمكن للاقتصادات النامية أن تفعله لكي تضمن أنها سوف تتعلم – أي لكي تضمن نقل المعارف الإنتاجية والمؤسسية إلى القطاعين العام والخاص؟

في هذا الصدد، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات المعروفة. فالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أنه يوفر رؤوس الأموال، فإنه يمكنه أن ينقل المعرفة بأساليب الإنتاج الأجنبية، والأسواق الخارجية، وسلاسل التوريد الدولية. وهذه الخبرة الفنية قد تساوي في قيمتها ما هو أكثر من رأس المال ذاته، مع العلم بأن الصين، التي يتجاوز فيها الادخارُ الاستثمارَ، قد تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر دون الكلمة الأولى (استثمار) – وإن كان من المعروف أن الصين تعتبر حالة فريدة – وفي البلدان النامية، يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً ضئيلاً من إجمالي الاستثمار، إلا أن قيمته أكبر بكثير من مساهمته الجزئية الضئيلة في إجمالي الاستثمار بسبب ما يحمله معه عادة من معارف.

ويجد المستثمرون الأجانب صعوبة في الاحتفاظ بمعرفتهم وخبرتهم الفنية لأنفسهم. فقد تقوم إحدى الشركات متعددة الجنسيات بتدريب عامل محلي يعمل لديها، ثم يتركها بعد ذلك ليلتحق بشركة أخرى. وقد تتقاسم التكنولوجيا مع أحد الموردين الذي يخدم بعدئذٍ عملاء منافسين. وحيث إن المعرفة الفنية تتسرب عبر حدود الشركة، وتشق طريقها إلى الاقتصاد الأوسع، فإن العائد الاجتماعي على الاستثمار الأجنبي المباشر يميل ميلاً طبيعياً إلى تجاوز العائد الخاص. وهذا يُوجِد بعض المبررات لتشجيعه من جانب سياسات الحكومة.

تنقسم هذه السياسات إلى مجموعتين من التدابير: تدابير لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدابير لاستخلاص مزيد من المعرفة من حجم معين من الاستثمار. ومن الأمثلة الشائعة للمجموعة الأولى تعميم حملة إعلامية بسيطة لتعريف المستثمرين الأجانب المحتملين بفرص الاستثمار في البلاد. وهذه الفرص قد تحدث فرقا لو لم يدرك المستثمرون الأجانب بالكامل الفرص المتاحة والمخاطر التي تحيط بموقع محتمل

[١٥] البنك الدولي ٢٠٠٨: معالم الاقتصاد العالمي ٢٠٠٨: انتشار التكنولوجيا في العالم النامي – واشنطن العاصمة – البنك الدولي.

بعينه. كما يمكن أن تكون هذه الفرص مفيدة إذا كان المستثمرون المحتملون ينتظر كل منهم الآخر لكي يكون "الرائد"، الذي يتكبد أعباء استكشاف بلد ما.

أما أمثلة المجموعة الثانية من السياسات – أي تلك التي تجني مزيداً من المعرفة من الاستثمار الأجنبي المباشر – فتشمل التزامات على المستثمر الأجنبي بتوظيف أفراد محليين وتدريبهم على العمل كمديرين، بل حتى السماح لهم بالتقدم في وظائف تتعدى حدود بلدهم الأصلي. ومن الأشكال التنظيمية الشائعة لذلك حالة الشركات المشتركة. ورغم ذلك فإن فرض شروط قاسية بهدف نقل التكنولوجيا (وهو ما يسمى في المصطلح الشائع استخدامه "النقل الجبري للتكنولوجيا")، يردع المستثمرين، خاصة أولئك الذين يملكون معارف قيّمة ويخشون فقدانها. ويجري الاستثمار الأجنبي المباشر في مناخ دولي تسوده المنافسة الشرسة، وينبغي أن تحرص البلدان على أن يكون ما تفرضه من مطالب على المستثمرين الأجانب متوازناً مع البدائل التي تطرحها بلدان مضيفة محتملة أخرى تتنافس على الحصول على نفس المعرفة والاستثمار.

وبينما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان حصة صغيرة نسبياً من إجمالي الاستثمار، إلا أنه في بعض الحالات يبرز هناك مستثمر أجنبي واحد كبير. وهذا يكون أكثر احتمالاً في البلدان الصغيرة التي يتركز فيها النشاط الاقتصادي في عدد قليل من الصناعات، مثل التعدين، أو زراعة المزارع الكبيرة. وفي هذه الحالات، يجب الحرص على ألا يقوم المستثمر الأجنبي بممارسة نفوذ سياسي غير مطلوب، فالنفور المفرط من شأنه أن يقوّض الحوكمة المحلية، وأن يدمّر الثقة، وأن يفتح الباب في بعض الأحيان أمام فساد واسع النطاق.

وقد ثبت أن التعليم الأجنبي، خاصة التعليم العالي، يعتبر قناة مهمة لنقل المعرفة. وكان من أُولى الإجراءات التي اتخذتها اليابان في أثناء عودة نظام المايجي Meiji هو جلب خبراء من الولايات المتحدة وأوروبا، وإرسال طلاب يابانيين في بعثات إلى الجامعات الغربية. وهناك مثال أحدث ومشهور عندما بدأت الصين إصلاحاتها. فبناء على دعوات من قيادات ومسئولين في الحكومة الصينية بدأ سيل من الخبراء الأجانب يزورون البلاد لمساعدتهم في تعلم أساليب عمل اقتصاد السوق، والمؤسسات التي يرتكز عليها، واستجاباتها للتغيير. وفي الوقت ذاته، سافر سيل من الطلاب الصينيين للتدريب في جامعات الولايات المتحدة وأوروبا.

"التكنولوجيا تأتي مع التجارة. لذلك، تلعب التجارة دوراً متعدد الأبعاد."

هان دوك - سو

بوجه عام احتل التعليم العالي في البلدان المتقدمة مكانة بارزة في تدريب كبار المديرين، وصانعي السياسات، والقيادات السياسية، في عدد كبير من البلدان. وجاءت النتائج من حيث النمو متباينة تبايناً كبيراً. وبرغم النتائج غير الواضحة، إلا أن التعليم الأجنبي، المدعم من البلدان المتقدمة، يعتبر وسيلة غير مستغلة استغلالاً كافياً في نقل التكنولوجيا في كثير من البلدان. فالطلاب عندما يدرسون في الخارج يعقدون صلات دولية سوف

تساعدهم في متابعة ومواكبة الفكر الجديد لمدة طويلة بعد تركهم قاعات الدرس.

على الحكومات أن تتوسع في هذه البعثات، وعلى الجهات المانحة الدولية أن تمولها. علاوة على ذلك ينبغي أن لا تقتصر هذه الفرص على العلماء والمهندسين، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الشباب الذين يحتمل أن يعملوا في مجال صنع السياسات وفي الخدمة المدنية. ونوصي بأن تقوم الجهات المانحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، بدعم برامج تبادل الزيارات الدولية للعاملين المدنيين، بحيث يتمكن موظفو الحكومة في البلد النامي من زيارة نظرائهم في بلد آخر والتعلم منهم. ومثل هذه البرامج موجودة الآن في بعض البلدان، لاسيما في أفريقيا. وسوف تستفيد البلدان النامية لو تم التوسع في هذه البرامج وجعلها أكثر منهجية، وانتشاراً في أماكن أخرى وليس في أفريقيا فقط.

المنافسة والتغير الهيكلي

مع توسع الاقتصاد، يتغير شكله، وهيكله، و حجمه أيضاً. وتبرز صناعات جديدة، وتختفي الصناعات الأقدم في النهاية. ويمكن قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجزاء العليا من شجرة الاقتصاد الكلي، لكن جميع الإجراءات يتم اتخاذها عند شجيرات الاقتصاد الجزئي، حيث تنبت فروع جديدة وتُزال الفروع الميتة. وهذه العملية تعتبر طبيعية من وجهة النظر الاقتصادية. ومع تحسن تعليم العمال، وتحسُّن إعدادهم، وأجورهم، تصبح بعض الصناعات قابلة للاستمرار من جديد، وتفقد أخرى قدرتها على الاستمرار.

وقد وصف جوزيف شومبيتر هذه العملية "بالتدمير الخلاق". ويمكن للحكومات أن تُعجِّل من هذه العملية بتشجيع دخول شركات جديدة، وظهور صناعات جديدة. ولكن ما يهم أكثر هو ألا يقاوموا هذه العملية.

ومن المؤكد أنهم سوف يُدعَون إلى فعل ذلك، وسوف تنادي بعض الشركات، مثلاً، بضرورة حمايتها حتى تستطيع أن تصل إلى حجم كبير يكفي لكي تعمل بكفاءة. ومن المعتقد أن الوضع يكون أكثر إلحاحاً كلما صغر حجم الاقتصاد. ولكنها حجة جامدة. فهي ترتكز على تكلفة الوحدة لدى الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة، في عالم ساكن لا يتغير. وبينما تضغط الشركات القائمة بهذه الحجة على الحكومة، قد تبقى شركات جديدة أو تقنيات جديدة تنتظر وراء الكواليس وقد تقلب هيكل تكلفة الصناعة أو تحل محلها. والتحليل الإستاتيكي، الشائع انتشاره يعتبر مضللا ومنهجاً ضعيفاً لزيادة الإنتاجية والنمو.

والحقيقة أن الدراسات الأمبريقية تشير إلى أن الاقتصادات تدين بمعظم تقدمها لدخول شركات جديدة أكثر إنتاجية، وخروج شركات معتلّة. وكما أن رفع مستوى كفاءة الشركات القائمة يكون له دور ضئيل. فقد تتفوق المكاسب الديناميكية للإنتاجية المتحققة من دخول وخروج الشركات على

"إن التعرض للمنافسة، يفرز أفضل ما في المؤسسات. وقد ذكر أحد الاقتصاديين المشهورين ذات مرة أن الحياة الهادئة هي أفضل ما تسفر عنه الحياة الاحتكارية. ولكنك لا تريد حياة هادئة لشركة ما، بل تريد منها أن تحاول دائماً وأبداً النهوض بإنتاجيتها."

روبرت سولو

المكاسب الإستاتيكية للكفاءة المتحققة من الحجم. وهذا يعني أن الدخول، والتهديد بالدخول لهما أهميتهما في ضمان وجود المنافسة.

وتماماً مثلما يؤدي الدخول والخروج إلى تقوية الصناعات، فإن صعود الصناعات وهبوطها يبعث الحياة في كل جوانب الاقتصاد. والتغير الهيكلي في ظل ضغوط تنافسية هو الذي يدفع إلى نمو الإنتاجية. وما يؤدي إلى تدني الإنتاجية هو التشبث بصناعات راكدة حتى تلك الصناعات التي كانت يوماً ما مسئولة عن نمو البلاد. ومن أكثر الأخطاء شيوعاً – التي تعلمناها من طائفة من التجارب – أن نضع مجموعة ناجحة من السياسات والصناعات، ثم نبقى عليها مدة أطول مما ينبغي. وعندما يتعلق الأمر بالنمو، فلن يدوم منها إلا القليل إن وجد.

وبينما يعتبر التدمير الخلاق أمراً طبيعياً من الناحية الاقتصادية، إلا أنه لا يبدو كذلك بالنسبة لأولئك الذين تعرضوا للطرد من عملهم بسبب هذه العملية. فلو أمكن تجاهل ضحايا النمو، فإن هؤلاء سوف يبحثون عن سبل لإبطاء تقدم الاقتصاد. وينبغي على الحكومات عند تدخلها لصالحهم أن تسترشد بمبدأين، أولهما، أنها يجب أن تحاول، إلى أبعد مدى ممكن، حماية الناس وليس الوظائف. فالتأمين ضد البطالة، وإعادة التدريب، وإتاحة الحصول على الرعاية الصحية بصورة مستمرة، كلها وسائل للتخفيف من ضربات السوق، دون القضاء على هذه السوق.

ثانيهما، أن الحكومات إذا لم تتمكن من توفير قدر كبير من الحماية الاجتماعية، فقد تضطر إلى أن تخطو بحرص أكثر نحو الإصلاحات الاقتصادية. ولا يجوز أن تتجاوز سرعة تدمير الوظائف وتيرة توفير وظائف جديدة.

أسواق العمل

في البلدان الفقيرة كثيفة السكان غالباً ما يكون هناك فائض في المعروض من العمالة، ونادراً ما تتوفر الوظائف، كما تكون الأجور متدنية، ويعمل كثير من الناس لحسابهم الشخصي بدافع تلبية احتياجاتهم. وهذا الوضع التعس يمكن التغلب عليه إذا أمكن تحقيق نمو مطرد على مدى عقود بنسبة ٧ في المائة.

يبدأ الحل بإيجاد وظائف مجزية، غالباً ما تكون في الصناعات التصديرية، وذلك للأفراد الذين لا يجدون وظائف في القطاعات التقليدية أو غير الرسمية. وفي المرحلة التالية، يوفر الاقتصاد وظائف أفضل، يشغلها العمال الأفضل تعليماً والأكثر مهارة. وحتى تتحقق هذه المراحل، ينبغي أن تكون العمالة قادرة على التنقل بين القطاعات. بحيث تنتقل من الحقل إلى المصنع، ومن صناعة إلى أخرى.

وربما كان أعظم محلل لاقتصاد فائض العمالة هو السير آرثر لويس. ففي نماذجه كانت الحقول متخمة بفائض من العمالة إلى درجة أن "الناتج الحدي" للعمالة الزراعية كان قريباً من الصفر. وبعبارة أخرى، إذا ترك

أحد العمال الزراعيين المزرعة لكي يعمل في مصنع للتصدير، فإن الزراعة لن تخسر شيئاً. وللسبب ذاته، إذا كان العامل سيضيف حتى لو سنتاً واحداً إلى الاقتصاد من وظيفته – أو وظيفتها – الجديدة في المصنع فإن المجتمع سوف يكسب.

والمشكلة هي أن مصنع التصدير لا يمكن أن يغري العمال لترك الحقل من أجل سنت واحد. وعلى المصانع أن تدفع أكثر من هذا. لذلك تكون التكلفة التي يتحملها المصنع لتوظيف عمال من الحقول أكبر من تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لعماله. ونتيجة لذلك، قد يكون العائد الاجتماعي على وظائف المصنع أعلى من العائد الخاص لفترة من الزمن.

وتستمر هذه الفترة حتى يتم استيعاب فائض العمالة، وتتلاقى الأجور في قطاع التصدير مع تكلفة الفرصة البديلة في القطاع التقليدي. وهذه هي إحدى مبررات السياسات الصناعية، بما فيها سياسات أسعار الصرف، التي سنتناولها في قسم لاحق. وهي تجعل الاستثمار في قطاع التصدير مربحاً أكثر، وبذلك يصبح العائد الخاص أكثر مواكبة للمنافع الاجتماعية.

ويمكن للحكومات أن تفعل الكثير من أجل زيادة قدرة العمالة على التنقل بين القطاعات. فالعمال، على سبيل المثال، يجدون أنه من الأيسر لهم اكتساب مهارات جديدة ويمارسون حرفاً جديدة إذا كانوا يعرفون القراءة والكتابة ومتعلمين. يضاف إلى ذلك أنهم سيكونون أكثر استعداداً لترك الريف إذا كانت المدن مستعدة لاستيعابهم. وفي قسم لاحق سوف نناقش ما يمكن أن تفعله الحكومات للتخفيف من ضغوط النمو الحضري.

وبالإضافة لما تقدم، يمكن للحكومات أيضاً أن تحاول إجراء إصلاح شامل لمؤسسات سوق العمل ولوائحه. وهذه المؤسسات تتسم بالتعقد والتباين. ولا غرو في أن الباحثين يختلفون حول كيفية إصلاحها.

وهناك بعض القواعد والمؤسسات التي توجد لحماية حقوق العمالة، والدفاع عنها ضد الاستغلال، وإساءة المعاملة، وتشغيل الأشخاص الذين لم يبلغوا سن العمل، وظروف العمل غير الآمنة. وفي بعض البلدان تتمتع هذه الحقوق بحماية النقابات أو اللوائح الحكومة. لكن في بلدان أخرى لا توجد مثل هذه الأشكال من الحماية. ولدى اللجنة شعور قوي بأن هذه الحقوق لا ينبغي التضحية بها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أخرى، بما فيها النمو. إلى جانب ذلك، قد تكون لانتهاكات حقوق العمال أعباء تجارية، بفضل تزايد التفتيش الدولي على ظروف التشغيل، والتهديد بالمقاطعة من جانب المستهلكين.

وفي كثير من الاقتصادات، تتعايش سوق عمل منظمة جنباً إلى جنب مع سوق أخرى غير منظمة. وتمنح الوظائف المنظمة عادة أجوراً وشروطاً أفضل مما تمنحه الوظائف غير المنظمة، حتى لو كان شاغل الوظيفة أفضل تأهيلاً. وهذا يتم لأن هذه الوظائف محصنة باللوائح أو بموافقة النقابات، أو بكلتيهما معاً، الأمر الذي يمنع "الدخلاء" (أو الذين من خارج المصنع) من عرض أجور أقل من أجور العمال العاملين داخل المصنع. ومن المفهوم أن العمال في القطاع المنظم سوف يحاربون من

"ما من شك في أن النمو المطرد يحتاج إلى أسواق عمل تؤدي وظائفها بصورة جيدة. واليوم نعلم جميعاً أن المنهج السليم ليس هو حماية الوظائف في الصناعات القائمة، بل حماية التشغيل بإعطاء الناس الفرصة لتلقي التدريب وإعادة التدريب. وهذا النوع من الحراك ضروري تماماً."

دانوتا هوبنر

أجل الدفاع عن مزاياهم، ويقاومون المنافسة من الخارج. وفي اقتصاد فائض العمالة فإنهم يلعبون لعبة أقرب إلى اللعبة التي إذا كسب منها أحد الأطراف خسر الطرف الآخر أي أنه لا توجد سوى وظائف كثيرة عالية الأجور، ومنظمة بأحكام. فلو كسبت أنت، خسرت أنا.

وإذا كان الطلب على العمالة قويا بشكل كاف، فإن ارتفاع التكلفة وثقل وطأة اللوائح في القطاع المنظم يطرحان مشكلات قليلة. فالشركات التي تحرص على توظيف العمال قد لا تقلق إزاء القيود المفروضة على فصل العمال. وبالمثل، إذا كانت سوق العمل ضيقة، فإن معدل الأجر السائد سوف يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي ينص عليه القانون. فكثير من العقبات التنظيمية التي تعترض النمو تقل في أهميتها، أو تختفي بالمرة في مواجهة زيادة الطلب على العمالة.

من الشائع في البلدان النامية أن المناقشات حول السياسات ترى أن المشكلة تكمن في جانب العرض: أي أن المسألة هي ضعف قوة العمل وليس ضعف الطلب على العمالة. فالسكان المتعطلون جزئياً يفتقرون إلى المهارات، كما تشير هذه الحجة، ولذلك فإن الحل يتمثل في تدريبهم. والهدف هو رفع مستوى المعروض من العمالة، وليس تحفيز الطلب عليها.

وثمة إطار نظري قد يدعم هذه الحجة. فمن حيث المبدأ، إذا كان العمال حاصلين على درجة كافية من التعليم، ومدربين تدريباً مكثفاً، فإنهم يستحقون ما أنفق على توظيفهم، حتى بكامل أبهة المزايا والأجور السائدة في القطاع المنظم. لكنه من العسير – فضلاً عن أنه من المكلف للغاية – رفع مستوى مهارات العمال قبل إيجاد وظائف لهم، لأسباب منها أن العمال يتعلمون كثيراً جداً أثناء العمل. وهكذا، وفي الوقت الذي لا خلاف فيه حول الحاجة للتعليم واستثمار رأس المال البشري، وكمسألة إستراتيجية في كثير من البلدان، فإن منهج جانب العرض هذا غالباً ما لا يكون كافياً.

وفي معظم الحالات سوف يؤدي ارتفاع تكلفة العمالة في القطاع المنظم إلى عدم تشجيع الاستثمار، خاصة في الصناعات التصديرية التي يتعين عليها أن تتنافس في السوق العالمية. لكن أية محاولة لاختراق الفجوة بين القطاعين المنظم وغير المنظم سوف تواجه بمقاومة لا يمكن التغلب عليها. كيف إذن، يستطيع بلد ما أن يحل هذا اللغز؟ ما هي السياسات التي سوف توفر وظائف للفقراء المتعطلين جزئيا، وتسمح بعائد مُجْدٍ للصناعة، وتهدئ الأقلية المؤثرة من العمال الذين تم توظيفهم بالفعل في القطاع المنظم في الوقت ذاته؟

ومن الممكن التوصل إلى حل وسط برجماتي. فبدلاً من فرض كامل التكلفة التي يتحملها القطاع المنظم على أرباب العمل، أو إلقاء عبء المنافسة الجامحة في الأجور على العمال يمكن للحكومات أن توجد مساراً بديلاً للتشغيل. وعليها أن تسمح للصناعات الموجهة للتصدير بتوظيف عمال بشروط أيسر من تلك السائدة في القطاع المنظم.

وقد يمكن للحكومة، مثلاً، أن تنشئ مناطق اقتصادية خاصة تكون فيها شروط التوظيف أقل صرامة. وميزة هذا المنهج أنه يفسح المجال لنمو التشغيل دون تهديد العاملين في القطاع المنظم. والهدف من ذلك هو تحويل اللعبة التي يكسب فيها طرف ويخسر الآخر إلى لعبة يكسب فيها الجميع.

وينبغي التأكيد على أن هذا المسار البديل للتشغيل لن يخلو من التنظيم، ولن يعفي من القواعد المتعلقة بالصحة، والسلامة، وساعات العمل، والظروف البيئية، وعمالة الأطفال. فهذه الحقوق غير قابلة للتفاوض.

ومع ذلك فإن هذا المنهج بالنسبة لسوق العمل لن يروق للبعض. وسوف يبدو وكأنه سيزيد المشكلة تفاقماً – بدلاً من حل مشكلة "الازدواجية" القائمة، التي تنشطر فيها سوق العمل بموجبها إلى شرائح، كل منها تحكمه قواعد مختلفة وأسعار مختلفة. وهذه الاتهامات تعتبر بشكل ما صحيحة. لكن البديل أسوأ من ذلك، وهو أن شرائح كبيرة من السكان سوف تُسْتَبعد من الوظائف ذات الإنتاجية العالية، مضطرة للعمل في تكسير الحجارة، أو فتح الأبواب، بدلاً من تجميع الدمى أو حياكة الملابس.

وينبغي أن يكون الحل الوسط الذي اقترحناه هنا حلاً مؤقتاً. فلو نجح، سوف تلحق الأجور والمزايا الممنوحة في الصناعات الجديدة في نهاية المطاف بمثيلاتها في القطاع المنظم. ومع الانخفاض في فائض العمالة، يمكن إلغاء الشروط الخاصة في مناطق التصدير. وهذا ما كان يحدث غالبا في البلدان التي جربت هذا المنهج. وتثبت دراسات الحالات النظرية التي قدمت للجنة أن شروط العمالة ومناطق التصدير الخاصة كانت تلغى على مر الزمن مع تراجع الحاجة إليها، وتزايد القلق إزاء التشوهات التي أحدثتها في التشغيل، والاستثمار، والأجور.

وحتى لو ساندت الحكومات هذا الحل الوسط المؤقت، فإنه ينبغي عليها مواصلة جهودها من أجل إصلاح سوق العمل المنظم. ومن المؤكد أن الإصلاح الشامل سوف يكون أمراً مرغوباً فيه. ففي الهند، على سبيل المثال، هناك مشكلات تكتنف عقود العمل التي تسمح بالعمل الموسمي في الصناعات الموسمية، حتى لو كانت في مصلحة جميع الأطراف. والخلاصة التي توصلنا إليها بناء على التجربة هي ببساطة أن مثل هذه الإصلاحات تكون صعبة من الناحية السياسية. ورغم أنها تستحق ما يبذل فيها من جهد، إلا أنها لا تحل المشكلة الكامنة وهي اختلال العلاقة بين القطاعين؛ المنظم وغير المنظم. لذلك، ينبغي على الحكومات ألا تنتظر حتى تكسب هذه المعارك قبل إيجاد طرق أخرى لزيادة النمو في الوظائف الجديدة، وتنويع الصادرات [١٦].

وجدير بالذكر أن الصين لم تواجه ذات المشكلة أبداً. فعندما بدأت إصلاحاتها في عام ١٩٧٨، لم يكن هناك قطاع منظم، بل كان هناك فقط القطاع المملوك للدولة، الذي كان يغطي معظم الاقتصاد الصناعي. ولم تكن المشروعات الجديدة والشركات المشتركة في مناطق التصدير تشكل

[١٦] قد يكون إطار التشغيل البديل للوظائف غير المنظمة مفيداً لأشياء مثل العمل لبعض الوقت، الذي يسمح بزيادة مشاركة قوة العمل النسائية.

تهديداً للعمال في المؤسسات المملوكة للدولة، ولم تشترط الحكومة على قطاع التصدير الناشئ أن يمنح نفس الأجور وشروط العمل التي تمنحها شركات الدولة. وهكذا توفرت للمصدرين فرصة النفاذ مباشرة إلى فائض العمالة في قطاع الزراعة الشاسع في الصين.

يعتبر إحكام سوق العمل أمراً حيوياً لكل من اقتصادات وسياسات النمو. ويوجد في بلدان نامية كثيرة، جانب من السكان لم يتمتع بمزايا التقدم الاقتصادي، ولا يتوقع التمتع بها مستقبلاً. وإذ حيل بينهم وبين التوظيف إلى الأبد، فسوف يخسر الاقتصاد عملهم، وتفقد أية إستراتيجية للنمو دعمهم.

تنمية الصادرات والسياسة الصناعية

ازدهرت جميع الحالات التي حققت النمو المرتفع والمطرد نتيجة تقديم خدماتها للاقتصاد العالمي. وليس هناك جدل كثير حول الدور بالغ الأهمية الذي لعبته الصادرات في نجاحها. لكن ما هو مثار جدل هو الدور الذي لعبته سياسات تنمية الصادرات. وقد جربت حالات كثيرة منها تطبيق مجموعة متنوعة من السياسات لتشجيع الاستثمار في قطاعات التصدير في المراحل الأولى من تطورها، والكثير من هذه التدابير كان يتمثل في سياسات صناعية. كما حاولت أن تنمي صناعات أو قطاعات معينة من خلال الإعفاءات الضريبية، أو الدعم الحكومي المباشر، أو الإعفاء من رسوم الاستيراد، أو الائتمان الميسر، أو توفير البنية التحتية، أو تجميع كل هذه الحوافز في مناطق تصدير.

ورغم ذلك من العسير إثبات مدى أهمية هذه السياسات فحتى على الرغم من أن معظم الاقتصادات مرتفعة النمو الناجحة جربت تطبيق سياسات صناعية، فقد فعلت ذلك أيضاً اقتصادات كثيرة لم تحقق النجاح. كما أننا لا نعلم ما إذا كان من الممكن أن تنجح حالات النمو المرتفع حتى بدون حوافز موجهة لأهداف معينة.

وقد انعكست كل جوانب هذا الجدل في ورشة العمل التي نظمتها اللجنة حول السياسات الصناعية، وفي مداولاتها الخاصة. وأدى الأخذ والرد في هذا الجدل إلى توضيح مفيد لمزايا ومخاطر تنمية الصادرات.

والبعض – في إطار المناقشة الأوسع – يرى أن السياسات الصناعية ليست ضرورية. فالقطاع الخاص في سعيه إلى الربح سوف يكتشف أين تكمن الميزة النسبية لبلد ما ثم يستثمر تبعاً لذلك. والبعض الآخر يقيم الحجة على أن الأسواق تكون قاصرة في جوانب معينة. فعلى سبيل المثال قد لا يعرف المستثمرون الأجانب في قطاع الصناعة (الذين يدخلون من باب الاستثمار الأجنبي المباشر) كيف يمارسون الأعمال في موقع جديد. ومن يبدأ أولاً، بصرف النظر عما إذا كانوا ناجحين أو لا، يوفر ميزة لمن يحتمل أن يدخل بعده. وسوف يتعلم منافسوهم وخلفاؤهم من تجاربهم دون

أن يتحملوا الأعباء أو المخاطر. وقد يفضي ذلك إلى مستوى من التجريب دون الأمثل؛ ما لم تتقدم الحكومة وتشجعه.

وإذا أخذنا مثالاً آخر، في بلدان توجد فيها أعداد كبيرة من المتعطلين جزئيا في قطاع الزراعة، فإن العائد الاجتماعي على التشغيل في المصانع قد يتجاوز العائد الخاص. وقد يلزم توفير الدعم للتشغيل أو الاستثمار خارج قطاع الزراعة لتعويض هذه الفجوة. (هذه النقطة سبق شرحها بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بأسواق العمل).

وقد يسلّم بعض المتشككين بأن الأسواق لا تنجح دائماً، لكنهم يرون أن السياسات الصناعية لا تنجح هي الأخرى، وذلك يرجع إما إلى أن الحكومات لا تدري ماذا تفعل، فهي تفتقر إلى الخبرة الفنية التي تمكنها من تحديد الأهداف الناجحة للاستثمار، وسوف تهدر الموارد في إخفاقات مبررة في ظاهرها – أو إلى أنها تقوّض العملية عن علمٍ لأغراضها الخاصة، موزِّعةً الامتيازات على حلفائها الصناعيين. وهناك بالطبع اختلاف كبير بين البلدان في مستوى كفاءة الحكومة وفي النفوذ المفرط للمصالح الخاصة. لكن أولئك الذين يساورهم القلق إزاء كفاءة الحكومة وسيطرتها يفضلون استبعاد الأنشطة الترويجية بالمرة. ويذهبون إلى أن مخاطر الفشل أو التخريب أكبر مما ينبغي، والأفضل الامتناع عن المحاولة.

لكن هناك أيضاً مخاطر في الامتناع عن ذلك. إن وجود قطاع مزدهر للتصدير يعتبر عنصراً حاسماً من عناصر النمو المرتفع، خاصة في المراحل الأولى. وإذا أخفق اقتصاد ما في تنويع صادراته وفي توليد وظائف منتجة في الصناعات الجديدة فإنه يتعين على الحكومات أن تبحث عن وسائل لمحاولة الانطلاق بالعملية، وينبغي عليها أن تفعل ذلك.

ويجب أن تخضع هذه الجهود لضوابط معينة: أولاً، يجب أن تكون هذه الضوابط مؤقتة، لأن المشكلات التي تصمم هذه الضوابط من أجل التغلب عليها ليست دائمة. ثانياً، يجب أن يتم تقييمها بشكل دقيق، وأن يتم التخلي عنها بسرعة إذا لم تأت بالنتائج المنشودة. وقد يكون للدعم ما يبرره إذا كانت هناك صناعة تصدير لا يمكن أن تبدأ نشاطها بدونه. لكنها إذا لم تتمكن من الاستمرار بدون هذا الدعم، فإن هذا يعني أن السياسة الأصلية كانت خاطئة، ويجب التخلي عن هذا الدعم. ثالثاً، رغم أن هذه السياسات تتحيز لصالح الصادرات، إلا أنها ينبغي أن تظل محايدة بقدر الإمكان بشأن أيٍّ من هذه الصادرات ستتحيز لصالحها. وينبغي أن تتخذ هذه السياسات موقفاً متشككاً بقدر الإمكان إزاء صناعات معينة، تاركة باقي الخيارات لمستثمري القطاع الخاص [١٧]. وأخيراً، وهو المهم، فإن تنمية الصادرات لا تشكل بديلاً جيداً للعناصر الداعمة الرئيسية الأخرى مثل: التعليم، والبنية التحتية، والتنظيم الذي يستجيب لاحتياجات السوق.

[١٧] هذه ليست قاعدة جامدة، فعلى سبيل المثال، لا يكون التدريب لصناعات معينة مطلوبا، خاصة إذا كانت الشركات الخاصة تستثمر بأقل مما ينبغي في المهارات القابلة للنقل، لخشيتها من أن العمال سوف يحملون معهم تلك المهارات إلى شركة منافسة. لكن هذه الأنواع من الدعم الموجهة لقطاع معين تنجح في أحسن الحالات عندما تتبع الاستثمار الخاص بدلاً من أن تقوده.

أسعار الصرف

تشعر معظم الحكومات والبنوك المركزية في العالم النامي أنها لا تستطيع أن تصرف اهتمامها عن متابعة القيمة الأجنبية لعملاتها. ولكن الجهود الرامية لتوجيه أسعار الصرف مثيرة للجدل كما هو الحال بالنسبة للسياسات الصناعية. والحقيقة أنه يمكن اعتبارها شكلا من أشكال السياسة الصناعية. فإذا قاومت حكومة ما ارتفاع قيمة عملتها أو خفَّضتها، فإنها في الواقع تفرض ضريبة شاملة على الواردات، وتقدم دعما للصادرات.

وقد انقسم الاقتصاديون إلى مؤيد ومعارض لهذه السياسات بنفس القدر من الحماس من جانب الطرفين. فماكس كوردين يصفها بأنها نوع من السياسات الحِمائية. وآخرون مثل بيلا بالاسا يرون أنها تُمْسِك بمفتاح التنمية. وكما وصف جون ويليامسون، زميل معهد باترسون للاقتصاد الدولي موقف بالاسا بقوله: "أعط (بلداً ما) سعر صرف تنافسياً بدرجة كافية لكي يحفز أصحاب الأعمال على الخروج وبيع سلعهم في السوق العالمية، وسوف ينمو هذا البلد. وأعطه كثيراً من الأموال التي يتم الحصول عليها بسهولة من حصيلة تصدير النفط، أو المساعدات، أو التدفقات الرأسمالية إلى الداخل، واترك سعر صرف عملته يرتفع نتيجة لذلك، ستجد أن عددا كبيراً جداً من ذوى القدرة على التصدير ينصرفون عن هذا النشاط لكي يتشاجروا فيما بينهم حول الريوع، وهنا سوف يُحكَم على النمو بالموت" [١٨].

وهناك بلدان كثيرة تمتعت بنمو مرتفع ومطرد شاركت بالاسا في أوقات مختلفة في قناعاته بشأن سعر الصرف. وللمحافظة على القدرة التنافسية للعملة، قامت بتنظيم حجم ونوع رأس المال المتدفق عبر حدودها. كما كدست الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي. وكان المزج بين السياستين أمراً طبيعياً.

إن استخدام أسعار الصرف كسياسة صناعية، للمحافظة على القدرة التنافسية للصادرات يحقق ميزة الحياد بين القطاعات الصناعية. كما أنه لا يتطلب كثيراً الاعتماد على ما تراه الحكومة وخبرتها الفنية. إلا أن لذلك تكلفته، ومخاطره.

أولاً، قد تحدّ هذه السياسات من حجم رأس المال الذي يستورده البلد من الخارج. وذلك يرفع تكلفة رأس المال وهو ما من شأنه أن يخفض الاستثمار. والحقيقة أن هذه السياسات تُوجِد مفاضلة مثيرة للاهتمام. فقد تجعل الاستثمار في قطاع التصدير أكثر جاذبية. ولكنها في ذات الوقت تجعل رأس المال أقل توافراً بصورة ناجزه [١٩].

ثانياً، تستخدم إدارة سعر الصرف أحياناً كبديل للاستثمارات المعززة للإنتاجية في مجالات التعليم أو رأس المال البشري أو في غيرها من العناصر الهامة والحاسمة في إستراتيجية النمو، مثل نقل المعرفة إلى

"قد تؤدي أسعار الصرف الثابتة إلى جميع أنواع الاختلالات، والمشكلات المكبوتة، وأخيراً إلى الضغط وحتى الأزمة، كما حدث في التسعينيات. لذلك، أرى أنه من مصلحة كل بلد نام أن يتحرك نحو تطبيق سعر مرن للصرف. ومن الواضح أنه إذا كان لديك سعر صرف ثابت نسبياً، فسوف تضطر إلى البحث عن سبيل ما لكي تفعل ذلك على وتيرة تمكن باقي نظامك المالي والاقتصادي من التكيف مع هذا التغيير."

روبرت روبين

[١٨] جون ويليامسون ٢٠٠٣: عرض لـ "حساسية زائدة" بقلم ماكس كوردن – مجلة أدبيات الاقتصاد ٤١ (٤): ١٢٨٩-٩٠.
[١٩] جون ويليامسون ٢٠٠٣: "سياسات سعر الصرف، والتنمية" – مبادرة الحوار السياسي.

الداخل. واستخدامها على هذا النحو يؤدي إلى النمو، إذ تم شراؤها بسعر الأجور المتدنية التي تتناسب بنفس القدر مع مستويات الإنتاجية المتدنية.

ثالثاً، في الأحوال التي يتلاشى فيها فائض العمالة ، أو تكون النقابات العمالية فيها قوية، قد يؤدي تقييم العملة بأقل من قيمتها إلى المطالبة برفع الأجور، وربطها بزيادة الأسعار، التي تدمر آفاق النمو المطرد.

ويمكن استخدام إدارة سعر الصرف، في أفضل حالتها في غرضين، أحدهما ترجيح كفة الميزان قليلاً لصالح الصادرات في المراحل الأولى من النمو، للتغلب على حالات عدم تماثل المعلومات وغيرها من أوجه عدم التجانس العابرة المحتملة. والغرض الآخر هو منع الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (التي قد تكون عابرة) من التأثير السلبي على ربحية قطاعات التصدير وإنتاجيتها.

يؤدي الاستمرار في كبح حركة سعر الصرف إلى حد الشطط إلى فائض تجاري ضخم. وليس ذلك في صالح البلد ذاته، إذ إن ذلك يتضمن التخلي عن الاستهلاك الحالي من أجل إقراض الأجانب. كما أن الفائض لن يفيد البلدان الأخرى. فأي بلد عندما يُبْقي على سعر عملته رخيصاً، إنما يجعل أسعار عملات شركائه التجاريين أغلى. وعندما يفعل ذلك بلد كبير مثل الصين، فإن هذا لا يفوت على أحد. وقد يلجأ الشركاء التجاريون، الذين يحسّون بأن مصدّري الصين يتمتعون بميزة غير عادلة، إلى التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية من خلال التعريفات الجمركية. وذلك ليس في صالح أحد.

هل "تنمية الصادرات" تعبير مهذب عن النزعة التجارية الخالصة؟ التي سادت في القرن الثامن عشر، حيث كانت بعض القوي الأوروبية ترى أن غاية فن السياسة الاقتصادية هي ببساطة أن تبيع للأجانب أكثر مما تشترى منهم، الأمر الذي أفضى إلى فائض تجاري وتدفق سبائك الذهب إلى الداخل.

لكن الأمر مختلف في حالة الاقتصادات مرتفعة النمو. فحتى يتسنى لها اللحاق بالاقتصادات المتقدمة، ينبغي على هذه البلدان أن تزيد من حجم قطاعها التصديري، بحيث تزيد الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن ذلك ليس إلا جانب واحد في سجل الحسابات. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تزيد الواردات بل ينبغي أن تزيد. والغاية من أية إستراتيجية ذات توجه للتصدير ليست هي زيادة الاحتياطيات أو تحقيق فائض تجاري، بل هي زيادة الصادرات حتى يمكن زيادة التشغيل المنتج، وزيادة الواردات، والإسراع بالنمو في نهاية الأمر. (انظر أيضاً مناقشة مشكلة "التجميع" في الجزء الرابع.)

وكلما زادت إيرادات بلد ما من صادراته، زادت قدرته على الإفادة من الواردات، لاسيما واردات المعدات والآلات التي تجسد التقنيات الجديدة. ومن جهة أخرى، إذا تراجعت الصادرات، فإن العجز في النقد الأجنبي من شأنه أن يحد مما يمكن لبلد ما أن يشتريه من الخارج، ويعرقل من تقدمه.

"توضح تجربة دول شرق آسيا منذ الستينيات من القرن الماضي – أي النمور، والتنانين، الصين وفيتنام، وغيرها الآن- الدور الذي يلعبه سعر الصرف التنافسي في تحقيق النمو السريع. وفي جميع الحالات قد تم ذلك كله، من خلال توليفة من القيود على التدفقات الرأسمالية إلى الداخل، وتسييل التدفقات الداخلة."

زو جياوشوان

ويمكن لسياسات سعر الصرف أن تفقد فائدتها شأنها شأن غيرها من أدوات تنمية الصادرات. فإذا جرى كبح حركة العملة بقدر أكبر مما ينبغي أو لفترة أطول مما ينبغي، فإن ذلك من شأنه أن يشوه تطور الاقتصاد بالتخلص من ضغط السوق الطبيعي من أجل التغيير. تتجه العملة الرخيصة إلى حصر النشاط داخل قطاعات التصدير كثيفة العمالة، وتقليص العائد من رفع مستوى المهارات، وفي النهاية الإضرار بالإنتاجية. وشأنها شأن غيرها من السياسات الصناعية، فإن أية عملة يتم تقييمها بدقة يفترض منها أن تحل مشكلة عابرة بعينها. وفي نهاية المطاف، ومع نمو الاقتصاد وزيادة ازدهاره، ينبغي أن يلعب الطلب المحلي دورا متزايد الأهمية في توليد النمو واطّراده. ولا ينبغي أن تقف سياسة سعر الصرف في طريق هذا التطور الطبيعي.

التدفقات الرأسمالية وانفتاح الأسواق المالية

قد يتفق الاقتصاديون على أن الانفتاح المالي يكون مفيداً على المدى الطويل. وحالياً ليس هناك من يدافع عن وضع قيود على رؤوس الأموال لأمريكا أو الاتحاد الأوروبي. لكن المحللين سوف يعترفون أيضاً بوجود قدر كبير من عدم اليقين والاختلاف حول توقيت وتتابع التحرك نحو الانفتاح.

ليس هناك حالة واحدة من حالات النمو المرتفع والمطرد – التي نعلم عنها – سارعت إلى إزالة القيود على حساباتها الرأسمالية، إلا أن البلدان النامية خضعت لضغط شديد من المؤسسات المالية الدولية، والمعلقين الاقتصاديين الذين يحثون هذه البلدان على فتح بواباتها المالية. وإذا كانت تلك نصيحة مفيدة فإن هذا يعتمد اعتماداً قوياً على مدى تنوع اقتصادها، ونضوج أسواقها المالية، وقوة مؤسساتها المالية.

وحتى لو اعتقد المرء أن وضع قيود على التدفقات إلى الداخل والخارج أمر مرغوب فيه في مراحل معينة من النمو، فهل هذه القيود مجدية؟ هل يمكن أن تكون فعالة؟ والحقيقة أن هناك طرقا كثيرة للتحايل على الضوابط الرأسمالية، وقد أثبتت الأسواق المالية أن لديها قدرة غير عادية على ابتكار وسائل لاستغلالها. لكن السياسات، التي تحرص على تثبيط التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل والساعية إلى المضاربة، أثبتت فائدتها في أوقات الاضطرابات المالية. ولا تبدو الحجة القائلة بأن القيود قد تكون مليئة بالثغرات والعيوب حجة قاطعة. فكثير من السياسات الأخرى – كالسياسات الضريبية مثلاً – مليئة أيضاً بالثغرات والعيوب. وليس ذلك مبرراً للتخلي عنها بالمرة، بل إنه مجرد سبب لتنفيذها بصورة أفضل.

تميل البلدان النامية إلى ممارسة قدر من الرقابة على سعر الصرف، بغرض المحافظة على القدرة التنافسية لصادراتها، ومواجهة نوبات تقلبات أسعار الصرف الضارة. وتسمح القيود على التدفقات الرأسمالية للبلد

النامي بفعل ذلك مع السيطرة أيضاً على التضخم. وفي غياب هذه القيود، فإن التدفقات الرأسمالية الوافدة الكبيرة لا تترك أمام مسئولي البنوك المركزية خياراً سوى السماح بزيادة قوة العملة أو تراكم الاحتياطيات، وهي سياسة تنطوي على فقد السيطرة النقدية. وللتعبير عن هذه النقطة بصورة مختلفة قليلاً، نقول بأن كل بلد يريد ويحتاج إلى السيطرة على التضخم، وإذا رغب البلد أيضاً في ممارسة بعض الرقابة المستقلة على أسعار الصرف (لأغراض المنافسة أو لمجرد السيطرة على التقلبات)، فإنه عندئذ يحتاج إلى وضع القيود الرأسمالية [٢٠].

ولهذا السبب، تحبذ بلدان كثيرة فرض القيود على التدفقات الرأسمالية حتى يحين الوقت الذي يحرز فيه التحول الهيكلي للاقتصاد تقدما ملموساً. ومن الصعب أن نحدد بدقة متى يتم بالضبط الوصول إلى نقطة "التقدم الملموس". كما أن تحديد التوقيت الذي ينبغي فيه رفع القيود مسألة محل جدل. فالبعض يرى أن البلدان متوسطة الدخل، التي تتمتع بالتنوع الاقتصادي، وأسواق مالية محلية متنوعة وعميقة، وروابط قوية بالاقتصاد العالمي، تزدهر في ظل نظام يستهدف التضخم، ويسمح بحرية تدفق رؤوس الأموال نسبياً، وأسعار صرف مرنة ("التعويم القذر"). ولكي يمكن تجنب الآثار الضارة لتعويم العملة بأعلى من قيمتها، فإنه يوصي بأن تعمل هذه الاقتصادات على الاحتفاظ بمركز قوي لماليتها العامة يسمح لها بتراكم الاحتياطيات الدولية دون أن تفقد سيطرتها النقدية.

" يجب أن يكون الاحتفاظ بسعر صرف تنافسي هدفاً رئيسياً للسياسات في الاقتصادات الناشئة. وينبغي على البنوك المركزية أن تكون مستعدة دائماً للشراء حتى آخر دولار. ويمكن التخفيف من الضغط على البنوك المركزية عن طريق وضع قيود على التدفقات الرأسمالية الوافدة. وصحيح أن هذه القيود مليئة بالثغرات، ولكن الضرائب أيضاً كذلك، وهذا لا يمنع الحكومات من محاولة فرض ضرائب على مواطنيها."

بدرو- بابلو كوشينسكى

استقرار الاقتصاد الكلي

لا يمكن لأي اقتصاد أن ينتعش وسط حالة انعدام الاستقرار في الاقتصاد الكلي. إذ إن التقلبات الجامحة في مستوى الأسعار، أو سعر الصرف، أو سعر الفائدة، أو العبء الضريبي تشكّل عوائق رئيسية للاستثمار الخاص، وهو المحرك المباشر للنمو. إلا أن الاقتصاديين وصانعي السياسات لا يتفقون على التعريف الدقيق للاستقرار، وعلى الوسيلة الأفضل للمحافظة عليه.

فمن الواضح أن التضخم المرتفع للغاية، على سبيل المثال، يضر بالاستثمار والنمو. كما أن تخفيض معدل التضخم يعتبر عملية مكلفة للغاية من حيث الناتج والعمالة المفقودة. لكن ما هو مستوى الارتفاع الذي يُعَدّ عنده هذا المعدل مرتفعا للغاية؟ لقد استطاعت بعض البلدان أن تحقق النمو لفترات طويلة مع معدل تضخم متواصل يتراوح بين ١٥ و٣٠ في المائة[٢١]. ومع قيام البنوك المركزية في أوروبا، والولايات المتحدة، وبلدان نامية حاليا باستهداف تحقيق معدلات أدنى بكثير، يبدو هذا الحد مفرطاً. وهناك حالياً توافق في الرأي على ضرورة المحافظة على استقرار

[٢٠] المسألة- بتحديد أكبر- هي أنه إذا كان البلد لا يفرض قيوداً على حسابه الرأسمالي، ويدير أسعار صرفه، فإنه لن تكون له سيطرة على المعروض النقدي. لذلك فهو يعتمد على أدوات أخرى في إدارة الضغوط التضخمية؛ وهنا تكون سياسة المالية العامة هي المرشحة بداهة لذلك. وتعتبر سياسة المالية العامة بديلا غير كامل للسياسة النقدية في التعامل مع التضخم.

[٢١] ستانلي فيشر ١٩٩٣: "دور عناصر الاقتصاد الكلي في النمو" – مجلة الاقتصاديات النقدية ٣٢ (٣): ٤٨٥-٥١٢

التضخم وبأرقام أحادية. ورغم ذلك، فإن المزايا الناجمة عن تخفيضه إلى مستويات متدنية للغاية ما زالت غير واضحة.

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن البنوك المركزية بمقدورها في أحسن الحالات أن تكافح التضخم إذا منحت درجة من الاستقلال الذاتي عن المطالب السياسية. وينبغي على وجه الخصوص عزل البنك المركزي عما قد يصدر من سلوك غير مسئول من السياسيين، الذين قد يريدونه أن يخفف من قبضته على التضخم قبل الانتخابات، أو من أجل تمويل خطتهم في الإنفاق. وعندما يتزايد الاستقلال الذاتي للبنوك المركزية، تتزايد قدرتها على السيطرة على التضخم في جميع أنحاء العالم، دون الإضرار بالنمو.

وفي الوقت ذاته، تعرضت البنوك المركزية أحيانا للانتقاد بسبب ما تبديه من عدم اكتراث بحاجة الاقتصاد الحقيقي وعدم الاستجابة للمطالب السياسية. وفي ظل اقتصاد سوق ناضج، تبدو الجوانب السلبية من استقلالية البنك المركزي متواضعة بعض الشيء. كما أن التزام البنك المركزي باستقرار الأسعار لا يعرض أهداف الاقتصاد الأخرى لخطر كبير. وإذا ترتب على التزامه ارتفاع أسعار الفائدة أو زيادة التقلبات في أسعار الصرف، فإن القطاع الخاص لديه من المرونة والأدوات المالية ما يمكنه من التغلب عليها.

وفي اقتصاد نام، تكون القضية أكثر تعقيداً. فالآثار المنشودة من استقلالية البنوك المرًكزية لا تختفي. لكن الاقتصاد ينبغي أيضاً أن يحتفظ بإستراتيجية اقتصادية مترابطة. ويعتمد النمو شديد السرعة على نمو الصادرات، والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي. وهذه العملية تتأثر بأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والتضخم. لذلك فإن خيارات البنك المركزي في جميع المجالات الثلاثة تتصل اتصالاً شديداً بتنفيذ إستراتيجية ما للنمو. والحكمة مطلوبة للموازنة بين مزايا الاستقلال الذاتي والحاجة إلى الترابط. وفي بعض البلدان يتم تحقيق هذا التوازن بأن يقوم وزير المالية بتحديد الأهداف والعلامات العريضة لسياسات الاقتصاد الكلي ثم تترك للبنك المركزي حرية العمل في حدود هذه المُعَلَّمات.

وتطرح سياسة المالية العامة معضلات مماثلة. فقواعد المالية العامة الصارمة التي تضع أَسْقُفًا للعجز في الموازنة العامة، والدين، والإنفاق الجاري، وما شابهها، تساعد صانعي السياسات على تفادي الأخطاء المكلفة. ومن المؤكد أن هناك أوقات ومجالات تكون الأولوية الأولى فيها لتفادي الأخطاء، وقد تكون القواعد الصارمة ضرورية لهذا الغرض. ومع ذلك، قد تنتج هذه القواعد عكس المنشود منها، إذا ما طبقت بصرامة مفرطة، ولمدة أطول مما ينبغي. وكما جاء على لسان أحد المشاركين في ورشة العمل، فإن قواعد المالية العامة، والقواعد النقدية ينبغي أن يسمح لها بعنصر من "الغموض الخلاق".

وما يثير القلق هو أن القواعد قد تكون مفرطة في صرامتها. فهي قد تضع سقفاً محدداً على العجز في الموازنة العامة مثلاً. لكن العجز قد

يتجاوز هذا السقف بقدر أكبر أو أقل تبعاً للسرعة التي ينمو بها اقتصاد ما. فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بسرعة كافية، يمكن للحكومة إذن أن تحقق عجزاً كبيراً دون أن تزيد النسبة بين الدين وبين الناتج المحلي الإجمالي أبداً. ولا تنتهي جوانب الغموض عند هذا الحد. فقد يعتمد النمو ذاته على الاستثمار الحكومي، الذي قد يخفف من اختناقات البنية التحتية، مثلا. وإذا خفضت الحكومة هذا الاستثمار للوفاء بهدف متعلق بالعجز في الموازنة العامة، فقد يتراجع النمو، تاركاً نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط في وضع ليس أفضل من ذي قبل.

لذلك فإن الاعتبارات العملية تقضى بأن أي تقييم للمالية العامة ينبغي أن يأخذ في حسبانه معدل نمو الاقتصاد، وتأثير الإنفاق العام على ذلك النمو.

المدخرات

مثلما يعتمد النمو على الاستثمار، فإن الاستثمار يعتمد على قدرة بلد ما على تمويله- سواء من مدخراته الخاصة، أو من مصادر أجنبية. ومع ذلك، فثمة حدود للمصدر الأخير، حيث إن الاقتراض من الخارج محفوف بالمخاطر. وهذه الحدود ليست محددة بدقة. لكن إذا تم تجاوزها، قد تكون العواقب باهظة التكلفة – كما تعلمنا كثيراً من أزمات الديون. والأمر المهم الذي ينبغي وضعه في الأذهان هو أنه لا توجد أية حالة من مسار الاستثمار المرتفع والمطرد لم تكن تساندها مدخرات محلية مرتفعة. وهذا يثير السؤال التالي: ما الذي يدفع المدخرات؟ وهناك جدل قديم مازال مستعصيا على الحل: هل المدخرات تدفع الاستثمار؟ أم أن الاستثمارات تولد مدخراتها الخاصة؟ لعل كلا منهما سببٌ للآخر. و الأمر يعتمد على ما إذا كان الاقتصاد يمتلك موارد لا تُسْتَغلّ على المستوى المطلوب، ويمكن تحويلها إلى استثمار، لكن الحقيقة أن الخبراء في هذا المجال لم يتوصلوا بعد إلى نتائج أكيدة [٢٢].

تأتي المدخرات من ثلاثة مصادر: القطاع العائلي، والشركات، والحكومة. والادخار الحكومي هو النسبة المئوية من استثمارها الممول من الإيرادات (قد تتجاوز هذه النسبة مستوى ١٠٠ في المائة عندما تغطي الحكومة استثمارها وتسدد ديونها أيضاً). وقد يصل الرقم إلى أقل من صفر، إذا كانت الحكومة تمول إنفاقها الجاري، الذي قد يشمل برامج إعادة التوزيع، بالديون. وللحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار العام، ينبغي أن تكون إيرادات الحكومة مرتفعة بما يكفي لتغطية إنفاقها الجاري على تقديم الخدمات، وجزء من برنامج الاستثمار.

لكن الحكومات غالباً ما يكون لديها عجز في الإيرادات، وتحتاط من الاقتراض غير الرشيد. ونتيجة لذلك، فالشائع أن مطالب الإنفاق الجاري وإعادة التوزيع تسد الطريق أمام الاستثمار العام. وهذا يعكس بصورة

[٢٢] انجوس ديتون ١٩٩٩: "الادخار والنمو" – اقتصاديات الادخار والنمو – كامبريدج – المملكة المتحدة – مطبوعات جامعة كامبريدج.

جزئية عملية سياسية تعطي للاستهلاك الجاري قيمة أعلى بالقياس إلى الاستهلاك في المستقبل، وهو أبعد في الزمن، وأقل يقيناً في تحقيقه [٢٣]. وحتى يتسنى لاستثمار القطاع العام البقاء، ينبغي أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لهذه المهمة.

العنصر الثاني من المدخرات هو مدخرات الشركات. فالشركات تحتجز الأرباح بدلا من توزيعها على المساهمين، وتعيد استثمارها في نشاطها، أينما رأت أن العائد يحتمل أن يتجاوز تكلفة التمويل. وهذا المكون من مكونات الادخار يكون إلى حد كبير مدفوعاً بالعوائد على الاستثمار الخاص.

تتجه الشركات أيضاً إلى التمويل الخارجي للإنفاق على مشروعاتها الاستثمارية. فمثلاً الشركات حديثة التأسيس، غالباً ما لا يتوافر لديها سوى القليل من السبل إلى تكوين الأرباح المحتجزة لتمويل مشروعاتها الجديدة. وقد يأتي بعض هذا التمويل الإضافي من الخارج، كما هو في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن الخبرة تشير بأن معظمه ينبغي أن يأتي من الادخار المحلي.

تتسم محددات الادخار العائلي بالتعقد، وصعوبة فهمها بصورة كاملة. فهي تتأثر بمستويات الدخول، أو العوامل الديموجرافية، أو غياب نظم التأمينات الاجتماعية. وقد تكون هناك فروق ثقافية تظهر في الميل نحو الادخار.

وقد تكون المدخرات العائلية منخفضة للغاية لدرجة أنها لا تستطيع تمويل مستويات عالية من الاستثمار الخاص. ولعل أحد الأسباب وراء ذلك يرجع إلى عدم وجود أوعية ادخارية آمنة ويمكن الوصول إليها فكثير من الأسر الفقيرة ليس لديها حسابات في البنوك. فهي تختزن ثروتها في مجوهرات، أو بالاستثمار في أنشطتها الخاصة الصغيرة. وفي كلتا الحالتين، لا تتاح مدخرات الأسرة المعيشية لشركات أخرى أكثر إنتاجية لاستثمارها. ولهذا النقص في أدوات الادخار تأثير سلبي على النمو.

على النقيض من ذلك، قد يكون هناك سبب آخر لارتفاع حجم المدخرات وهو عدم توفر التأمين الاجتماعي، والمعاشات، والتمويل الحكومي للخدمات الاجتماعية. وفي كثير من البلدان، تقوم الأسر المعيشية، بما فيها الأسر الفقيرة، بالادخار لأنفسهم للاعتماد على هذه المدخرات عندما يتقاعدون، ولتعليم أطفالهم، ولتأمين أنفسهم في حالة اعتلال الصحة. وهذه الخيارات تمثل حوافز باهظة التكلفة من الناحية الاجتماعية للمدخرات المرتفعة. ولا ينبغي أن تعامل على أنها بمثابة وصفة يوصى باتباعها.

وهناك بلدان نامية قليلة جداً يتجاوز فيها حجمُ المدخرات والاستثمارَ بمبالغ كبيرة، باستثناء واحد مشهور وهي البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وبالنسبة للصين، فقد ارتفعت

[٢٣] الادخار الحكومي هو مسألة خيار جماعي وليس ضروري، من هنا فهو يتحدد بعوامل مختلفة قليلاً عن تلك التي تؤثر في خيار الادخار العائلي. وهناك حالات قليلة من المدخرات الفردية أو العائلية الإجبارية (بموجب القانون). ومن هذه النماذج سنغافورة. ولا يبدو لنا أن هذا النموذج من المحتمل تطبيقه على نطاق واسع.

مدخراتها مؤخراً، مقيسةً بفائض حسابها الجاري، من مستويات متواضعة (نحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى مستوى مرتفع (١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٧. وهذا يعتبر وضعاً غير عادي، حتى بالنسبة للصين التي ظلت تحقق مستوى عالياً من الادخار والاستثمار منذ الإصلاحات التي أجرتها عام ١٩٧٨. وبوجه عام، يُعتبر تحقيق مستوى من إدارة المدخرات أعلى بكثير من مستوى الاستثمار فكرة سيئة، فيما عدا البلدان الغنية بالموارد، خاصة في أوقات رواج أسعار الموارد، فالاستهلاك المؤجل من الأفضل التمتع به في الحاضر. كما أن البلدان الكبيرة التي تداوم على الاحتفاظ بفوائض مرتفعة تعرض نفسها لتهمة النزعة التجارية.

وغالباً ما تستثمر البلدان التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط جانبا كبيرا من حصيلة صادراتها في الخارج. وإذا كانت ريوع مواردها كبيرة جدا، فعادة ما لا يكون هناك معنى لأن تستهلكها أو تستثمرها في الداخل. لكن حجم استثماراتها الخارجية أثار قلقاً في بعض الأوساط. ومن العسير أن نعلم ما هي البدائل الأخرى المتاحة أمام البلدان المصدرة للنفط. فإذا لم يسمح لها أن تستثمر إيراداتها النفطية في الخارج، فإن أفضل إستراتيجية تالية لها هي أن تترك النفط في باطن الأرض. ولعل ذلك لن يكون في مصلحة أحد.

تطوير القطاع المالي

النظام المالي المتقدم يمكن أن يساعد الاقتصاد في النمو عن طريق تعبئة المدخرات، وتخصيص الأموال للاستثمار، وإعادة توزيع المخاطر. لكن نمط عملية إنضاج القطاع المالي يتباين تبايناً كبيراً بين البلدان. وهنا نركز على بضع قضايا رئيسية.

إذا عجز النظام عن الوصول إلى أجزاء كبيرة من السكان، فسوف تتقلص المدخرات العائلية. فالناس يحتاجون إلى أوعية ادخارية آمنة وسهلة المنال لاكتناز ثرواتهم. وإذا لم توفر البنوك هذه الأوعية، فإن الناس سوف يدخرون أموالاً أقل، أو يختزنون أموالهم في أدوات أقل سيولة، لا تخدم الاقتصاد الأوسع جيداً.

وغياب قنوات للادخار يعنى انعدام العدالة وكذلك انعدام الكفاءة، وينطبق نفس الشيء على تقديم الأنواع الأخرى من الخدمات المالية بصورة غير متكافئة، ومنها الائتمان والمعاملات الآمنة بتكلفة معقولة. ويعالج مجال التمويل متناهي الصغر الذي يزدهر بسرعة حالياً هذه القضايا ويحقق آثاراً نافعة في بلدان كثيرة.

ومع حرمان الفقراء من حسابات التوفير والقروض المصرفية غالبا ما يفتقر هؤلاء أيضا إلى الحق الآمن في أصولهم العينية. وفي غياب حقوق الملكية والوسائل اللازمة لإنفاذها، وقد يصارع الفقراء من أجل الحصول على قرض من مؤسسة مالية رسمية. وهذا يقلل من فرصهم في الحصول

على الائتمان، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم تأسيس شركة جديدة أو توسيع شركة قائمة.

وكما تبين أزمة الائتمان التي تفجرت في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن القطاعات المالية المتطورة تكون عرضة أيضاً للصدمات والأزمات. وفي الاقتصادات الناشئة، قد تُحْدِث الأزمات المالية عواقب مدمرة للنمو، وقد تنهار بنوك متعددة وقد تفلس قطاعات كاملة من الصناعة. وسرعان ما تصبح الالتزامات الخاصة التزامات عامة.

قد تنشأ الأزمات المالية من داخل البلاد أو من الخارج، وقد تستمر حتى النهاية داخل حدود البلد أو عبره.

ومن بين الأسباب الشائعة للأزمات الداخلية، الإنفاق العام الذي لا يتحمله الاقتصاد. وإذا عجزت حكومة غير جادة عن تعبئة الموارد اللازمة لسداد التزاماتها، فإنها قد تلجأ إلى إصدار أوامرها إلى البنك المركزي لطباعة النقد بدلا من ذلك. وذلك من شأنه أن يفضى إلى تضخم جامح، ما لم يتوفر لدى البنك المركزي من الاستقلال الذاتي ما يكفي لرفض مطالب الحكومة.

قد تنشأ الأزمات الداخلية أيضاً نتيجة لعدم تحوط بعض البنوك. ففي المراحل الأولى من التنمية، يقوم الجهاز المصرفي بتقديم معظم الائتمان. (تظهر أسواق السندات فقط في مراحل تالية مع تطور القدرة على إصدار هذه الأوراق المالية، وتقدير قيمتها، وتداولها.) والتنظيم والإشراف الدقيق مطلوبان لمنع البنوك من التوسع أكثر مما يجب في منح الائتمان.

وغالباً ما تكون أسوأ الأزمات المالية هي التي يكون لها بعد خارجي، يتضمن رؤوس أموال أجنبية ومحلية. والحقيقة أن تهديداً يمثل هذه الخطورة يعتبر واحداً من الأسباب التي تجعل البلدان تفرض قيوداً مالية. ولا توجد هناك مبادئ توجيهية محددة للانفتاح على رأس المال الأجنبي وللتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الأزمات المالية. ولكن هناك الآن إجماعًا على ضرورة انفتاح البلدان، ورفع الضوابط المالية فقط بالتوازي مع نضج الأسواق المالية. والسرعة المفرطة تجلب معها مخاطر لا داعي لها، والبطء المفرط يزيد من تكلفة التمويل.

ورغم ذلك، فالانفتاح والنضج مترابطان: ومن بين وسائل الإسراع بتطوير القطاع المالي دعوة الشركات المالية الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع. وتماماً مثلما يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الخبرة الفنية إلى الصناعة المحلية، كذلك قد يؤدي دخول البنوك الأجنبية إلى رفع مستوى أداء البنوك المحلية، وزيادة قوتها. ومن الطبيعي أن ترغب الحكومة من البنوك الأجنبية أن تلتزم بذات المتطلبات التنظيمية التي تلتزم بها المؤسسات المالية المحلية. إلا أن البنوك الأجنبية قد تعزف عن إقامة فروع لها في اقتصاد نامٍ، إذا لم تتمكن من إجراء المعاملات المالية عبر الحدود بقدر من الحرية. ومرة أخرى تكون هناك مفاضلات ومعضلات مثيرة للاهتمام. وكلما ازداد النظام المالي انفتاحا كلما تطلب ذلك أن يكون

أكثر نضجاً. ولنوعية التنظيم علاقة مباشرة بسرعة الانفتاح الآمن لأسواق المال.

التوسع الحضري والاستثمار الريفي

في هذا العام سوف يجتاز العالم عتبة مهمة: إذ إن نصف سكان العالم سيعيشون في المدن. وعلى مدى العقدين القادمين، ومع تزايد سكان العالم، سيتم معظم ذلك النمو في مدن في العالم النامي (انظر الشكل ٦).

في أثناء الثورة الصناعية في بريطانيا هاجر الناس من الريف إلى المدن، واستمروا على هذا المنوال منذ ذلك الوقت مع كل ثورة صناعية. ومن النادر للغاية أن يتجاوز دخل الفرد ١٠,٠٠٠ دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية) قبل أن يعيش نصف السكان في المدن. والتوسع الحضري هو نتيجة جغرافية طبيعية للتصنيع: أي أن العمال عندما يتركون المزارع متجهين إلى المصانع، فإنهم يتركون الحقول متجهين إلى المدن.

شكل رقم ٦: نمو السكان حتى ٢٠٣٠ في البلدان متوسطة الدخل مقابل البلدان المرتفعة الدخل

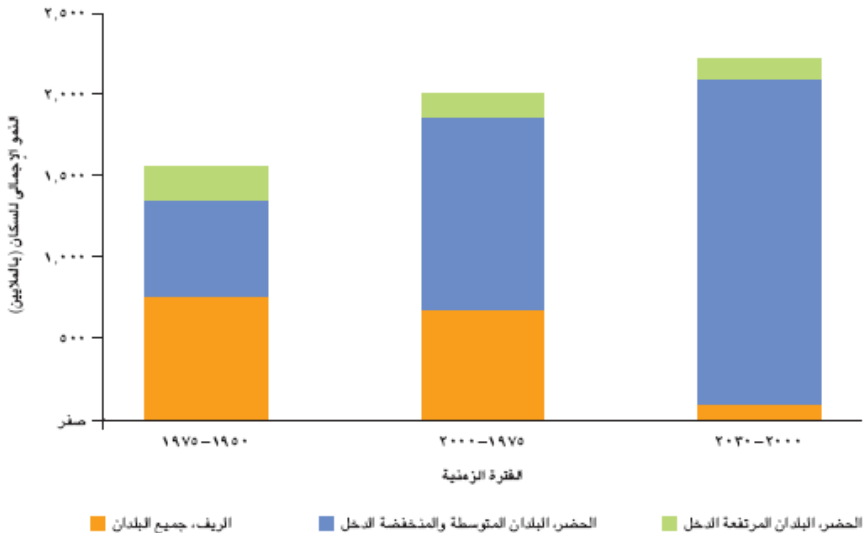

المصدر: معالم التوسع الحضري – الأمم المتحدة

ورغم أنه لا يوجد بلد اتجه للتصنيع دون أن يقترن هذا بالتوسع الحضري، إلا أن هذه العملية لم تتم بسهولة أبداً في أي بلد. فكثير من المدن سريعة النمو في العالم النامي تشوهها القذارة، ومحرومة من الخدمات العامة. ومن السهل أن نخلص إلى أن التوسع الحضري يمثل أحد الآثار الجانبية البغيضة للنمو، الذي من الأفضل تفاديه لكن ذلك خطأ. والرد الصحيح ليس هو مقاومة النمو الحضري، بل هو حسن تنظيمه.

وتزدهر المدن بسبب ما يسميه الاقتصاديون "اقتصاد التكتل". فعندما تتجمع الأنشطة معا على شكل عناقيد قريبة من بعضها البعض، يمكنها أن تجني وفورات الحجم والنطاق. كما أن المعلومات تتدفق أيضا بمزيد من

الكفاءة. وتتسرب طرق التجارة الجيدة إلى الهواء، كما لاحظ ألفريد مارشال الاقتصادي العظيم في العهد الفيكتوري.

لكن إذا كانت المدن تزدهر على مستوى النطاق والكثافة، إلا أنها تختنق من التكدس والتلوث. فوفقاً لتقرير المركز القومي للبحوث في مصر، بلغ متوسط الضوضاء في أثناء النهار في القاهرة ٨٥ ديسيبل[٢٤]. وهذا المتوسط أعلى من الضوضاء الصادرة عن قطار شحن يمر على بُعْد ١٥ قدماً، كما ذكرت صحيفة *نيويورك تايمز*.

وبالنسبة لأي اقتصادي، تمثل كل من مزايا المدن وعيوبها "وفورات خارجية" يصعب قياسها أو تسعيرها. (كما يقول قائل: إن ضوضاءك تصمّ آذاني، لكنك لا تعوضني عنها. وبالمثل. أنا أفيد من محاكاة أساليبك أو التعدي على حقوق عمالك، لكنى لا أعوضك عن ذلك.) وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي تجعل من الصعب للغاية إدارتها.

تمثل المواجهة التقليدية لهذه الوفورات الخارجية في التخطيط والتنظيم. فقوانين التنظيم العمراني، مثلاً، تقضي بإبعاد المصانع بمسافة مناسبة عن المنازل، حيث تكون الضوضاء، أو الفوضى، والتلوث الذي تحدثه أقل إزعاجاً. إلا أنه لابد من إيجاد توازن دقيق. فاللوائح غير الواقعية قد تفشل أو يرتد أثرها. وبعضها لا يمكن إنفاذه. والأخرى قد يكون لها وقع حاد، لكنها تجعل الأمور أسوأ مما كانت.

فإذا كانت قوانين البناء مفرطة في صرامتها، على سبيل المثال، فسوف يصبح الإسكان الرخيص غير قانوني. كما أن الحكومات لا ينبغي لها أن تلجأ إلى وضع لوائح التخطيط لإخفاء ما يعتبر حقيقة عجزاً كامناً في البنية التحتية. وإذا كانت المياه لا تصل إلى كل أسرة معيشية في إحدى المناطق الحضرية كثيفة السكان، فإن الحل يكون بمد مزيد من مواسير المياه إليها، وليس باستبعاد بعض الأسر المعيشية تماماً.

تحتاج المدن سريعة النمو إلى التوسع بسرعة في البنية التحتية. لكن سلطات المدن لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لبنائها على الوتيرة المطلوبة. إن نمو النشاط الاقتصادي في مدينة ما غالباً ما يتجاوز النمو في قاعدتها الضريبية. لذلك ينبغي على الحكومة المركزية أن توفر الأموال. وأحد البدائل لذلك هو بيع الأراضي أو تأجيرها. ولذلك مخاطره – إذ إن الأرض المملوكة للدولة قد تباع بسعر بخس في معاملات لا تتم باستقلالية ولا يطغى فيها طرف على الآخر، أو بناء على أسعار السوق – لكن فرصة جمع مبالغ كبيرة تبدو أهم من الأخطار. وفي غياب آليات تمويل على مستوى البلديات، وقاعدة ضريبية راسخة، تعتبر الأرض واحداً من الأصول الرئيسية التي يمكن بيعها وتحويلها إلى بنية تحتية مطلوبة. وقد يكون تحديد المبادئ التوجيهية والعلامات مجالاً مفيداً للبحث.

وكما لاحظ آخرون، فقد يكون النظام المالي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للنمو مثل الأوناش أو معدات تحريك التربة. كما أن المؤسسات المالية تجعل من الممكن للبلديات أو المشترين من الأفراد

"منذ عشر سنوات أو يزيد، قاومت الحكومة المركزية الصينية عملية التوسع الحضري، التي رأت السلطات أنها تتم بسرعة أكبر مما ينبغي. وهذه الفكرة تستحق أن تدرج على قائمة "الأفكار السيئة" لأنها تتغافل مزايا التجمعات. ومنذ ذلك الحين اتخذت الحكومة سياسات مغايرة. وهي الآن تدرك الدور الرئيسي الذي تقوم به عملية التوسع الحضري في التحول الهيكلي. إلا أن هذه العملية تطرح عدداً من التحديات. أحدها وضع قاعدة ضريبية حضرية ونظام للإيرادات. كما أن حقوق ملكية الأرض لها أهمية قصوى. فالأرض هي أثمن الأصول في المحيط الحضري؛ إذ إن كيفية تخصيصها تحدد كيفية إنجاز عملية التوسع الحضري. ومن المشكلات الأخرى كيف يمكن تقديم الدعم للإسكان بكفاءة. وينبغي مقاومة الضغط من أجل دعم الإسكان من خلال تحديد قيمة الإيجارات."

زو جياوشوان

[٢٤] مايكل سلاكمان ٢٠٠٨: "مدينة لا يمكنك أن تسمع فيها صرخاتك" نيويورك تايمز – أبريل ١٤

اقتراض الأموال اللازمة لشراء العقارات. ومثلما انتشرت عملية التحرير المالي، انتشر أيضاً تمويل الإسكان. وهذا أمر يستحق الترحيب: إذ إن الرهونات العقارية تسمح لمشتري العقارات بتوزيع تكلفة الإسكان على فترات أطول، وبذلك تجعلها في متناول اليد. لكن المقترضين من أجل شراء المنازل قد يكونون غير جادين، كما تبين الأحداث الأخيرة في أمريكا وبريطانيا. كما أن الرهونات العقارية قد تكون أيضاً الحل الخطأ إذا كان بناء المساكن مقيداً. ففي هذه الحالة، لن يؤدي تمويل الرهن العقاري إلا إلى زيادة الطلب على العرض المحدود في المنازل، بما يؤدي إلى زيادة أسعار المنازل، وليس زيادة عددها.

ومثلما ترتفع أسعار العقارات في المدن التي تشهد رواجاً، كذلك تزداد المطالب السياسية من أجل دعم الإسكان. وقد استخدمت سنغافورة دعم الإسكان لتضييق التباين بين مواطنيها، وغرس الإحساس القومي في نفوسهم. لكنه سيكون من الصعب على حكومات أخرى محاكاة تجربة هذه الدولة- المدينة، الصغيرة التي تخضع لإدارة جيدة على نحو غير عادي. ودعم الإيجارات من شأنه أن يشوه قرارات القطاع الخاص. كما أنه سرعان ما يصبح باهظ التكلفة. وحتى أمريكا لا يصل دعمها للإيجارات إلى أكثر مستحقيه.

ويظن البعض أن مشكلات المدن يمكن حلها في الحقول، وأن الاستثمار في المناطق الريفية قد يبطئ من مد الهجرة إلى المدن، مما يجعل عملية التوسع الحضري أكثر تنظيماً.

هناك الكثير من المبررات المعقولة للاستثمار في الزراعة. وقد تتمخض عنه فوائد باهرة. فالبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي تحقق فوائد بلغت ٣٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، و٥٠ في المائة في آسيا، وفقاً لأحدث تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم. علاوة على ذلك فإن المناطق الريفية مازال يعيش ويعمل فيها الجانب الأعظم من الفقراء. وإيجاد وظائف لهؤلاء السكان في الاقتصاد الحضري سوف يستغرق عقوداً كثيرة، حتى في أكثر الاقتصادات ديناميكية. فالهند مثلاً، مازال ٧٠ في المائة من سكانها يعيشون في الريف. وفي الصين، التي واصلت النمو بمعدل يتراوح بين ٩-١٠ في المائة سنوياً على مدى ٣٠ عاماً، ما زال ٥٥ في المائة من سكانها يعيشون في الريف. وسكان الريف غالباً ما لا يحصلون على الخدمات العامة بالقدر الكافي، مما يدفع بعضهم إلى البحث عن التعليم أو الرعاية الصحية الأفضل في المدن. وتشير الشواهد أيضا بأن النمو الزراعي يخفِّض من حدة الفقر بسرعة أكبر من النمو في الصناعة التحويلية أو الخدمات.

وينبغي على الحكومات أن تستثمر في الزراعة، إذن، ما دام لمثل هذه الاستثمارات ما يبررها بناءً على مزاياها. ولكن الاستثمار الريفي – كوسيلة لإبطاء نمو المدن – يحتمل أن يكون مخيباً للآمال. ففي كثير من البلدان، خاصة في أفريقيا، يرجع معظم النمو في المدن إلى الزيادات الطبيعية في السكان، وليس إلى الهجرة. يضاف إلى ذلك أن الاستثمار

الريفي إذا كان يزيد من إنتاجية الزراعة، فقد يؤدي ببساطة إلى تقليص الطلب على العمالة الزراعية، مما يزيد الضغط على ترك الأرض.

وإذا كان التاريخ يمثل أي دليل لنا، فإن الهجرة واسعة النطاق إلى المدن تعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية التحول التي يتحتم على الاقتصادات اجتيازها إذا كان لها أن تنمو بسرعة. فلم يحدث أبداً أن تمكن أي بلد من اللحاق بالاقتصادات المتقدمة من خلال الزراعة وحدها. ففي البلدان التي واصلت النمو بمعدلات تبلغ ٧ في المائة أو أكثر على مدى الأعوام الخمسين الماضية كانت الصناعة التحويلية والخدمات تتصدر مسيرة النمو (انظر الشكل ٧). وفي حالات قليلة تقلصت الزراعة بالفعل. ومن الطبيعي أن تكون المكاسب التي تحققت من قبل في الإنتاجية الزراعية قد حررت العمال لكي يملأوا المصانع. وللسبب ذاته، فإن هجرة العمالة الفائضة من الزراعة إلى خارجها سوف تسمح عند نقطة ما بتشجيع دمج الأرض في حيازات أكبر. وذلك من شأنه أن يسمح بظهور زراعة أكثر كثافة في رأس المال وأكثر إنتاجية.

وفي نهاية الأمر، سوف تحتاج أية مدينة ناجحة إلى تخطيط عمراني، وقوانين للبناء، وحقوق ملكية قوية. وسوف تحتاج أيضاً إلى صرف صحي، وحركة عبور سريعة، ونظام مالي متطور قادر على تعبئة الأموال لذلك. ولكن تراكم هذه البنية التحتية، والخبرة الفنية، والتطور يستغرق زمناً. وعلى الحكومات أن تستفيد مما قد تجده من وسائل تختصر أمامها الطريق، منها تجارب المدن الأخرى – التي عاشت هذه التجربة قبلها – وخبراتها الفنية.

العدالة وتكافؤ الفرص

في اعتقادنا أن العدالة وتكافؤ الفرص يعتبران من العناصر الأساسية لاستراتيجيات النمو المطرد. والشواهد المستقاة من حالات النمو المرتفع والمتدني تؤيد هذا الرأي. وتتوزع مزايا النمو السريع بشكل واسع، لكنه ليس متكافئاً. صحيح أن فقراء الريف يكسبون فعلاً. لكن التجربة المستقاة من النمو المطرد في العصر الحديث تشير بوضوح إلى أن سكان المدن يكسبون أكثر، ويعتبر ذلك – إلى حد ما – أمراً حتمياً. وفي المراحل الأولى من التنمية غالباً ما تبلغ الإنتاجية في المدن من ٣ إلى ٦ أمثال نظيرتها في المناطق الريفية. وعندما يجتاز الناس هذه الفجوة، يتزايد التفاوت. وهذه الزيادة لا تكون دائمة، ولكنها قد تستغرق عقوداً حتى تغير مسارها. وينبغي التحكم في مدى التفاوت.

شكل رقم ٧: معدلات النمو حسب القطاع

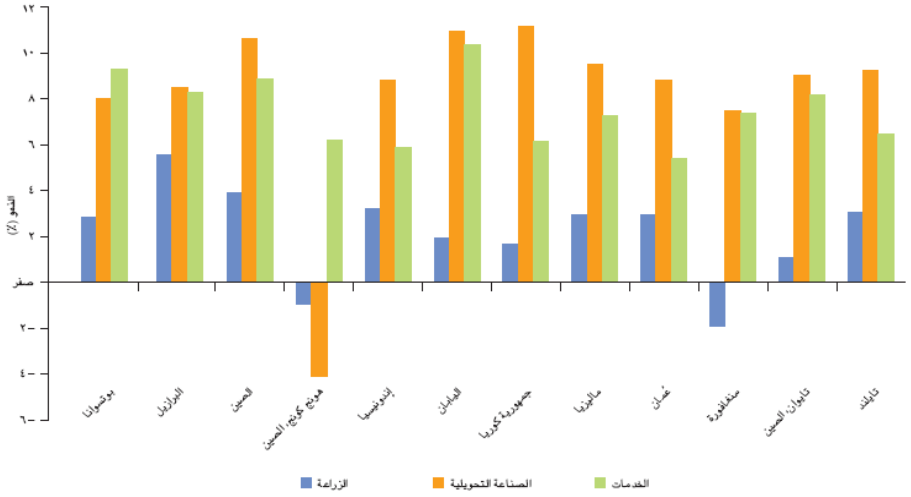

المصدر: الملحق الإحصائي

لقد شبه ألبرت هيرشمان، الاقتصادي المخضرم المتخصص في التنمية، هذه العملية بعملية تكدس مروري في حارتين. إذا بدأت إحدى الحارتين في التحرك، تنفس السائقين في الحارة الأخرى الصعداء لأول وهلة، معتقدين أنهم سرعان ما يتحركون أيضاً. ولكن كلما طال انتظارهم، زاد إحباطهم، وتصبح الحارة الأخرى مصدر استفزاز لا مصدر طمأنينة لهم [٢٥].

طرحت ورشة العمل التي عقدت حول هذا الموضوع تفرقة مهمة بين مفهومي العدالة وتكافؤ الفرص. فالمفهوم الأول يشير إلى المحصلات أو النتائج: أي أن الناس يتباينون تبايناً كبيراً فيما يكسبونه من دخول، وما يتمتعون به من صحة، وما يمتلكونه من أمن، إلخ. أما المفهوم الثاني وهو تكافؤ الفرص، فهو يشير إلى نقاط الانطلاق، يدور حول أشياء من قبيل فرص الحصول على التغذية، والتعليم، وفرص العمل.

ويهتم الناس بكلا النوعين من المساواة. ولكنهم يدركون أن الأسواق لا يسفر عنها محصلات متكافئة. وقد يتحملون هذا التفاوت بشرط أن تتخذ الحكومات خطوات لاحتوائه. وهذا يعنى عموما أمرين: الأمر الأول هو التأكد من حصول الفئات الأكثر فقراً من السكان على الدخل والخدمات الأساسية. أما الأمر الثاني، وهو مثار خلاف، فهو معالجة الطرف الأعلى من توزيع الدخول، الذي تتركز فيه – في حالات كثيرة – ثروات ضخمة متراكمة، يبدو أصحابها وكأنهم يعيشون في بلد مختلف أكثر ثراءً. وتعتبر المشاركة في هذه الثروة من خلال النظام الضريبي وبرامج الإنفاق المناسبة، بما في ذلك تمويل تقديم الخدمات واستثمارات القطاع العام، جزءًا مهمًّا من الترابط الاجتماعي والسياسي، وبالتالي اطراد عملية النمو.

[٢٥] البرت هيرشمان ١٩٨١. "تغيير وتفاوت الدخل في دورة التنمية الاقتصادية"، مقالات في التعدي على ممتلكات الغير. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبوعات جامعة كامبريدج.

وهنا تكون الحكمة مطلوبة، فإعادة التوزيع إذا تم الإفراط فيها، قد تضر بالحوافز وتثّبط الاستثمار وتحمل المخاطر.

ومن جهة أخرى، فإن انعدام تكافؤ الفرص لا ينطوي على مفاضلات وقد يكون له أثر خطير، وقد يحدث ذلك خاصة إذا كانت الفرص تُحجَب بصورة منهجية عن جماعةٍ ما بسبب أصولها العرقية، أو ديانتها، أو طبقتها ، أو نوعها الاجتماعي وهذه المظالم من شأنها أن تقوّض السلام الاجتماعي وأن تُشْعِل شرارة الاضطراب السياسي. وهي في النهاية سوف تهدد الشعور بالانتماء وتخرج إستراتيجية النمو في البلد عن مسارها.

لقد تباين توزيع الدخل في اقتصادات النمو المرتفع الناجحة تباينا كبيرا: ففي بتسوانا كان معامل جيني (وهو مقياس إحصائي لقياس عدم التكافؤ في توزيع الدخل والثروة) ٠,٦١ في عام ١٩٩٣، بينما بلغ في إندونيسيا ٠,٣٤. لكن هذه البلدان جميعها أبدت التزاماً بتكافؤ الفرص. والفشل في تحقيق عدالة التوزيع من شأنه أن يضر بالاقتصاد مباشرة، عن طريق ترك المواهب دون استغلال. كما أنه يشوه نمط الاستثمار. ووفقاً لورقة بحثية مقدمة إلى اللجنة من أبهيجيت بانيرجى من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، فإن الشرائح الوسطى من السكان والفقراء يستثمرون أقل من المطلوب في أعمالهم التجارية، لأنهم محرومون من الفرص المتكافئة للحصول على رأس المال. ومن جهة أخرى، يستثمر الأغنياء بأكثر مما ينبغي [٢٦].

كما أن انعدام المساواة يغرس أخطاراً طويلة الأمد. فإذا تعرضت جماعة ما بصورة مستمرة وصارخة للإقصاء عن ثمار النمو، فإنها لن تعدم الفرصة لمحاولة إخراج النمو عن مساره. وامتدادا للتشبيه الذي ساقه هيرشمان، فقد تحاول هذه الجماعة شق طريقها بالقوة إلى الحارة الأخرى، مما يعطل المرور في كلتا الحارتين. وعلى النقيض من ذلك، تشير الشواهد من بلدان كثيرة إلى أن الناس سوف يقدمون تضحيات كبيرة من أجل التقدم الاقتصادي لو صدقوا أن أطفالهم وأحفادهم سوف يتمتعون بنصيب عادل من العائد.

كيف يمكن للحكومات أن تحقق التكافؤ في الفرص وتحتوي التفاوت في المحصلات؟ يمكن تحقق الهدف الأخير بإعادة التوزيع، علاوة على ترتيبات المشاركة غير الرسمية التي غالباً ما تسود في الأسر الممتدة والمجتمعات شديدة الترابط. وأفضل طريقة لتحقيق تكافؤ الفرص هي إتاحة فرص الحصول على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم للجميع، وتطبيق النظم التي تحكمها معايير الجدارة في الحكومة والقطاع الخاص.

كما يتحقق تكافؤ الفرص أيضاً ببناء ما يمكن أن يسمى بالبنية التحتية للرأسمالية الشعبية وبرامج منح حقوق الملكية، المستوحاة من فكر الاقتصادي هيرناندو دى سوتو، من بيرو، التي من شأنها أن تمنح الفقراء حقوقا آمنة في ممتلكاتهم. ويسمح التمويل الصغير والمتوسط لصغار ومتوسطي أرباب الأعمال بالاستثمار بمبالغ تفوق ما يمكنهم ادخارها، مما

"كلما تساوى الجميع في جني ثمار النمو زادت - بطرق كثيرة - احتمالات استمراره لمدد أطول، لأن هذا سيحد من الجدل، والخلاف، والمقاومة، وسوف يكون هناك أيضا قدر هائل من المواهب بين السكان ينبغي استثماره. إن إقصاء بعض شرائح من السكان، سواء بسبب النوع الاجتماعي، أو العمر أو الأصل العرقي معناه ضياع ما لديهم من مواهب. لذلك فإنني أرى أنه ليس فقط من المرغوب فيه أن يكون هناك ترابط بينهم بل إن ذلك مفيد أيضاً."

روبرت سولو

[٢٦] بانيرجي ، أبهجيت. ٢٠٠٧. " كفاءة الاستثمار وتوزيع الثروة." ورقة تمهيدية، لجنة النمو والتنمية.

يخفف من حدة المقولة التي ذكرها بانيجيري. وقد دأبت الجهات المانحة، والشركات والرواد الاجتماعيون على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية على اعتناق هذه الأفكار وحققوا تقدماً كبيراً على أرض الواقع.

وتشتد حدة عدم المساواة داخل الأسرة المعيشية، حيث تفتقر النساء إلى الفرص التي يتمتع بها أقاربهن من الذكور. وهناك بعض البلدان ما زالت تكافح من أجل إلحاق الفتيات بالمدارس: إذ إن واحدة تقريبا من بين كل خمس فتيات ممن يلتحقن بالمدرسة لا تواصل تعليمها الابتدائي حيث تُحمَّل الفتيات بأعباء الأعمال المنزلية الشاقة، أو يتقاعسن عن الذهاب للمدرسة بسبب نقص التجهيزات الصحية الأساسية مثل الحمامات. وقد ينتقل هذا الحرمان من الفرص إلى الجيل التالي: إذ إن النساء اللاتي يفتقرن إلى التعليم الابتدائي تكن أقل ميلاً إلى إلحاق أطفالهن بالمدارس. والحقيقة أن نصف أطفالهن تقريباً قد يحتمل بقاؤهن على قيد الحياة في سن الرضاعة[٢٧]. ويبدو لنا أن الوسيلة المنطقية لمحاولة كسر هذه الحلقة تتمثل في التركيز على العقبات (المالية، والأمان، وفرص العمل، والتجهيزات الصحية، وغيرها) التي تحول بين الفتيات وإكمال الرحلة من دخول المدرسة إلى الحصول على وظيفة منتجة. وتلعب الشابات دوراً محورياً في التعليم والصحة، ومعدلات الخصوبة؛ حيث يمكن أن يكُنَّ عناصر اقتصادية ناجحة. لذلك، فإن تمكين النساء من الانتقال بنجاح من التعليم إلى الوظيفة المنتجة من شأنه أن يولد عائداً مرتفعاً من حيث النمو طويل الأجل وتخفيف حدة الفقر.

"لا تناقض بين المساواة وإعادة التوزيع، والنمو. بل العكس هو الصحيح. فالمشاركة في الرخاء ليست فقط حقاً من الزاوية الأخلاقية، بل إنها تمنح الناس فرصة لانتشال أنفسهم من غائلة الفقر، وتضفي الشرعية على السياسات الاقتصادية، ويمكن أن يكون لها تأثير داعم للنمو والرخاء طويلي الأجل."

كارين جامتين

التنمية الإقليمية

مثلما يكون الإحساس بأثر النمو غير متكافئ لدى الشرائح المختلفة من السكان، كذلك يكون غير متكافئ بين مختلف الأقاليم. فبعض الولايات والمقاطعات، والمدن تزدهر بسرعة، بينما تتخلف أخرى عن الركب. وقد تعكس هذه الأنماط المكانية أساسيات الجغرافيا- كما في حالة الموانئ أو مناجم الخام مثلا- أو تاريخ التجمعات: إذ إن الشركات تهاجر إلى مكان ما لأن شركات أخرى سبقتها إليه.

ويمكن للحكومات أن تسيطر على هذه القوى بتحديد الأماكن التي تستثمر فيها وتقييم البنية التحتية بها، وبذلك تجعل التوزيع المكاني للفرص أكثر تكافؤا. لكن ينبغي عليها أن تقاوم إغراء مواجهتها، مهما كان ذلك ملحًّا من الناحية السياسية في بعض الأحيان، وينبغي ألا تحاول السياسات الإقليمية أن تحقق التوحيد في نمط النمو والتنمية بين مختلف الأقاليم.

إن "الاتحاد وليس التوحيد" هو المبدأ الذي يوجه برامج الاتحاد الأوروبي للتنمية الإقليمية التي ستبلغ تكلفتها ٣٤٧,٤ مليار يورو على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٣. وتسعى هذه البرامج إلى تقليص الفجوات في الدخل والثروة بين البلدان والأقاليم بمرور الزمن. ونتيجة

[٢٧] اليونيسيف. دولة أطفال العالم ٢٠٠٧: العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين.

لعمليات توسيع الاتحاد الأوروبي الأخيرة، صارت لوكسمبورج أكثر أعضاء الاتحاد ازدهاراً، أغنى سبع مرات من رومانيا، التي تعتبر أكثر أعضائه فقراً. وتسعى السياسات الإقليمية للاتحاد الأوروبي إلى زيادة تماسكه، الذي يشمل الإحساس بالانتماء إلى الاتحاد والالتزام بواجبات نحوه. وهو مستعد للتعاون مع البلدان النامية لتقاسم الخبرات معها. وقد قبلت الصين، والبرازيل والهند فعلاً هذا العرض.

تبني الشركات قراراتها المتعلقة بالموقع على توفر البنية التحتية، وتوصيل الخدمات العامة، وغيرها من السياسات العامة. والسياسة الإقليمية السليمة تستثمر في مناطق أقل تطوراً حتى تجعلها أكثر تنافسية وبالتالي أكثر جذباً للمستثمرين من القطاع الخاص.

وإذا كانت العمالة تتسم بالقدرة على التحرك، فإنها تستطيع أن تنتقل – وتنتقل فعلاً – من الأقاليم التي ينتشر فيها الفقر والبطالة حيث يوجد فائض في المعروض من العمالة. وهكذا يكون حراك العمالة بديلاً جزئياً للسياسة الإقليمية لكنه ليس بديلاً كاملاً، لأن بعض الناس، مثل المسنين، لن يكون في استطاعتهم التحرك. وفي بلدان كثيرة، تضع اللغات قيداً على الحراك، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. ومع مرور الوقت، ينبغي على النظام التعليمي أن يقلل من هذه الحواجز. ومع ذلك، ينبغي أن تعتمد الأولوية التي تعلّق على الاستثمارات الإقليمية على حراك الأفراد الذين يحاولون مساعدتهم.

وهذه السياسات سوف يكون لها أثر أكبر لو أنها سعت إلى تحسين حراك العمالة. وفي الاتحاد الأوروبي يعتبر الحراك غاية طويلة الأجل. وهناك بعض المعوقات مثل حواجز اللغة – تكون أصعب في التغلب عليها من غيرها. فالاتحاد الأوروبي مثلاً يسعى جاهداً للتأكد من أن أوراق الاعتماد والتراخيص الممنوحة في إحدى الدول الأعضاء معترف بها في دولة أخرى.

وعلى الحكومات أن تحاول التأكد من تحرك العمال لأسباب مهمة – سعياً للحصول على وظيفة أفضل مثلاً – وليس لأسباب غير مناسبة – مثل الهروب من تعليم أو رعاية صحية دون المستوى. وعلى الحكومة المركزية أن تستثمر في البنية التحتية الحضرية، لأن المدن الناشئة لا تستطيع أن تجمع من المال، عن طريق الضرائب أو الاقتراض، بما يكفي هذه المهمة والاستثمار في الطرق، والسكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية تجعل الحركة أكثر سهولة بالنسبة للعمالة، وإن كانت أقل ضرورة في بعض الجوانب. والحقيقة أن كثيراً من الخدمات يمكن الآن توصيلها إلى أماكن بعيدة، بفضل ما حدث من تقدم في تكنولوجيا الاتصالات.

تعتبر المالية العامة من بين الجوانب المهمة للسياسة الإقليمية. فالبلدان النامية تجمع الجانب الأعظم من الضرائب على المستوى القومي. لذلك، فإن سلطات الحكومة المركزية في مجال المالية العامة تعلو كثيراً سلطات الولايات أو الحكومات المحلية، إلا أن الحكم الذي يتجاوب مع مطالب

الجماهير غالباً ما يقتضي إدارة لا مركزية، حيث تتخذ القرارات قريباً من الناس في أماكنها.

كيف ينبغي إذن للحكومة المركزية أن تقتسم حصيلتها من الضرائب مع الولايات، والمقاطعات، والبلديات؟ حيث تتباين البلدان تبايناً هائلاً في كيفية توزيع الإيرادات والمسؤوليات؛ ففي الصين، على سبيل المثال، تقوم الحكومة المركزية بتعيين المحافظين والعُمَد الذين يُنْقَلون من مقاطعة إلى أخرى. ويتم الحكم على أدائهم في ضوء الأهداف التي تحددها الحكومة المركزية. وبالمقارنة بالنظم الأكثر ديمقراطية من الناحية الرسمية تكون المشاركة المحلية في تحديد الأهداف ورسم السياسات أقل. وقد يؤدي ذلك إلى مشكلات إذا كانت المعلومات المحلية مطلوبة لتوجيه سياسة ما.

تمنح الدول الديمقراطية عادة صوتاً أكبر للمحليات. لكن حتى في الدول الديمقراطية يكون أداء بعض الحكومات المحلية أفضل من غيرها. وهذا التباين الشديد من شأنه أن يوفر لعلماء الاجتماع الكثير مما يقال بشأن ما قد ينجح وما لا ينجح. ولسوء الحظ، ليس ذلك هو الحال: فحتى الآن لا يزال تنوع الحالات محيراً وغير واضح.

وبالرغم من ذلك فللتنوع الإقليمي مزاياه. فإذا كانت أجزاء مختلفة من البلاد تجرب أشياء مختلفة، فإنها قد تتعلم من نجاحات بعضها البعض وأخطائها. وقد تكون آثار المحاكاة دافعاً قوياً إلى الإصلاح، كما قد تكون المنافسة بين الأقاليم. ولهذا السبب قد يكون لانتشار الهاتف المحمول ونشر تكنولوجيا المعلومات إلى أعداد كبيرة من السكان تأثير هائل على الحكومة. وهذه التكنولوجيا تسهل على الناس معرفة ما يحدث بجوارهم، أو في الجانب الآخر من البلاد، مما يدعوهم إلى عقد المقارنات.

البيئة واستخدام الطاقة

قد يكون من قبيل المبالغة البسيطة فقط القول بأن معظم البلدان النامية تقرر أولاً أن تنمو ثم تهتم بالبيئة فيما بعد. وهذا خطأ باهظ التكلفة. فالاقتصادات النامية تتنوع بسرعة وتستثمر بكثافة. وهي في ذلك تستجيب لإشارات الأسعار. لكن تلك الأسعار نادراً ما تعكس الأعباء البيئية. ونتيجة لذلك، سوف تضل الاستثمارات طريقها. فالصناعة سوف تستخدم المعدات غير المناسبة، وتستوطن الأماكن غير المناسبة. وتصمم المباني دون اعتبار واجب لما تستهلكه من طاقة. وإصلاح مسار هذه الأخطاء أو تحسينها أمر مكلف، والأرخص منه هو عدم ارتكابها في بادئ الأمر.

ومن المهم التأكيد على أن البلدان النامية ليست مضطرة لتبني أكثر المعايير البيئية تقدماً في الحال. فقد تكون هذه المعايير خارج حدود قدراتها. لكن ينبغي لها أن تخطط لتطور الاقتصاد مع أخذ الأعباء البيئية في الحسبان.

وفي كثير من أجزاء العالم النامي تكون الطاقة مُدعمة. وهذا أيضاً خطأ. ووفقاً لأبحاث قام بها اقتصاديو صندوق النقد الدولي، أنفقت

إندونيسيا واليمن على دعم الوقود في عام ٢٠٠٥ أكثر مما أنفقته على الصحة والتعليم مجتمعين [٢٨]. ورغم صعوبة إلغاء الدعم الحكومي من الناحية السياسية، فإن أعباء استمراره تعتبر مرتفعة وتتصاعد مع تزايد أسعار الطاقة. والتكلفة لا تقتصر فقط على المالية العامة. بل إن هذا الدعم يشوه أيضاً تطور الاقتصاد، مما يجعل الصناعات كثيفة الطاقة مغرية على نحو مصطنع. علاوة على ذلك فإنه مع قيام العالم بحشد طاقته لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، يسهم هذا الدعم في هذه المشكلة. وقد يشكل أيضاً عائقاً أمام البلدان في مفاوضاتها التجارية مع العالم المتقدم، حيث يقيم الناس الحجة لصالح زيادة التعريفات الجمركية لتعويض الدعم المقدم للكربون.

وينبغي ألا ينظر إلى الضوابط البيئية باعتبارها تنازلات يقدمها العالم النامي إلى العالم المتقدم. فالفقراء يعانون أكثر من أنواع كثيرة من التلوث. فالنفايات الصناعية تلوث الأنهار التي يستحم فيها الفقراء، ويحصلون منها على مياه الشرب؛ والجسيمات الدقيقة تثقل الهواء في المناطق المجاورة التي يعيش فيها الفقراء. إن الاهتمام المباشر بالمعايير البيئية هو لصالح العدالة والنمو.

وبمجرد أن تقرر الحكومات معالجة هذه المشكلة، فإنها تواجه خيار الكيفية التي تعالجها بها. ويمكنها أن تفرض حدوداً لكمية النفايات الصناعية، أو تزيد الغرامات على التلوث، أو تصدر عدداً من التراخيص القابلة للتداول، تعطي لحامليها الحق في بعث كمية معينة من التلوث، مثل ثاني أكسيد الكبريت. وتعتبر الغرامات أو التصاريح القابلة للتداول أدوات ذات كفاءة؛ فهي تشجع من يلوثون البيئة على إيجاد أرخص الطرق لتقليل النفايات الصناعية. أما عيبها فيتمثل في أنها قد تتطلب تكرارها مرات عديدة قبل أن تحقق أهدافاً مقبولة. أما الحدود الكمية المباشرة فإن لها مزاياها وعيوبها؛ فهي تحد من النفايات الصناعية بقدر أكبر ولكن مقابل قدر أكبر من التكلفة.

الحكومة الفعالة

في الجزء الأول من هذا التقرير تناولنا بقدر من الإسهاب فن صنع السياسات. لكن الحكومة ليست فقط صانعة سياسات، بل هي أيضاً مقدمة خدمات، ومستثمر، ومحكَّم، ورب عمل، غالباً ما يكون كبيراً. وفي حين أن اختيار الحكومة للسياسات له أهمية كبيرة، إلا أنه من المهم أيضاً أن تنفذ تلك السياسات جيداً. وتلك هي القضية التي نتجه إليها الآن.

تتوقف فاعلية الحكومة على ما يمكنها أن تجذبه من مواهب، وما تدعمه من حوافز، وما تبديه من قوة في مناقشاتها، وما تفرضه من هياكل تنظيمية. وكانت بعض الاقتصادات سريعة النمو تفاخر بما لديها من كوادر من العاملين المدنيين الذين حصلوا على تدريب متقدم، الذين

[٢٨] دافيد كودي، وآخرون. ٢٠٠٦. "حجم وتوزيع دعم الوقود." صندوق النقد الدولي ورقة عمل ٢٤٧/٠٦، واشنطن.

يتقاضون رواتب عالية، غالباً ما يتم ذلك بالاختيار التنافسي. والجهاز الإداري المتميز قد تكون قيمته مرتفعة. لكن العاملين المدنيين الذين يفتقرون إلى الدافع، ويكون إعدادهم سيئاً يُكبّدون الاقتصاد ثمناً باهظاً.

وإن توظيف الأفراد المناسبين هو نقطة البدء. وينبغي منح هؤلاء الموظفين الحوافز المناسبة، وإلا سوف تُكَرَّس مواهبهم المختارة بدقة للصراعات المريرة من أجل المزايا والسلطة، والمناورات بين زملاء العمل، أو التربح.

أما الإثم الأخير – وهو الفساد – فينبغي محاربته بقوة وعلانية. ويرسل قادة الحكومة إشارات قوية بشأن القيم وحدود السلوك المقبول عندما يبتّون في كيفية مواجهة حالات سوء السلوك. والمواجهات الضعيفة ترسل إشارة واضحة بأن سوء السلوك وإن كان غير قويم، لكنه ليس بهذه الدرجة من الخطورة. وفي حالات أخرى، يضطر القادة إلى الإعلان عن أسماء المسيئين وإدانتهم، وبذلك يبعثون برسالة واضحة للآخرين.

ومن بين طرق تقوية الحافز على حسن الأداء منح الترقيات وزيادة الرواتب بناء على الجدارة. لكن كيف يمكن الحكم على جدارة الموظف الحكومي؟ لو ترك لرؤسائه أو رؤسائها سلطة تقديرية أوسع لأطلقت لهم الحرية لمنح الترقيات إلى أصحاب الحظوة لديهم. وهذا التخوف الذي له ما يبرره يفسر لماذا تكره أجهزةٌ بيروقراطية كثيرة الحكمَ بِناء على الجدارة وتُؤْثِرُ نظمَ الأقدميةِ الجامدة التي تمنح الترقيات على أساس سنوات الخدمة. ومثل هذا النظام لا يترك مجالات للمحسوبية، على حساب ترك مجال ضيق للمبادرة.

وثمة حل أفضل وهو وضع تدابير موضوعية لأداء الموظفين الحكوميين، يمكن استخدامها لتعزيز حكم الرئيس في العمل أو التشكك فيه. ومثل هذه القواعد يجري ابتكارها. فقد ابتكرت الهند، مثلا، معيارا لتوعية الأجهزة البيروقراطية يشبه معايير الجودة الخاصة بالأعمال التي وضعتها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي. وهذا واحد من مجالات عدة قد تستطيع أجهزة الخدمة المدنية في جميع أنحاء العالم أن تتعلم في إطارها من التجارب في بلدان أخرى. ورغم أنها قد تعزف عن تصديقها، إلا أن دافعي الضرائب قد يستفيدون من السماح للعاملين المدنيين بالقيام برحلة من وقت لآخر إلى الخارج لتبادل الأفكار في معاهد التدريب الدولية وما شابهها.

وينبغي للجهاز الحكومي ككل أن يخضع للمساءلة بشكل منتظم. وخلافاً للمهن الأخرى، لا يواجه الجهاز البيروقراطي اختباراً تنافسياً في ساحة السوق كل يوم. ونتيجة لذلك لا يتم التخلص من أي من وظائفه أو مجالات نشاطها من خلال الإخفاق في المنافسة. وبدلاً من ذلك يمكن لأفراده أن يبقوا على قيد الحياة حتى يعفو عليهم الزمن.

وعندما تُقدِّم الحكومة خدمةً ما، ينبغي أن يُفْرَض عليها أن تتنافس مع مقدمي خدمات الآخرين من القطاعين الخاص والأهلي (غير الهادف للربح). إضافة إلى ذلك ينبغي لها أن تتلقى المردود من المواطنين الذين

تخدمهم. وفي الحالات التي لا يكون فيها ذلك ممكناً أو كافياً، ينبغي على الأجهزة البيروقراطية أيضاً أن تخضع للتفتيش الدوري من جانب جهة تقييم مستقلة.

ويجب أن يكون هدف الجهات القائمة بالتقييم أن تتعرف على الفئات الفائضة عن الحاجة التي تتراكم لدى الأجهزة البيروقراطية على مدى السنين وتتخلص منها.

نوعية المناقشات

تتوقف حظوظ بلد ما على إنهاء العمل بالسياسات الرديئة وأيضاً على تنفيذ السياسات الجيدة، وينبغي التعرف على المغالطات والحماقات، وانتقادها، ونبذها. واستناداً إلى تجارب أعضاء اللجنة وغيرهم من القيادات، ينبغي عدم التهوين من أهمية هذه الوظيفة. فالبلدان الناجحة تدين بالكثير إلى وجود بيئة تتعرض فيها جميع الأفكار – رديئة كانت أم جيدة – للمراجعة والمناقشة الحامية.

ولا ينبغي أن تقتصر عملية صنع السياسات على دوائر الحكومة. ففي بلدان كثيرة، يكون طاقم الفاعلين أكبر بكثير، بمن فيهم مراكز البحوث والفكر، والأوساط الأكاديمية، والصحافة، ولجان المراجعة المستقلة. وقد تفتقر البلدان التي يكون فيها الحكم سلطوياً بصورة أكبر إلى بعض من هذه العناصر، مثل الصحافة المستقلة إلى الشرسة. وهذا يترك مثل هذه النظم عرضة للأخطار الناجمة عن أخطاء السياسات، التي ربما كان من الممكن للمناقشات الحرة أن تكشفها وتقاومها.

ومع ذلك ثمة نماذج كثيرة لأنظمة سلطوية ناجحة نجاحاً باهراً شجعت، رغم ذلك، المناقشات القوية. وتشمل حالات النمو المرتفع عدداً من البلدان التي سيطر عليها حزب واحد، على الأقل خلال فترة من فترات عملية نموها. وفي جميع هذه البلدان، كانت نوعية المناقشات قيمة، وإن كانت أحياناً تحجب عن الجمهور والعالم الخارجي. ويبدو من الإنصاف أن نخلص إلى أن البلدان الناجحة تختلف في مدى وضوح المناقشات التي تدور حولها سياساتها أكثر مما تختلف في قوتها.

الأفكار السلبية

تساعد المناقشات في توضيح الأفكار الجيدة، وتُخْضِعُها للبحث والنقد البنّاء. لكن الأفكار الرديئة قد تضر بالمناقشات. وذلك يطرح صعوبتين أمام صانعي السياسات. أولاهما أنه يجب عليهم التعرف على الأفكار الرديئة، لأن الاقتراحات المضللة غالباً ما تبدو واعدة. بعدئذ يجب عليهم أن يَحُولوا بينها وبين التنفيذ. ونورد فيما يلي قائمة توضح "الأفكار الرديئة"، التي رغم ذلك كثيراً ما تطرح في المناقشات، وينبغي مقاومتها. ونسارع إلى الإضافة بأنه كما نوصي بأن تتجنب السياسات الجيدة اتباع

المنهج الذي يقوم على مبدأ "أن مقاساً واحداً يناسب الجميع"، وأن يتم تصميم السياسات بحيث تناسب الظروف الخاصة بالبلد، فإن قائمتنا الخاصة بالأفكار الرديئة ينبغي أن تكون أيضاً على هذا النحو نفسه. وهناك أوضاع وظروف قد تبرر اللجوء بشكل محدود أو مؤقت إلى بعض السياسات الواردة أدناه، لكن من المرجح أن الشواهد تشير إلى أن مثل هذه السياسات تنطوي على أعباء كبيرة، وأن أهدافها المعلنة – التي غالباً ما تكون مثار إعجاب – عادة ما يكون من الأفضل كثيراً تحقيقها بوسائل أخرى:

- الدعم الحكومي للطاقة فيما عدا توجيه دعم محدود للغاية إلى الشرائح الأكثر ضَعفاً / فقراً من السكان.
- معالجة مشكلة البطالة بالاعتماد على التوظيف في الجهاز الإداري باعتباره الملاذ الأخير للتوظيف. وهذا يختلف عن برامج الأشغال العامة، مثل نظم التشغيل الريفية، التي قد توفر شبكة قيّمة للأمان الاجتماعي.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة، بسبب ضغوط الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل، عن طريق خفض الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية (أو غير ذلك من أوجه الإنفاق العام التي تغلّ عوائد اجتماعية كبيرة على المدى الطويل).
- توفير حماية من المنافسة بلا حدود لقطاعات، وصناعات، وشركات ووظائف معينة. وحيث يكون الدعم ضرورياً، ينبغي أن يكون موقوتاً بفترة محددة، وعلى أساس إستراتيجية واضحة للتقدم نحو وضع هيكل للدعم الذاتي.
- فرض ضوابط سعرية للقضاء على التضخم، وهو ما يعالج بصورة أفضل من خلال سياسات أخرى على مستوى الاقتصاد الكلي.
- حظر الصادرات لفترات طويلة للمحافظة على انخفاض الأسعار لصالح المستهلكين على حساب المنتجين.
- مقاومة التوسع الحضري وبالتالي خفض الاستثمار في البنية التحتية الحضرية دون الحد اللازم.
- إغفال القضايا البيئية في المراحل الأولى من النمو على أساس أنها "تَرَفٌ لا يُقْدَرُ عليه."
- قياس التقدم التعليمي فقط بإنشاء البنية التحتية للمدارس أو حتى بارتفاع حجم القيد في المدارس، بدلاً من التركيز على مدى التعلم ونوعية التعليم.
- دفع مرتبات متدنية للعاملين المدنيين (بمن فيهم المدرسون) بالقياس لما قد تعرضه السوق للمهارات المماثلة، وما يُشبه ذلك مثل الترقية على أساس الأقدمية بدلاً من تطبيق الطرق المتطورة الموثوق بها لقياس أداء العاملين المدنيين ومكافأتهم عليه.
- ضعف تنظيم الجهاز المصرفي مقروناً بالرقابة والتدخل المباشر المفرط. وذلك من شأنه بوجه عام أن يَحُول دون وضع نظام كفء

للوساطة المالية وهو ما ينطوي على تكلفة عالية نتيجة انخفاض الإنتاجية.

- السماح لسعر الصرف بالارتفاع بصورة مفرطة قبل أن يكون الاقتصاد مستعداً للانتقال إلى الصناعة عالية الإنتاجية.

القائمة الواردة أعلاه هي قائمة إرشادية وليست شاملة أو جامعة. ولكل بلد على حدة أن يعد لنفسه قائمة خاصة بالممارسات التي تبدو مرغوباً فيها، وإن كانت غير فعّالة. ومن العناصر التي ينبغي أن تكون أساسية في صنع السياسات، المداومة على فحص السياسات بلا كلل. وهذا الفحص الواجب ينبغي مضاعفته في حالة تطبيق سياسات من النوع الوارد أعلاه.

الجزء الثالث

تحديات النمو في سياق بلدان معينة

أفريقيا جنوب الصحراء [٢٩]

تتمتع أفريقيا جنوب الصحراء بأسرع معدلات للنمو أمكن تحقيقها خلال عدة عقود. وقد ارتفعت وتيرة اقتصادات الإقليم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ونمت بنسبة ٦ في المائة سنوياً خلال الأعوام الخمسة الماضية (انظر الشكل ٨). وتدين البلدان الأفريقية بهذا النمو إلى ما قامت به من سياسات أفضل، وإدارة أكثر رشاداً على مستوى الاقتصاد الكلي، وإلى ما تلقته من مساعدات أكثر سخاء وأسعار أعلى لصادراتها. وفي كثير من البلدان، إن لم يكن في معظمها، تقلَّدَ السلطة جيل جديد من القادة الملتزمين بتحقيق النمو وبحكم أكثر انفتاحاً خاضع للمساءلة. كما تحسنت المؤسسات في عدد من الحالات. وتتبع بوتسوانا تَقليداً يتمثل في التخطيط طويل الأجل الذي يسترشد برؤية مستقبلية توجّه الاقتصاد. وفي وقت لاحق، أبدت رواندا بُعْد نظر مماثلاً. وقامت نيجيريا، وتنزانيا، وبوتسوانا بتدعيم وسائل الرقابة والموازنة، واتخذت مبادرات كبيرة نحو التقليل من الفساد. وظلت بوتسوانا مدة طويلة تركز بقوة على المتابعة والتقييم، وهو ما تفعله رواندا الآن.

[٢٩] لجنة أفريقيا، ٢٠٠٥. "مصلحتنا المشتركة." تقرير لجنة أفريقيا. لندن.
http://www.commissionforafrica.org ،كولير ؛P. 2007 .
"قاع البليون: لماذا أخفقت الدول الأشد فقراً، وماذا يمكن عمله حيال ذلك؟ "نيويورك : مطبعة جامعة أوكسفورد ، وأعمال . لجنة النمو والتنمية.ورشة عمل حول دراسات الحالة القطرية، التي شملت كولير،2008 .P. "استراتيجيات النمو لأفريقيا." ورقة العمل رقم ٩. لجنة النمو والتنمية، واشنطن؛ "السياسات والمؤسسات ديناميكية مستمرة التنمية في بوتسوانا. "ورقة العمل رقم ٣٥. . لجنة النمو والتنمية ، واشنطن؛ ;كياجبو، 2008 .T. R. القيادة وصنع السياسات، وجودة السياسات الاقتصادية وشموليتها: حالة رواندا ". ورقة العمل رقم ٢٠. لجنة النمو والتنمية، واشنطن؛ ليوه ، 2008 .M. القيادة، ووضع السياسات والنمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية: حالة نيجيريا". ورقة العمل رقم ١٧. لجنة النمو والتنمية ، واشنطن؛ نديايي ، 2008 .M. "النمو في السنغال: تجربة ١٩٩٥-٢٠٠٥." ورقة العمل رقم ٢٣. لجنة النمو والتنمية ، واشنطن.

شكل رقم ٨: النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

المصدر: البنك الدولي

ويتمثل التحدي في تحويل هذه الظروف المواتية إلى وضع دائم، يستند إلى النمو السريع في الوظائف، وزيادة التنوع في الاقتصاد. وتتمثل المهمة في استخدام الثمار التي أسفر عنها رواج السلع في التقليل من اعتماد الإقليم على تلك السلع.

وتبلغ معدلات الاستثمار في بلدان مثل أوغندا، وتنزانيا، وموزمبيق، وغانا ما يقرب من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر. وعلى مدى السنوات العشر الماضية قامت هذه البلدان بزيادة معدل ادخارها، وتنويع صادراتها. إلا أنه في أماكن أخرى – كما هو الحال في كثير من البلدان النامية الأخرى – مازال الادخار والاستثمار يمثل نسبة أقل مما ينبغي من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي بعض الحالات، تقلص الحافز على تنويع الاقتصاد عندما أدى ارتفاع أسعار السلع، وزيادة المساعدات، والتدفقات المالية الكبيرة إلى الداخل إلى تقوية أسعار صرفها.

وفي طريق تقدمها إلى الأمام، تركز القيادة في البلدان الأفريقية على الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها الارتفاعات في أسعار السلع للدخول في مسار من النمو المطرد الأكثر ارتفاعاً. وكما ناقشنا في الجزء السابق من هذا التقرير، فإن ذلك يتطلب وضع إستراتيجيات تُيَسِّر الاندماج في الاقتصاد العالمي، الناس والأنشطة، وتتضمن سياسات تشجّع على الاكتشاف الذاتي للمنتجات التي يمكن لأفريقيا أن تحقق فيها ميزة نسبية، بما في ذلك الصادرات كثيفة العمالة والمتنوعة. وهذا ينطوي بدوره على تكثيف انخراط الدولة في إقامة البنية التحتية؛ ووضع سياسات صناعية نشيطة ومعقولة، وسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تتسق مع ضرورة المحافظة على أسعار صرف تنافسية. وبالنسبة لتحقيق الأهداف بعيدة المدى، قد يكون من المهم أيضاً صياغة استراتيجيات تستهدف تحقيق النمو على مدى زمني يبلغ ١٠ سنوات أو يزيد.

وثمة عدة عناصر لهذا الجهد تستحق الاهتمام:

- زيادة الإنتاجية والناتج الزراعي بمساعدة الموارد الخارجية والتكنولوجيا.
- الاستثمار في البنية التحتية لدعم نمو الإنتاجية الزراعية وإمكانات تنويع الصادرات، كما ورد بيانه في موضع سابق من هذا التقرير. وذلك من شأنه أن يساعد أيضاً على إيجاد سوق أكبر وأكثر ارتباطاً على مستوى القارة.
- زيادة إنتاجية شركات القطاع الخاص بمساعدة وكالات التنمية الدولية. وتخفيض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال تطوير الإدارة الحكومية، وتوحيد وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- مواصلة التقدم الملموس في معدلات القيد بالمدارس الابتدائية، وتحسين نوعية المهارات وناتجها، وتخصيص مزيد من الموارد للتعليم الثانوي والجامعي.
- تشجيع التعاون الإقليمي لبناء البنية التحتية التي تخدم احتياجات جميع البلدان، خاصة البلدان التي ليس لها منافذ على البحر.
- حيث إن هناك بلدان كثيرة قليلة السكان، فإنها تواجه مشكلات تشترك فيها مع الدول الصغيرة التي سيرد بيانها لاحقاً في هذا التقرير. لذا من شأن التكامل الإقليمي لتقاسم الخدمات الحكومية الرئيسية، وجوانب مختارة من عمليات التعهيد (إسناد الخدمات إلى متعهدين خارجيين) أن يسهم في تخفيض نصيب الفرد من التكلفة المرتفعة التي تنطوي عليها جهود الحكومة الفعالة بالنسبة للبلدان الأصغر حجماً.
- تعزيز تنمية قطاعات مختارة من القطاع المالي بحيث تتوفر لجميع المواطنين والقطاعات سبل الوصول إلى قنوات مأمونة للادخار والحصول على الائتمان. وكما يحدث في أجزاء أخرى من العالم. فإن التقدم في إضفاء الصبغة الرسمية على حقوق الملكية مع إيجاد المؤسسات القانونية الداعمة من شأنه تيسير الاستثمار المحلي ونشاط رواد الأعمال، بما في ذلك خاصة توسيع نشاط الشركات الناجحة.
- تطبيق أفضل الممارسات في استثمار الثروات من الموارد الطبيعية يعتبر ضرورياً في السيطرة على ريوع الموارد الطبيعية وتوجيهها إلى استثمارات منشطة للنمو في التعليم، والتكنولوجيا، والبنية التحتية. وقد أعلن البنك الدولي أخيراً عن برنامجه لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI++)، الذي يبني على إطار مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية الحالية وبمقدور هذا البرنامج أن يساعد البلدان في إدارة ثروتها من الموارد. (انظر الإطار رقم ٦ في القسم الخاص بالبلدان الغنية بالموارد).
- تدين أفريقيا بما حققته أخيراً من استقرار في الاقتصاد الكلي كثيراً لعزم وتصميم صانعي السياسات والإصلاحات المؤسسية، ولدى بلدان أفريقية كثيرة الآن بنوك مركزية مستقلة. إلا أن سوء الإدارة داخل أفريقيا وخارجها، غالباً ما كان يرجع أصله إلى المالية العامة وليس

إلى السياسات النقدية. وهناك نموذج لما يمكن عمله وهو ما قامت به نيجيريا في عام ٢٠٠٧ من إقرار مشروع قانون المسؤولية المالية، الذي يحد مما يمكن لوزير المالية أن يفعله أثناء الدورات الاقتصادية.

- مع ارتفاع حجم الاستثمار في التعليم العالي – تتعاظم الفرصة الحَدّية أمام "التجارة" في الخدمات، محلياً، وإقليمياً وربما عالمياً. وهذا أمر مهم خاصة بالنسبة للبلدان التي ليس لها منافذ على البحار [٣٠].
- يطرح التعليم العالي والتدريب على المهارات رفيعة المستوى قضية نزيف العقول، وهي قضية مهمة. ولا يوجد حل بسيط للتصدي لهذا التحدي ومن الواضح أن توفّر فرص العمل المحلية يعتبر أمراً بالغ الأهمية. ومن المناهج التي يمكن تطبيقها في هذا الصدد جعل الدعم المالي مشروطاً بالعمل في وظائف أو خدمات محلية. وقد تم ذلك من قبل؛ ففي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، جرى تخفيض قيمة القروض المقدمة لطلبة الكليات والجامعات أو الإعفاء منها في الولايات المتحدة مع الوقت إذا عمل الطلاب كمعلمين أو محاضرين.

إطار رقم ٤: جغرافية أفريقيا جنوب الصحراء

خلَّف التاريخ الاستعماري لأفريقيا وراءه جغرافية سياسية غير عادية. ورغم التباين الشديد بين دول الإقليم الثماني والأربعين، إلا أنه يمكن تصنيفها تحت ثلاث فئات فضفاضة: ساحلية، وعديمة السواحل، وغنية بالموارد. فالبلدان الواقعة على طول سواحل أفريقيا يمكنها أن تشحن سلعها مباشرة إلى أسواق العالم. أما البلدان عديمة السواحل المحاطة باليابسة ، فلا تستطيع بسهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، دون مساعدة من جيرانها. أما بلدان الفئة الثالثة فإنها قد تطل أو لا تطل على سواحل، لكنها تنتج سلعا ذات قيمة عالية تكفي لتبرير تكلفة نقلها حتى إلى مسافات بعيدة وعبر حدود متعددة.

[٣٠] إن مُدنًا مثل بانجلور، وحيدر اباد، وجورجاون في الهند لا تقع على البحر. ولكنها تعتمد على البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الخدمات، وعلى قطاع الخدمات الحضرية التقليدي، والذي يجذب قوى عاملة عالية التعليم.

ويتوزع سكان أفريقيا توزيعا شبه عادل على هذه المجموعات الثلاث، التي تستوعب كلٌّ منها ثلث السكان. وهذا أكثر ما يميز أفريقيا. وفي خارج الإقليم تبلغ نسبة من يعيشون في بلدان لها منفذ على الساحل (ولا تملك أية موارد طبيعية أخرى) ٨٨ في المائة. أما في أفريقيا فإن هذه النسبة تبلغ الثلث فقط. وفي خارج أفريقيا، تبلغ نسبة سكان العالم النامي ممن يعيشون في بلدان عديمة السواحل وتفتقر إلى الموارد الطبيعية ١ في المائة فقط، أما في أفريقيا، فإن هذه النسبة تبلغ الثلث. وقد جاء هذا الوضع نتيجة عملية رسم الحدود الاستعمارية. وفي أجزاء أخرى من العالم، لم تتحول الأماكن عديمة السواحل والفقيرة في الموارد إلى بلدان، لكنها صارت كذلك في أفريقيا. ولا يستطيع الإقليم أن يغير هذا الإرث التاريخي، وليس أمامه إلا أن يحاول تحقيق أقصى استفادة منه.

المصدر: بول كولير وستيفن أ. أوكونيل، "الفرص و الاختيارات". تم إعدادها لتجمع البحوث الاقتصادية الأفريقية: مشروع شرح النمو الاقتصادي في أفريقيا.

ملحوظة: تصنف ورقة كولير وأوكونيل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية كبلدان عديمة السواحل، استناداً إلى رأي مفاده أن الغالبية العظمى من سكان هذين البلدين لما منفذ محدود على الساحل.

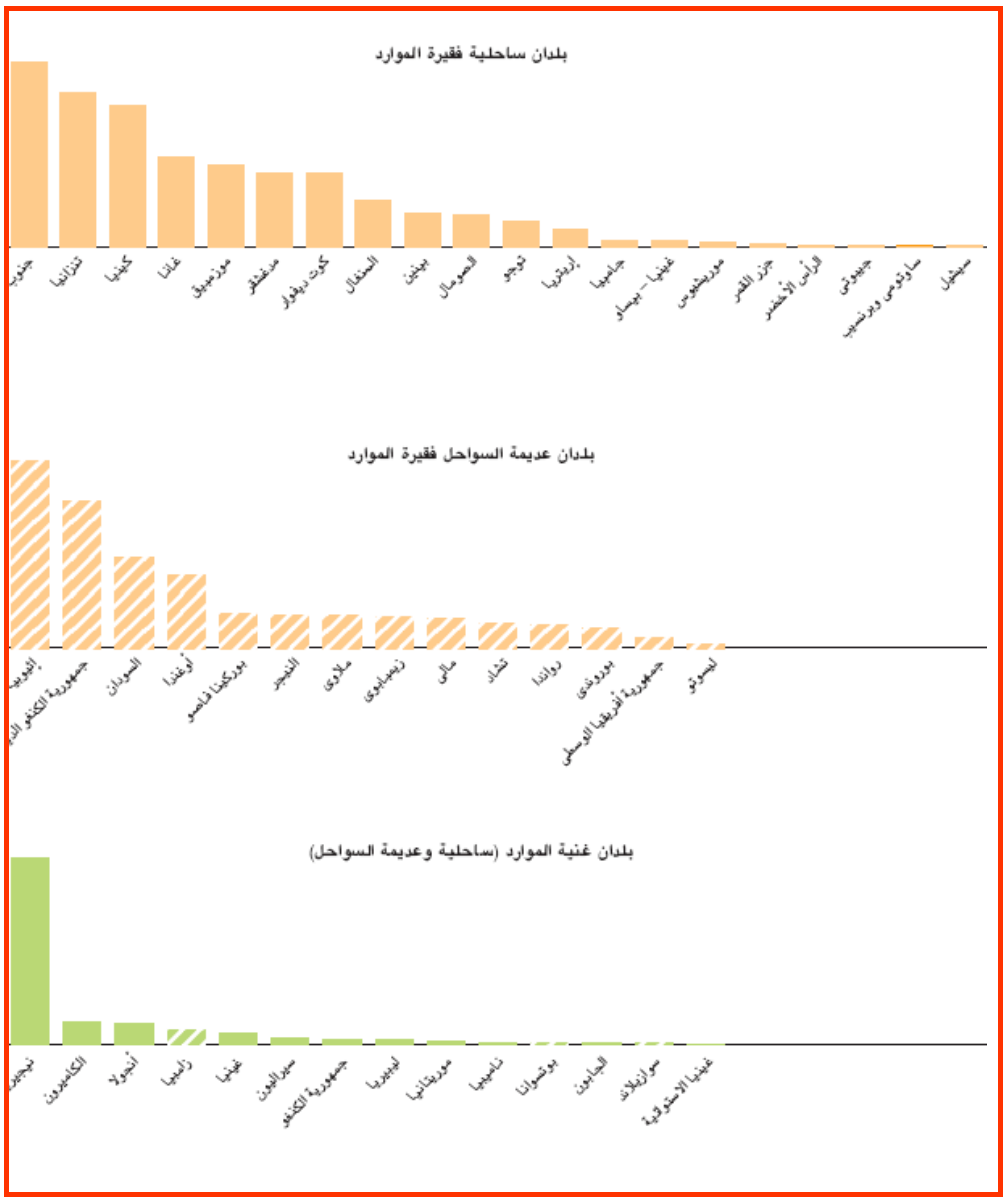

ومن الواضح أن هناك جدول أعمال متسعاً للإجراءات المتعلقة بالاستثمارات والسياسات التي يتعين اتخاذها ؛ بعضها على المستوى المحلي، وبعضها الآخر على مستوى متعدد الجنسيات داخل القارة. وسوف يستغرق ذلك ردحاً من الزمن. والمهم هو القيادة التي تتسم بالمثابرة، والتركيز، والعزم. ولا يشترط أن يحدث ذلك بين عشية وضحاها. لكن التقدم على هذه الجبهات من شأنه التمكين من تحقيق نمط من النمو المتسارع الذي يشمل ويجني ثماره الجميع خلال العقود القادمة.

لقد أنفق صانعو السياسات في أفريقيا سنوات عديدة منشغلين بمشكلة الديون، والعجز، والتضخم. وبعد أن كسبوا المعركة من أجل استقرار الاقتصاد العملي، صار الآن بمقدورهم أن يفكروا في النمو طويل الأجل. فعلى مدى العامين الماضيين، مثلاً، دعت جنوب أفريقيا الاقتصاديين لزيارة البلاد ومساعدة السلطات في إعادة النظر في إستراتيجية النمو الخاصة بها. ويجري حالياً بذل جهود مماثلة في بلدان أخرى، منها رواندا، وغانا، وأوغندا، ومدغشقر. وهذا أمر مهم.

سوف يستغرق بناء أسس النمو المطرد وقتاً. لكن الإقليم ينعم حالياً بوجود مجموعة من القادة الذين يدركون أهمية وجود مناخ مستقر للاستثمار الخاص، وحكومة نظيفة تعمل من أجل الجميع. وكل من هؤلاء القادة يبدي إحساساً أكبر بأهمية السيطرة على مقدرات بلدانهم، وإحساساً أكبر بالمسؤولية عنها.

وأمام البلدان الأفريقية التزامات كثيرة تجاه نفسها. ماذا يمكن للبلدان المتقدمة، وغيرها من البلدان النامية، والجهات المانحة، ومؤسسات التنمية الدولية أن تفعله من أجل دعمها؟

- منح تفضيلات تجارية مربوطة بمدد زمنية للصادرات الصناعية من البلدان الأفريقية لمساعدتها في التغلب على مساوئ البدء متأخراً. فإذا نجحت هذه البلدان، فإن هذه التفضيلات لن تكلف البلدان المتقدمة كثيراً، وإذا لم تنجح، فإن التكلفة ستكون هامشية. (انظر الإطار رقم ٥).
- تقديم مزيد من الدعم للبلدان التي خرجت من أتون الصراعات. ووفقاً للإستراتيجيات الراهنة، تبقى قوات حفظ السلام حتى تُعْقَد الانتخابات، ثم تغادر البلاد في الحال بعد ذلك، على افتراض أن الانتخابات تضفي الشرعية على الحكومة الجديدة. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقدت الانتخابات في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦، وكان انسحاب قوات حفظ السلام الدولية مقرراً في ٣٠ أكتوبر. ولكن الشواهد تشير إلى أن مخاطر الصراع تزداد بعد الانتخابات ولا تقل، ولهذا فإن قوات حفظ السلام في البلدان الهشة يجب أن تسترشد بتوقعات أكثر واقعية.

إطار رقم ٥: التفضيلات التجارية لأفريقيا

هل يمكن للتفضيلات التجارية أن تُحْدِثَ فرقا ملموسا بالنسبة لأفريقيا؟ نعم لقد أحدثت ذلك بالفعل. ففي أكتوبر عام ٢٠٠٠، فتحت أمريكا أسواقها أمام ٣٧ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء في ظل قانون "النمو والفرص في أفريقية". وقد أدى هذا القانون الذي يقضى بالسماح بنفاذ الصادرات دون رسوم إلى أمريكا إلى زيادة صادرات الملبوسات إليها بنحو ٧ إلى ١٠ أمثال بحسب بعض التقديرات. وفي ليسوتو، مثلاً، تمثل إيرادات صناعة الملبوسات نحو ٩٠ في المائة من حصيلة صادرات البلاد.

ورغم ذلك، فإن هذا القانون لم يكن نعمة بالنسبة لمنتجات مُصَنَّعة أخرى، لأنها لا تستفيد من مزايا نفس قواعد المنشأ السخية التي تطبق على الملبوسات. وهذه القواعد تحدد ما إذا كان منتج ما مصنع في أحد البلدان من مكونات مصنَّعة في بلد آخر مؤهلاً للدخول دون رسوم من عدمه.

إن ما تحتاجه أفريقيا هو سياسة تمنح جميع البلدان الأفريقية (ليس فقط الأشد فقراً) فرصة النفاذ التفضيلي إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، دون سريان شروط قواعد المنشأ لمدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ عاماً.

- ينبغي للبلدان الصناعية التي تستفيد من نزيف العقول الأفريقية أن تدفع على الأقل جزءاً مما أنفقته الحكومات الأفريقية من استثمارات. وقد يتخذ ذلك شكل تمويل للتوسع في التعليم العالي.
- إعادة النظر في كيفية توجيه المساعدات إلى أفريقيا. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، تلقت أفريقيا كمًّا هائلا من المساعدات في أشكال مختلفة. وكان لكثير من هذه المساعدات نفع كبير، وساعدت أفريقيا في تحسين وضعها الصحي والتعليمي. لكنها لا تعكس دائماً الأولويات الصحيحة، أو أولويات البلدان التي يفترض أن تستفيد منها. وكانت البنية التحتية والتعليم العالي من المجالات المهملة. والبعض يخشى أيضا من أن تؤدي التدفقات الكبيرة من المساعدات إلى تقويض القدرة التنافسية لصادرات أفريقيا، إما برفع سعر الصرف أو بزيادة الأجور والأسعار المحلية. وهذه المخاوف يصعب إثباتها، لكن يصعب بنفس القدر استبعادها. ويرى البعض أنه إذا أدت المساعدات إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد، فإنها ستعوض أية آثار ضارة على سعر الصرف. لكن هذه الزيادة في الإنتاجية التي تُحْدِثُ التوازن ينبغي أن تكون كبيرة وسريعة. وليس هناك اتفاق على أفضل طريقة للتعامل مع هذه المشكلة. ولكنه ليس عذراً للجهات المانحة بأن تخفض من حجم المساعدات. وقد تفكر حكومة أحد البلدان الفقيرة جيداً في القدرة التنافسية لقطاعها التصديري عندما تكون بصدد اختيار حجم ما تقبله من مساعدات. لكن ذلك يجب ألا يحدد حجم المساعدات المعروضة.

الدول الصغيرة

هناك ما يزيد على ٥٠ دولة صغيرة في العالم، يبلغ تعداد سكان كلٍّ منها أقل من ٢ مليون نسمة ويبلغ إجمالي عدد سكانها مجتمعة أقل من ٢٠ مليون نسمة. وحالات هذه الدولة مثيرة للاهتمام حقاً. فهي تسهم أيضاً في إلقاء الضوء على دور الحجم في أية إستراتيجية للنمو، وإمكانات الاندماج الإقليمي لتشكيل تكتل اقتصادي أكبر من بين وحدات سياسية منفصلة.

وتعاني الدول الصغيرة من ثلاثة عيوب على الأقل تميزها عن البلدان الأخرى؛ أولها غياب وفورات الحجم في كل من إنتاج السلع وتوفير الخدمات العامة. ثانيها المخاطر: فكثير من الدول الصغيرة تقع في أقاليم معرضة لأخطار الأعاصير والزوابع، وموجات الجفاف، وانفجارات البراكين. كما أن اقتصاداتها أقل تنوعاً من اقتصادات الدول الأكبر. وبعض الدول الصغيرة، وليس كلها، أيضا تقع في مناطق نائية جغرافيًّا، وهو عيب ثالث يجعل اندماجها مع الاقتصاد العالمي أكثر صعوبة.

لكن الدول الصغيرة لا تقل عن البلدان الأخرى من حيث متوسط دخولها أو سرعة نموها. والحقيقة أنها تستفيد من بعض مزاياها التي تعوض عيوبها. فهي أسهل في الرصد والفهم، مما يسمح لصانعي

السياسات بالاعتماد اعتماداً أكبر على الإدراك العام والتقدير الحكيم. وهي أيضا ليس أمامها سوى خيار محدد وهو الانفتاح على الخارج. وتكون نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصغيرة أعلى من نسبتها في مجموعات البلدان الأخرى. فسنغافورة، مثلاً، تبنت النمو الذي تقوده الصادرات بعد انفصالها في عام ١٩٦٥ عن اتحادها لمدة قصيرة مع ماليزيا.

وتثبت سنغافورة (التي يبلغ تعداد سكانها الآن أكثر من مليوني نسمة) أن صغر الحجم لا يمثل عائقاً حاسماً في الاقتصاد، خاصة إذا كان البلد يتمتع بالقرب الشديد من الأسواق العالمية، وبموقع جغرافي مميز. والتوسع في التجارة العالمية يقلل من ضرورة وجود سوق محلية كبيرة كشرط للتنمية. وقد يفسر ذلك لماذا تزايد عدد البلدان المستقلة بسرعة خلال العقود الستة الماضية.

وخلال الأعوام الأخيرة، صارت البيئة الخارجية أكثر ترحاباً بالدول الصغيرة من ناحية وأيضاً أقل ترحاباً من ناحية أخرى. فهناك طائفة جديدة من الخدمات صارت قابلة للتداول على المستوى الدولي، بفضل ما حدث من تقدم في المعلومات، والاتصالات، التكنولوجيا، كما يوضحه تصاعد نشاط التعهيد (إسناد الأعمال إلى متعهدين من خارج المنشآت) داخلياً وخارجياً. وهذا يوفر فرصاً جديدة، يجب اغتنامها، أمام البلدان الصغيرة التي تعتمد اعتماداً شديداً على التجارة. ومن جهة أخرى يعاني كثير من الدول الصغيرة من "تآكل التفضيلات". فهي تتمتع بنفاذ تفضيلي إلى أسواق البلدان المتقدمة، لكن هذه المزايا تفقد قيمتها عندما تنخفض التعريفات الجمركية بالنسبة لجميع فئات السلع. كما أن وضع قواعد تنظيمية صارمة للمراكز المالية الخارجية أدى إلى تقييد حرية الحركة بالنسبة لبعض الدول الصغيرة.

وجدير بالذكر أن معظم الدول الصغيرة دول "شابّة" جداً إذ إن أكثر من نصفها تأسس بعد عام ١٩٧٠. وبدلاً من ذلك كان الاستقلال يعني أن الخدمات العامة مثل الأمن، والعدالة، وتنظيم النشاط الاقتصادي لم تعد تستورد من القوى الاستعمارية. وكان ينبغي أن تقدم محلياً من جانب المؤسسات الوطنية. لكن توفير مثل هذه السلع في بلدان صغيرة يكون باهظ التكلفة عندما يكون الإنتاج كلاً لا يتجزأ.

ويطرح النظام المالي واحداً من هذه الأمثلة. فمع تفتت الإمبراطوريات، صار من الواجب أن تتم المعاملات المالية، التي كانت يوما ما محصورة في جهاز مصرفي واحد، بعملات مختلفة، وتحت نظم إشرافية مختلفة، وهلم جرا. ومن سوء الحظ أن تكلفة الإشراف المصرفي في بلد يبلغ تعداده ٤٠٠,٠٠٠ نسمة مماثلة لتكلفتها في بلد يبلغ تعداده ٤ ملايين نسمة. (وهي بالتأكيد أكثر من عُشر المبلغ).

ولمواجهة ذلك، أبدت الدول الصغيرة براعة كبيرة في تجميع جهودها وتعهيد خدماتها العامة (أي إسنادها لمتعهدين من خارج مؤسساتها). فإقليم وسط وغرب أفريقيا، مثلاً، يعتمد على مصرف مركزي واحد يخدم عدة

"البلد الذي انتمي إليه، وهو سانتا لوشيا، يبلغ تعداد سكانه ١٦٠ ألف نسمة. ويعتبر نصيب الفرد من التكلفة التي تتحملها الحكومة كبيراً للغاية، والأسواق صغيرة جداً، وتكلفة الإنتاج مرتفعة جداً. وفي كل عام يأتينا موسم الأعاصير التي يمكن أن تدمر الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وفي بعض البلدان قد تؤدي إلى تكبدها مستويات مرتفعة من الديون، وتدمير بنيتها التحتية قبل أن تسدد قيمتها، ولذلك تقترض مرة أخرى. ثم تدمر مرة ثانية وأحياناً مرة ثالثة."

سير ك. دوايت فينير

بلدان، مثله مثل إقليم شرق الكاريبي. كما أن لهذا الإقليم هيئة واحدة للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما تعتبر محكمته العليا نموذجاً طريفاً بوجه خاص. فهي محكمة عليا مشكلة من تسعة أعضاء يشملون ست دول مستقلة هي: أنتيجوا وباربودا، ودومينيكا، وجرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانتا لوتشيا، وسانت فينسنت وجزر الجرينادين، وثلاثة أقاليم بريطانية فيما وراء والبحار هي: أنجويلا، والجزر العذراء البريطانية، ومونتسيرات. وكما تجمع المحكمة خدماتها، فإنها تعهد بدور محكمة الاستئناف النهائية إلى مجلس شورى المملكة في لندن.

وفي جميع هذه الحالات، ضحت الدول الصغيرة ببعض من سيادتها السياسية مقابل الحصول على نوعية أفضل من الخدمات. ولم يكن من اليسير صياغة القواعد التي تحكم هذه الترتيبات – إذ كان ينبغي لها أن تحافظ على الاستقرار السياسي وتقبل المعايير الفنية الرفيعة. لكن هناك إجماعاً على أنها نجحت.

وعلى النقيض من ذلك، تتعامل الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية مع عشرات من الدول المتناهية الصغر في المحيط الهادي، التي تمتلك كثيراً من المؤسسات المماثلة لمؤسسات البلدان الكبيرة: ممثلون في الأمم المتحدة، وسفارات بالخارج، وبنوك مركزية، إلخ. وفي مثل هذه الظروف، تصبح السيادة التامة طرحاً باهظ التكلفة. وربما كان النموذج الأكثر قابلية للاستمرار هو هيكل حكم ذاتي ينتسب إلى أستراليا ونيوزيلندة. وهناك نموذج ممكن مثل نموذج بورتو ريكو، وهو كومنولث يتمتع بالحكم الذاتي وينتسب إلى الولايات المتحدة [٣١].

موجز القول أن الدول الصغيرة ينبغي عليها أن تسعى إلى تجميع أسواقها من خلال الاندماج الاقتصادي، وأن توزع عبء الخدمات العامة من خلال اتحاد سياسي جزئي. وتعتبر الحوكمة الرشيدة ركيزة مهمة يمكن أن يُبْنَى عليها التعاون الإقليمي والاندماج بين جنسيات متعددة.

يعتبر التعامل مع المخاطر من الأمور الأكثر صعوبة. ومن حيث المبدأ، هذه مشكلة وجد من أجلها النظام المالي العالمي لكي يحلها. فقد تملك دولة ما حافظة متنوعة من الأصول المالية، حتى وإن لم يكن اقتصادها متنوعاً. إلا أنه على مستوى الممارسة، تكون الدول الصغيرة في أغلب الأحيان مثقلة بالالتزامات الأجنبية أكثر مما هي مُدَعَّمَة بالأصول الأجنبية. وينبغي لصناعة المال العالمية والمؤسسات المالية الدولية أن تكون قادرة على إيجاد أدوات ذات أهمية لهذه الدول. فدول الكاريبي مثلاً تمكنت، بمساعدة الجهات المانحة، من إنشاء صندوق تأمين للأعضاء الذين ضربتهم الأعاصير والزلازل. ويتم إعادة التأمين على مجمع احتياطياتها في الأسواق المالية الدولية.

وأخيراً تُتَرْجَم ضآلة الحجم إلى صوت ضعيف نسبيًّا في مفاوضات التجارة الدولية. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات العالمية، والبلدان المتقدمة أن تبذل جهدًا خاصًّا لكي تأخذ في حسبانها

[٣١] http://welcome.topuertorico.org/government.shtml

الاحتياجات والمصالح الخاصة بالدول الصغيرة. وحتى ولو لم يكن لاقتصاداتها أهمية ساحقة، فلهذه الدول أهمية من الناحية المعنوية وغالباً من الناحية الإستراتيجية.

البلدان الغنية بالموارد

نظراً لانتعاش الطلب العالمي على السلع، بدءاً من خام الحديد إلى فول الصويا أخذت البلدان التي تحظى بموارد طبيعية في النمو بسرعة. إلا أن الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع قد يجعل من الصعب عليها أن تُنَوِّعَ اقتصادها- والأصعب من ذلك هو إيجاد مجال للصناعات التصديرية التي لا تعتمد على إرث الطبيعة.

ونسبة النقد الأجنبي الذي تكسبه مثل هذه البلدان المصدرة يعد أقل كثيراً من نسبة ما يكسبه أقل اقتصاد يتمتع بوفرة من الدولارات النفطية أو إيرادات المعادن. ومع تغلغل حصيلة المبيعات السلعية في ثنايا الاقتصاد المحلي، ترتفع الأجور والريوع، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للصناعات التصديرية الأخرى للبلاد لكي تنافس في الخارج.

وهذه المشكلة التي يطلق عليها الاقتصاديون "المرض الهولندي" ليست مستعصية على الحل. فالموارد الطبيعية التي تنعم بها بلدان عديدة- بوتسوانا، والبرازيل، وعُمان، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند لم تمنعها من صنع قائمتنا المكونة من ١٣ قصة نجاح. فقد بدأ النمو في بتسوانا قبل اكتشاف الماس واستمر بعده. كما تعاملت اقتصادات متوسطة الدخل واقتصادات متقدمة مع رواج الموارد دون أن تتخوف من سلبياتها. والمشكلة ليست في الموارد في حد ذاتها بل في كيفية التعامل مع الحصيلة (أو "الريوع").

فالحكومات، خاصة في البلدان الأكثر فقراً، لا تُحْسِن دائما التعامل مع الحصيلة. فهي، أولاً ، تعجز أحياناً عن المطالبة بنصيبها المشروع منها، حيث تبيع حقوق الاستخراج بثمن بخس، وتفرض ضرائب على الإيرادات أقل مما ينبغي. وكما أوضح بول كولييِر، الأستاذ بجامعة أوكسفورد، فقد تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط مبلغ ٨٦ ألف دولار كريوع تعدين في عام ٢٠٠٦. ومثل هذه الحالات هي التي تسعى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (انظر الإطار رقم ٦) إلى مكافحتها.

ثانياً، أن الأموال التي تُحَصَّل فعلاً يتم سرقتها أو تبديدها أحياناً. وغالباً ما يتم تحصيلها وإنفاقها سراً، مما يجعل من الصعب معرفة كيفية استخدامها. وإن ريوع الموارد يمكنها تخفيف القيود التي تعترض النمو والتنمية، بما توفره من مصدر جاهز للنقد الأجنبي الذي قد يحتاجه بلد ما. ولكنها أيضاً قد تشوِّه الحياة السياسية في البلاد. وقد يسعى القادة إلى الصراع من أجل السلطة ليس لخدمة البلاد بل لوضع أيديهم على إيرادات الموارد، التي يمكنهم استخدامها في شراء الأصوات والبقاء في السلطة.

وفي الحالات المتطرفة، قد يؤدي توافر الريوع إلى صراع عنيف على كيفية إنفاقها.

وحتى لو كان لدى الحكومة النيات السليمة، فليس من السهل معرفة كيفية استخدام الأموال في دفع النمو. فليس هناك، على سبيل المثال، طريقة مباشرة لتحديد الكيفية التي ينبغي بها توزيع الحصيلة على مدى الزمن، وكم من الأموال ينبغي استهلاكها وما هو القدر الذي يجب أن تستثمر من أجل المستقبل. وإذا أنفقت الحكومة الأموال على الاستثمار العام، ينبغي لها أن تختار المشروعات المناسبة التي تولد أفضل عائد اجتماعي. وهي لا تمتلك دائماً القدرة على فعل ذلك، خاصة في المراحل المبكرة من التنمية.

إطار رقم ٦: مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية

يتطلب اكتشاف خامات النفط الجديدة الموجودة تحت سطح الأرض استخدام أكثر تكنولوجيات التنقيب تقدماً. وفي أغلب الأحيان يكون تعقب مسار إيرادات النفط على نفس القدر من الصعوبة. وتهدف مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية التي أطلقت في عام ٢٠٠٢ إلى ظهور الأموال التي تكسبها الحكومات من النفط والغاز والتعدين على السطح (www. eitransparency.org). وحتى تستوفي معايير المبادرة، ينبغي على الشركات أن تعلن عما تدفعه إلى الحكومات من إتاوات مقابل الحصول على حق استخراج النفط، والغاز، والتعدين. ولنفس السبب، يجب على الحكومات الأعضاء الإفصاح عما تتلقاه من إيرادات من مواردها الطبيعية. وما قد يظهر من فجوة كبيرة بين الرقمين، سوف يعتبر إشارة إلى انحراف مسئولي الحكومة. علاوة على ذلك، فإن وضع الأموال تحت دائرة الضوء، يجعل المبادرة تسهِّل على المراقبين الخارجيين رصد استخدامها في وقت لاحق.

وتعتبر المبادرة غير عادية من حيث أنها تدار عن طريق تحالف عريض من الحكومات، والشركات، والمؤسسات الصناعية، والمستثمرين، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة جلوبال ويتنيس. والمبادرة تطوعية، لكن من الصعب تجاهلها. ويوفر نموذج تقاريرها علامة إرشادية مفيدة وحشداً للحملات الجماهيرية والضغط الدولي. والشركات والحكومات التي تلتزم بمعاييرها تكسب القبول العام، وتلك التي ترفض الالتزام تواجه بالانتقاد الحاد. ونتيجة لذلك هناك الآن ٢٢ بلداً تنفذ المبادرة.

وقد أعلن البنك الدولي أخيراً عن توسعة إطار هذه المبادرة، وأطلق عليها مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI++). وهي تهدف إلى تفعيل معايير مماثلة للشفافية في جميع مراحل عملية الاستخراج، بدءا من التخصيص المبدئي لحقوق الاستخراج إلى الإنفاق النهائي للحصيلة. ويمكنها، على سبيل المثال، مساعدة الحكومات في إعداد المزادات، ورصد عملية تحصيل الريوع، والتوقي ضد تقلبات الأسعار

ويمكنها أيضا أن تقدم للبلدان إرشادات عريضة بشأن حجم ما تنفقه من إيراداتها، وحجم ما تدخره منها.

والمبادرة الجديدة أكثر طموحاً من مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية الأصلية، وسوف يعتمد نجاحها أيضاً على بناء تحالف عريض من الشركاء والمؤيدين. إلا أنه نظراً للرواج غير العادي في الإيرادات السلعية فإن الاحتمالات مرتفعة جدا.

"من شأن المؤسسات- أي المنظمات والأعراف والقواعد- أن تحقق الاستمرار والامتداد الزمني للسياسات. ولنفرض أنه هبطت عليك ثروة مفاجئة، وليست لديك مؤسسات. وفي هذه الحالة يميل الناس إلى اعتبار هذه الثروة المفاجئة شيئاً عادياً. وعندما تختفي الثروة المفاجئة، سوف يجدون صعوبة في التكيف. أما إذا كانت لديك ترتيبات مؤسسية فأنا أعتقد أن تلك المشكلات يمكن تخفيف حدتها. فهي لن تختفي، لكنك لن تتعرض لتأرجحات كبيرة."

سير ك. دوايت فينير

كيف إذن تمضي الحكومات؟ نورد أدناه بإيجاز العناصر الرئيسية لإستراتيجية سليمة. وكلها تتطلب من الحكومات والشركات أن تكون صحيحة وتحرص على تحقيق الشفافية، وأن تفصح عن المبالغ التي تدفعها وتنفقها بحيث تعلم الأمة إلى أين تذهب ثروتها.

أولاً، ينبغي على الحكومات أن تقرر كيف توزع حقوق الكشف عن حقول النفط، وخامات المعادن وغيرها وتنميتها. وينبغي لها أيضاً أن تقرر كيف تفرض ضرائب على ما تحققه الشركة صاحبة الامتياز من إيرادات. وهذان القراران معاً يحددان تدفق الريوع إلى البلاد، وكيف تتواءم هذه الريوع مع الأسعار العالمية المتغيرة. ويتوفر الآن كمّ متنام من الخبرة الفنية التي يمكن الاستفادة منها بشأن كلٍّ من إعداد المزادات و فرض الضرائب. ولابد لهذه الخبرة الفنية من أن تساعد الحكومات في إبرام صفقات أفضل في المستقبل. لكن ماذا عن الماضي؟ في الحالات التي يكون فيها توزيع حقوق الاستغلال معيبا، يجب على الحكومات أن تعيد التفاوض بشأن الامتياز لاستعادة التوازن السليم بين العائد الخاص والإيراد العام.

والقضية التالية هي إلى أين تتدفق الريوع؟ هناك كم هائل من الخيارات. فالأموال يمكن استهلاكها داخل البلاد، أو استثمارها داخلها إما بواسطة القطاع الخاص أو القطاع العام. أو كخيارات بديلة، يمكن استثمارها خارج البلاد في ودائع، أو سندات، أو غيرها من الأدوات المالية. وهذه الخيارات سوف تحدد كيف يمكن توزيع الريوع عبر الأجيال. وقد تصبح الحسابات غاية في التعقيد، وثمة حاجة إلى إطار عمل مبسط تسترشد به الخيارات المعقولة. ونظراً للأهمية الكبيرة للاستثمار العام بالنسبة للنمو، ولأنه غالباً ما يتم تقليصه بسبب ضغوط المالية العامة الأخرى، نقترح أن يتمتع الاستثمار العام بحق الامتياز الأول على الموارد. ورغم اختلاف البلدان في ظروفها، وفيما تختاره من استثمارات، إلا أنها يجب أن تهدف إلى الاستثمار في حدود ما بين ٥ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – أو أكثر إذا كانت احتياجاتها كثيرة في مجال التعليم أو البنية التحتية.

وتلك مبالغ ضخمة. ولتحقيق أقصى استفادة من الأموال على الحكومات أن تختار مشروعات الاستثمار المناسبة للأسباب المناسبة. وقد تحتاج إلى مساعدات دولية، خاصة في عملية التوريد، التي غالباً ما تكون مصدر إهدار وفساد. ويذهب البعض أيضاً إلى ضرورة تخطيط

المشروعات، وتنفيذها، ومتابعتها من جانب أقسام منفصلة عن الحكومة. فعندما تجمع هذه الاختصاصات كلها في وزارة واحدة، فإن المشروعات المفضلة لا تتم مساءلة المسئولين عنها ويتم التغاضي عن الأخطاء.

وإذا كانت هذه الاستثمارات العامة لا تستنفد ريوع الموارد كلها، وجب دفع ما تبقى منها إلى صندوق ادخار. ويجب أن يدار هذا الصندوق بخبراء متخصصين ذوي خبرة في الاستثمار ويعملون في إطار معايير محددة بوضوح للمخاطر، والعوائد، والتنوع. وعليهم أن يوزعوا الأموال بين الأصول المحلية والأجنبية على أفضل نحو يخدم أهدافها الاستثمارية. ورغم ذلك فإن قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الاستثمار ستكون محدودة. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يُسْتَثْمَرَ جزء لا يستهان به من الريوع الإضافية خارج البلاد.

وينبغي عزل الصندوق عن القوى السياسية. وهناك سببان لهذا؛ الأول: أن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان اتخاذ القرارات من أجل تحقيق عوائد تتواءم مع المخاطر، وإلا فإن مجموعات المصالح القوية سوف توجه الاستثمار إلى أغراضها الخاصة. والثاني أن هناك قلقاً متزايداً إزاء القوة المالية لصناديق الثروة السيادية. وإذا كان للصندوق أغراض سياسية تغلف أهدافه التجارية، فإن ذلك قد يحد من نفاذه إلى أسواق المال العالمية في المستقبل.

وينبغي ألا يكتنز الصندوق ثروته بأكملها. بل يجب عليه أن يصرف كل عام نسبة مئوية من الإجمالي لمصلحة المواطنين، مثلما تفعل الوقفيات التي لا تستهدف الربح. ويمكنه أن يدفع هذه الأموال للمواطنين مباشرة أو يدفعها بصورة غير مباشرة عن طريق تخفيض الضرائب. وسوف يتفاوت توزيع هذه المبالغ المدفوعة من بلد إلى آخر، ولكن يمكنها في جميع البلدان أن تدفع إلى الأمام أهداف العدالة والاحتواء لكل أفراد المجتمع.

البلدان متوسطة الدخل

من بين حالات النمو المرتفع الثلاث عشرة بلغت ست حالات أخيراً مستويات الدخل التي بلغتها البلدان المتقدمة. ولكن ذلك أمر غير شائع. ففي مجموعة كبيرة من البلدان، كثير منها في أمريكا اللاتينية، تباطأ النمو بصورة ملحوظة على مستوى الدخل المتوسط. وأسباب ذلك معقدة. فهذه المرحلة الثانية من النمو من الدخل المتوسط إلى الدخل المرتفع- إن وجدت- أصعب على الفهم، وبالتأكيد لم تدرس كثيراً بالقياس إلى المرحلة الأولى.

والتركيز على البلدان الأكثر فقراً أمر مفهوم تماماً. لكن حالات الانتقال من مستوى الدخل المتوسط تستحق من الاهتمام أكثر مما تلقت. ففي هذه البلدان تعيش أعداد كبيرة من الناس، كثير منهم فقراء. وفي عدد كبير من هذه البلدان مازال التفاوت كبيراً. والحياة السياسية في بلد فقد زخم النمو

تكون محفوفة بالقلاقل. وفي غياب النمو، تقع المجتمعات التي تتسم بالتفاوت في فخ مباريات إذا كسب فيها أحد الأطراف خسر الآخرون.

لا يمكن لأحد الوقوف على جميع الأسباب التي تجعل بعض الاقتصادات تفقد زخم النمو، وغيرها لا تفقده. لكن هناك أنماطاً مشتركة بين البلدان يمكن أن تفسر ذلك. فمع تطور الاقتصاد من مستوى الدخل المتوسط إلى مستوى الدخل المرتفع، فإنه يتحول إلى الصناعات كثيفة رأس المال، وكثيفة المهارات، وينمو قطاع الخدمات. ومع زيادة حجم الاقتصاد المحلي وثروته يصبح محركاً أكثر أهمية للنمو.

كما أن عرض العمالة في البلدان المتوسطة الدخل، الذي كان يبدو يوماً ما مرناً مرونة لا نهائية، يفقد مرونته. ومع اختفاء فائض العمالة، ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لتشغيل عامل ما في قطاع واحد، وليس آخر. وتتنافس المنشآت على العمال وعلى زيادة الأجور، ويؤدي ارتفاع الأجور إلى إبطاء نمو القطاعات كثيفة العمالة. وفي الواقع، تتدهور تلك الصناعات التصديرية وتختفي في النهاية، بعد أن كانت يوماً ما محركة للنمو.

ويظهر العجز في العمالة ذات المهارات العالية. ونتيجة لذلك، تتحول السياسات نحو تنشيط الرصيد البشري والتكنولوجيا. وينبغي أن يتغير أيضاً دور صانع السياسات. وعندما يتخلف بلد ما كثيراً عن الاقتصادات الرائدة، يقول فيليب أغيون، وهو مُنظِّر رائد في مجال النمو بجامعة هارفارد: "من الواضح جداً ما الذي ينبغي لك أن تفعله، لذلك ينبغي لك أن تدير الأمور كما يدار الجيش." ولكن عندما يلحق اقتصاد ما بركب الرواد يصير الأمر أقل وضوحاً إزاء ما الذي ينبغي له أن يفعله وأين يكمن ازدهاره. وينبغي أن يُتْرَك الكثير لمراهنات مستثمري القطاع الخاص، والتقدير الجماعي للسوق.

وليس هناك تحديد واضح لمختلف المراحل من حيث الزمن. ففي بلد مثل الصين مازالت القطاعات كثيفة المهارات التي تبرز بقوة حالياً، تعيش جنبا إلى جنب – بمعنى ما – مع الصناعات كثيفة العمالة التي مازالت تنشغل باستيعاب الملايين من سكان الريف في الصين. ويبدي صانعو السياسات في الصين عزماً شديداً على التوسع في التعليم العالي والبحوث، استجابة للطلب المتنامي على رأس المال البشري.

تتمثل الأولوية الأولى بالنسبة لصانعي السياسات في الاستعداد لهذا الانتقال، وما يقتضيه من مطالب جديدة. وكثير من الحكومات لديها وحدات للتخطيط تركز اهتمامها على التطور المستقبلي للاقتصاد، ما يتطلبه من سياسات ونفقات عامة لدعمه. فكوريا، على سبيل المثال، قامت بتغيير سياساتها واستثماراتها العامة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين للمساعدة في تحول الاقتصاد من اقتصاد يقوم على الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، إلى اقتصاد كثيف المعرفة ورأس المال البشري بشكل كبير. وفتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصت

شركة الصلب الوطنية، وانضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وراقبت الصناعة التحويلية كثيفة العمالة وهي ترحل إلى وجهات جديدة[٣٢].

والأولوية الثانية – وهي ليست بالسهلة – هي التخلي عن بعض من سياساتها السابقة، حتى الناجحة منها. فعلى وجه التحديد، من الممكن انتهاج سياسات مناطق التصدير الخاصة، وأسعار الصرف المدارة بإحكام، وغيرها من أشكال السياسة الصناعية لفترات قد تمتد طويلاً جداً، ولكن المشكلات التي تعالجها هذه السياسات تخبو على مر الزمن، لذلك لن يكون هناك حاجة لاستمرار مثل هذه السياسات إلى الأبد. ومقاومة مثل هذه القوى من شأنها أن تؤخر التغيير الهيكلي للاقتصاد، وسوف تصرف الاستثمار بعيداً عن الصناعات التصديرية الجديدة، وعن الصناعات التي تخدم السوق المحلية.

لقد تجاوبت سنغافورة، مثلاً، مع الظروف الاقتصادية المتغيرة في الداخل والخارج بالسماح للصناعات التحويلية كثيفة العمالة بالهجرة إلى أماكن أخرى في الإقليم، حيث تتوافر بها عمالة أرخص، بل إنها أدارت مناطق اقتصادية خاصة في الصين والهند، اللتين استضافتا بعضاً من الصناعات التي رحلت عنها. وسمح ذلك لسنغافورة بتركيز مواردها على صناعات تتناسب مع اقتصاد تندر فيه العمالة [٣٣].

وتماماً مثلما يمكن التمسك بإستراتيجية استخدام العمالة الكثيفة لفترات قد تمتد طويلاً جداً، يمكن كذلك التخلي عنها كمحرك للنمو بسرعة شديدة جداً. وعلى البلدان أن تنتظر حتى يتم استيعاب فائض العمالة وارتفاع رصيد رأس المال البشري إلى مستوى يدعم الانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى. وقد يؤدي الانتقال مبكراً إلى جعل العمالة غير الماهرة في القطاعات التقليدية أو غير المنظمة غير قادرة على التحرك.

[٣٢] رحلت مصانع شركة نايك، مثلاً، إلى أماكن أرخص في بلدان أخرى، حيث مازالت تدار في الغالب من الملاك والمديرين الكوريين الأصليين.

[٣٣] للاطلاع على مناقشة موضوع الانتقال برجاء الرجوع إلى ينج تان ين ٢٠٠٧ – "وجهات النمو: إطار اقتصادي سياسي – حالة سنغافورة." دراسة حالة – لجنة النمو، والتنمية.

الجزء الرابع
اتجاهات عالمية جديدة

يتناول هذا الجزء الرابع والأخير من التقرير اتجاهات عالمية جديدة – وهي ملامح المشهد الذي لا يمكن لأي صانع سياسات في بلد نامٍ أن يأمل في السيطرة عليه وحده، ذلك لأنها مجموع نتائج سلوك بلدان كثيرة. وهذه الاتجاهات تمثل أيضاً تطورات جديدة نسبياً، لم تضطر قصص النجاح الثلاث عشرة ذاتها إلى مواجهتها. أولها هو ما يطرحه النمو الاقتصادي من تهديد لمناخ العالم. وما يشكله المناخ من تهديد للنمو.

الاحتباس الحراري العالمي

هَبْ أن العالم النامي يحاكي فعلاً نمو الصين، وإندونيسيا، وباقي البلدان الناجحة الثلاثة عشر، ويشق طريقه بهمة ونشاط نحو التصنيع خلال الأعوام العشرين التالية بمعدل نمو يبلغ نحو ٧ في المائة سنوياً. سوف يكون هذا انتصاراً لكنه انتصار منقوص. إذ إنه سيحمل معه تداعياً مثيراً للقلق وهو: أن مثل هذا التوسع الصناعي السريع من شأنه أن يضيف كميات خطيرة من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي الملوث بالفعل بالتركيزات غير الآمنة من انبعاث الغازات.

التحدي الكمي

قدرت اللجنة المشتركة بين الحكومات بشأن تغير المناخ المستوى الآمن نسبياً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي بمقدار ١٤,٥ جيجا طن سنوياً بمعدل ٢,٢٥ طن لكل فرد سنوياً على المستوى العالمي.

الجدول ٢: بصمات الكربون العالمية على مستويات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتطلب أكثر من كوكب واحد [أ]

	انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل فرد (طن ثاني أوكسيد الكربون) ٢٠٠٤	انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون العالمية المعادلة (ألف مليون طن ثاني أوكسيد الكربون) ٢٠٠٤ [ب]	الرقم المعادل لميزانيات الكربون المستدامة [ج]
العالم*	4.5	29	2
أستراليا	16.2	104	7
كندا	20	129	9
فرنسا	6	39	3
ألمانيا	9.8	63	4
إيطاليا	7.8	50	3
اليابان	9.9	63	4
هولندا	8.7	56	4
المملكة المتحدة	9.8	63	4
الولايات المتحدة	20.6	132	9

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧. تم الحساب وفقاً لمؤشر جدول رقم ٢٤.

أ- حسب قياسها في ميزانيات الكربون المستدامة
ب- تشير إلى الانبعاثات العالمية لو بعث في كل بلد في العالم على نفس مستوى نصيب الفرد مثل البلد المحدد.
ج- بناء على مسار مستدام من الانبعاثات قدره ١٤,٥ ألف مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون سنوياً.
د- بصمة الكربون العالمية الحالية.

ويوضح الجدول ٢ الوارد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (٢٠٠٧) نصيب الفرد من الانبعاثات للبلدان الصناعية الكبرى.

من الواضح أن البلدان المتقدمة قد حققت مستوى من نصيب الفرد من الانبعاثات، من شأنه، لو حاكاه العالم النامي، لتجاوز بصورة حادة المستويات الآمنة. وتبلغ انبعاثات العالم من الكربون الآن نحو ضعف المستوى الآمن، بمعنى أنه لو استمر الناتج على مستواه الحالي، لتجاوز مخزون ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي المستويات الآمنة خلال السنوات الأربعين القادمة. ويوضح الشكل ٩ الأرقام لطائفة من البلدان، منها البلدان النامية.

وإذا لم تَنْمُ البلدان النامية، عندئذ يمكن تحقيق مستويات آمنة من الانبعاثات بتخفيض انبعاثات البلدان المتقدمة بمعامل اثنين أو أكثر قليلاً. إلا أنه مع نمو البلدان النامية، فإن الانبعاثات الإضافية ستكون كبيرة بسبب حجم السكان. ولنأخذ الحالة المتطرفة، لو نما العالم كله حتى بلغ مستوى دخول البلدان المتقدمة وتماثل مع المستويات الألمانية لنصيب الفرد من الانبعاثات، فإنه لكي يصل إلى مستوى آمن من زاوية الاحتباس الحراري، يكون من الواجب أن ينخفض نصيب الفرد من الانبعاثات بمعامل أربعة. وأية تخفيضات بهذا الحجم في ظل التكنولوجيا الحالية ستكون إما مستحيلة، أو مكلفة إلى درجة أنها ستكون كفيلة بإبطاء نمو البلدان النامية والعالم.

وما توضحه هذه الحسابات هو أن التكنولوجيا هي المفتاح إلى المواءمة بين نمو البلدان النامية والنمو العالمي. ونحن في حاجة إلى

تخفيض أعباء التخفيف من هذه الانبعاثات. وبعبارة مختلفة، نحن في حاجة إلى بناء مزيد من القيمة الاقتصادية فوق قاعدة محدودة من الطاقة. ومن أجل ذلك، نحن في حاجة إلى معارف جديدة.

أحياناً ينظر إلى النمو السكاني على أنه هو المشكلة. وقد يكون كذلك في المستقبل، لكن معظم النمو المتوقع في الانبعاثات لا يكون في بلدان ينمو عدد سكانها. ويتمثل التحدي الحقيقي في النمو الاقتصادي ذي السرعة العالية فيما يعتبر الآن أعدادًا كبيرة من السكان.

شكل رقم ٩: نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

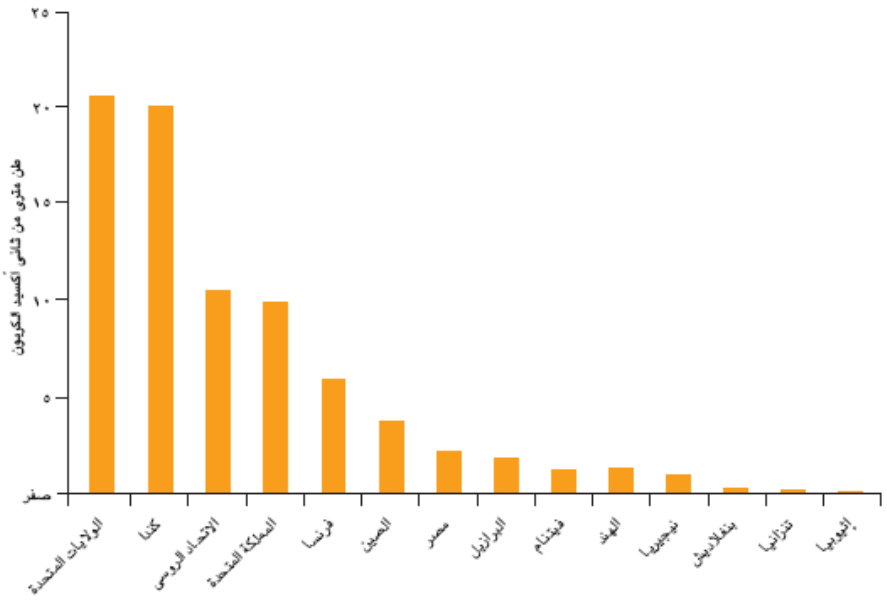

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧. تم الحساب وفقاً لمؤشر جدول رقم ٢٤.

كثافة الكربون

نورد أدناه كثافات الكربون في البلدان المتقدمة والصين والهند مَقيسةً بالجيجا طن لكل تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الواضح أن كثافة الكربون أقل كثيراً في البلدان المتقدمة، حتى في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تُعد من الدول كثيفة استهلاك الطاقة سواء بناءا على متوسط استهلاك الفرد من الطاقة او من حيث نسبته إلى كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم ٣) [٣٤].

[٣٤] هذه نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، الذي يكون مصحوبا بتحول هيكلي في الاقتصاد نحو الخدمات، والأنشطة كثيفة المعرفة، وذات القيمة المضافة التي تكون بطبيعتها أقل كثافة في استخدام الطاقة والكربون.

الجدول ٣: كثافة الكربون (بآلاف ملايين الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي

البلدان	الناتج
الولايات المتحدة	0.46
الاتحاد الوروبي	0.29
اليابان	0.19
الصين	1.67
الهند	1.3

المصدر : الملحق الإحصائي

هذا الانخفاض في كثافة الكربون بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل يأتي في شق منه نتيجة للتحول إلى قيمة مبنية على المعرفة ورأس المال البشري في أثناء عملية النمو. ويأتي في شق آخر منه نتيجة لانتقال الصناعات كثيفة الطاقة والكربون إلى بلدان منخفضة الدخل. وغالباً ما تعيد هذه الصناعات تصدير منتجاتها إلى بلدان متقدمة. وإلى هذا الحد، تدين البلدان النامية بكثافة الكربون لديها ليس لأنماطها الخاصة في الاستهلاك بل لأنماط البلدان المتقدمة. وانخفاض كثافة الكربون سوف يكون مفيدا لكنه لن يحل المشكلة. لقد ولدت مناقشة الاحتباس الحراري العالمي مصطلحاتها الخاصة. "فالتخفيف" يشير إلى الجهود الرامية إلى تخفيف أثر الغازات المنبعثة؛ و"التكيف" يشير إلى الجهود الرامية إلى التعامل مع عواقب تغير المناخ. وتوخيا للبساطة في التعبير، فإننا نخفف حتى لا نضطر إلى التكيف، ونحن نتكيف طالما أننا نعجز عن التخفيف.

تشمل جهود التخفيف تخفيض انبعاثات الكربون بزيادة كفاءة الطاقة. وقد تشمل أيضاً التدابير الرامية إلى التخلص من الكربون بزراعة الأشجار مثلاً. وتشكل عمليات إزالة الغابات والتغيير في استخدامات الأراضي ما بين ٢٠-٣٠ في المائة من نمو الانبعاثات، التي يمكن تخفيضها بدرجة كبيرة بتجنب إزالة الغابات والتوسع في التشجير. وقد يتضمن التخفيف أيضاً محاولات معادلة الغازات المنبعثة: أي لو أمكن جعل الغلاف الجوي عاكساً بدرجة أكبر، مثلاً، لاستطاع أن يصد الإشعاع المولد للحرارة قبل أن يصل إلى سطح الأرض وتتلقاه الغازات المنبعثة.

والتكيف يشمل ري الحقول المحرومة من المطر، أو بناء حواجز لمواجهة ارتفاع مستويات سطح البحر، أو الاتجاه إلى اليابسة بعيداً عن سواحل البحر. وقد يشمل المصطلح أيضاً المواجهات الطبية للأمراض التي قد تنتشر في المناخ الأعلى حرارة ورطوبة.

"يجب أن تجد اتفاقيات تغير المناخ سبيلا للتواؤم مع النمو في البلدان النامية. لا نريد أن نقول: 'آسف، لقد وصلت متأخراً؛ لقد تغير العالم، وليس لك أن تنمو'. هذا ببساطة لا يصح."

مايكل سبنس

ما هو الخطر الذي تتعرض له البلدان النامية؟

بعض الدول التي من المحتمل أن تعاني بدرجة أسوأ من الاحتباس الحراري العالمي وتكون الأسبق في التضرر منه، هي دول فقيرة تقع في المناطق الاستوائية. وتشير النماذج، مثلا، إلى إن تآكل السواحل قد يهدد ما يزيد على مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠ في دلتا النيل في مصر،

ودلتا الميكونج في فيتنام، ودلتا نهرى الجانج وبراهما بوترا في بنجلاديش[٣٥].

كما تفتقر البلدان النامية إلى الموارد اللازمة للتكيف بسهولة مع الاحتباس الحراري العالمي. فليس بمقدورها، مثلاً، نقل أعداد كبيرة من السكان من المناطق المنخفضة.

لكن الاقتصادات النامية ليست وحدها الضحية المحتملة لتغير المناخ. فبعضها يساهم أيضاً في هذه المشكلة؛ فالصين، والهند، واقتصادات أخرى كبيرة، وسريعة النمو تولِّد الآن من غاز ثاني أكسيد الكربون كميات كبيرة للغاية. فالانبعاثات السنوية للصين، مثلاً صارت الآن تماثل تقريباً انبعاثات أمريكا. ولن يفلح العالم في جهوده من أجل تخفيف الاحتباس الحراري العالمي ما لم تشارك الاقتصادات الأكبر والأسرع نمواً في ذلك.

نتيجة لذلك تتعرض الصين، والهند وأقرانهما لضغوط من أجل الالتزام بتخفيض انبعاثاتها بنسبة مئوية معينة بحلول عام ٢٠٥٠. وهم يقاومون؛ لأن مثل هذه الالتزامات قد تهدد نموهم، ولأنهم يرون أن ذلك ليس من العدل. والالتزامات التي يطالبون بتقديمها تتجاهل حقيقة أن نصيب الفرد من هذه الانبعاثات أقل من نظيره في الاقتصادات المتقدمة. وفي رأيهم أن المساواة في نصيب الفرد من الانبعاثات هو الشرط الأدنى للعدالة[٣٦].

ليس من الحكمة السعي للحصول على التزامات طويلة الأجل من البلدان النامية لتخفيض انبعاثاتها، ولا من المحتمل أن يسفر ذلك عن اتفاق. فمازال هناك الكثير مما لا نعرفه عن تأثير تغير المناخ وتكلفة خفض الكربون. وسوف يتم إيجاد حلٍّ لهذا الوضع الذي يكتنفه عدم التيقن بمرور الزمن. لذلك لا ينبغي على العالم أن يحصر نفسه داخل التزامات كمية دقيقة للمستقبل الممتد بعيداً. وبدلاً من ذلك ينبغي له أن يتوقع أن تتحسن المعلومات وتترك بعض الخيارات مفتوحة. ومن شأن أهداف التخفيف المرحلية – التي تحدد على فترات دورية – أن تسمح للسياسات بالاستجابة للمعلومات الجديدة عند وصولها.

ونحن نعلم أن الاحتباس الحراري في العالم سوف يزداد نتيجة لتراكم حجم معين من مخزون الغازات المنبعثة. لكننا لا نستطيع أن نحدد قدر هذا الاحتباس الحراري بأية درجة من الدقة. كما أننا لا نعرف تكلفة خفض الانبعاثات. إذ إنها تتباين حسب مصدرها – فقد يكون تخفيض الانبعاثات الصادرة من وسائل النقل أو من محطات القوى أرخص كلفة، وقد تتباين حسب الموقع، فقد يكون تخفيض ثاني أكسيد الكربون في آسيا أو أفريقيا أكثر كلفة. كما أن تكلفة خفض الكربون سوف تتغير أيضاً في المستقبل، مع ظهور تكنولوجيات نظيفة جديدة.

وفي مواجهة هذه الجوانب غير المؤكدة، ليس من الحكمة لبلد ما أن يقف مكتوف الأيدي. لكن المخاطر تكون أعظم بالنسبة للبلدان الفقيرة. فإذا

---

[٣٥] المنظمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠٠٧. "النظم الساحلية والمناطق المنخفضة" في تغير المناخ ٢٠٠٧: التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. كامبريدج، المملكة المتحدة: صحافة جامعة كامبريدج.

[٣٦] صرح رئيس الوزراء الهندي د. مانموهان سيننغ بأن الهند ستكون مستعدة للتعهد بالإبقاء على نصيب الفرد من الانبعاثات دون مستوى البلدان الصناعية، وبذلك تمنح الأخيرة حافزاً قوياً لتخفيض انبعاثاتها بأسرع ما يمكن.

اتضح أن الغازات المنبعثة سوف تسبب احتباس المناخ بدرجة أقل مما كنا نظن، أو اتضح أن تكلفة خفض الكربون أكبر بكثير مما كنا نظن، قد تندم البلدان النامية على ما تكون قد بذلته من وعود طويلة الأجل.

وينبغي الحكم على الجهد الرامي لخفض الكربون بنسبة مئوية معينة على أساس معيارين: الأول هل هو كفء؟ أي: هل نحن نخفض الكربون بأقل تكلفة ممكنة؟ والمعيار الثاني هو: هل هو منصف؟ بمعنى هل يمنح جهد التخفيف فرصة لطموحات الاقتصادات النامية لرفع مستويات معيشتها؟

لو افترضنا أن كل بلد ينبغي له أن يتحمل تكلفة حربه الخاصة ضد الكربون، فلن تجتاز أية صفقة هذين الاختبارين. إذ إن أي اتفاق كفء سوف يكون غير منصف، لأن الكفاءة ستتطلب تخفيض الكربون في العالم النامي، وأي اتفاق منصف سيكون غير كفء، لأن تخفيض الكربون في العالم الغني مكلف. وبذلك نكون قد وقعنا في مشكلة.

من حسن الطالع أن هناك مخرجاً من هذه المشكلة: إذ إنه من الممكن فصل تكلفة التخفيف عن موقع التخفيف. من يخفض الكربون مسألة، ومن يتحمل التكلفة مسألة أخرى. ومن حيث المبدأ يمكن للبلدان مرتفعة الدخل أن تتحمل تكلفة تخفيض الكربون في البلدان النامية. ويمكن إجراء التخفيضات بكفاءة، أي بالتوزيع العادل للتكلفة.

هناك طريقتان لعمل ذلك: فرض ضريبة عالمية على الكربون أو توزيع عالمي لتصاريح الغازات المنبعثة (التي توفر حافزاً لاختراع طرق للاقتصاد فيه). وكلاهما يُسْفِران عن نمط كفء لتخفيضات الكربون.

كيف لنظام يضع حد أقصى لانبعاثات الكربون والتجارة فيه أن يفصل التكلفة عن الموقع؟ يتم منح تصاريح للبلدان تعطيها الحق في بعث كمية معينة من ثاني أكسيد الكربون. وتمنح تصاريح كافية للبلدان الفقيرة بما يعطيها مجالاً للنمو. لكن لأنها يمكن أن تبيع هذه التصاريح بالأسعار السائدة للكربون، مما يخلق لديها حافز للامتناع عن استخدام هذه التصاريح، وإذا كان التوفير في الكربون أرخص من السعر العالمي لبعث الكربون، فإنهم سيبيعون التصريح بدلاً من استخدامه.

وضريبة الكربون وحدها لا تفصل تكلفة التخفيف عن الموقع. وتدفع البلدان ضريبة الكربون المستحقة عليها. وحتى لو احتجزت البلدان أيضاً الإيرادات، فقد تضر هذه الضرائب بالاقتصاد. لذلك ينبغي أن تستكمل ضريبة الكربون العالمية الموحدة بآلية تقاسم الأعباء التي تقوم بتجميع الإيرادات وتحول الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة بناء على مبدأ منصف.

إن العالم ليس مستعداً بعد لتبني أي من هذه الحلول. ومازالت أمامنا سنوات طويلة من التصميم، والتفاوض، والتنفيذ. لكن ماذا ينبغي على البلدان أن تفعله إلى أن يتم ذلك؟

توصي اللجنة باتخاذ الخطوات التسع التالية، وهذه الخطوات لو تم اتخاذها مجتمعة، من شأنها تخفيض الانبعاثات، وبذلك تدفع بعضاً من

أسوأ أخطار الاحتباس الحراري العالمي. وسوف تكشف عن المزيد بشأن تكلفة تخفيض الانبعاثات، وسوف تشجع ظهور تكنولوجيات حديثة تقلل من هذه التكاليف. وهذه الخطوات أيضاً منصفة:

١. على الاقتصادات المتقدمة أن تخفض انبعاثاتها أولاً، ويجب أن تفعل ذلك بإقدام وجرأه. وذلك من شأنه أن يبطئ من سرعة تراكم الكربون في الغلاف الجوي. كما أن ذلك سوف يكشف عن الكثير بشأن حجم التكلفة الحقيقية لخفض انبعاثات الكربون.
٢. يجب تقديم دعم سخي للتكنولوجيا التي تستخدم الطاقة بكفاءة وكذلك لتكنولوجيا خفض الكربون بما يقلل من تكلفة التخفيف.
٣. على الاقتصادات المتقدمة أن تسعى جاهدة لتسعير للكربون.
٤. يجب أن تسند مهمة رصد تخفيضات الانبعاثات وغيرها من تدابير التخفيف إلى مؤسسة دولية، ويجب أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.
٥. على البلدان النامية، وهي تقاوم وضع أهداف طويلة الأجل، أن تعرض تخفيض الكربون في داخلها، إذا كانت البلدان الأخرى مستعدة لدفع تكلفة ذلك. ويتم هذا التعاون المشترك من خلال أحكام آلية التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو. ويمكن للبلدان الغنية الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا البروتوكول بدفع مقابل تخفيضات الكربون في البلدان الأكثر فقراً.
٦. على البلدان النامية أن تتعهد برفع الدعم عن الوقود خلال فترة معقولة. فهذا الدعم يشجع على التلوث، ويلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل الميزانيات الحكومية.
٧. على جميع البلدان قبول المعيار الثنائي للكفاءة والعدالة في تخفيف الكربون. وعلى البلدان الأكثر غنى أو ذات مستويات الدخل المرتفع أو القريبة منه، أن تقبل، على وجه الخصوص، بأن يكون لكل فرد فيها ذات الاستحقاقات من الانبعاثات مثل غيرها من البلدان.
٨. على البلدان النامية توعية مواطنيها بقضية الاحتباس الحراري العالمي. والوعي ينمو بالفعل، ويحدث بذلك تغييرات في القيم والسلوك.
٩. يجب أن تركز المفاوضات الدولية على الاتفاق على أن يتم تحقيق التخفيضات في الكربون بالنسبة للبلدان الأكثر تقدماً خلال ١٠ أو ١٥ عاماً من الآن. ويجب أن تُصَمَّم جهود التخفيف هذه بحيث تكشف التكاليف الحقيقية للتخفيف.

ولا نعلم ما يتعين على البلدان أن تضحي به من نمو من أجل تخفيض الكربون خلال ٢٥ عاماً من الآن. وإذا كانت تلك التكاليف مرتفعة فستكون أمامنا خيارات صعبة. وإلى أن يتم ذلك، يجب علينا أن نخفض تلك التكاليف، وأن نوزع التخفيضات بكفاءة، وأن نوزع التكاليف بإنصاف.

"إن مكافحة تغير المناخ سوف تغير بالطبع نمط النمو. فقد تخفضه في بعض الأماكن، وتوسعه في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، إذا دفعنا أموالاً للناس من أجل الإبقاء على الغابات، فقد تستخدم هذه المدفوعات في أغراض إنتاجية".

لورد جون براون

تزايد التفاوت في الدخول والنزعة الحِمائية

يتزايد التفاوت في الدخول في عدد مذهل من البلدان عبر الكرة الأرضية (انظر الشكل رقم ١٠). ويعد هذا الاتجاه ظاهرة معقدة لها أسباب متعددة: التغير التكنولوجي، والأسعار النسبية المتغيرة، والعولمة. ومع ذلك، فإن جانباً كبيراً منها يُعْزَى إلى العولمة.

والنتيجة هي تزايد الشكوك إزاء فوائد العولمة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ويعتبر استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة بيو بشأن التوجهات العالمية في أكتوبر ٢٠٠٧ كاشفاً ومقلقاً في نفس الوقت. فهو يشير بوضوح إلى أن الحماس لمزيد من الانفتاح في الاقتصاد العالمي يتأرجح في كثير من الاقتصادات المتقدمة، وفي بعض البلدان النامية أيضا. وهناك فقط بلدان في شرق آسيا تشجع هذا الاتجاه.

ومن الناحية السياسية يمكن ترجمة هذه التوجهات بسهولة إلى شعور مناصر للنزعة الحمائية. فالإدارة الأمريكية، مثلاً، تجد صعوبة في إقناع الكونجرس بالموافقة على عقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع حلفاء لها مثل كولومبيا، وكوريا وبالمثل، تكافح منظمة التجارة العالمية، التي وصفها مديرها العام باسكال لامي بأنها "بوليصة تأمين ضد النزعة الحمائية" من أجل تحقيق تقدم في جولة الدوحة من مباحثات التجارة العالمية، التي أطلقت في الدوحة في عام ٢٠٠١، وكان مقرراً في الأصل إتمامها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد يختلف الاقتصاديون على المغزى الاقتصادي من الصفقة العالمية موضع التفاوض، إلا أن التقدم في جولة الدوحة قد اكتسب أهمية رمزية كمحك لالتزام العالم بنظام تجاري متعدد الأطراف ومرن في مواجهة رد انتقامي حمائي محتمل.

شكل (١٠): التغير السنوي في معامل جيني

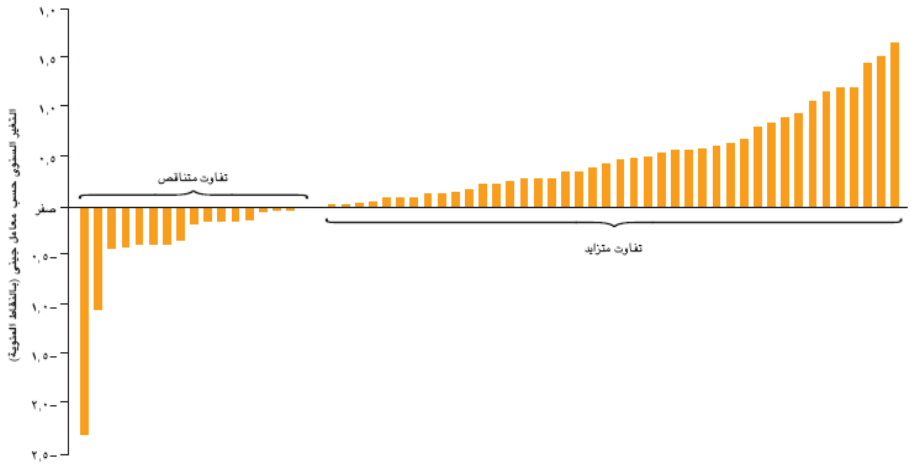

المصدر: البنك الدولي ، تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٨.

ملحوظة: تتباين الفترة الزمنية تبعاً لتوافر البيانات وهي تبدأ من أواخر الثمانينيات وأواخر التسعينيات من القرن العشرين وأوائل العشرينيات من القرن الحادي والعشرين.

ويبدو لنا أن هذا التحول في المشاعر المثير للقلق يعتبر، إلى حد كبير، نتيجة لاتجاهين، لم يفعل صانعو السياسات في معظم البلدان سوى القليل من أجل تحسينهما. الأول: هو الانتقال السريع للنشاط الاقتصادي من مكان إلى آخر. والثاني هو تأثير التكنولوجيات الموفرة للعمالة، خاصة في مجال معالجة المعلومات. وكلا الاتجاهين يضيفان إلى النمو الاقتصادي. لكن كليهما أيضاً يشكلان تهديداً محتملاً لوظائف بعض الناس وللأمان الوظيفي.

وبمعنى مهم، الاقتصاد العالمي هو بمثابة سلعة عامة، يتطلب توفيرها إجراءً منسقاً من جميع البلدان. وبجهد كافٍ من الحكومات والمنظمات الدولية، يمكن توزيع منافع الاقتصاد العالمي على نطاق واسع عبر الأمم وفي داخلها. وتوفِّر المكاسب الصافية للرفاهية الناجمة عن الانفتاح موارد كافية لتعويض ما تسفر عنه العولمة من ضحايا وانفجار مشاعر السخط، لو توفرت لدى الحكومات الإرادة السياسية للتعامل مع المشكلة. وفي الوقت الراهن يتسق الكلام النظري مع هذه الأولوية. ولكن الأفعال لا تتسق معها.

في البلدان النامية، كما لاحظنا من قبل، من المحتمل تماماً أن تنجح السياسات التي يتم تصميمها لعرقلة الدخول (إلى السوق) والخروج (منها) في إبطاء الإنتاجية والنمو. ويصدق نفس الشيء على الاقتصاد العالمي إلى درجة كبيرة. فحماية الشركات والوظائف من المنافسة من شأنه أن يبطئ التقدم الاقتصادي. وهناك منهج أفضل وهو حماية الناس والدخول، وتقديم الدعم للعمال في فترات الانتقال من وظيفة إلى أخرى، والمحافظة على فرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية في أثناء الفترات الانتقالية.

ولتعزيز الدعم لاقتصاد عالمي منفتح، قد تضطر الحكومات إلى تغيير سياساتها المحلية. فالاقتصاد الأمريكي، مثلاً، يقدم مستويات من التأمين الاجتماعي تعتبر أدنى نسبيا بالمقاييس الأوربية. ومع مرور الزمن، صار النظام الضريبي أقل اعتماداً على الضرائب التصاعدية. وتم تحويل بعض الوظائف الاجتماعية إلى الحكومة المحلية، وإلى المنظمات التي لا تستهدف الربح. ويذهب البعض إلى أن هذا يحقق توازناً أفضل بين التأمين الاجتماعي والحماية من جهة، والمرونة والكفاءة من جهة أخرى.

والبعض الآخر يتبنى، كما يتوقع المرء، رأياً مغايراً. ونود فقط أن نؤكد أن ما يحققه بلد ما من توازن بين المرونة، والأمن، والكفاءة، والرفاهية، ليس أبدياً ولا بمعزل عن الظروف. فإذا ازداد تواتر الصدمات الاقتصادية أو اشتدت، فقد يتطلب الأمر تدابير جديدة. وقد يبدو طبيعياً تماماً أن تفكر في ضرورة أن تتكيف شبكات الأمان ونظم التأمين الاجتماعي لبلد ما، وربما أيضاً النظام الضريبي. ومن الواضح تماماً أن

"إن قيادة الاقتصاد العالمي مدعاة للقلق. فإن نظاماً غير قادر على التوصل إلى توافق في الرأي بشأن جولة الدوحة التجارية يحتمل أن يفشل في التوصل إلى توافق حول قضايا عالمية أخرى حرجة مثل الاحتباس الحراري العالمي أو صعود القوى في الرأي ذات النزعة الحمائية في البلدان الصناعية."

مونتيك سينغ أهلووليا

المنهج البديل أسوأ. وهو الإبقاء على النظم المحلية في حالة هلامية، والابتعاد عن الاقتصاد العالمي بدلاً من ذلك.

وهذه النزعة الدفاعية ضارة وتؤتي عكس ما يستهدف منها. فهي تضر بشركاء البلد التجاريين على المدى القصير، وتضر البلد ذاته على المدى الطويل. ولكن مهمة الدفاع عن اقتصاد عالمي منفتح سوف تكون أيسر لو توقفنا عن الحديث عنها كخيار واضح وبدأنا نعترف بأنها عمل شاق ومثير للتحدي. ليس من السهل تطويع السياسات المحلية وتنسيق الاستجابات الدولية في إطار ساحة عالمية دائمة التغير. وما يخدم التكنولوجيا أيضا الإقرار منذ البداية بأن المزايا والأعباء تتوزع بصورة غير متماثلة عبر البلدان، وعبر جماعات الناس داخل البلدان.

صعود الصين والهند وتراجع أسعار السلع المصنعة

لا يحتاج المرء إلى أن يقضي وقتاً طويلاً في الإنصات إلى هموم البلدان النامية الأشد فقراً حتى يكتشف أن أحد دواعي القلق الكبرى هو كيف تجد في الاقتصاد العالمي موضع قدم لها إلى جانب العملاقين: الصين والهند. إن البلدان النامية التي تفتقر إلى ثروة الموارد تشق طريقها بصعوبة إلى أسواق العالم، باستثمار ما تتمتع به من وفرة نسبية في العمالة. لكن أي قيمة تكون لوفرة العمالة في عالم تتمتع فيه الصين اليوم، والهند مستقبلا بميزة تبدو كاسحة في الصناعة التحويلية كثيفة العمالة؟

هل ستظل إستراتيجية النمو، التي نجحت بصورة جيدة خلال الأعوام الخمسين الماضية، خياراً جذاباً في المستقبل؟ ثمة شواهد على ظهور مشكلة محتملة. فعندما انتهى العمل باتفاقية الألياف المتعددة في نهاية عام ٢٠٠٥، توسعت صناعة المنسوجات، بعد أن تحررت من نظام الحصص الوطنية، في بعض البلدان، وتقلصت في بلدان أخرى. وكانت لذلك تبعات قصيرة الأجل مدمرة في أفريقيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، بينما نجحت بنجلاديش، وكمبوديا، والهند، وفيتنام، والصين بالطبع.

ما من بلد يستطيع المحافظة على قدرته التنافسية الفائقة في الصناعات كثيفة العمالة إلى أجل غير مسمى. فعند نقطة ما، يتم استيعاب فائض العمالة وترتفع الأجور، ولكن لما كان ٥٥ في المائة من سكان الصين و٧٢ في المائة من سكان الهند مازالوا يعيشون في الريف فقد يطول الانتظار كثيراً.

أدت كفاءة وحجم صناعة الصين التحويلية إلى خفض أسعار كثير من السلع المصنعة بالنسبة لكثير من السلع والخدمات الأخرى في الاقتصاد العالمي (انظر شكل رقم ١١). (هناك استثناءات من ذلك، حيث إن السعر النسبي لخدمات المعلومات والتكنولوجيا ربما انخفض بأسرع من ذلك.)

لا يعني هذا التراجع في أسعار السلع المصنعة أن إستراتيجيات النمو القائمة على العمالة الكثيفة أصبح من المستحيل الأخذ بها. إلا أنها تعني ضمناً أنها صارت أصعب في بدئها، وأقل فاعلية في زيادة الدخول عما

كانت في الماضي. وتلك نذر مثبطة للبلدان – وكثير منها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء – التي نأمل في أن تحذو حذو النمور الآسيوية وغيرها من البلدان.

شكل رقم ١١: التراجع الذي قادته الصين في أسعار السع المصنعة

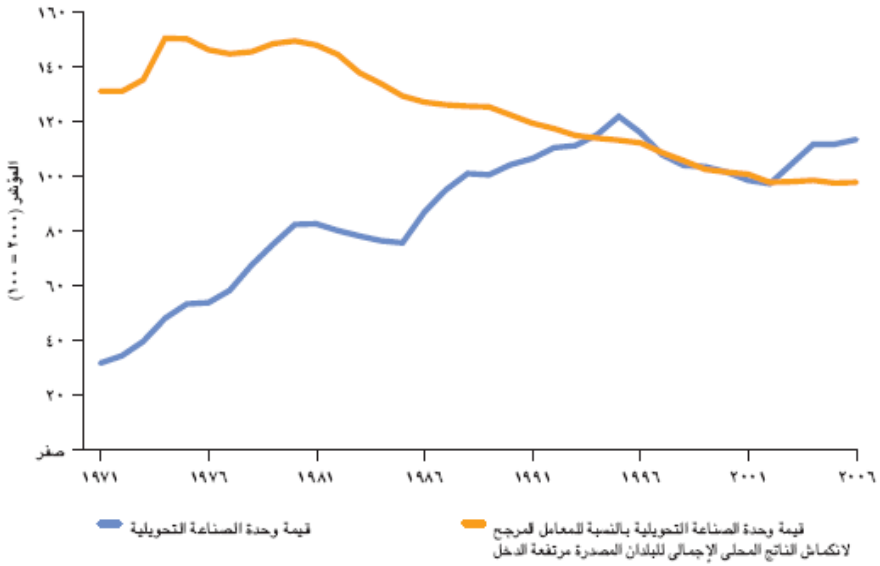

المصدر: مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، البنك الدولي.

في رأي بول كولبير من جامعة أوكسفورد أن أوروبا يجب أن تمنح البلدان الأفريقية تفضيلات تجارية، مما يساعدها في التنافس رغم تدني الأسعار العالمية. وقد اتخذت بالفعل خطوات لتنفيذ هذه التوصية. وميزة هذا النهج أنه مؤقت وجاء في وقته. وفي حالة نجاحه، فلن يكلف البلدان المانحة للتفضيلات التجارية كثيراً. وفي حالة عدم نجاحه، ستكون التكلفة لا شيء أساساً. وهذه المزايا، إذا نجحت، يمكن توسيع نطاقها لتشمل طائفة أوسع من البلدان الفقيرة التي تجتاز المراحل المبكرة من نموها وتنويع صادراتها.

وسوف يتطلب تنفيذ التفضيلات التجارية قواعد منشأ أكثر مرونة – قواعد تحدد تفصيلات دقيقة مثل ما إذا كان قميص مصنوع من غزل صيني سيعامل كمنتج أفريقي أم صيني. وهذه القواعد غالباً ما تُلْقِي مطالب غير واقعية على البلدان النامية إلى درجة أنها لا تستطيع الاستفادة من المزايا الممنوحة لها.

ولزامًا علينا أن نقول إن سلاسل التوريد العالمية التي تنتشر داخل بلدان مثل الصين والهند تمثل فرصة مهمة، وليست فقط تهديدا. فالصين تستورد كميات متزايدة من السلع من بلدان أخرى في آسيا. وهذه السلع إما أنها تخدم سوقها المحلية المتنامية أو أنها تغذي سلاسل التوريد التي هي

جزء منها. وثمة شواهد متزايدة على أن هذا الطلب الجديد والمتنامي يمكنه أن يمتد، وسوف يمتد، إلى أجزاء أخرى من العالم.

مشكلة "التجميع" (The Adding-Up)#

أحيا صعود الصين والهند قلقاً قديماً إزاء النمو الذي تقوده الصادرات وهو: أن هذه الإستراتيجية قد تصلح لبلد ما، لكن هل يمكن أن تصلح لبلدان كثيرة؟ ولو حاول عدد من الاقتصادات أن يوسع صادراته من السلع المصنعة الكثيفة العمالة، فمن سيستورد هذه السلع؟

لقد طُرِحَ هذا السؤال من قبل، مدفوعا بصعود النمور الأسيوية الأربعة- كوريا؛ وتايوان - الصين؛ وهونج كونج- الصين؛ وسنغافورة، وجهود طائفة أوسع من البلدان من أجل محاكاة نجاحهم. وقام ببحث هذا السؤال وليام كلاين من مركز التنمية العالمية في سلسلة مؤثرة من الدراسات خلال الثمانينيات من القرن العشرين. وقد قام أخيراً بمراجعة نتائج ورقته المبدئية وكتابة الملاحق على ضوء أكثر من ٢٥ عاماً من الشواهد [٣٧].

يشار إلى هذه المشكلة بأنها إما "مشكلة التجميع" أو "مغالطة التكوين"؛ أي: ما يصدق على مستوى البلد الواحد، قد لا يصح على المجموع. فالنمو المدفوع بالصادرات قد "لا يجمع" في النهاية على الأقل لسببين: أحدهما هو أن إغراق السوق بالسلع المصنعة يخفض الأسعار، مما يؤدي إلى تخفيض العوائد الخاصة والاجتماعية على الاستثمار في الصناعة التحويلية. وثانيهما أن سيلاً من الصادرات قد يستثير النزعة الحمائية في الأسواق المستوردة (معظمها الاقتصادات المتقدمة)، مما يؤدي مرة أخرى إلى تخفيض العوائد على الاستثمار في هذه الصناعات.

ومنذ قام كلاين بدراسته المبدئية، خرجت النمور الأربعة الأصلية، إلى حد كبير، من الصناعات الأكثر كثافة في العمالة. وكان ذلك أمراً طبيعياً، فقد أصبحت النمور أكثر ثراء وزادت تكلفة عمالها وكان ذلك نموذجاً للتطور الهيكلي الذي ارتكز إليه النمو.

ومع خروج النمور من هذه الصناعات، دخلت الصين بقوة. ويبدو أن حجمها ونموها أدى إلى تخفيض السعر النسبي للسلع المصنعة. لكن هناك أيضا شواهد تدل على أن الدخول المرتفعة بدأت في دفع اقتصاد الصين بعيداً عن الصناعات كثيفة العمالة. وأخذ بعض هذه الصناعات ينتقل إلى بلدان أخرى في مراحل مبكرة من عملية النمو. كما برزت الصين أيضاً كسوق مهمة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة التي تبيعها الاقتصادات المتقدمة، خاصة اليابان، والنمور الأربعة التي أزاحتهم.

وبينما يبدو النمط المتطور للتجارة معقدا بصورة مثيرة للاهتمام، إلا أنه لا توجد سوى شواهد قليلة تشير إلى أن نقطة الدخول التي أتيحت للنمور ثم للصين قد أغلقت أمام الوافدين المتأخرين. وقد يكون السعر

[٣٧] "الصادرات الصناعية والنمو الاقتصادي: إعادة النظر في مغالطة التكوين." ورقة أُعدت للبنك الدولي ٢٠٠٦.

النسبي للسلع المصنعة قد هبط، مما أدى إلى تخفيض العوائد على الاستثمار في هذا القطاع. لكن في البلدان الفقيرة، حيث تتوافر العمالة الرخيصة، مازالت تلك العوائد تتجاوز تكلفة رأس المال. حتى الآن مازالت الأسواق في الاقتصادات المتقدمة مفتوحة. ورغم ذلك، كما لاحظنا من قبل، توجد مؤشرات على تصاعد المشاعر الحمائية في عدد من البلدان. وربما لم نسمع بعد الكلمة الأخيرة في هذا الأمر.

وتماماً مثلما تدخل بعض البلدان في مجال الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، تخرج منها بلدان أخرى. وليس هناك ضمان بأن معدل الدخول يعوض معدل الخروج، بحيث لا تكون لمشكلة التجميع تأثير حادّ أبداً. لكن هذه العملية الديناميكية تفيد بالتأكيد. وقد لاحظ كلاين أن الوافدين الجدد المحتملين الذين ينتظرون وراء الكواليس ليسوا كباراً بالنسبة للطلب العالمي. إضافة إلى ذلك أن الصين تتطور بسرعة كبيرة لدرجة أنها قد تخرج من بعض الصناعات عاجلاً وليس آجلاً. وهاتان الحقيقتان تطمئنان كلاين بأن المسار كثيف العمالة لا يحتمل أن ينقطع في المستقبل القريب.

ومع ذلك يبدى كلاين قلقة إزاء قضية أخرى، وهي مشكلة "الاختلالات العالمية." فمنذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، حقق كثير من الاقتصادات سريعة النمو فوائض تجارية. ولم تكن هذه الفوائض ضخمة، لكن كان هناك كثير منها. كما أن عدة بلدان نامية، منها الصين، أيضاً جذبت تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص إلى داخلها. وقد ألقت الفوائض التجارية، وتدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل مجتمعين ضغطا متصاعداً على سعر الصرف، الذي هدد بدوره القدرة التنافسية للصادرات. ولدرء هذا التهديد، قامت البنوك المركزية بشراء كميات كبيرة من الدولارات، التي أضافتها إلى احتياطياتها من النقد الأجنبي.

كانت النتيجة الصافية هي تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، التي مولت العجز التجاري لديها، مما سمح للبلاد بأن تعيش حياة تفوق إمكانياتها. وهذا الإنفاق الأمريكي هو الذي جعل الاقتصاد العالمي في حالة نشاط، لكن ليس من المرجح أن يدوم ذلك. والحقيقة أنه عند كتابة هذا التقرير يوجد هناك بعض المحاولات الجارية بالفعل لإعادة التوازن.

يتطلب النمو الاقتصادي مصدراً للطلب إلى جانب العرض. وعلى مدى السنوات العشر الماضية قدمت أمريكا أكثر من نصيبها من الطلب. فإذا كان هذا الوضع العام غير قابل للاستمرار، وربما كان كذلك، عندئذ قد يتباطأ النمو حقيقة عندما يبدأ في التراخي. إلا أن مصادر أخرى للطلب قد تبرز لكي تبعث النشاط والحركة في السوق. ويكمن التحدي في التوفيق بين الانخفاض في العجز الذي تحققه الولايات المتحدة، وتخفيض فائض الادخار لدى البلدان النامية. والتنسيق مطلوب للاتفاق على الهدف وتحقيق التوافق بين الآفاق الزمنية.

هناك عدد من البلدان التي تمتلك بالفعل القدرة الاقتصادية الضخمة لكي تسهم إسهاماً ملحوظاً في الطلب العالمي. وسوف تلحق بها بلدان أخرى، لو نجحت بلدان أكثر في تسريع النمو. ولذلك من الممكن تماماً أن

تستقر تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في نمط أكثر استمراراً، يحافظ، رغم ذلك، على معدلات النمو التي تحققت في العقد الماضي.

تصاعد أسعار الغذاء والوقود

الغذاء

شهد العامان الماضيان ارتفاعات حادة- لم تكن متوقعة في معظمها- في تكلفة الغذاء، عكست بذلك اتجاه الأسعار المتدنية التي استمرت عدة عقود. وحيث إن الفقراء يخصصون ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع دخلهم لإطعام أنفسهم وأسرهم فقد جاءت الزيادة الحادة في أسعار الأرز، والحبوب، وزيوت الطعام بمثابة خفض هائل في دخولهم. وفي حين أن ارتفاع أسعار الغذاء يعتبر على المدى الطويل فرصة بالنسبة لمن يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، إلا أن ذلك من شأنه أن يحدث أزمة ذات أبعاد خطيرة بالنسبة لفقراء الحضر والريف، خاصة الأطفال على المدى القصير. ويقدر البنك الدولي بأن هناك نحو ١٠٠ مليون شخص قد سقطوا في هوة الفقر بسبب ارتفاع الأسعار خلال العامين الماضيين. وتتعرض أفريقيا والبلدان المنخفضة الدخل بوجه خاص لهذا الخطر، حتى البلدان متوسطة الدخل قد تتعرض للخطر ما لم يتوافر لديها شبكات أمان اجتماعي متطورة.

ماذا يكمن خلف هذه الزيادات الحادة؟ هناك أسباب محتملة كثيرة لم تتضح بعد أهميتها النسبية. وتشمل العوامل التي ساهمت في ذلك زيادة الطلب، والتحول في أنماط التغذية، وحالات الجفاف، وربما المضاربات المالية، وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية الرئيسية مثل الأسمدة، والسياسات التي تشجع على استخدام الأرض والمنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد الوصول إلى توافق في الرأي بشأن الأهمية النسبية لهذه العوامل، يعتقد الكثيرون أن السياسات التي تفضل إنتاج الوقود الحيوي على إنتاج الغذاء تحتاج إلى مراجعة ويتعين تغييرها إذا لزم الأمر.

وقد تكون هناك عوامل أخرى طويلة الأجل لها تأثيرها. وقد أشار البعض إلى أن الأسعار الزراعية المتدنية التي سادت أخيراً ولدت إحساساً زائفا بالأمن وسط الحكومات، مما أفضى بهم إلى إغفال الاستثمار في البنية التحتية الريفية، وبرامج البحث والتطوير، والتخزين، وبرامج الأمن الغذائي، التي كانت يوماً ما تمثل أولوية بالنسبة للحكومات. وبالتوازي مع ذلك، شجعت السياسات الزراعية في بلدان كثيرة على إنتاج السلع غير الغذائية على حساب السلع الغذائية.

وأياً كانت الأسباب، فإن ارتفاع الأسعار يتطلب حلاً. وقد حشدت الأمم المتحدة، والبنك الدولي والوكالات الأخرى متعددة الأطراف جهودها من أجل التعامل مع الأزمة العاجلة بتقديم مساعدات في شكل أموال وغذاء معا. إن التحدي ضخم، لأن هذه المشكلة عالمية. وليست مثل وقائع

المجاعات، وسوء التغذية التي جرت في الماضي، والتي كانت لها أسباب محلية مثل الجفاف أو الصراعات.

وإن كانت الاستجابة المبدئية متعددة الأطراف مشجعة، إلا أن الأزمة قد سلطت الضوء على ضعف التنسيق الاقتصادي بين البلدان بصورة تبعث على القلق، وهو موضوع سوف نعود إليه في جزء لاحق من هذا التقرير. فكردّ فعل لهذه الأزمة لجأت بعض أكبر البلدان المنتجة للغذاء مثلا لجأت إلى الحد من صادراتها للمساعدة في احتواء الأسعار في داخلها. وإن كانت هذه الخطوات مفهومة تماما كتدبير طارئ، إلا أنها تُفاقِم من عجز العروض في باقي الاقتصاد العالمي؛ بما يزيد من ارتفاع الأسعار أكثر من هذا. ونتيجة لذلك صارت أسواق الغذاء العالمية مفتتة بصفة مؤقتة. وعلى المدى الطويل يشجع هذا البلدان على الاكتفاء الذاتي في الغذاء، حتى ولو لم يكن لها ميزة نسبية في ذلك. وحتى الآن هناك وعي ضئيل بهذه المخاطر بعيدة المدى، ولا توجد أية آلية عالمية مناسبة لتدبرها.

كما أن ارتفاع الأسعار سوف يغري الحكومات بفرض قيود سعرية. وهذه التدابير أيضاً مفهومة بل وربما لها ما يبررها في حالة الطوارئ. وإذا كانت الحكومات ترغب في حماية المستهلكين، فإن عليها أن تدرك أن مثل هذا التدخل في آلية الأسعار سوف يأتي بعكس ما هو مستهدف على المدى البعيد.

ويعتبر ارتفاع الأسعار إشارة مهمة لمنتجي الغذاء المحليين تشجعهم على التوسع في إنتاجهم. لكن ليس كل المزارعين قادرين على الاستجابة بقوة. وهناك أعداد كبيرة من صغار المزارعين يفتقرون إلى التكنولوجيا والمدخلات اللازمة لرفع مستوى إنتاجيتهم إلى كامل طاقتها. لذلك، فإن استجابة العرض الفعالة تتطلب استثماراً ما مستداماً في الجوانب الحرجة من البنية التحتية الريفية، وجهداً بحثياً أقوى ممولاً من الحكومة، وتوسيع الائتمان المقدم إلى المزارعين الذين يفتقرون إلى الخدمات. لذلك فإن الجهد المتواصل نحو زيادة إنتاج الغذاء يلعب دوراً أكبر مما لعبه حتى الآن في إستراتيجية التنمية في معظم البلدان النامية.

وإذا تمكن المزارعون في نهاية المطاف من إنتاج محصول أكبر كثيراً، فإن أسعار الغذاء المرتفعة سوف تنخفض. ولكن افتراض أن تلك واقعة تقع مرة واحدة قد لا تكون فكرة جيدة. فمن المرجح أن يصبح النظام العالمي عرضة لمثل هذه الصدمات بشكل مستمر. لذلك فمن الحكمة وضع نظم أفضل للتعامل معها. والبلدان في حاجة ماسة إلى شبكات أمان اجتماعي فعالة توزع النقد على الفقراء أو تمنحهم وظائف في برامج الأشغال العامة. ويلزم تكوين الاحتياطيات وبناء المخزون للتخفيف من العجز المؤقت، وخاصة أنه لا يستبعد إجراء حظر على التصدير. ولضمان مزيد من الكفاءة يمكن بناء مخزون احتياطي على مستوى متعدد الأطراف مع ضمان إمكانية الوصول إليه وإتاحته.

"ليست هناك إستراتيجية ناجحة للتنمية لا تتعامل أولاً مع قضية الجوع. لكن هناك فرقًا بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الغذاء. وقد سعت الاقتصادات الناجحة جاهدة في سبيل تحقيق النمو الذي يمنح أعرض قطاع من السكان القوة الشرائية التي تتيح له شراء الغذاء بالقدر الكافي. ودون ذلك، لن يراودنا أمل في أن نرى أمهات صحيحات البدن، أو طلاباً فاعلين، أو عمالاً منتجين."

داني لاييزيجر

الوقود

ليست مواد الغذاء الأساسية هي السلع الوحيدة التي شهدت زيادة حادة في أسعارها خلال الأعوام الأخيرة. فقد ارتفعت أسعار النفط الخام من أقل من ٢٥ دولارا للبرميل منذ ستة أعوام مضت إلى أكثر من ١١٠ دولارات في مايو ٢٠٠٨. وتتردد حكومات كثيرة، لأسباب مفهومة، عن تمرير هذه الأسعار المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين. إلا أنه ما لم يواجه المشترون الأسعار المرتفعة، فلن يتوفر لديهم أي حافز للاقتصاد في استخدام الوقود أو التحول إلى الإنتاج الأقل كثافة في استخدام الطاقة. ولن يؤدي دعم الطاقة المكلف إلا إلى زيادة اعتماد المجتمعات على النفط، وإلى تناقص ما لدى الحكومة من مال لكي تساعد به الفقراء.

والسؤال الكبير الذي مازال مطروحا هو: هل يمثل هذا الارتفاع في الأسعار بداية مرحلة تفرض فيها الموارد الطبيعية، بمفهومها الواسع، حدودا جديدة على النمو العالمي؟ ذلك ممكن. وقد يكون النمو، سواءً على المستوى العالمي، أو على مستوى البلدان النامية، أبطأ من الوتيرة التي تمت في الماضي القريب. إلا أنه ليس من الممكن أن نعرف مقدماً إلى أي حد قد تكون الحدود الجديدة صارمة.

وجدير بالذكر أن المعرفة والابتكار والإبداع، وليس النفط أو المعادن هي التي تمثل جانباً كبيراً من القيمة التي تمت إضافتها إلى الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأخيرة، خاصة في الاقتصادات الرائدة. وإذا استمر هذا النمط في المستقبل، فإن الكمّ اللازم من الموارد الطبيعية لإنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يستمر في الانخفاض.

وهناك متفائلون ومتشائمون إزاء هذا. إلا أنه من الواضح أن مستقبلنا الجماعي سوف يعتمد على قدرتنا على توليد أكبر قدر ممكن من القيمة على قاعدة الموارد الطبيعية التي نمتلكها.

"مازال النمو السريع ممكناً ولازماً في ذات الوقت لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم النامي ... إذا أمكن جعله أكثر شمولاً، ولو أمكنه التكيف مع القيود الجديدة التي تفرضها للموارد الطبيعية والمناخ والتي ينبغي أخذها مأخذ الجد."

كمال درويش

العوامل الديموغرافية، والتقدم في السن والهجرة

إن سكان العالم يتقدمون في السن. تبرز هذه الخلاصة من الشواهد والتنبؤات التي استعرضناها بمساعدة بعض خبراء الديموغرافيا المتميزين. ولهذا التقدم في السن سببان رئيسيان: نقص في الخصوبة وزيادة كبيرة في طول العمر. فالأطفال الرضع ينضمون إلى سكان العالم بمعدل أدنى، والمسنون يرحلون عنهم في وقت متأخر. وهناك بالطبع بلدان وأقاليم لا تعكس هذا النمط، خاصة البلدان الأكثر فقراً، حيث مازالت معدلات الخصوبة مرتفعة، وأدت أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) إلى تخفيض كبير في طول العمر.

رغم ذلك فإن النمط العام واضح. والسؤال المطروح هو ما إذا كان هذا التقدم في السن سوف يكون له تأثير كبير على النمو، وما يرتبط به من متغيرات مثل الادخار والاستثمار. هذه قضايا معقدة، وليس هذا هو

المقام الذي يمكننا فيه الخوض في تفاصيلها. ونحن هنا نحصر أنفسنا في النتائج الكبرى ونحيل القارئ المهتم إلى دراسات أكثر تفصيلاً.

تستحوذ المجتمعات التي يتميز سكانها بالتقدم في العمر على نحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، وهي نسبة كبيرة بما يكفي لكي تكون ذات مغزى. ومع تقدم سكانها في العمر، هل لابد لنموها الاقتصادي من أن يتباطأ؟ بحسبة بسيطة، إذا ثبت عدد البالغين الذين في سن العمل أو انخفض، وازداد عدد المتقاعدين، فمن المؤكد إذن أن ذلك سوف يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الفردي. فهناك عدد أقل من الناس الذين يحصلون الدخل، لكن عدد من يوزع عليهم الدخل ليس أقل.

إلا أن هذا الإسقاط القاتم يفترض أن تعريف "سن العمل" سيظل كما هو اليوم. ومن المحتمل ألاَّ يكون ذلك صحيحاً. ففي بلدان وأقاليم كثيرة (منها معظم أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان، والصين) يهدد تقدم السكان في العمر الملاءة المالية لترتيبات المعاشات في البلاد. ونتيجة لذلك، فإن الإصلاحات مطلوبة لتمديد الحياة الوظيفية في هذه البلدان، أو لطرح مجموعة مختلفة من الخيارات على الناس، فيما يتعلق بالتقاعد، والدخل، والاستهلاك قبل التقاعد وبعده. سن التقاعد الثابتة حالياً لا يمكن أن تستمر طويلاً.

وهكذا فإن الإصلاحات اللازمة لاستعادة الجدوى المالية لنظم المعاشات الوطنية سوف تغير أيضاً من طول الحياة الوظيفية ونمطها. وإذا تم إجراء هذه الإصلاحات تدريجياً، كما نتوقع؛ عندئذ يشير البحث بأنه لا يوجد سبب مُفْحِم لأن نتوقع تباطؤا كبيراً في النمو العالمي.

هناك بلدان عديدة بدأت تتخلى عن نظام استقطاع اشتراكات المعاش مقدما، الذي يتم في ظله فرض ضرائب على جيل العاملين اليوم لتدفع معاشات لمتقاعدي اليوم. وهي بدلاً من ذلك تنتقي نظماً يتم تحويلها بالكامل حيث يقوم في ظلها جيل العاملين اليوم بتكديس أصول مالية سوف تعطيهم الحق في ناتج المستقبل.

ومع تحول البلدان من نظام إلى آخر، قد يزيد معدل ادخارها بصفة مؤقتة، مما يضيف إلى "وفرة الادخار" في الاقتصاد العالمي. وقد يؤثر ذلك التحول بعيداً عن الاستهلاك تأثيراً عكسياً على النمو لفترة من الزمن.

يعتبر تقدم العمر في معظمه مشكلة للبلدان الأكثر غنى، لكنه يشمل الصين أيضاً. وهناك كثير من البلدان الأقل نمواً في العالم تعاني من المشكلة العكسية. فالسكان في عمر الشباب، وفي البلدان التي دمرتها أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، يكون "أثر قِصَر عمر السكان" حادًّا.

والنتيجة أن بعض البلدان يوجد لديها ملايين من الشباب الذين يتركون المدرسة ويدخلون إلى أسواق عمل لا تستطيع استيعابهم. وعلاوة على ذلك غالباً ما يكون الشباب باعتبارهم وافدين جدداً إلى قوة العمل، في وضع غير موات بالنسبة للعمال الأكثر خبرة. والنتيجة هي ظهور مشكلة

مقلقة هي بطالة الشباب. وهي مأزق يتجاوز علم الاقتصاد، ويشكل تحدياً وخطراً أمنياً. وهي أيضاً مشكلة واسعة الانتشار.

في بعض الأماكن، حتى معدلات النمو شديدة الارتفاع لن تكون سريعة بما يكفي لاستيعاب المعروض المتوقع من العمالة. والأرقام مذهلة (انظر الشكل ١٢). فمن الآن وحتى عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بنحو ٣ مليار نسمة، سيكون منهم ١٠٠ مليون فقط في بلدان غنية، ومليار واحد سيكون في بلدان سريعة النمو، مثل الهند والصين. أما الباقي، وهو ثلثا الزيادة السكانية في العالم، فسوف يضاف في بلدان ليس لديها أي سجل قوي في النمو. وهكذا، فإن المعروض من العمالة لا يوجد في الأماكن التي تخلق فيها الوظائف.

هذه المشكلة الديموغرافية لا يمكن أن يحلها كل بلد على حدة. لكن الحل ينبغي أن يتخطى الحدود الوطنية. ومن الواضح لنا أن الهجرة بغرض العمل، بالنسبة لبلدان كثيرة، هي الحل الوحيد المحتمل. وسوف يضطر العمال إلى الانتقال من بلدان فيها وفرة في العمالة إلى بلدان فيها ندرة في العمالة. وتحتاج الهجرة بغرض العمل إلى إشراف دولي لمنع الانتهاكات في معاملة العمالة المهاجرة.

والهجرة عبر الحدود سيف ذو حدين بالنسبة للبلدان النامية. فهي تمثل فرصة بالنسبة للبلدان التي لديها فائض عمالة. فالأموال التي يحولها المهاجرون إلى أسرهم وبيوتهم في الوطن تتجاوز الآن كثيراً جميع المساعدات الرسمية.

"في معرض الحديث عن التقدم الإنساني، هناك الكثير مما يمكن الاحتفاء به، لكن هناك أيضاً الكثير مما يمكن أن نأسى عليه، لأن نصف سكان العالم تقريباً مازالوا يعيشون في فقر. وقد ركزنا على النمو الاقتصادي لأن في غيابه، سوف يستمر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون في الاتساع، ويظل سبباً في الصراع وانعدام الاستقرار."

إرنستو زيديللو

شكل رقم ١٢: النمو السكاني: ١٩٦٠-٢٠٠٦ وتوقعات عام ٢٠٣٠

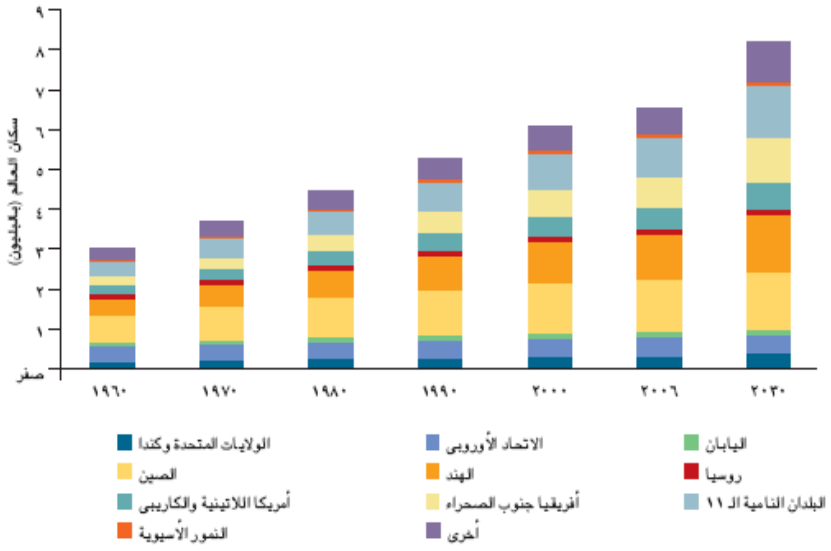

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧؛ توقعات لعام ٢٠٣٠ من ماديسون، Angus.2001. الاقتصاد العالمي: منظور الألفية. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن جهة أخرى، تعاني بلدان كثيرة من الهجرة الخارجية للأشخاص ذوى التعليم المتقدم، الذين قد تستفيد خدمتهم في الحكومة، أو قطاع الأعمال، والقطاعات المهنية بلدانهم الأصلية.

وتتضاعف المشكلة إذا كان هؤلاء المهاجرون قد تعلموا بأموال عامة. فالمهاجر يتمتع بالعائد الخاص من تعليمه، حتى لو كان بلده أو بلدها الأصلي يفقد العوائد الاجتماعية لهذا التعليم. وهناك أساليب للتعامل مع هذا الانحراف المحتمل. من أمثلة تلك الأساليب منح الطلاب قروضاً للصرف على تعليمهم، ثم خصم القيمة المسددة عن كل عام يعملون فيه في بلدهم الأصلي.

ويمكن للبلدان أيضًا أن تفعل الكثير من أجل استرداد مواطنيها ذوي التعليم المتقدم والخبرة. ويمكن للاقتصادات سريعة النمو، التي يوجد بها وفرة من الفرص، أن تجتذب قدراً كبيراً من الهجرة العائدة. ويمكن لهؤلاء العائدين المدربين بدورهم تقديم إسهام كبير في نمو بلدهم. والعودة للوطن واصطياد الثروات قد يشكلان حلقة مفرغة.

وماذا عن الهجرة الدائمة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية؟ إن الهجرة الواسعة النطاق من العالم النامي إلى العالم المتقدم من شأنها أن تزيد الدخول العالمية زيادة كبيرة. إذا كان المهاجرون أصغر سنا في المتوسط من مواطني البلدان المضيفة، فإن ذلك سوف يبطئ تقدم سكان البلدان المضيفة في العمر. وفي حين أن كلتا المقولتين صحيحتان، إلا أن ما يرتبط بالهجرة الدائمة على نطاق واسع من تعقيد سياسي واجتماعي يجعلها لا تحتمل الحدوث. وينبغي ألا يعتد بها كمحرك مهم للنمو الشامل على المستوى العالمي، على الأقل ليس في المستقبل القريب.

الاختلالات العالمية والحوكمة العالمية

للاقتصادات النامية الآن وجود ملحوظ في العالم الغني. ففي الماضي كانت انتصاراتهم وحظوظهم العاثرة في المجال الاقتصادي ينوَّه إليها بالإشادة أو الأسى. إلا أن البلدان النامية، أيا كانت أهميتها على المستوى المحلي أو الإقليمي، لم تكن لها آثار اقتصادية كلية بالنسبة للاقتصاد العالمي. فقد كانت الاقتصادات المتقدمة هي التي تولد الجانب الأكبر من الناتج، والدخل، والأصول العالمية. وإذا كان هناك أي شخص يحكم الاقتصاد العالمي، فإن الذين يحكمونه هم صانعو السياسات في عواصم العالم الغني.

إن هذه الكوكبة من القوي تخضع لتغيير سريع. ومن المحتمل أن تكون السمة الاقتصادية المميزة للعقود القليلة القادمة هي تزايد حجم العالم النامي واتساع دوره. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصين في عام ٢٠٠٧ نحو ٣,٢ تريليون دولار (بأسعار صرف السوق، دون تعديل بالنسبة لتعادل القوة الشرائية) وهو ينمو بمعدل يزيد على ١٠ في المائة سنوياً. ويبلغ ٢٠ في المائة من حجم اقتصاد الولايات المتحدة، مما يعني أن النمو بمعدل ١٠ في المائة في الصين يعادل النمو بمعدل ٢ في المائة في الولايات المتحدة أو أوروبا. ويقترب اقتصاد الهند من تريليون دولار. ومن المرجح أن تحذو حذو الصين وإن كانت تتخلف عنها بفترة زمنية تتراوح بين ١٢-١٥ عاماً.

في منتصف عام ٢٠٠٧، كانت الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية تبلغ نحو ٤,٢ تريليون دولار. وتبلغ احتياطيات الصين وحدها نحو ١,٦ تريليون دولار وهي في ازدياد بفضل تعاظم فائضها التجاري (١٠-١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧) والتدفقات الرأسمالية الخاصة الضخمة التي تجتذبها (انظر الشكل رقم ١٣). كما أن أرصدة صناديق الثروة السيادية التي تبلغ في حدود ٣ تريليون دولار تتزايد أيضاً بسبب ارتفاع أسعار النفط واستعداد الحكومات لامتلاك حافظة أكثر تنوعاً من الأصول الأجنبية. والبعض يساوره القلق من أن هذه الصناديق، المملوكة للحكومات، سوف تجعل قراراتها الاستثمارية مدفوعة بأسباب سياسية، وليست فقط بأسباب تجارية. ولا توجد شواهد على أن ذلك قد حدث حتى الآن على أي مستوى. لكن من مصلحة الجميع أن يستوثقوا من عدم حدوث ذلك بإبرام الاتفاقيات الرسمية، والترتيبات المؤسسية السليمة.

وبفضل الابتكارات المالية، نمت أرصدة الأصول المالية بنحو ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي منذ عام ١٩٨٠. لكن هذه الابتكارات أيضاً جعلت أسواقاً عديدة أكثر إبهاماً، وأكثر صعوبة في التنظيم، كما توضح أزمة الائتمان الراهنة في (٢٠٠٨/٢٠٠٧) في أمريكا وأوروبا. وهذه القلاقل أيضاً تركت السلطات المالية والنقدية في حيرة فيما يتعلق بدورها. والآن أصبحت مسئوليات البنوك المركزية تتجاوز استهداف التضخم إلى علاج أزمات الائتمان، وتباطؤ النمو، وفقاعات الأصول، وفي بعض الأحيان، أسعار الصرف. وفي مواجهة التدفقات الرأسمالية الدولية الحرة نسبياً، ليس من الواضح ما إذا كانت البنوك المركزية لديها من الأدوات ما يكفي لتحقيق هذه الأهداف.

ومنذ صيف عام ٢٠٠٧، بدأت أسواق المال في تقييم الأصول ذات المخاطر بأسعار أقل كثير عما قبل. لكن الاقتصاد العالمي مازال غير متوازن. ومازالت معدلات الادخار بالولايات المتحدة متدنية، ولم يتباطأ تراكم الاحتياطيات في الصين، ويتصاعد فائضها التجاري بسرعة، بعد أن كان ذات يوم متواضعاً. والعملات التي تقتفي أثر الدولار (أواليوان) صاحبت في معظمها العملة الأمريكية في هبوطها، تحدياً للأساسيات التي تقوم عليها.

شكل رقم ١٣: الاحتياطيات الصينية

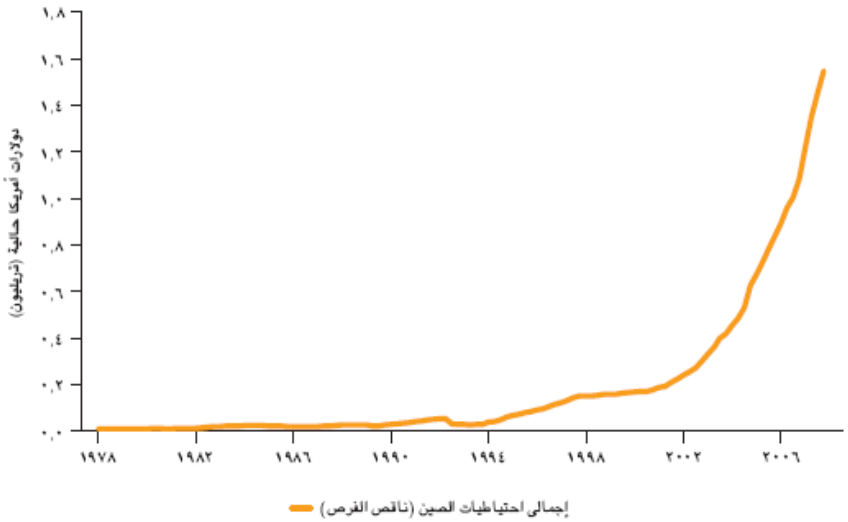

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية.

ومن الواضح لمعظم المراقبين أن الاقتصاد العالمي قد تجاوز قدرتنا على إدارة دفته. وهذا يؤدي إلى مخاطر للبلدان النامية، على وجه الخصوص، لأنها الأكثر تعرضاً لأخطار التوقف المفاجئ للائتمان، والتحولات المباغتة في العرف أو العرض الدولي. لذا تقوم البلدان باتخاذ خطوات وقائية أينما تتمكن من فعل ذلك. فهي تكدس احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، وتحدّ من التدفقات الرأسمالية التي تشكل مخاطر محتملة على الاستقرار، والنمو، والقدرة التنافسية. وعقب أزمة الرهن العقاري في أمريكا، صارت الدول النامية الآن تتشكك لأول مرة في المقولة التي مفادها أن أسواق المال ذات التنظيم الميسر هي الأكثر نجاحًا.

والحقيقة أن عددا من البلدان النامية لديها من فقاعات الأصول المحتملة ما يستوجب قلقها. فأسعار العقارات في مومباي، على سبيل المثال، يقال إنها مرتفعة بقدر ارتفاعها في نيويورك أو لندن أو أكثر. وصارت أسعار الإسكان في أجزاء كثيرة من العالم منفصلة عن الإيجارات. وعندما تنفجر فقاعات الأصول، يصبح بإمكانها أن تحدث حالات من التباطؤ السريع في قطاعات الاقتصاد غير المالية، أيضاً.

ومع تنامي عدد البلدان ذات النفوذ يصبح من الأهمية بمكان أن يتم وضع آلية للتنسيق بين سياساتها. وهذه الاقتصادات، التي تشمل الآن بلداناً نامية أكبر تشترك في مسئولية تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي. لكنه لا توجد مؤسسة دولية تسمح لهم بالاضطلاع بهذه المسئولية على الوجه السليم. فمجموعة الثمانية تستبعدهم عن قصد. وقد حاول صندوق النقد الدولي استيعابهم، لكن إصلاحاته بشأن "الحصص" أدت إلى إعادة توزيع القوة التصويتية بطريقة هامشية فقط. وبالنسبة لبلدان كثيرة في آسيا، مازال صندوق النقد الدولي يشبه كائناً من عصر ما بعد الحرب، الذي ذهب وولى، ويسيطر عليه الاقتصادان الأوروبي والأمريكي.

إن أية مؤسسة دولية إذا ما أعطت الاقتصادات الناشئة حقها فسيكون عليها أن تقوم بمهمتين: الأولى هي مهمة الرصد والمراقبة، وهو ما يسميه صندوق النقد الدولي "المتابعة والمراقبة". وينبغي للنظام الدولي أن

يتحسّب للضغوط المالية، والاختلالات، ومواطن الهشاشة، وذلك يسمح له بالتصرف مبكراً لتقليل فرص التعديلات المباغتة. والمهمة الثانية هي حشد واستجماع استجابة منسقة في التوقيت المناسب لتلك الأزمات التي عجزت عن توقعها، مثل ارتفاع أسعار الغذاء.

وقد قدم هذا التقرير الحجج على أن الاقتصاد العالمي جعل من الممكن لثلاثة مليارات من البشر أن يستمتعوا بثمار النمو خلال فترة ما بعد الحرب. وهو يوفر أيضاً نقطة انطلاق لمليارين من البشر غيرهم لتحقيق طموحاتهم. ومما لاشك فيه أن ساحة السوق العالمية تنطوي على مخاطر. ومما لاشك فيه أيضاً أن الناس يحتاجون إلى حمايتهم من عواقبها الأشد قسوة ولحظاتها الجامحة. ولكن الصحيح أيضاً أن الانفتاح ذاته مازال يحتاج إلى حماية. إن أي اقتصاد دولي في عالم يتألف من دول قومية ليس له حراس طبيعيون. وربما كان ذلك هو الخطر الأكبر بين كل الأخطار.

الملحق الإحصائي

الاقتصاد العالمي والبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية

يقدم هذا الملحق عرضاً بيانياً لتطور الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب، وتعاظم دور البلدان النامية. ونقدم فيه الخصائص الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية، وبعض ملامح البيئة الاقتصادية العالمية التي تؤثر في مستقبل هذه البلدان والتحديات الاقتصادية التي تواجهها.

وعند إعداد هذا العرض، فوجئنا بمدى نقصان البيانات الهامة بشأن البلدان النامية وتناقضها. فمن جهة توجد مشكلات أساسية مثل مشاكل تجميع البيانات. فعلى سبيل المثال لا يوجد مصدر واحد يقدم سلاسل زمنية للحسابات القومية لجميع البلدان، تكون متسقة مع إحصاءات الحسابات القومية: حيث تكون السلاسل الزمنية في الغالب الأعم مبتورة. ومن جهة أخرى، توجد مشكلات أخطر مثل عدم توفر البيانات. فعلى سبيل المثال، كانت البيانات المتعلقة بالبنية التحتية، ونوعية التعليم، وبشكل أعم، البيانات المتعلقة بكفاءة إنفاق القطاع العام غير كاملة. ويبدو أنه من المهم أن تستثمر مؤسسات التنمية الدولية والمكاتب الإحصائية الوقت والموارد اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

يتألف الملحق من ستة أجزاء:

الجزء الأول يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

والجزء الثاني يوثق الاتجاهات السكانية بما فيها التنبؤات.

والجزء الثالث يتناول الفقر في البلدان النامية وبعضًا من خصائصه الرئيسية.

والجزء الرابع يقدم بعض المعلومات عن تطور المؤشرات الاجتماعية،الاقتصادية،ومؤشرات التعليم والصحة على وجه الخصوص.

والجزء الخامس يستعرض معلومات مختارة عن البنية التحتية، وهو مجال تعتبر فيه البيانات منقوصة بصورة تُثير الدهشة.

أما الجزء السادس فيستعرض الاتجاهات العالمية الهامة.

١- تطور الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ونصيب الفرد منه

١-١ تطور الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ونصيب الفرد منه خلال الألفي عام الماضية

هناك مدرسة فكرية ظلت ردحًا طويلاً من الزمن تعتقد أن النمو الاقتصادي الحديث بدأ مع "الثورة الصناعية". والحقيقة أن النمو الاقتصادي كان قد بدأ قبل ذلك بكثير نتيجة لانتشار الجامعات في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، إضافة إلى ظهور سلسلة من الابتكارات العلمية والتكنولوجيا (مثل آلة الطباعة، والتقدم في هندسة السفن، والأدوات الملاحية، والتقدم في المعارف المتعلقة بالأرصاد الجوية، والفلك).

وقد ساهمت هذه التطورات، مقرونة باستعادة قدر من السلم والأمن في أوروبا الغربية الذي يسَّر حركة التجارة، في تسريع النمو الاقتصادي قبل الثورة الصناعية. وبعد آلاف السنين من التقدم الاقتصادي المتدني أو الذي لا يكاد يُذْكَر، تسارع النمو في حوالي عام ١٠٠٠ بعد الميلاد، وتسارع مرة أخرى في القرن التاسع عشر، ثم تسارع من جديد – كما يعتقد البعض – في العقدين الماضيين، وإن كان من السابق لأوانه أن نخلُص إلى نتيجة بشأن المرحلة الأخيرة. ويصور الشكل الوارد أدناه التطور في نصيب الفرد من الدخل، ويبيّن تقديرات كل من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ونصيب الفرد من الدخل خلال الألفي سنة الماضية.

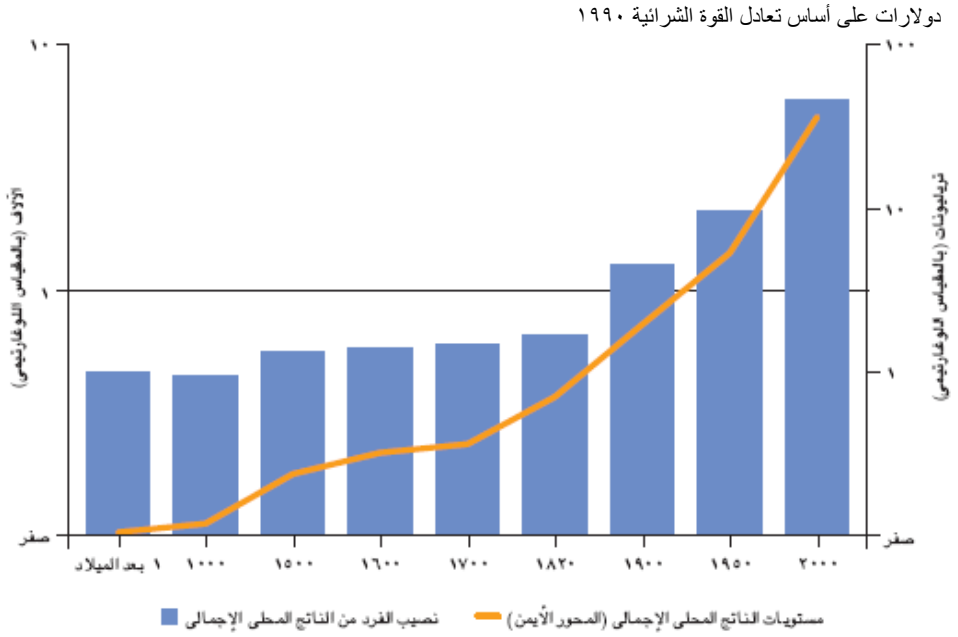

المصدر: انجوس ماديسون. ٢٠٠٧ ملامح الاقتصاد الدولي، ١-٢٠٣٠ AD، أكسفورد، المملكة المتحدة، مطبوعات جامعة أكسفورد.

١-٢ نمو سكان العالم وبعض الوقائع الكبرى في تاريخ التقنية – من ٩٠٠٠ قبل الميلاد حتى اليوم

اقترن النمو في الدخول مع زيادات غير مسبوقة في عدد السكان وزيادات سريعة للغاية في معدل الاكتشافات العلمية.

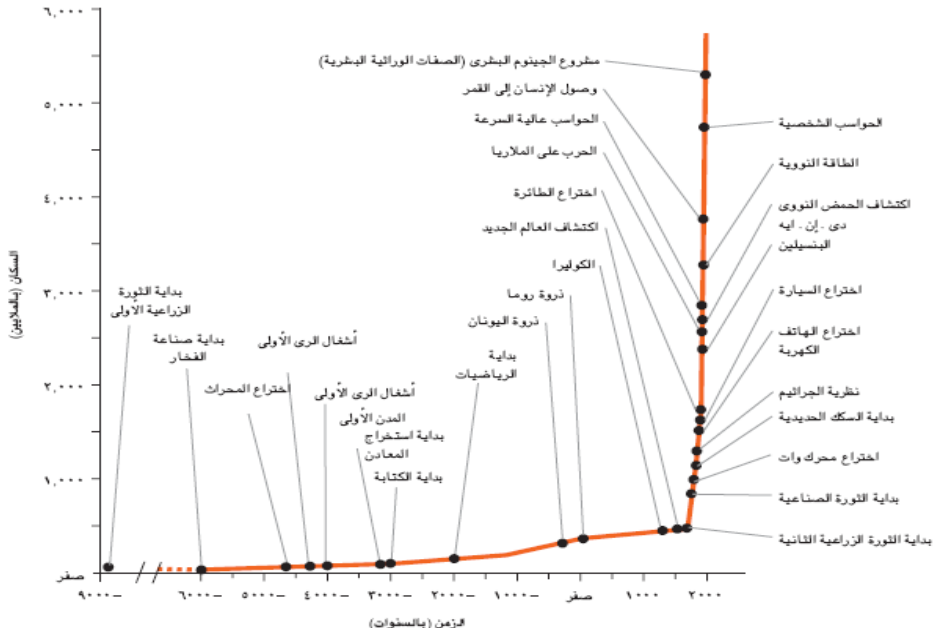

المصدر: روبرت فوجل. ١٩٩٩ "مجاراة الاقتصاد" قراءة في الاقتصاد الأمريكي، ٨٩ (١) مارس: ١-٢١.

ملحوظة: هناك عادة فاصل زمني بين اختراع عملية أو آداة ما، وتطبيقها العام في الإنتاج، وكلمة بداية تعني المرحلة الأولى من عملية الانتشار.

١-٣ التطور طويل الأجل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان وأقاليم نامية مختارة

ظل النمو الاقتصادي حتى الحرب العالمية الثانية مقتصرًا على أوروبا وأمريكا الشمالية، وظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي راكدًا في أماكن أخرى، كما يتضح من الشكل التالي، ويقيس المحور الأفقي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف مجموعات البلدان أو الأقاليم على مدى الأعوام الألفين الماضية.

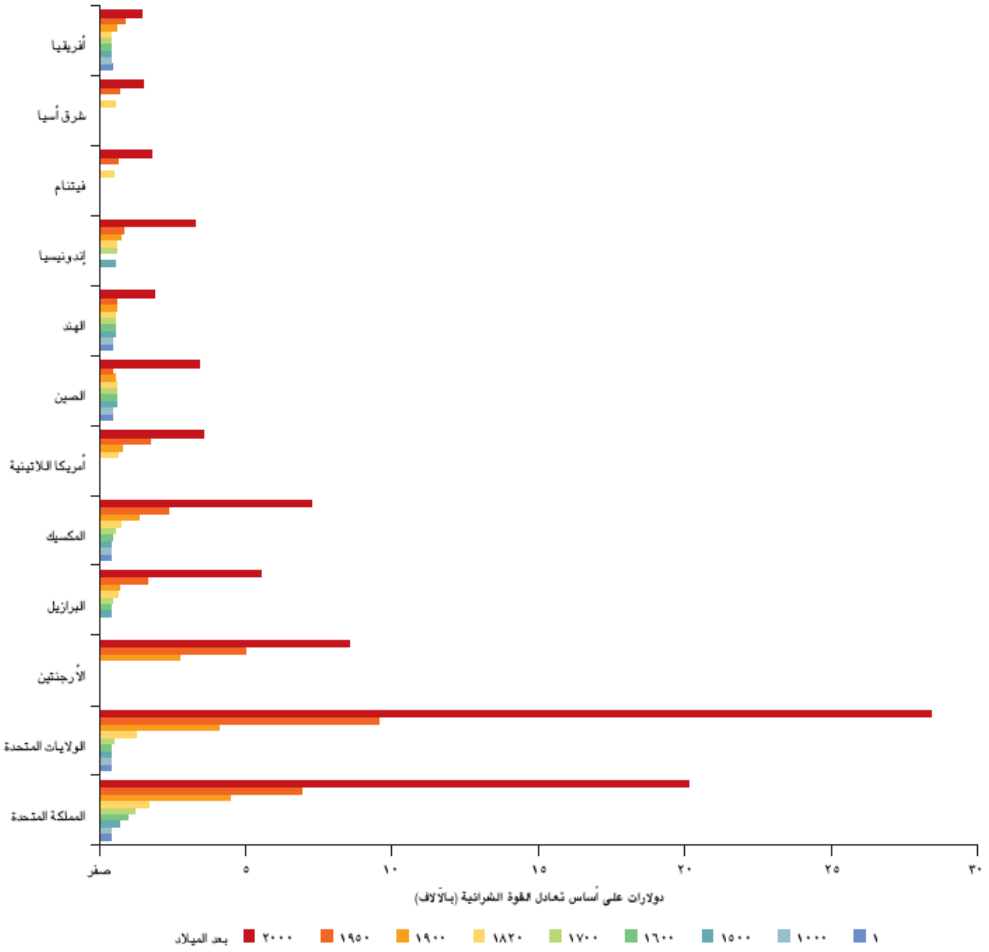

المصدر: الموقع الالكتروني لأنجوس ماديسون، www.ggdc.net/Maddison

١-٤ الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي منذ عام ١٩٦٠

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت بعض البلدان النامية في النمو بمعدلات مرتفعة، وفي اللحاق بالبلدان الصناعية، مساهِمة بذلك في النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. ويوضح الشكل التالي كيف ساهمت مجموعات مختلفة من البلدان والأقاليم في الناتج المحلي الإجمالي للعالم منذ عام ١٩٦٠. كما يوضح أن الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان تولِّد ما يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، وأن هذه النسبة أخذت في الهبوط نتيجة لنمو الصين والهند. وشهدت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية نمواً مرتفعاً يعتبر مزيجاً من اللحاق بالركب العالمي، والتعافي في فترة ما بعد الحرب. وبينما كانت اليابان جزءاً من العالم النامي خلال الخمسينيات والستينيات وجزء من السبعينيات من القرن العشرين، إلا أنها تعتبر الآن اقتصاداً صناعياً ويرقى ناتجها المحلي الإجمالي إلى مصافّ الاقتصادات الكبرى في العالم.

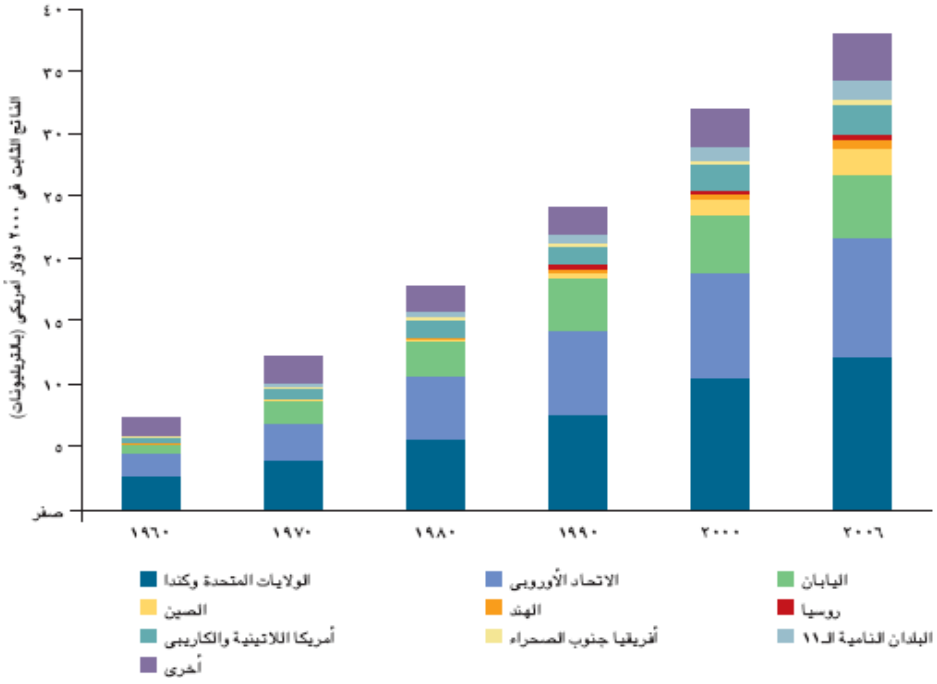

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: كان الاتحاد الأوروبي حتى ٢٠٠٦ يتألف من ٢٥ بلداً. ويتباين توافر بيانات السنين حسب البلد. فالناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا مثلاً يبدأ في ١٩٧١." والبلدان النامية الـ ١١ " تشير إلى البلدان النامية الإحدى عشر التي تعتبر من بين أكبر ٢٥ بلداً نامياً ورد ذكرها في الجدول ١-١. ولا تدخل ضمن الفئات المبينة أعلاه. تشمل البلدان النامية الإحدى عشر الجزائر، وبنجلاديش، وجمهورية مصر العربية، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وماليزيا، وباكستان، والفيليبين، ورومانيا، وتايلاند، وتركيا. أما الاقتصادات العشرة الكبرى في فئة "بلدان أخرى" حسب الحجم هي جمهورية كوريا، وأستراليا، وتايوان، والصين، وسوازيلاند، وهونج كونج – الصين، والنرويج، وسنغافورة، ونيوزيلندا، وأوكرانيا، وفيتنام.

١-٥ النمو في أكبر خمسة وعشرين بلداً نامياً في الوقت الحالي

تمكن بعض من البلدان النامية الكبرى من وضع اقتصاداتها على طريق اللحاق بالبلدان الصناعية، وكثير منها لم يتمكن من ذلك. فهناك حوالي ١٥٠ بلداً نامياً في العالم. وتولد البلدان العشرة الكبرى حوالي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، وتولد البلدان الخمسة والعشرون الأكبر حوالي ٩٠ في المائة منه. وكان أداء النمو لهذه البلدان الخمسة والعشرين غير متساوٍ. ولما كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الصناعية يبلغ حوالي ٢ في المائة فإن البلدان النامية تحتاج إلى النمو بمعدل أعلى من ذلك بكثير حتى تلحق بها. ولم يحقق هذا الهدف سوى أقل من نصف هذا العدد من البلدان، وذلك كما يتضح من الجدول الوارد أدناه. ومنذ عام ١٩٦٠، كانت هناك فقط ستة بلدان هي التي نمت بمعدل أسرع من ٣ في المائة، وعشرة هي التي نمت بمعدلات دون الـ ٢ في المائة، بما يعنى ضمناً أنها تخلفت كثيراً عن دخول البلدان الصناعية. وتعتبر اليابان وجمهورية كوريا اقتصادين كبيرين ضمن فئة الاقتصادات النامية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت مستويات دخول البلدان الصناعية بسبب أدائها في النمو، ولذلك لم تدرج في هذا الجدول. وكما ذكرنا أعلاه، فإن نمو اليابان كان خليطاً بين التعافي بعد الحرب، واللحاق بالدول الصناعية.

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي* ٢٠٠٦	نصيبها من الإجمالي**	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي***		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي***		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٦٠
			1980-2006		1960-2006		
			الحقيقي	نصيب الفرد	الحقيقي	نصيب الفرد	
الصين	2090	25.4	9.8	8.6	7.7	6.1	70
البرازيل	765	9.3	2.2	0.5	4.4	2.3	105
الهند	703	8.5	6.0	4.1	4.9	2.8	77
المكسيك	666	8.1	2.6	0.9	4.3	2	94
الاتحاد الروسي	373	4.5	*-0.4*	*-0.2*	–	–	–
الأرجنتين	340	4.1	1.8	0.5	2.5	1.1	108
تركيا	261	3.2	4.4	2.5	*4.3*	*2.2*	–
إندونيسيا	219	2.7	5.2	3.6	5.5	3.6	18
بولندا	210	2.6	*3.7*	*3.7*	–	–	–
جنوب أفريقيا	169	2.0	2.2	0.1	3.3	1	38
تايلند	165	2.0	5.9	4.5	6.6	4.5	9
جمهورية فنزويلا البوليفارية	147	1.8	2.0	-0.3	2.8	0	41
جمهورية إيران الإسلامية	140	1.7	3.5	1.3	*4.4*	*1.8*	–
جمهورية مصر العربية	128	1.5	4.7	2.6	5.3	3	12
ماليزيا	119	1.4	6.1	3.6	6.6	3.9	6
كولومبيا	106	1.3	3.2	1.4	4.2	1.9	16
الفيليبين	99	1.2	2.9	0.7	4	1.4	17
باكستان	99	1.2	5.1	3.5	5.5	2.7	9
شيلي	96	1.2	4.9	3.3	4.3	2.5	14
الجزائر	72	0.9	2.8	0.5	3.6	1.1	14
بيرو	71	0.9	2.3	0.4	3.2	0.9	16
بنغلاديش	65	0.8	4.6	3.3	3.6	1.3	13
نيجيريا	64	0.8	2.7	0.0	3.5	0.8	13
هنغاريا	62	0.7	1.7	3.0	3.4	3.4	13
رومانيا	53	0.6	1.0	1.1	–	–	–
بلدان أخرى	965	11.7	–	–	–	–	–

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: تستبعد من الجدول البلدان التي كانت نامية في ١٩٦٠، والتي بلغت بالفعل مستويات دخل البلدان الصناعية. الأرقام المطبوعة بحروف مائلة وباللون الأحمر تشير إلى فقرات زمنية مختلفة بسبب توافر البيانات: روسيا (١٩٨٩ – ٢٠٠٦) – بولندا (١٩٩٠-٢٠٠٦) – إيران (١٩٦٥ – ٢٠٠٦).

*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد منه بأسعار الصرف الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠ بالمليار.

** الأنصبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان النامية في ٢٠٠٦.

*** معدل النمو في الفترة (معدل النمو السنوي المركب)

١-٦ الانحراف عن مسار الأداء الاقتصادي، ١٩٦٠-٢٠٠٦

هناك فروق ملحوظة في الأداء الاقتصادي. وهذا ينطبق على وجه الخصوص على أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كان النمو بطيئاً أومتباطئاً بالنسبة لدخول البلدان الصناعية، بما يعني ضمناً أنها قد تخلفت.

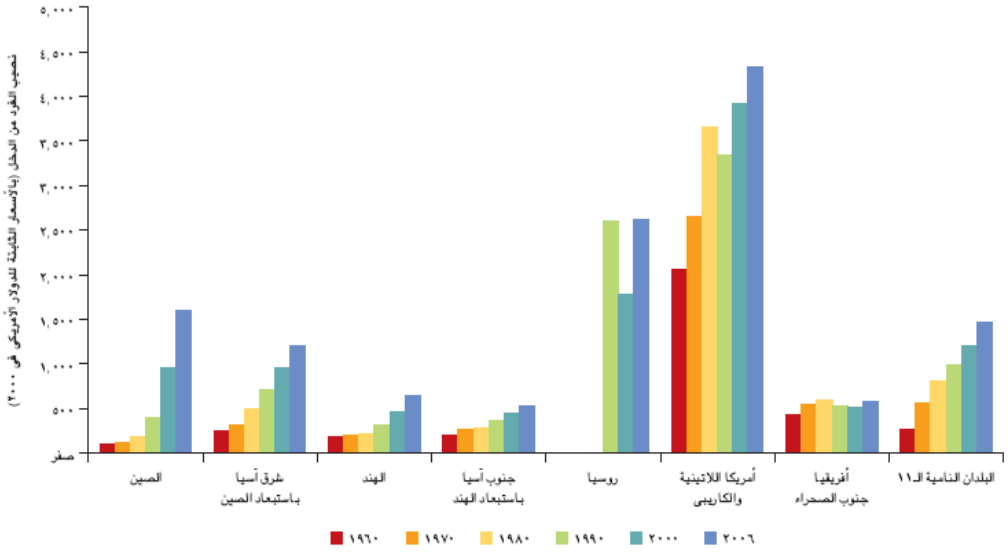

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

١-٧ اللحاق بالبلدان المتقدمة

هناك طريقة لتوضيح الفروق في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية وهي أن نسأل عن معدل النمو الذي يحتاج بلد ما إلى بلوغه حتى يلحق بالبلدان الصناعية (التي ينمو معدل نصيب الفرد الحقيقي فيها بنسبة ٢ في المائة قبل وقتٍ معينٍ. ويوضح الجدول الوارد أدناه المعدل المطلوب للحاق بهذا المستوى بحلول عام ٢٠٥٠ وعام ٢١٠٠. ومع استمرار الاتجاهات الحالية، يمكن للصين أن تخفض معدل نمو نصيب الفرد إلى ٥,٧ في المائة سنوياً، مقابل ٨,٣ في المائة في المتوسط وهو المعدل الذي تحقق طوال الأعوام العشرة الماضية وهذا يشير إلى أن الصين حسب المعدلات الجارية سوف تلحق بالبلدان الصناعية قبل عام ٢٠٥٠. من جهة أخرى، سوف تحتاج البرازيل إلى رفع معدل نمو نصيب الفرد بها بمقدار ٥ أمثال مقابل معدل نموها خلال الأعوام العشرة الأخيرة وهو ١,١ في المائة حتى تلحق بالبلدان الصناعية بحلول عام ٢٠٥٠.

ويبين العمود الأخير من الجدول أدناه عدد السنوات التي يحتاجها بلد من هذه البلدان لكي يلحق ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بافتراض أنه سينمو في المستقبل بأعلى معدل تم تسجيله خلال السنوات العشر الأخيرة. ومن البديهي أن تقدير هذا المعدل يعتبر عشوائياً. أما البلدان التي تتعرض لتقلبات كبيرة مثل فنزويلا،

فينبغي لها تلقائياً أن تحقق معدلاً عالياً جداً من النمو، وتفسر ذلك حالات الارتداد، وبالتالي يبدو أنها سوف تحتاج بصورة مصطنعة إلى عدد قليل من السنين لكي تلحق بالبلدان المتقدمة. ولو أننا استخدمنا المتوسط عن الأعوام العشرة الماضية لحصلنا على تقديرٍ أكثر مصداقية. ورغم ذلك فقد حققت بلدان كثيرة معدلاً متوسّطًا لنمو نصيب الفرد خلال العقد أقل كثيراً من معدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يعني ضمناً أنها لن تلحق أيضاً بالبلدان المتقدمة بمثل هذه المعدلات. من جهة أخرى يوضح الجدول أن جميع البلدان قد نمت بمعدل أعلى من ٢ في المائة في عام واحد على الأقل. واستخدام هذا المعدل من شأنه أن يجعل الحساب مجدياً من الناحية الرياضية، لكن معناه الاقتصادي يحتاج إلى تفسير دقيق.

وقد تسارع النمو مؤخراً في بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وجاء ذلك في شقٍ منه نتيجة للزيادات في أسعار السلع، وفي شقٍ آخر نتيجة للتغيرات في السياسات الاقتصادية. والقضية المطروحة الآن هي ما إذا كان هذا التسارع سيستمر.

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* في ٢٠٠٦	معدل النمو خلال الأعوام العشر الماضية		معدل النمو المطلوب للحاق بالبلدان المتقدمة***		الأرقام المطلوبة للحاق بالبلدان المتقدمة***
		الحد الأقصى**	المتوسط**	في ٢٠٥٠	في ٢١٠٠	
الصين	6,621	10.1	8.3	5.7	3.7	23
البرازيل	7,826	4.3	1.1	5.3	3.5	119
الهند	3,308	7.7	4.9	7.4	4.5	50
المكسيك	9,967	5.2	2.4	4.7	3.3	55
الاتحاد الروسي	10,350	10	5.4	4.6	3.2	17
الأرجنتين	13,652	8.1	1.7	4.0	2.9	17
تركيا	7,842	8.3	2.7	5.3	3.5	28
أندونيسيا	3,570	4.3	1.3	7.2	4.4	181
بولندا	13,349	7	4.3	4.0	3.0	22
جنوب أفريقيا	10,338	3.9	1.7	4.6	3.2	135
تايلند	8,065	6.2	1.8	5.2	3.5	45
جمهورية فنزويلا البوليفارية	6,485	16.2	1.1	5.7	3.7	13
جمهورية إيران الإسلامية	7,405	5.9	3.2	5.4	3.6	54
جمهورية مصر العربية	4,031	4.9	2.7	6.9	4.3	118
ماليزيا	10,091	6.4	2.2	4.7	3.3	35
كولومبيا	6,886	5.4	1.0	5.6	3.7	68
الفيليبين	4,731	4.3	2.2	6.5	4.1	159
باكستان	2,206	4.8	1.8	8.3	4.9	159
شيلي	10,939	5.1	2.6	4.5	3.2	54
الجزائر	6,376	5.3	2.4	5.8	3.8	75
بيرو	5,725	6.5	2.3	6.0	3.9	51
بنغلاديش	1,916	4.8	3.5	8.7	5.1	163
نيجيريا	1,008	8	1.8	10.3	5.8	74
هنغاريا	16,928	5.5	4.7	3.4	2.7	26
رومانيا	8,722	8.7	3.1	5.0	3.4	24
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* في ٢٠٠٦	معدل النمو خلال الأعوام العشر الماضية		معدل النمو المطلوب للحاق بالبلدان المتقدمة***		
		الحد الأقصى**	المتوسط**	في ٢٠٥٠	في ٢٢٠٠	
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	30,897	3.08	2.04	75,130	206,222	–

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية. الأسعار الثابتة للدولارات الدولية في عام ٢٠٠٠.
** الحد الأقصى والمتوسط البسيط لمعدلات النمو السنوية خلال الأعوام العشر الماضية.
*** بافتراض النمو بمعدل سنوي ٢,٤% وهو متوسط معدل النمو لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الأعوام العشرة الماضية.
**** بافتراض أن كليهما ينموان بأقصى معدل نمو تم تحقيقه خلال الأعوام العشر الماضية.

٨-١ النمو السريع يرتكز على الإنتاج في المناطق الحضرية – مكونات النمو في الاقتصادات الأسرع نمواً في فترات مختلفة

في جميع حالات النمو المرتفع (٧ في المائة أو أكثر على نحو متواصل على مدى ٢٥ عاماً أو أكثر) كان الإنتاج أي الصناعة التحويلية والخدمات في المناطق الحضرية هو الذي يقود النمو.

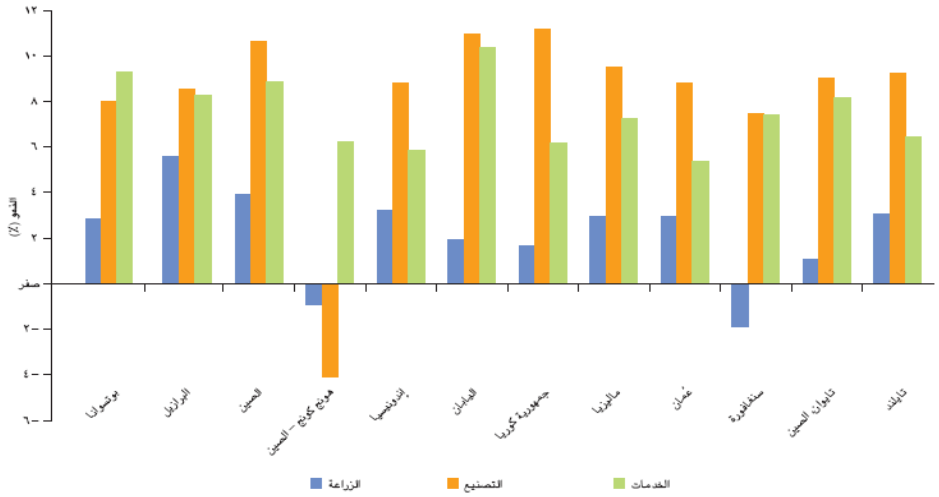

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٧؛ البرازيل: البنك الدولي حساب باستخدام بيانات من الجداول العالمية عام ١٩٧٦، البنك الدولي، ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية (IAER) والبرازيل (http://www.ipeadata.gov.br)؛ اليابان: البنك الدولي حساب باستخدام بيانات من الجداول العالمية عام ١٩٧٦، البنك الدولي، وماديسون ، أنغوس ، ٢٠٠١: الاقتصاد العالمي: منظور الألفية. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ملحوظة: الحسابات تنطبق على فترات مختلفة مشار إليها بين قوسين بسبب اختلافات درجات توافر البيانات المتناسقة: بوتسوانا (١٩٦٥-٢٠٠٦)؛ والبرازيل (١٩٥٥-١٩٧٣)؛ والصين (٢٠٠٠-٢٠٠٦)؛ وهونج كونج-الصين (٢٠٠٠-٢٠٠٦)؛ وإندونيسيا (١٩٦٠-٢٠٠٥)؛ واليابان (١٩٥٥-١٩٧٣)؛ وجمهورية كوريا (١٩٧٠-٢٠٠٦)؛ وماليزيا (١٩٧٠-٢٠٠٦)؛ وعُمان (١٩٨٨-٢٠٠٤)؛ وسنغافورة (١٩٧٥-٢٠٠٦)؛ وتايوان-الصين (١٩٦٥-٢٠٠٦)؛ وتايلاند (١٩٦٠-٢٠٠٦).

١-٩ تباين الأداء في أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا، ١٩٦٠-٢٠٠٦

هناك طريقة أخرى لتوضيح التباين في الأداء وهي مقارنة أقاليم أو بلدان مختارة على مر الزمن. والشكل الوارد أدناه يوضح الاختلافات في أداء أفريقيا بوجه عام بالمقارنة بشرق آسيا.

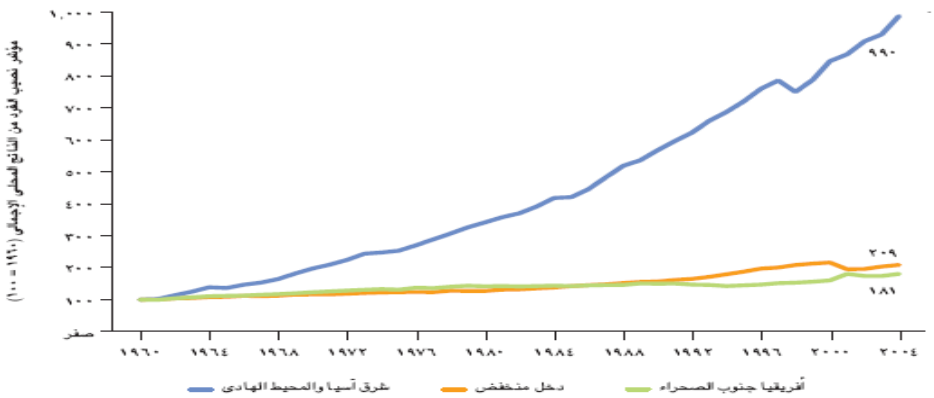

المصدر: أربش، جورج، جو، ديفلين، بيج، وجون. ٢٠٠٨، "هل تعتبر أفريقيا نقطة تحول؟" بحوث السياسات، ورقة عمل ٤٥١٩، فبراير، البنك الدولي، واشنطن.

١-١٠ التباين في الأداء داخل أفريقيا، ١٩٦٠-٢٠٠٦

داخل أفريقيا ذاتها، كان هناك تفاوت بارز في الأداء. فموريشيوس وكوت ديفوار- مثلاً، واجهتا نفس السوق الدولية للسلع، واستقلتا تقريباً في ذات الوقت. انتهجت موريشيوس إستراتيجية للنمو تهدف إلى التوريد إلى السوق الخارجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتنويع إنتاجها وصادراتها. وعلى النقيض من ذلك، اعتمدت كوت ديفوار بصورة مطلقة تقريباً على إيرادات صادراتها السلعية. وبدأت زامبيا وبوتسوانا بنفس المستوى تقريباً من نصيب الفرد من الدخل، كل منهما غنية بالموارد المعدنية، ومرة أخرى، أدت السياسات والمؤسسات المختلفة إلى نتائج مختلفة.

نصيب الفرد من الدخل
على أساس تعادل القوة الشرائية المعدل في ١٩٩٦ – بالدولار الدولي

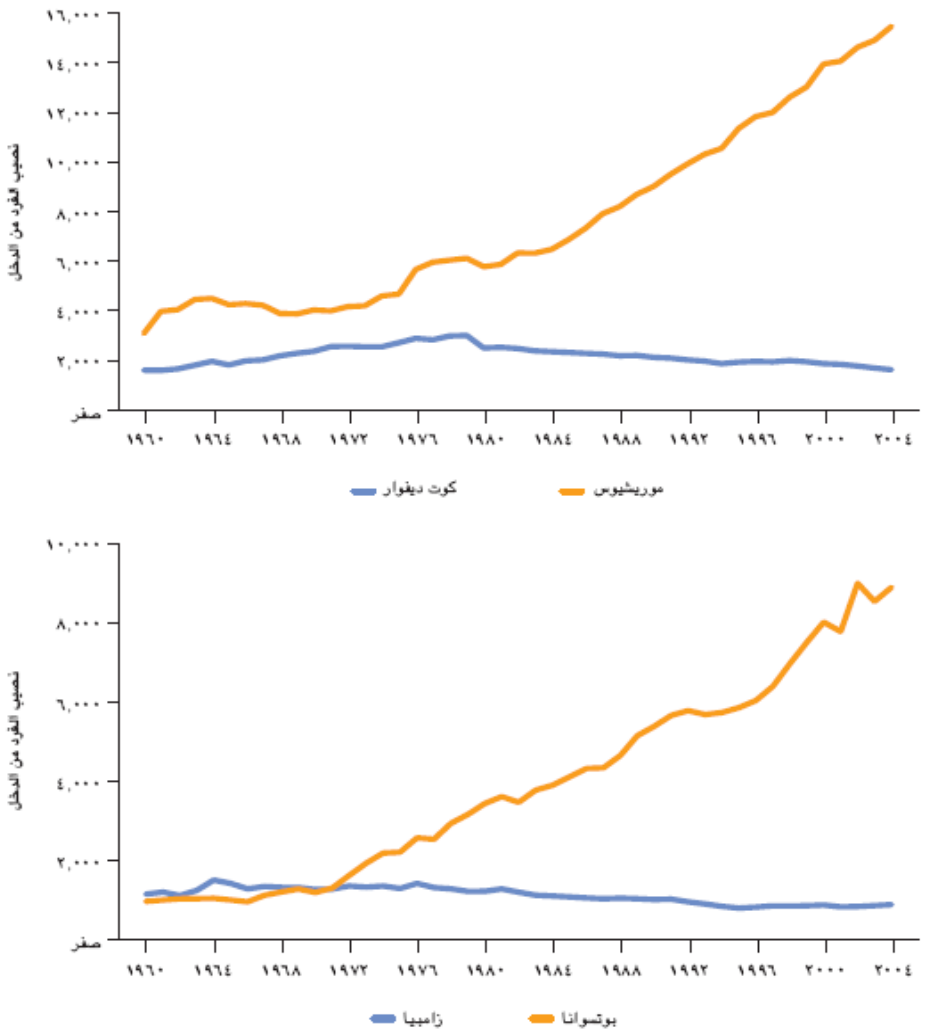

المصدر: أربش، جورج، جو، ديفلين، بيج، وجون. ٢٠٠٨، "هل تعتبر أفريقيا نقطة تحول؟" بحوث السياسات، ورقة عمل ٤٥١٩، فبراير، البنك الدولي، واشنطن.

١-١١ صعود الصين والهند، ١٩٦٠-٢٠٠٦

نظراً للتحسن المتسق في أداء الصين والهند، فإن نصيب البلدان النامية من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي في تزايد. والنتيجة الطبيعية أن نصيب الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي آخذ في التناقص منذ الثمانينيات من القرن العشرين- رغم أن هذه التكتلات الاقتصادية مجتمعة مازالت تولد ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

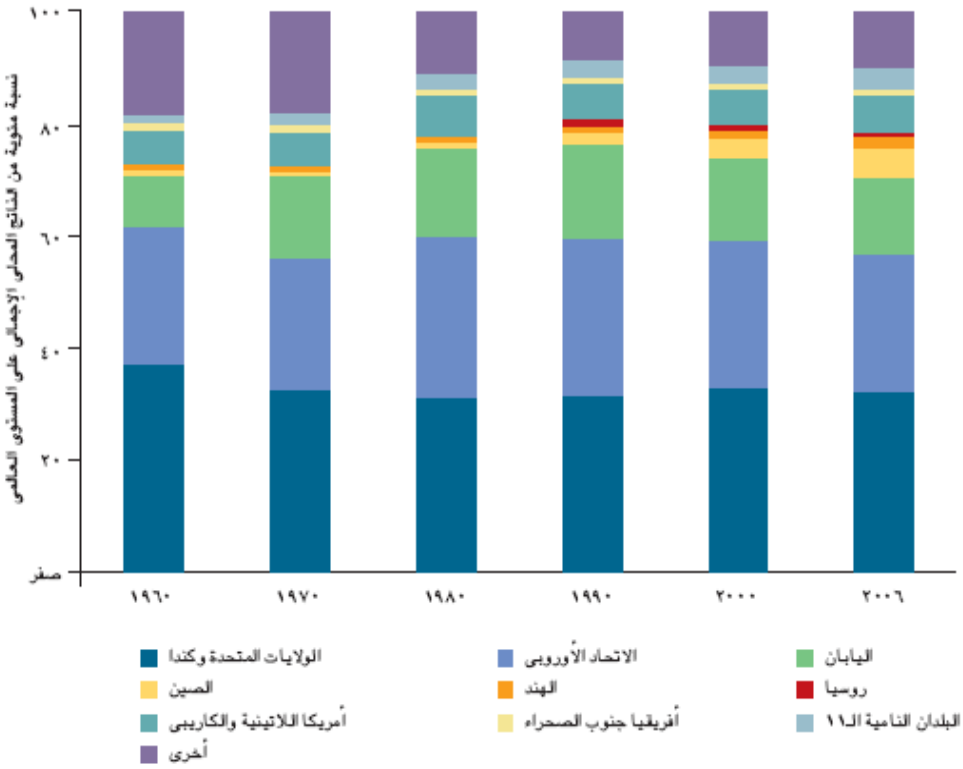

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٢- السكان: اتجاهات وتنبؤات

٢-١ نمو السكان، ١٩٦٠-٢٠٠٦ والتنبؤات حتى ٢٠٣٠

منذ الحرب العالمية الثانية، وقع معظم النمو في سكان العالم في البلدان النامية.

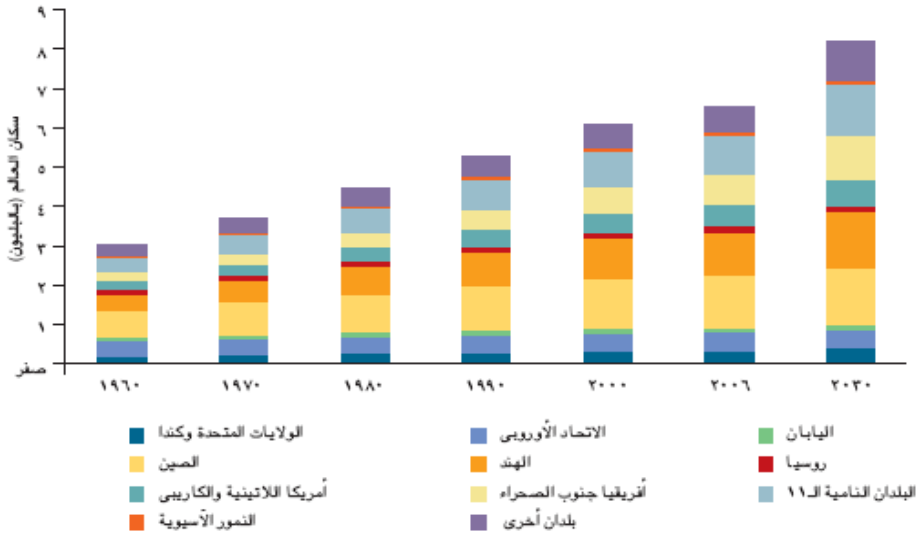

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي؛ تنبؤ لعام ٢٠٣٠ "ماديسون"، ٢٠٠١.

٢-٢ سكان العالم، ١٩٦٠-٢٠٠٦ وتوقعات عام ٢٠٣٠، توزيع مئوي

المحصلة الطبيعية للنمو السكاني في البلدان النامية، هي أن البلدان الصناعية تكون ذات نصيب متناقص من مجموع سكان العالم.

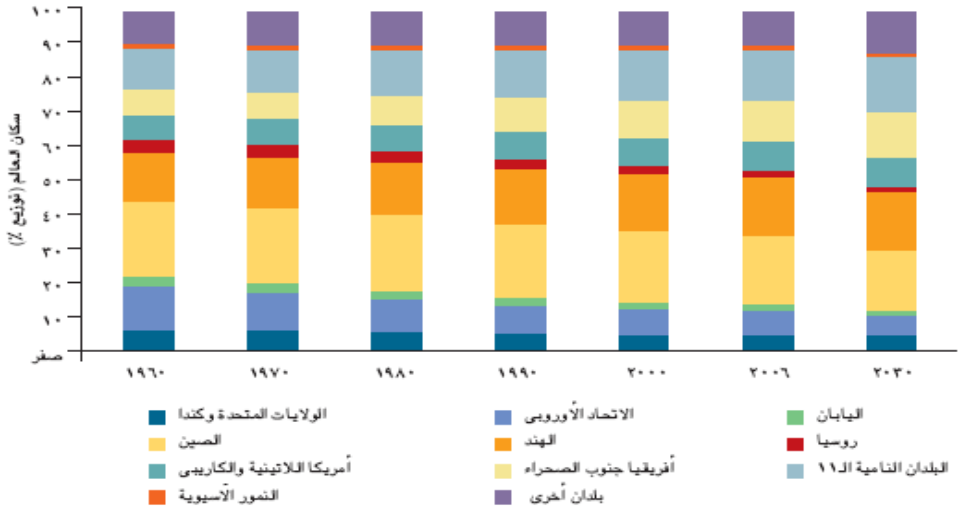

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي؛ تنبؤ لعام ٢٠٣٠ "ماديسون"، ٢٠٠١.

٢-٣ التغير الديموغرافي، ١٩٥٠-٢٠٥٠ حسب الفئة العمرية (خمس سنوات)

تصور الأشكال الواردة أدناه، بالنسبة لمختلف مجموعات البلدان والأقاليم، تطور الهيكل العمري للسكان من عام ١٩٥٠ حتى الوقت الراهن، وكيف يتوقع تطوره من الوقت الراهن إلى عام ٢٠٥٠. ويستبعد من هذه الأرقام تدفقات الهجرة المستقبلية، وإذا قرأنا محور العمر من اليسار إلى اليمين نحصل على الهيكل العمري للسكان عند نقاط زمنية مختلفة، بدءاً من عام ١٩٥٠، حسب الفئات العمرية الخمسية. وإذا قرأنا محور الزمن من الماضي إلى الحاضر ثم إلى المستقبل، متتبعين منحنى الارتفاع على السطح، يتبين لنا التطور في حجم السكان في فئة عمرية بعينها. ففي حالة الصين، مثلاً، عندما يتحرك المرء على طول محور الزمن تماماً، فإن الرقم يظهر أولاً زيادة في عدد الأطفال في الفئة العمرية من صفر إلى ٤، يليها هبوط حاد، يتوقع أن يستمر حتى ٢٠٥٠. وقد تعرضت جميع البلدان والأقاليم أو سوف تتعرض إلى انخفاض في الفئات العمرية الدنيا نتيجة لانخفاض معدلات المواليد. أما في حالة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، مثلاً، فإن انخفاض معدلات المواليد يفسر الارتفاع في الفئات العمرية المتقدمة في السن. وهناك استثناء واحد مهم هو أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتوقع أن تستمر الفئات العمرية الدنيا في النمو في العدد. وهناك سمة أخرى استثنائية لاتجاهات سكان أفريقيا جنوب الصحراء هي الهبوط السريع المتوقع في السكان من الفئات العمرية المتقدمة في السن.

وتتمثل النتائج الرئيسية التي تستخلص من الأشكال الواردة أدناه أن هناك تغيرات ديموغرافية مهمة في الطريق مما سيؤدي إلى سرعة تقدم السكان في العمر في البلدان الصناعية.

السكان فى البلدان الصناعية سوف يتقدمون فى العمر بسرعة.

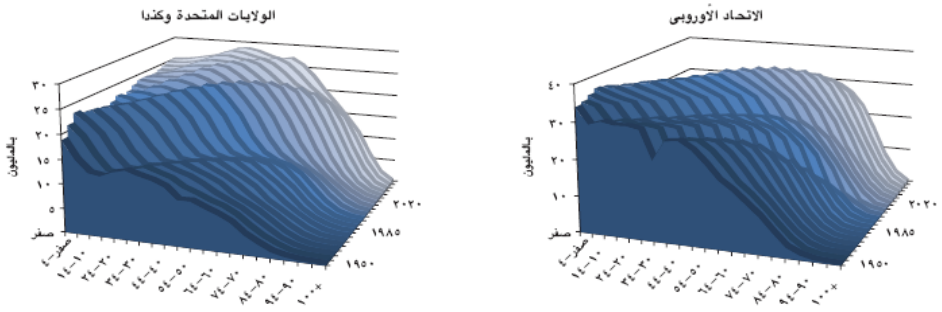

سوف يكون التقدم فى العمر ملحوظا بوجه خاص فى اليابان وروسيا – وإلى حد أقل – فى الصين.

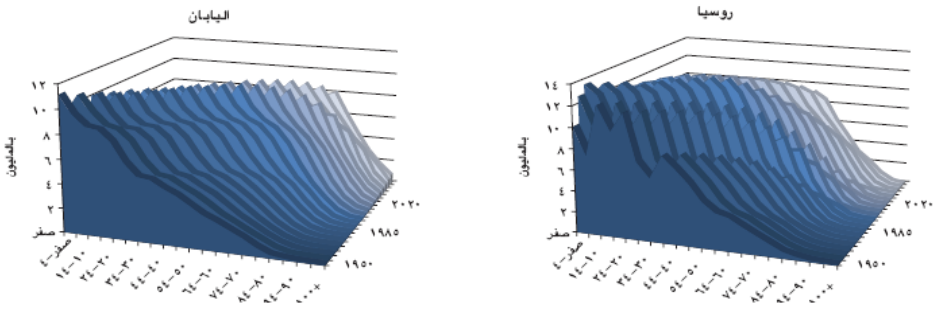

٢-٣ التغير الديموغرافي، ١٩٥٠-٢٠٥٠ حسب الفئة العمرية (خمس سنوات) - تابع

كما أن سكان الهند سوف يتقدمون في العمر أيضاً، وإن كان بمعدل أقل من الصين.

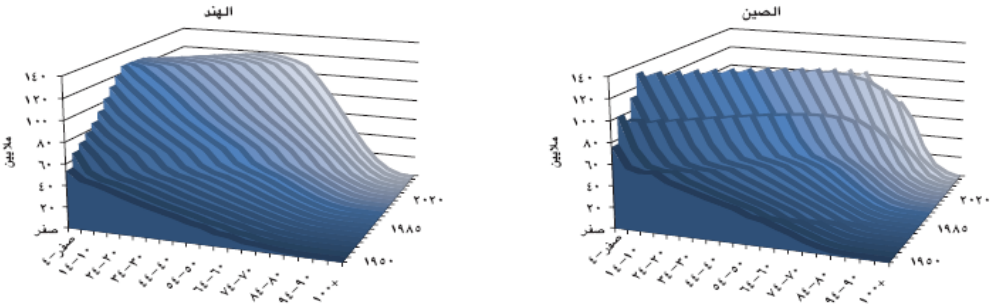

سكان أمريكا اللاتينية سوف يتقدمون فى العمر، والتقدم فى العمر فى أفريقيا يبين الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على طول العمر.

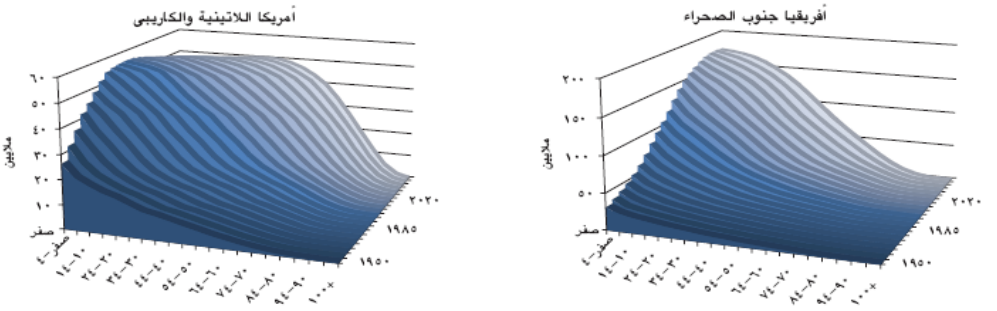

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. "التوقعات السكانية العالمية: تدقيق عام ٢٠٠٦" و"آفاق التحضر في العالم: تدقيق عام ٢٠٠٥.

٤-٢ سكان الحضر ومعدل التوسع الحضري

سواء كنتيجة لنمو السكان داخل المناطق الحضرية أو للهجرة الداخلية من المناطق الريفية يتزايد التوسع الحضري في العالم في الوقت الحالي. وفي عام ٢٠٠٨ تخطى العالم الحد الفاصل بين نسبة سكان الريف والحضر: فقد صار ٥٠ في المائة من سكان العالم من الحضر. ومازال هناك قدر أكبر من التوسع الحضري في الطريق عندما تتجه البلدان إلى التصنيع والنمو.

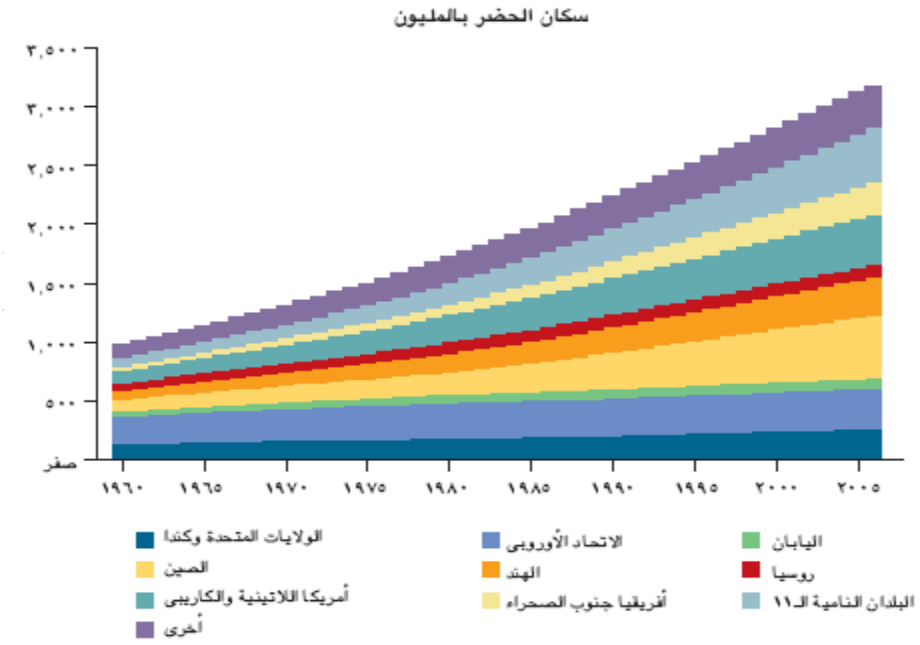

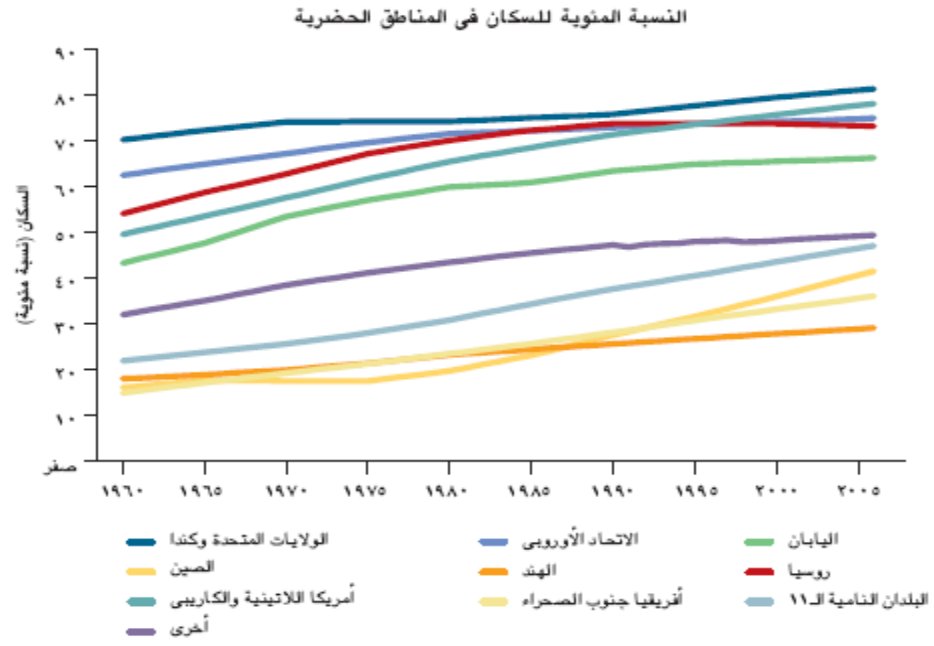

المصدر: الأمم المتحدة: آفاق التحضر في العالم؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧.

٢-٥ النمو السكاني حتى عام ٢٠٣٠: البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مقابل البلدان مرتفعة الدخل

ستحدث معظم الزيادة في السكان خلال العقدين القادمين في مدن البلدان النامية اليوم.

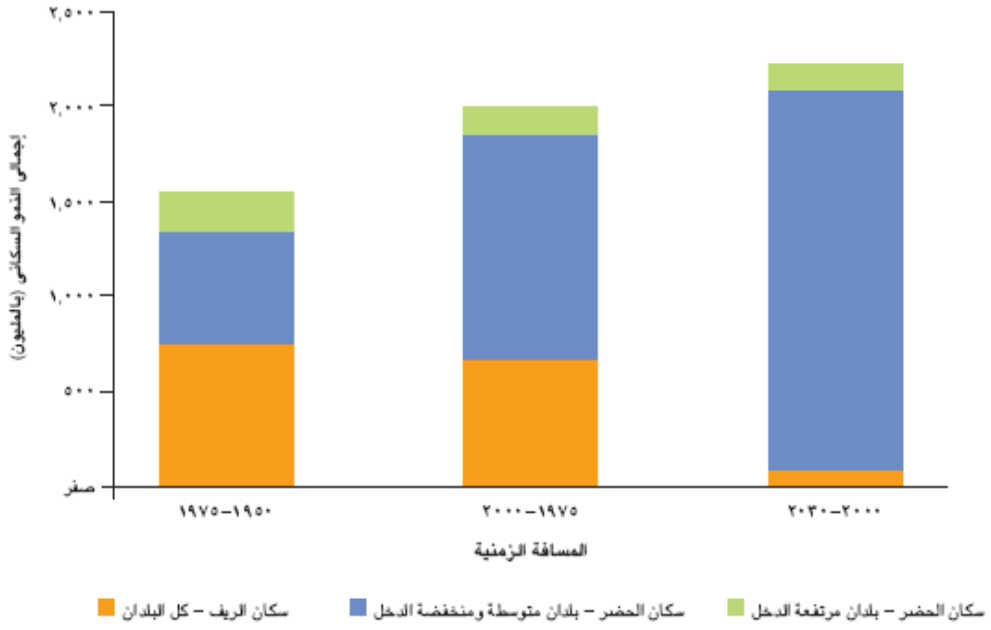

المصدر: الأمم المتحدة: آفاق التحضر في العالم.

٦-٢ قوة العمل النسائية، ومعدل مشاركة النساء - من عام ١٩٨٠ حتى الوقت الراهن

تزايدت مشاركة النساء في قوة العمل في البلدان الصناعية وأمريكا اللاتينية، والبلدان النامية الأحد عشر، لكن معدلات المشاركة انخفضت في الهند، والصين، وروسيا. ولم تجر حتى الآن دراسة للأسباب الكامنة وراء هذه الاتجاهات. ولا يوجد فهم جيد لها. وقد تفسر الاتجاهات الهابطة بالاتجاه المتصاعد في القيد بالمدارس، في حدود ما إذا كانت المشاركة في العمل تأتي من الفتيات اللاتي ينبغي – لولا عملهن – قيدهن في المدارس. وهناك تفسير آخر ممكن وهو أن الطلب على النساء غير مرن لأسباب اجتماعية وثقافية مختلفة. والخلاصة أن المطلوب مزيد من العمل لفهم مغزى هذه البيانات، وما إذا كانت البيانات التي يتم تجميعها تشمل العمل غير المنظم للنساء، يضاف إلى ذلك أن بعضا من هذه الاتجاهات ينبغي تحليلها بالتفصيل حسب العمر والتعليم، وأن قضايا سوق العمل بشكل عام ينبغي بحثها بعمق أكبر.

وهناك قضية أخرى متعلقة بالبيانات الخاصة بمشاركة النساء في قوة العمل وهي إمكانية المقارنة بينها عبر البلدان. فتقديرات النساء في قوة العمل أقل من تقديرات الرجال وغير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، مما يعكس حقيقة أن الاتجاهات والأنماط الديموغرافية، والاجتماعية، والقانونية، والثقافية، بالنسبة للنساء، هي التي تحدد ما إذا كانت أنشطتهن تعتبر اقتصادية. ففي بلدان كثيرة تعمل أعداد كبيرة من النساء في مزارع، أو مشروعات عائلية أخرى دون أجر، بينما تعمل أخريات في منازلهن أو قريباً منها، ويجمعون بين العمل والأنشطة العائلية أثناء النهار. وتختلف البلدان في المعايير المستخدمة في تحديد ما إذا كانت مثل تلك العاملات ينبغي اعتبارهن جزءاً من قوة العمل أو لا؟

معدل مشاركة قوة العمل النسائية

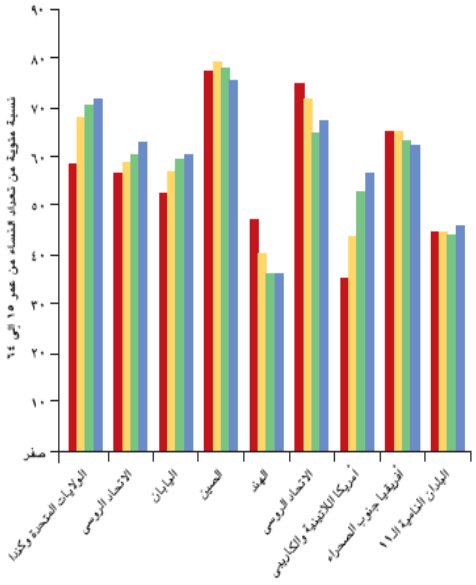

قوة العمل من النساء

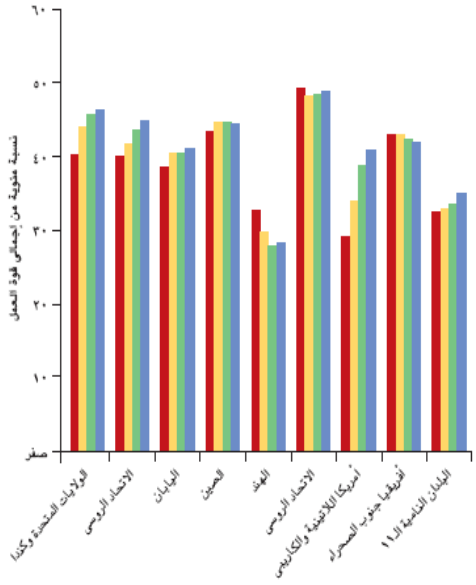

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* تم استخدام المتوسط البسيط في احتساب المجاميع

٣- الفقر

٣-١ عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ٢ دولار أمريكي في اليوم، ونسبتهم المئوية من إجمالي السكان

ظل تخفيض حدة الفقر هدفاً صريحاً أو ضمنياً للحكومات في كثير من البلدان النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل. وكانت الهند منذ الخمسينيات من القرن العشرين رائدة في صياغة مفاهيم ومقاييس الفقر، منها استخدام مسوحات الأسر المعيشية، وتعتبر تلك البلد النامية صاحبة أطول سلسلة متسقة من مؤشرات الفقر. وبدءاً من التسعينيات من القرن العشرين، بدأ البنك الدولي في البناء على هذا الجهد، وغيرها من جهود البلدان النامية الأخرى في مجال مقاييس الفقر. وقد ساعدت الهند في تصميم وتنفيذ مسوحات للأسر المعيشية في عدد كبير من البلدان، وروجت عدداً من مناهج البحث، والمفاهيم، والمقاييس.

وقد ساهمت هذه الجهود في وضع خطوط للفقر تسمح بإجراء مقارنات عبر البلدان وعبر الزمن. وتتباين تعريفات الفقر من بلد إلى بلد. ففي بعض البلدان يعرف الفقراء بأنهم أولئك الذين يندرجون ضمن الخمس الأدنى أو الثلث الأدنى من سلم توزيع الدخل. ونتيجة لذلك، فإن عدد الفقراء لا ينخفض أبداً. وأي تخفيض في الفقر، ضمن هذا السياق، يعني تحسناً في دخول أولئك الذين يتواجدون في أدنى سلم التوزيع. وفي بلدان أخرى، يعرف الفقراء بأنهم من يستهلكون دون مستوى معين يعتبر حدًّا أدنى. ويتباين تعريف ما هو "حدّ أدنى" بالطبع حسب مستوى تنميتهم ودخولهم، وقِيَمِهم وأعرافهم؛ إذ إن ما يعتبر ضروريا في بلد ما قد يعتبر جزءاً مما هو فائض عن الحاجة في بلد آخر. إن وجود تعريف عام ينطبق على جميع البلدان من شأنه أن يعالج هذه المشكلة، ويسمح بمقارنة البلدان بعضها ببعض.

هذا هو ما يحققه خط الفقر الذي يقدر بدولار أمريكي واحد أو دولارين. وهو يستخدم كخط للفقر عبارة عن سلة عامة من السلع مقدرة بأسعار عامة أو يقيم تعادل القوة الشرائية. ووفقاً لهذا التعريف، فإن عدد الفقراء ظل ثابتاً نسبياً منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بينما انخفض عدد الفقراء كنسبة من إجمالي السكان، نظراً لزيادة إجمالي السكان في البلدان النامية.

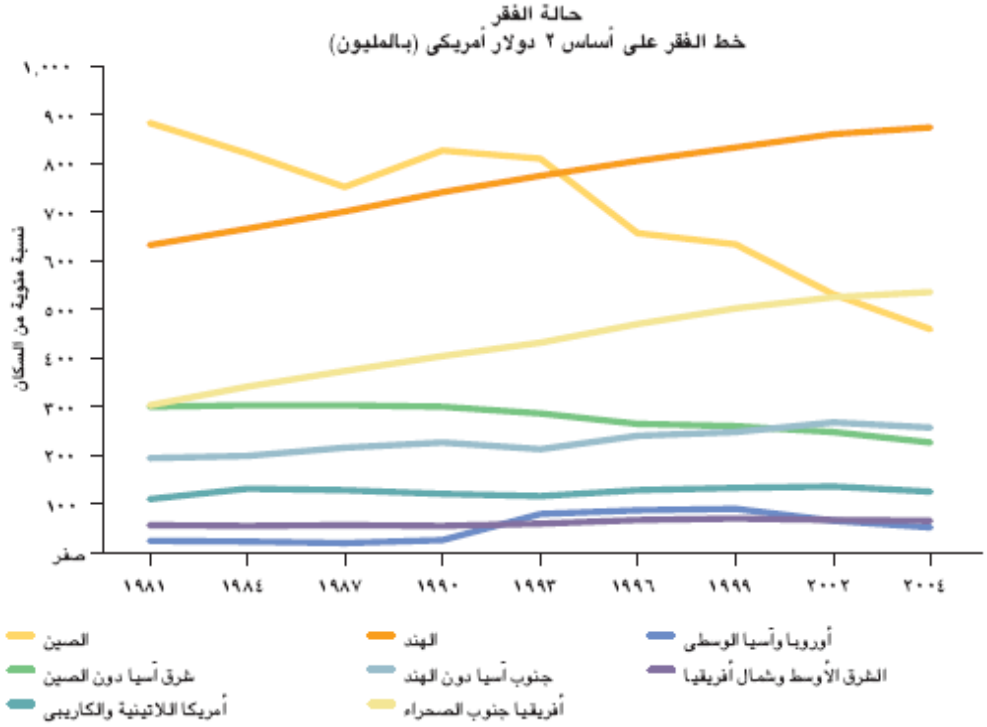

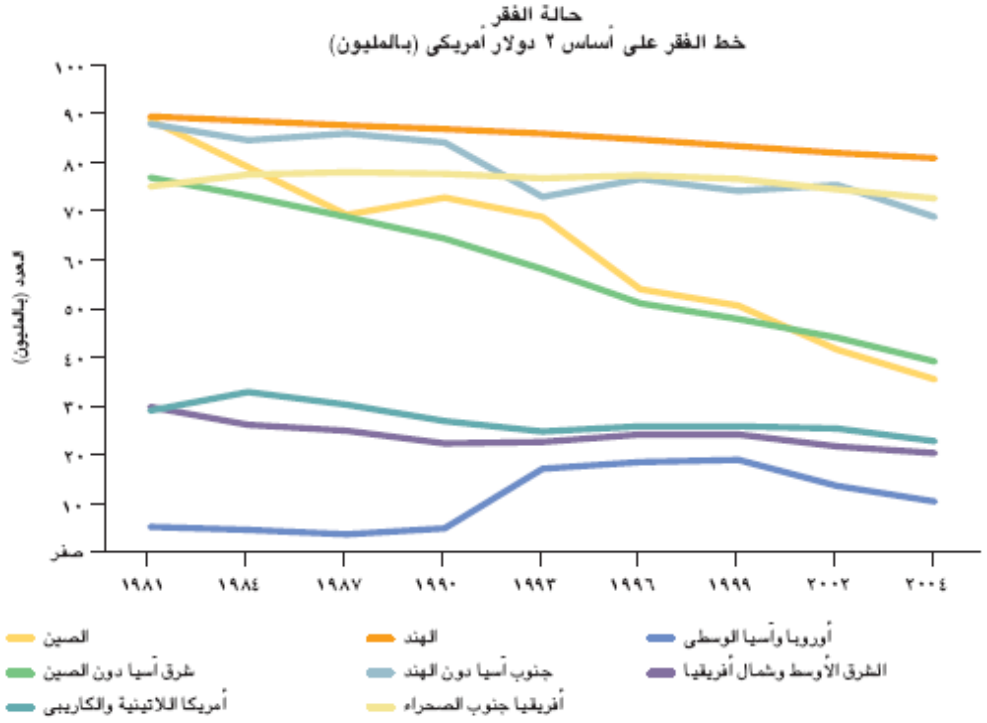

المصدر: مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية، البنك الدولي ٢٠٠٧.

٣-٢ معاملات جيني: أمثلة مختارة

توفر مقاييس وقع الفقر معلومات عن عدد الأشخاص الذين يستهلكون أقل مما يعتبر مرغوباً فيه من منظور التغذية والمنظور الاجتماعي. ورغم أن وجود هذه المقاييس هي أكثر المقاييس تعبيراً عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما، فهناك قياسات أكثر دقة. وغالباً ما تستخدم معامل جيني الذي يحسب مسافة البعد عن توزيع الدخل المتكافئ بصورة مطلقة بين السكان، الذي يتحقق عندما يصبح معامل جيني معادلاً للصفر. وعلى النقيض من ذلك، كلما ازداد التفاوت في التوزيع، كلما اقترب معامل جيني من الواحد الصحيح. وفي الحالة القصوى، التي يحصل فيها مواطن واحد على كل الناتج المحلي الإجمالي، ويحصل باقي السكان على صفر، يصبح المعامل مساوياً لواحد.

يبرز الجدول بعض الاختلافات الإقليمية. فبلدان أمريكا اللاتينية – خاصة البرازيل وشيلي – يزيد فيها التفاوت في توزيع الدخل كثيراً عما هو في آسيا. وتعتبر تنزانيا استثناءً طريفاً في إقليم يميل توزيع الدخل فيه إلى التفاوت بنفس القدر مثلما هو موجود في أمريكا اللاتينية. وقد يكون ذلك نتيجة لبرامج الإصلاح الزراعي التي نفذت في عهد الرئيس نيريري.

ويعتبر الحساب الفعلي لمعاملات جيني معقداً، ويتطلب وجود بيانات الدخل على المستوى العائلي، وهي غالباً ما لا تكون موجودة وبدلا من ذلك، يستخدم توزيع الإنفاق على المستوى العائلي في هذه الحالات، وهو غالبا ما يميل إلى توجيه النتائج بحيث تظهر قدرًا من المساواة أكثر مما هو موجود حقيقة. وتعتبر دورية البيانات قضية أخرى. ففي معظم البلدان تتاح البيانات عن توزيع الدخل أو الإنفاق على فترات غير متكررة فقط. ومن ثم ينبغي إجراء المقارنات بين البلدين وبين الفترات الزمنية بطريقة أدق. فالخريطة التالية، مثلاً، تبين أن التوزيع في الولايات المتحدة أكثر تكافؤًا مما هو في الصين. لكن المعامل بالنسبة للصين محتسب على أساس بيانات عام ٢٠٠٤، وبالنسبة للولايات المتحدة على أساس بيانات عام ٢٠٠٠، وقد يتفق معظم المراقبين على أن المعاملين في كلا البلدين يُعتقد الآن أنهما قريبان من بعضهما البعض – أي في منتصف الأربعينيات.

ويقدم الجدول التالي أيضاً بعض المعلومات عن تطور توزيع الدخل في بلدان مختارة. ويوضح أن توزيع الدخل قد ساء في بنجلاديش، والصين، والهند، وهي بلدان شهدت نمواً سريعاً خلال العقدين الماضيين. وفي البرازيل، حيث ظل نصيب الفرد من الدخل ثابتا على مدار الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، تحسن توزيع الدخل نتيجة لانتهاء التضخم الجامح (الذي عاقب الفقراء بصورة غير متناسبة) وتنفيذ برامج إعادة التوزيع. وفي شيلي، وإندونيسيا، والمغرب، ظل توزيع الدخل مستقراً نسبياً.

معاملات جيني لمجموعة مختارة من الدول (مضروبة في ١٠٠)

البلد	العام ١	العام ٢	معامل جيني لعام واحد	معامل جيني لعامين
بنغلاديش	1991-92	2005	28.27	33.20
البرازيل	1990	2004	60.68	56.99
شيلي	1990	2003	55.52	54.92
الصين	1990	2004	33.50	46.90
الهند	1993-94	2004-05	31.52	36.76
إندونيسيا	1993	2004	34.63	34.76
المغرب	1990-91	1994-99	39.20	39.46
تنزانيا	1991	2000-01	33.83	34.62

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولى.

٣-٣ معاملات جيني حول العالم

تطرح الخريطة الواردة أدناه صورة كاملة لمعاملات جيني، وتبرز أن العدالة لها أبعاد إقليمية. ويرتفع التفاوت في بلدان أمريكا الجنوبية: فالبرازيل ليست فريدة في ذلك. وتعتبر تنزانيا، الذي يعتبر معامل جيني الخاص بها أقرب إلى قيم آسيا استثناءً في قارة يعد التفاوت فيها شديد الارتفاع.

معاملات جيني من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

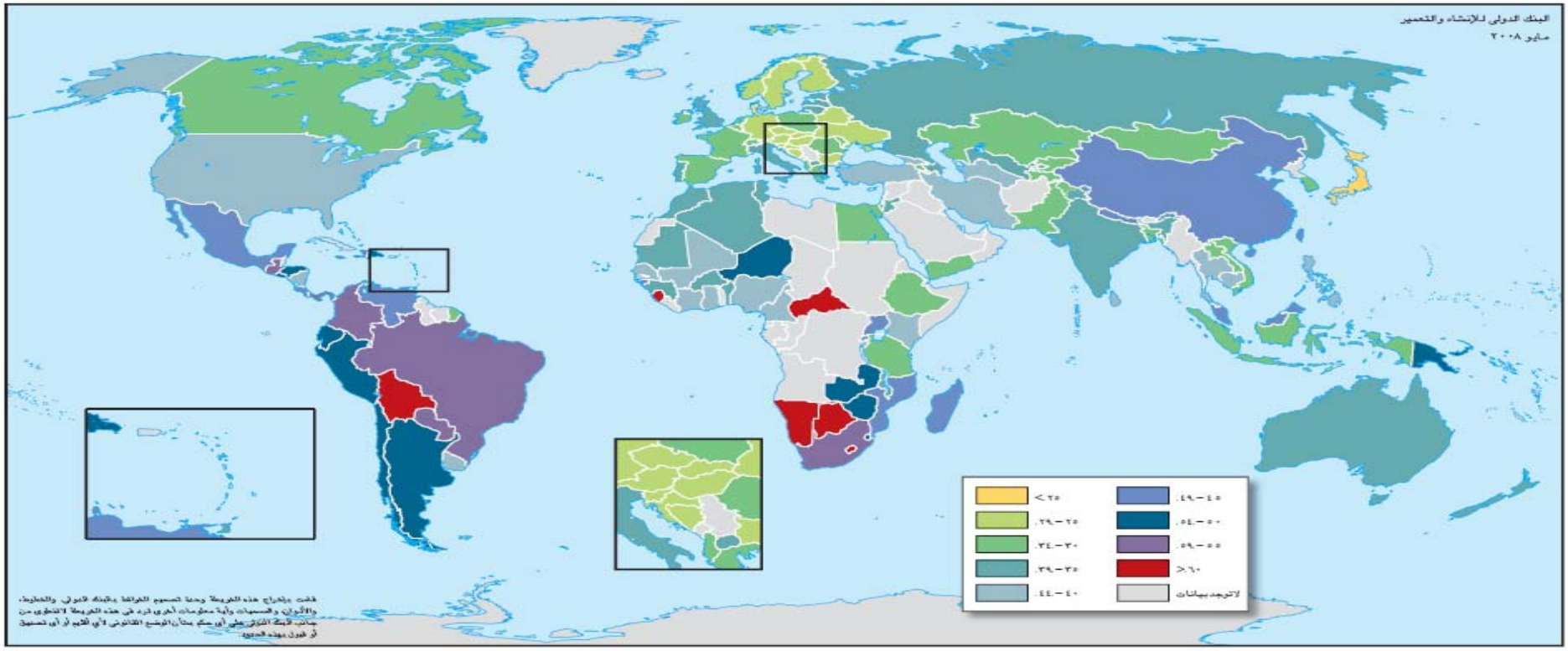

٣-٤ منحنيات حدوث النمو

تساعد منحنيات حدوث النمو في توضيح تطور توزيع الدخل باحتساب معدل نمو الدخل لكل أسرة معيشية. وعندما ترى الفئات مرتفعة الدخل أن دخولها ترتفع بسرعة أكبر من الفئات الدنيا، يزداد توزيع الدخل سوءاً، حتى لو شهد كل السكان زيادة في الدخول.

٣-٤-١ الصين

يوضح منحنى حدوث النمو بالنسبة للصين خلال الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٤ هذه النقطة. وخلال هذه الفترة، كان معدل النمو السنوي في نصيب الفرد يقترب من ٧ في المائة سنوياً. وبالنسبة للنصف الأعلى من السكان من حيث الدخل، كانت الزيادة أكثر من ٧ في المائة، وبالنسبة للنصف الأدنى كانت أقل. وقد استفادت المجموعات الأعلى دخلاً أكثر، ربما لأن هناك نقصاً في مهاراتها وقدراتها.

منحنى حالات النمو بالنسبة للصين

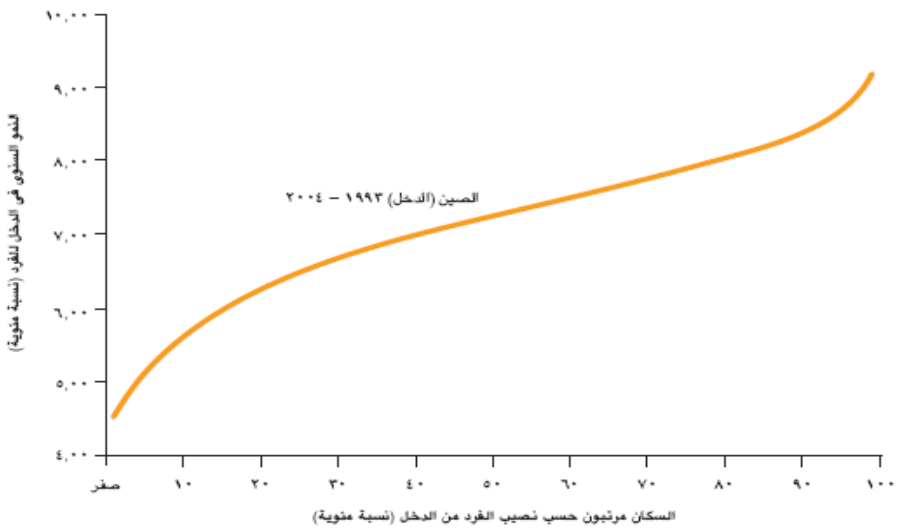

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: تم تعديل نصيب الفرد من الدخل حسب الفرق في تكلفة المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.

٣-٤-٢ الهند

تعتبر حالة الهند أصعب في تفسيرها. فبينما تشير بيانات الحسابات القومية إلى أن نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٤ زاد بأكثر من ٤ في المائة سنوياً، تبين المسوحات العائلية أن الزيادة كانت أقل في الإنفاق الاستهلاكي بطريقة غير مقبولة. وظلت أسباب هذا التباين موضع جدل كبير في الهند. لكن الهند ليست فريدة في هذا الجانب. ففي عام ١٩٩٩، لاحظ أنجوس ديتون* أن أوجه الاختلاف بين المسوحات العائلية والحسابات القومية كانت تمثل قضية خطيرة تستحق البحث الجاد. ولسوء الحظ لم تتم متابعة هذا الرأي، ومازالت واحداً من العيوب الإحصائية الكثيرة في البلدان النامية مستمراً.

منحنى حالات النمو في الهند

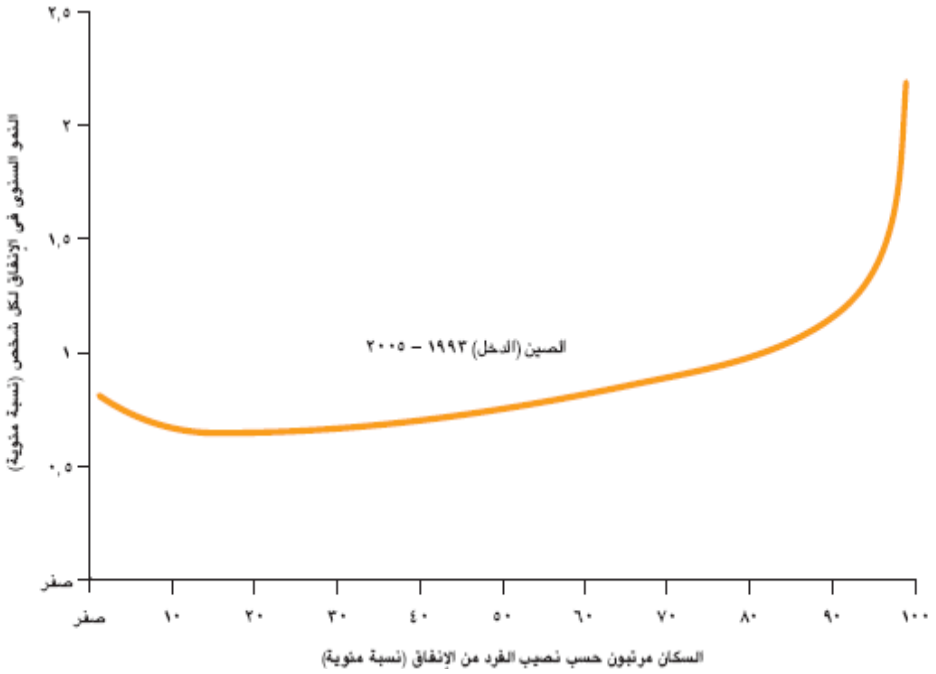

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: تم تعديل نصيب الفرد من الدخل حسب الفرق في تكلفة المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.

* أنجوس ديتون. ١٩٩٩. "الادخار والتنمية". لويس سيرفين وكلاوس شيميت هيبل، اقتصاديات الادخار والتنمية، كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبوعات جامعة كامبريدج.

٣-٥ نسب الأنصبة الخمسية: بلدان مختارة

هناك طريقة أخرى لتحديد مدى التفاوت أو انعدام المساواة، وهي تتبع استهلاك كل خُمس من السكان، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي حالة البرازيل، يحصل الخمس الأغنى من السكان، (٢٠ في المائة منهم) على أكثر من نصف دخل البلاد، بينما يحصل الخمس الأغنى في الهند على ما بين ثلث و٤٠ في المائة من الدخل، وعلى ما بين ٤٠ و٤٥ في المائة في الصين. وتعتبر النسبة بين استهلاك الخمس الأعلى والخمس الأدنى مقياساً آخر للتفاوت أوانعدام المساواة، فهي تتراوح ما بين نسبة عالية قدرها ٢٠ إلى ١ في البرازيل، وأقل من ١٠ إلى ١ في الصين، وإلى أقل من ذلك بكثير في الهند وبنجلاديش.

البلد	العام ١	العام ٢	نصيب الأخماس					
			الخمس الأدنى في العام ١	الخمس الأعلى في العام ١	الخمس الأدنى في العام ٢	الخمس الأعلى في العام ٢	الخمس الأعلى/ الأدنى في العام ١	الخمس الأعلى/ الأدنى في العام ٢
بنغلاديش	1991-92	2005	9.4	33.9	8.8	37.6	3.6	4.3
البرازيل	1990	2004	2.3	55.7	2.6	53.0	23.9	20.2
شيلي	1990	2003	3.4	52.8	3.7	52.7	15.4	14.3
الصين	1990	2004	5.6	41.5	4.3	44.5	7.4	10.5
الهند	1993-94	2004-05	8.9	36.3	8.1	40.4	4.1	5.0
أندونيسيا	1993	2004	8.3	38.0	8.0	38.0	4.6	4.8
المغرب	1990-91	1994-99	6.6	40.9	6.4	40.7	6.2	6.3
تنزانيا	1991	2000-01	7.4	36.8	7.3	37.2	5.0	5.1

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولى.

٦-٣ التفاوت على مر الزمن: التغير السنوي في معامل جيني في ٥٩ بلداً نامياً

صار من الواضح بصورة متزايدة خلال العقد الماضي أن التفاوت في تزايد في بلدان كثيرة، بما فيها البلدان الصناعية. وقد وثق تقرير صندوق النقد الدولي: نظرة اقتصادية إلى المستقبل في أحدث طبعاته الصادرة في ٢٠٠٨ هذا الاتجاه. ويبين الشكل الوارد أدناه أن التفاوت قد تزايد في معظم البلدان. والأسباب كلها ليست مفهومة تماماً. ففي البلدان الصناعية قد ينتج التفاوت عن اندماج الصين والهند في الاقتصاد العالمي، مما يلقي ضغطاً على العمالة الدنيا وغير المدربة، والتقدم التقني، والهجرة. وأي من هذه العوامل هو الأكثر أهمية هو موضع **جدل** وخلاف كبيرين. ففي البلدان النامية السائرة على طريق النمو المرتفع، يبدو أن الزيادة في تفاوت الدخل قد تأتي نتيجة لانتقال الناس من الأنشطة والقطاعات المتدنية الإنتاجية إلى أنشطة قطاعات عالية الإنتاجية.

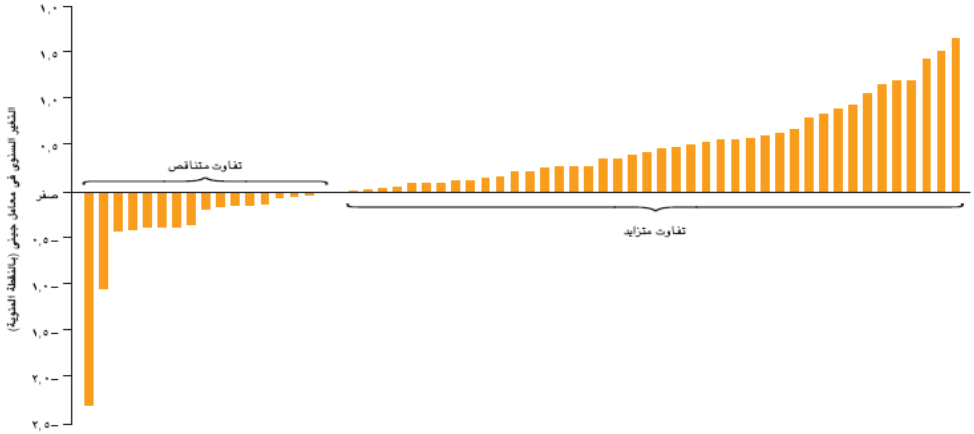

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: تتباين الفترة الزمنية تبعاً لتوافر البيانات. الفترة الزمنية النمطية تبدأ من أواخر الثمانينات وحتى أواخر التسعينات من القرن العشرين، وأوائل القرن الواحد والعشرين.

٤- مؤشرات اجتماعية واقتصادية

٤-١ تجهيزات الصرف الصحي ومصادر المياه المُحسنة، ١٩٩٠-٢٠٠٤

تتخلف البلدان النامية عن البلدان الصناعية من حيث فرص الحصول على خدمات البنية التحتية وغيرها من الخدمات التي تعتبر محددات حاسمة للنتائج الصحية. فمن المعروف، مثلاً، أن سوء التغذية غالباً ما ينتج، ليس بسبب عدم كفاية ما يتم الحصول عليه من غذاء، بل بسبب الأمراض المرتبطة بنقص فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب.

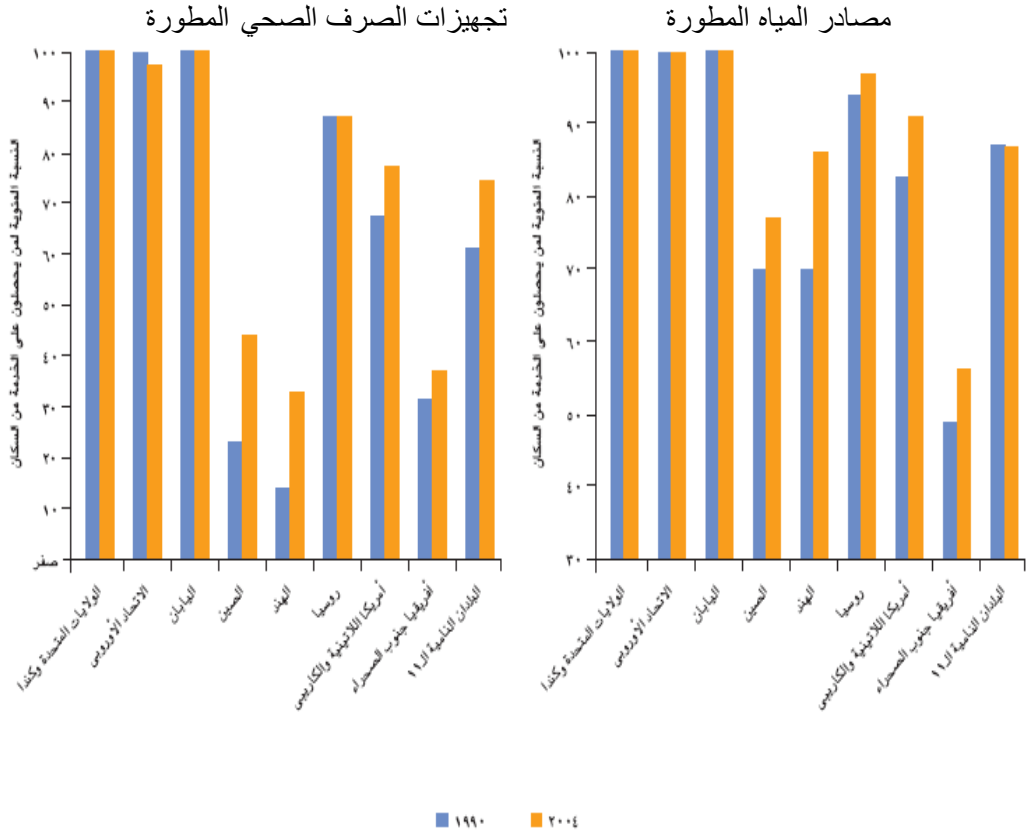

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

تجهيزات الصرف الصحي المطورة: يشير النفاذ إلى تجهيزات الصرف الصحي المطورة إلى النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لديهم فرصة كافية على الأقل للنفاذ إلى تجهيزات تصريف المخلفات البشرية، التي يمكن أن تمنع بفاعلية احتكاك البشر، والحيوانات، والحشرات بالمخلفات البشرية. وتتراوح التجهيزات المحسنة من المراحيض ذات الحفر المحمية إلى دورات المياه المزودة بصناديق طرد ووصلة مجاري. وحتى تكون فعالة، ينبغي أن يتم إنشاء هذه التجهيزات بطريقة صحية وصيانتها بطريقة سليمة. انظر التفاصيل في: صندوق الاطفال التابع لمنظمة الصحة العالمية، والامم المتحدة – الوصول إلى الهدف في مياه الشرب والصحة العامة.

مصادر المياه المحسنة: يشير النفاذ إلى مصادر المياه المحسنة إلى النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لهم فرصة معقولة للحصول على كمية كافية من المياه من مصدر مطور مثل التوصيلات المنزلية، وصنابير المياه العامة في الشوارع والآبار الارتوازية، والآبار والينابيع المحمية، وتجميع مياه الأمطار. أما المصادر غير المطورة فتشمل باعة المياه (السقائين)، وشاحنات نقل المياه، والآبار والينابيع غير المحمية. الفرص المعقولة في النفاذ تعرف على أنها توفر على الأقل ٢٠ ليتراً للشخص يومياً من مصدر مياه يقع في حدود كيلومتر واحد من المسكن. انظر التفاصيل في: صندوق الاطفال التابع لمنظمة الصحة العالمية، والامم المتحدة – الوصول إلى الهدف في مياه الشرب والصحة العامة.

٢-٤ التطعيم ضد الدفتريا، والسعال الديكي، والتيتانوس، والحصبة (١٩٩٥-٢٠٠٥)

رغم التحسن الكبير، مازال هناك تفاوت ملحوظ في الحصول على أبسط التحصينات الأساسية العامة الجيدة.

التحصين ضد الحصباء

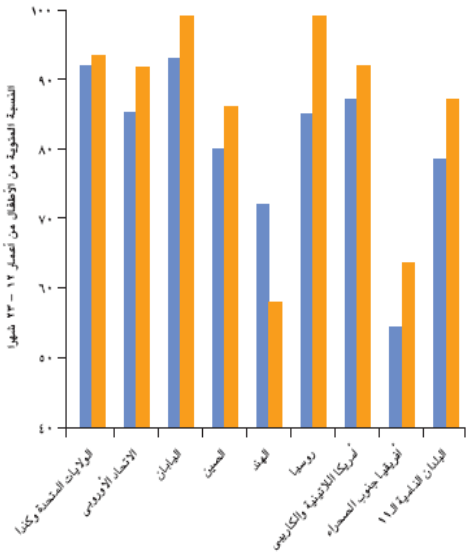

التحصين ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس

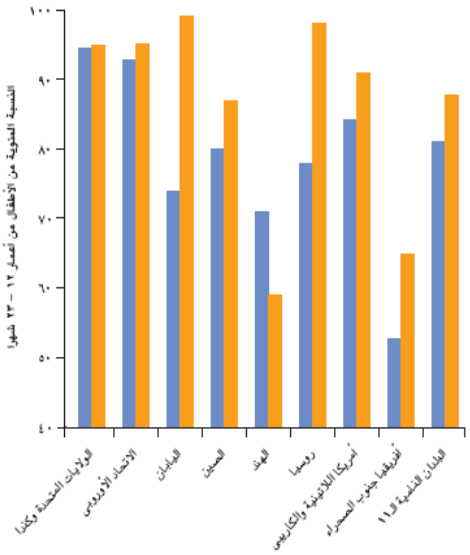

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٣-٤ انتشار نقص التغذية* وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)

رغم حدوث تحسن في كل مكان ماعدا في جنوب صحراء أفريقيا، حيث مازال نقص التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب يمثلان مشكلتين صحيتين خطيرتين في البلدان النامية، وحتى في البلدان السريعة النمو.

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)

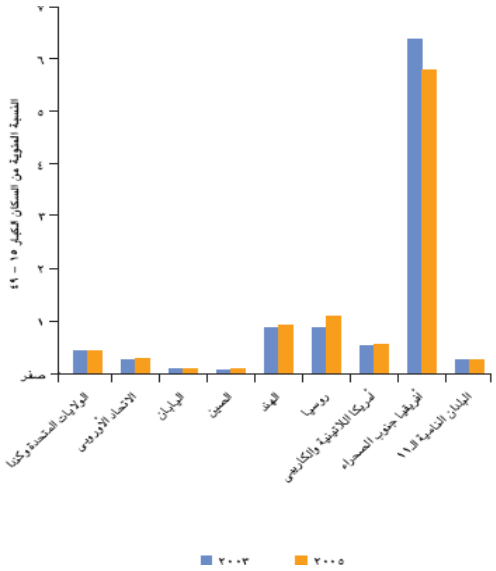

انتشار نقص التغذية

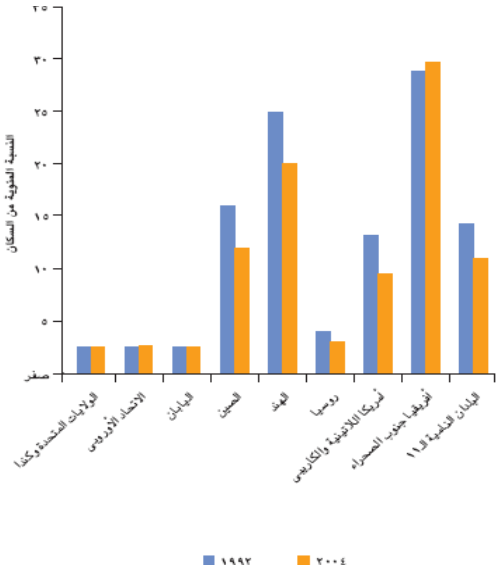

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولى.

* عدد السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الدهنية.

٤-٤ الإنفاق العام على التعليم (٢٠٠٤)* والسنوات المتوقعة للدراسة (٢٠٠٥)**

توجد صعوبة شديدة في إعداد إحصاءات عن التعليم؛ فعلى سبيل المثال، تعتبر سنوات الدراسة دالة في الإنفاق العام والخاص على التعليم، لكن البيانات عن التعليم الخاص لا يتم تجميعها بصورة منهجية.

وهناك مشكلة أخرى هي أن الإنفاق العام على التعليم، في معظم البلدان، يتم في معظمه من جانب المستويات الأدنى من الحكومة – أي حكومات المقاطعات والمدن – ولكن البيانات الخاصة بهذا الإنفاق لا يتم تجميعها وتجهيزها بصورة منهجية- ونتيجة لذلك، فإن الإنفاق العام على التعليم، يقدر بأقل من قيمته.

وأخيراً وليس آخراً، فإن سنوات التعليم مؤشر بديل ضعيف للإنفاق على التحصيل الدراسي، وهو الناتج الحقيقي لأي نظام مدرسي. إلا أن إعداد بيانات أفضل عن هذا الموضوع يستغرق سنوات من الجهد.

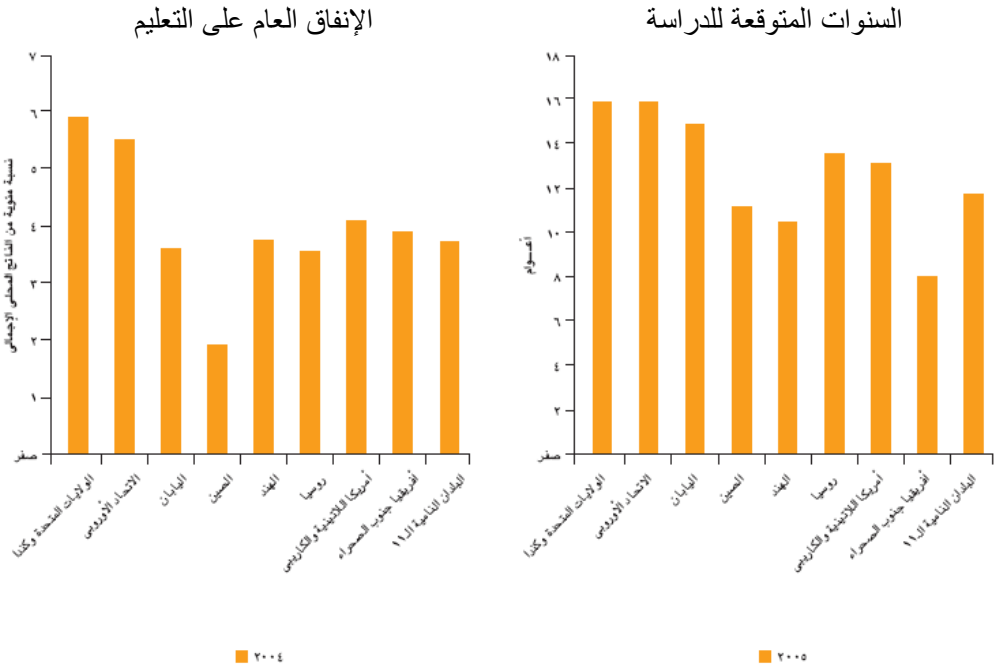

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* تم استخدام أحدث بيانات متوافرة بالنسبة للصين – عام ١٩٩٩.
** عدد الأعوام المتوقع أن يقضيها طفل في عمر الالتحاق بالمدرسة في مراحل التعليم المختلفة. شاملة سنوات الإعادة.

٤-٥ القيد بالمدارس الابتدائية*، ومعدل إتمام الدراسة

تشير الإحصاءات التي تم تجميعها بأن معدلات القيد وإتمام الدراسة في المدارس الابتدائية في معظم البلدان قد زادت، وتقترب من المستويات في البلدان الصناعية، فيما عدا أفريقيا والهند، حيث مازالت هذه المعدلات عند مستويات أدنى منها.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية

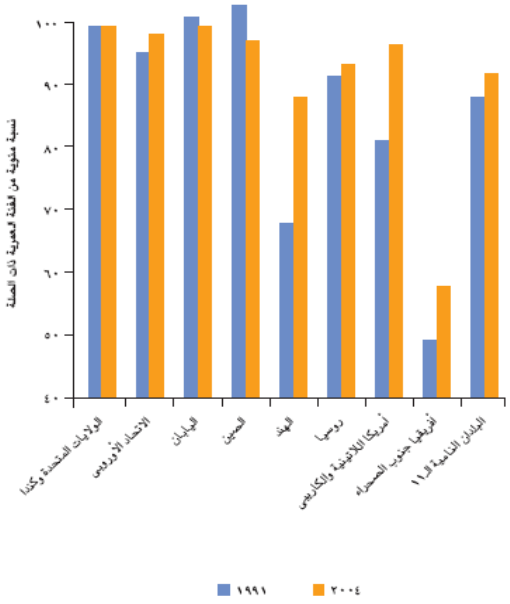

القيد بالمدارس الابتدائية

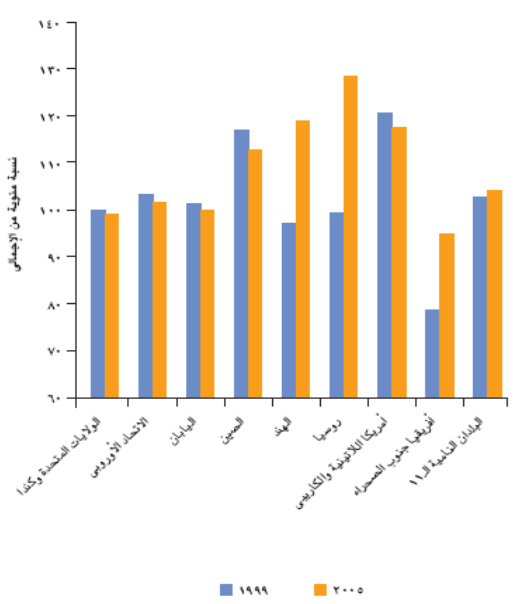

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* نسبة إجمالي المقيدين – بصرف النظر عن أعمارهم – إلى السكان من الفئة العمرية التي تماثل رسمياً مستوى التعليم المبين.

٦-٤ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار والشباب

تترجم معدلات القيد المتدنية بوجه عام إلى معدلات متدنية من الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار والشباب.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية

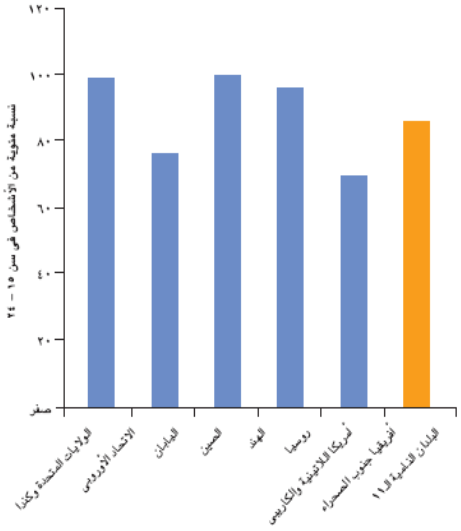

القيد بالمدارس الابتدائية

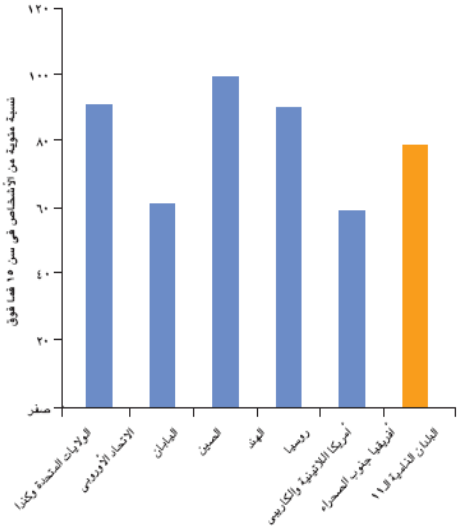

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٤-٧ اختبارات برنامج التقويم الدولي للطلاب- ٢٠٠٦

الإنجازات المعرفية- أي اكتساب المهارات المعرفية النوعية – عند قياسها – تتباين تبايناً تاماً داخل البلدان وبين بعضها البعض في آن واحد. وتتألف اختبارات برنامج التقويم الدولي للطلاب من عمليات تقييم وثيقة يُقصد منها تحديد مستويات التحصيل الدراسي للطلاب في العلوم. وتبين النتائج تبايناً ملحوظاً بين البلاد وفي داخلها.

نسبة الطلاب عند كل مستوى للكفاءة على مقياس العلوم

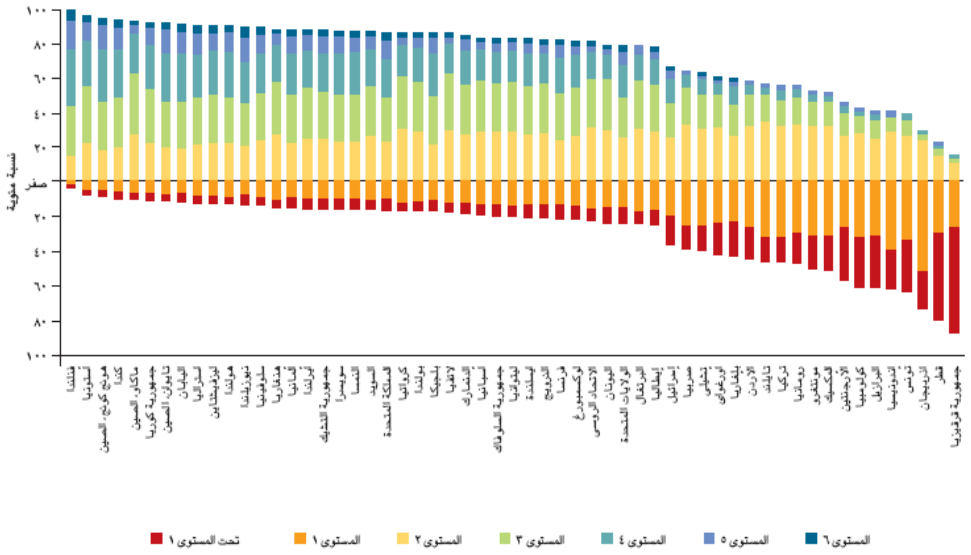

المصـــدر: قاعـــدة بيانـــات منظمـــة التعـــاون الاقتصـــادي والتنميـــة جـــدول رقـــم ٢.١أ، متـــاح فـــي: http://d.doi.org/10.1787/1418444475532.

ملحوظة: تم تصنيف البلدان حسب الترتيب التنازلي للنسبة المئوية من الطلاب من عمر ١٥ سنة على المستويات ٢-٣-٤-٥-٦. فوق مستوى الصفر تظهر نسبة الطلاب في البلاد التي حصلت على تصنيفات أعلى من المستوى ١. تحت مستوى الصفر تظهر نسبة الطلاب المصنفين على المستوى ١ وما دونه.

٥- البنية التحتية

الاستثمار في البنية التحتية هو أساس النمو والتنمية، لأنه يوسع مدى الفرص أمام الاستثمار الخاص وللعوائد عليه. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية يضمن فرص الحصول على الخدمات العامة الرئيسية مثل المياه، والنقل العام، ووسائل الحياة الحضرية- وهي خدمات ليست فقط تدعم النمو بل أيضاً وبدورها تساعد في توزيع مزايا النمو عبر السكان جميعهم. ونظراً لأهمية البنية التحتية في النمو الشامل على المدى الطويل، فإن مما يثير الدهشة أن البيانات المتاحة من الصعب الحصول عليها. ويبدو أن هناك سببين رئيسيين لهذا؛الأول هو أن الاستثمار العام عموماً يتم تنفيذه من جانب مستويات مختلفة من الحكومة والأجهزة التي لا تُدخِل مصروفاتها ضمن الميزانية. وقلة قليلة من البلدان هي التي تُدمج هذه المصادر المختلفة للإنفاق على البنية التحتية ضمن حساباتها القومية، والثاني هو أن الاستثمار الخاص نادراً ما يتم تسجيله بالكامل. وتعتبر الهند استثناءً من هذين البعدين، لكن بالنسبة للبلدان الأخرى، لابد من بناء قاعدة للمعلومات.

٥-١ استثمارات البنية التحتية

استثمارات البنية التحتية في عدد من الدول الكبرى في أمريكا اللاتينية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

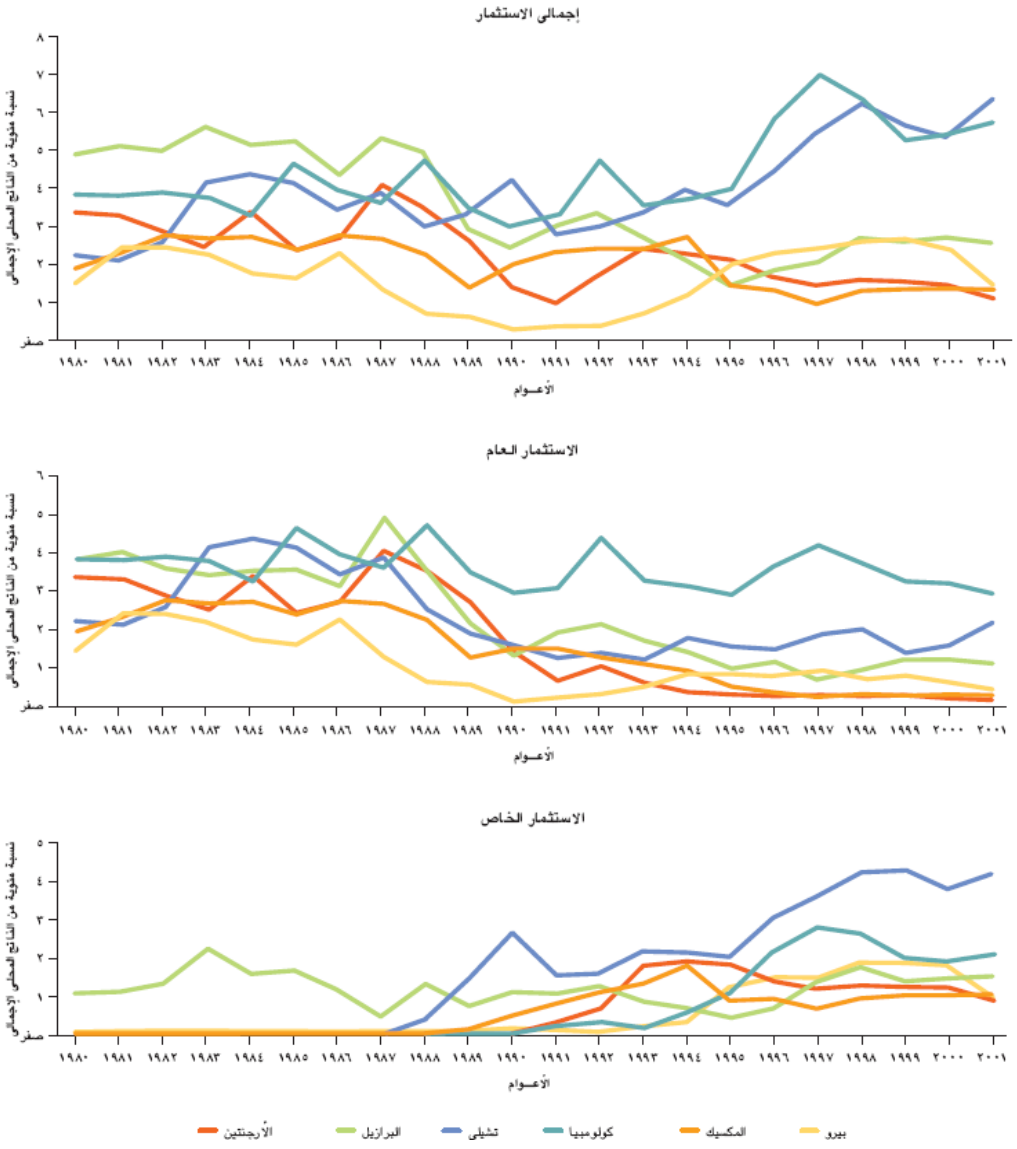

المصدر: كالديرون وسيرفين. ٢٠٠٤، "اتجاهات البنية التحتية في أمريكا اللاتينية" ورقة عمل لبحوث سياسيات-البنك الدولي، صفحة ٣٤٠١.

البرازيل: العجز المبدئى والاستثمار العام فى البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

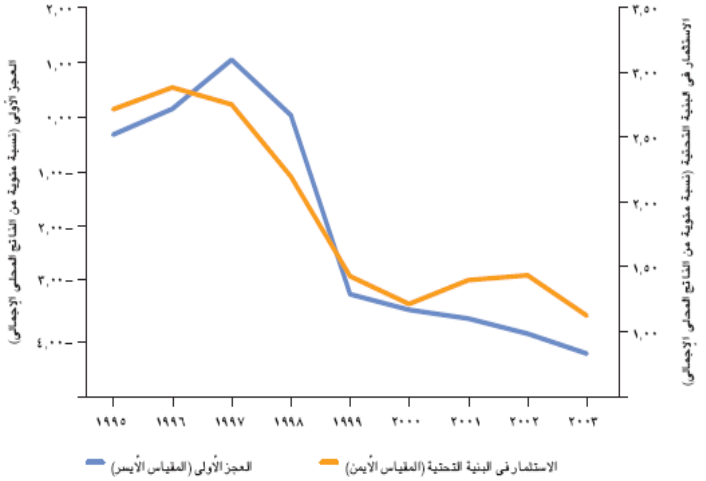

المصدر: أفونسوز ٢٠٠٥. "حيز المالية العامة واستثمارات القطاع العام في البنية الأساسية: دراسة حالة برازيلية".

الهند: التكوين الرأسمالى المحلى الإجمالى فى قطاعات البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

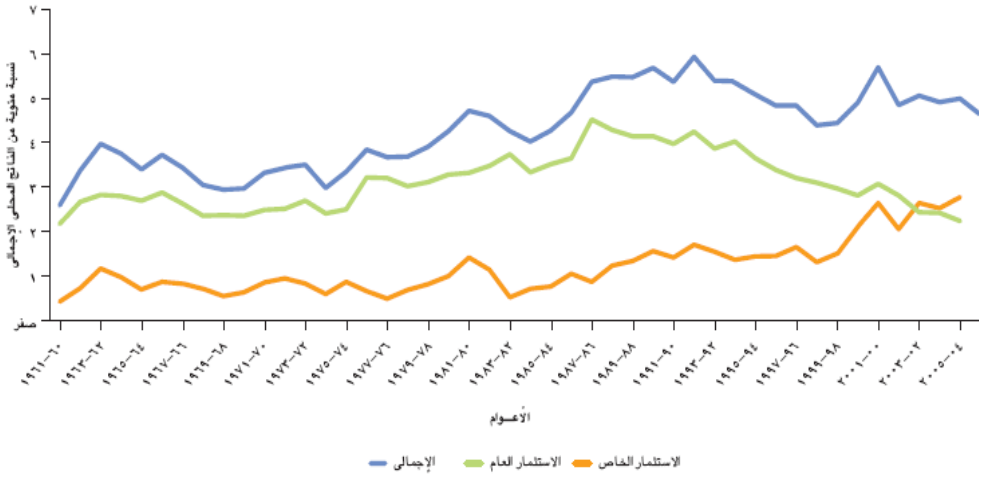

المصدر: بيانات الحكومة الهندية.

باكستان : الاستثمار فى البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

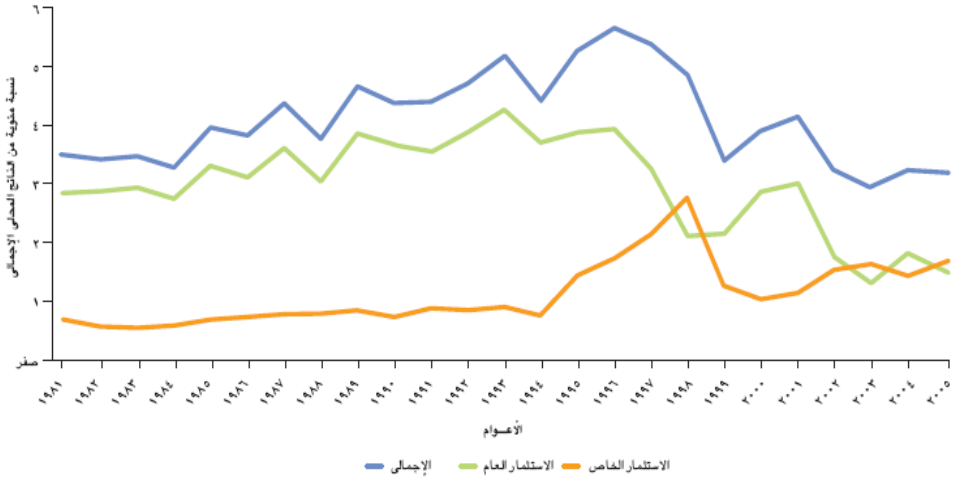

جنوب أفريقيا : الاستثمار فى البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

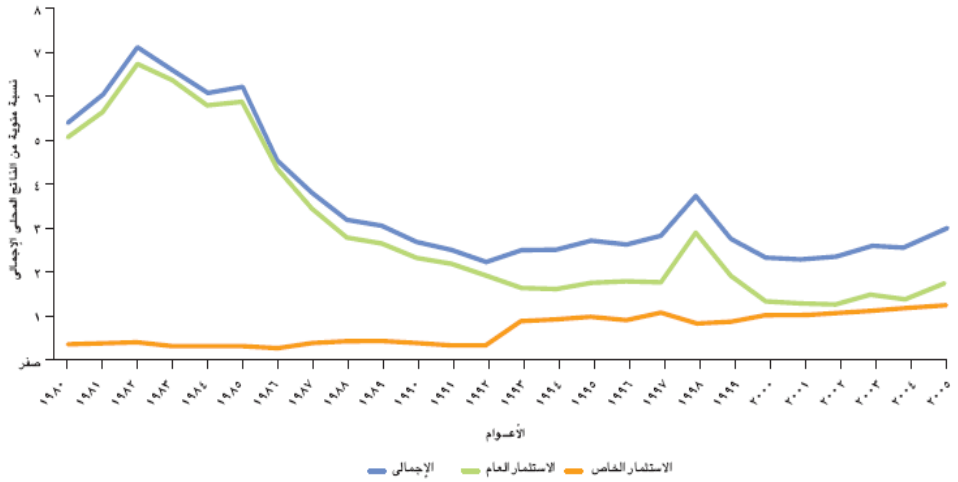

تركيا : الاستثمار فى البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

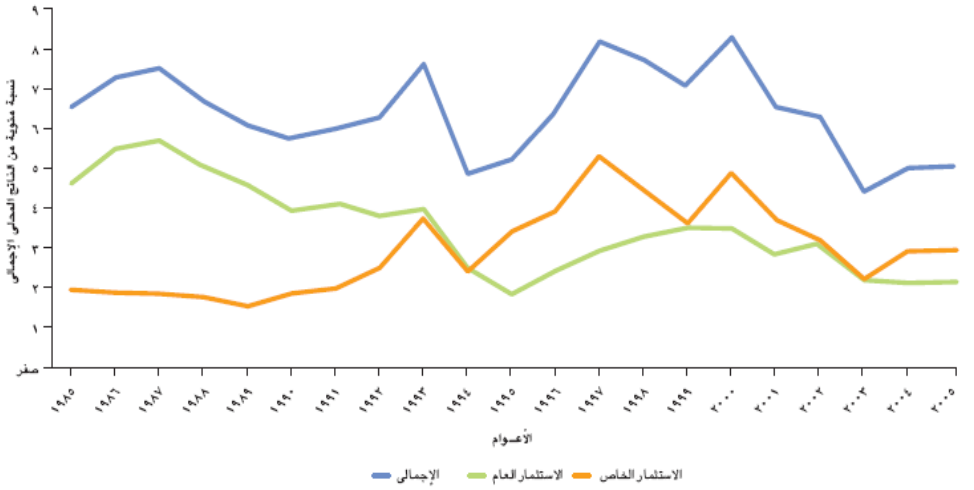

تايلاند : الاستثمار فى البنية التحتية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

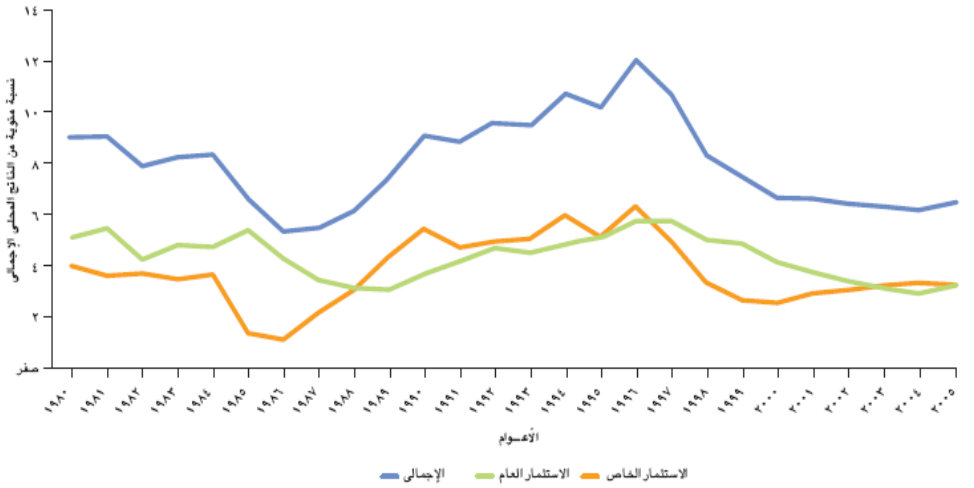

المصدر: كافة بيانات الأربع أشكال: كالديرون وأودوارا وسيفيرين. ٢٠٠٨. "البنية التحتية فى الدول النامية لربع الفرن السابق"، البنك الدولي.

٦ـ اتجاهات عالمية

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدد من الاتجاهات العالمية المهمة، يمثّل بعضها قطيعة واضحة مع الماضي، وتغيراً في الاتجاه.

٦ـ١ التضخم*

شهدت الأعوام العشرون الماضية انخفاضاً في معدل التضخم. بدأ هذا الانخفاض في البلدان الصناعية ثم تبعتها في ذلك الدول النامية بعد فترة تخلف.

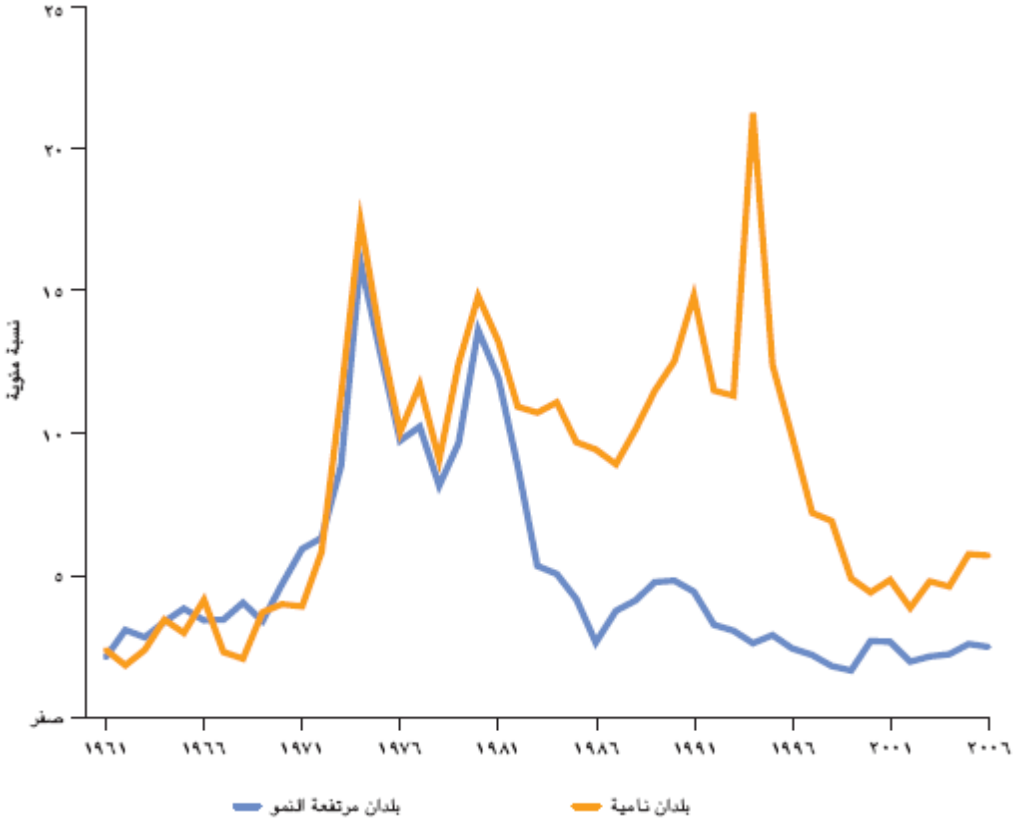

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* يتم قياس التضخم بمعدل التضخم الوسيط في كلتا المجموعتين من البلدان.

٢-٦ سعر الفائدة الحقيقي*، ١٩٦٠-٢٠٠٥

ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية المحلية بصورة ملحوظة، نظراً لانخفاض أسعار الفائدة الاسمية في معظم البلدان النامية بمعدل أقل من انخفاض التضخم.

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* يتم قياس التضخم بمعدل التضخم الوسيط في كلتا المجموعتين من البلدان.

٦-٣ هوامش المخاطرة في الأسواق الناشئة*، ٢٠٠٠-٢٠٠٨

انخفضت هوامش المخاطرة الأسواق الناشئة انخفاضاً كبيراً خلال الأعوام الثمانية الماضية، بسبب الموازنات العامة المجمعة، والتحسن في إدارة الديون، وبناء الاحتياطيات.

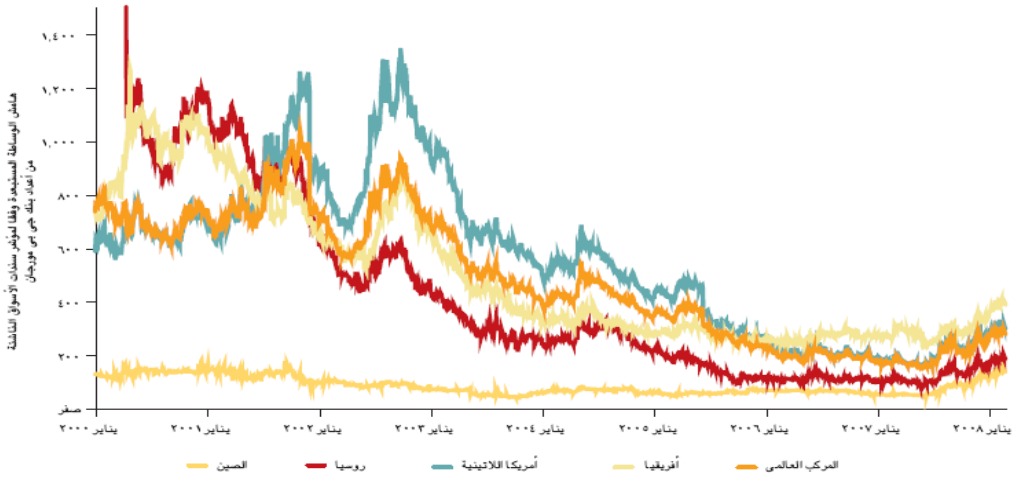

المصدر: مؤشرات بنك جيه بي مورجان للسندات الحكومية.

* بناء على حسابات هامش الوساطة المفككة لمؤشر بنك جيه بي مورجان لسندات البلدان الناشئة حيث يتم استبعاد قيمة التدفقات المدعومة بضمان إضافي (إن وجدت) عن السند، وبذلك توفر مقياساً أفضل لهامش مخاطر الإئتمان مقارنة بسندات الخزانة الأمريكية.

٦-٤ أسعار السلع

كان التطور الثالث المهم، وهو أحدث عهداً من التطورين السابقين، هو العودة إلى أسعار أكثر ارتفاعاً. وقد لوحظ ذلك في جميع فئات السلع، كما يتضح من الأشكال البيانية الأربعة التالية. وكان الارتفاع في مؤشرات الزراعة والغذاء أقل بصورة ملحوظة عن السلع الأخرى، ولكنها أخذت في اللحاق بها خلال الشهور الأخيرة.

٦-٤-١ مؤشرات البنك الدولي لأسعار السلع الرئيسية*

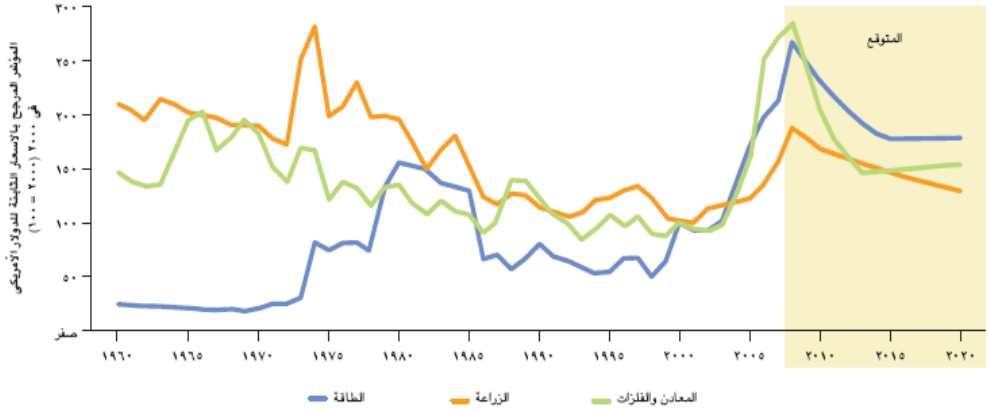

المصدر: آفاق تنمية الاقتصاد، البنك الدولي، مجموعة بيانات أسعار السلع الأساسية: مقالات متنوعة.

* مؤشرات البنك الدولي لأسعار السلع مرجحة بحجم التجارة للدول النامية.

٦-٤-٢ أسعار مجموعة من المعادن*

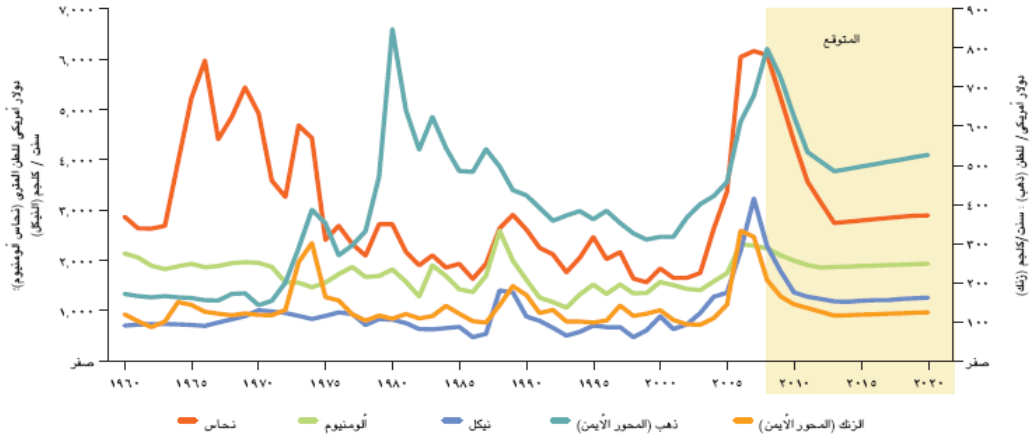

المصدر: آفاق تنمية الاقتصاد، البنك الدولي، مجموعة بيانات أسعار السلع الأساسية: مقالات متنوعة.

* الاسعار الحقيقية للمعادن وفقاً للأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ١٩٩٠.

٦-٤-٣ الزراعة: مؤشرات مجموعات متنوعة من المنتجات

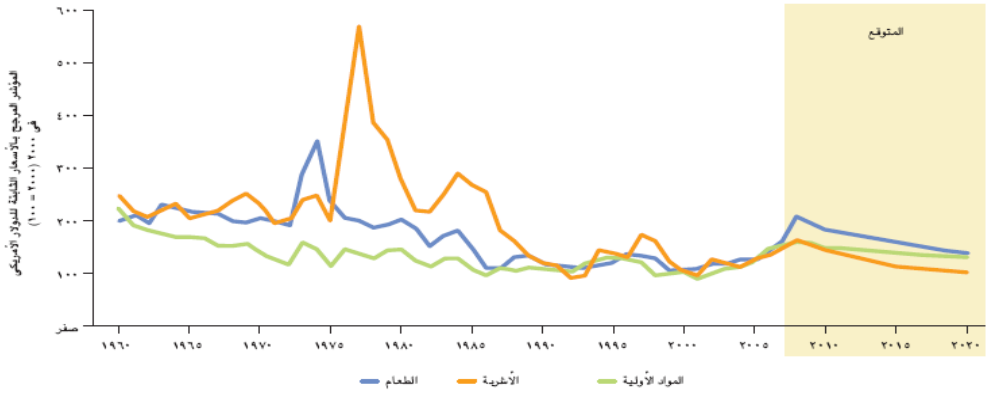

المصدر: آفاق تنمية الاقتصاد، البنك الدولي، مجموعة بيانات أسعار السلع الأساسية: مقالات متنوعة.

٦-٤-٤ المواد الغذائية: مؤشرات مجموعات متنوعة من المنتجات

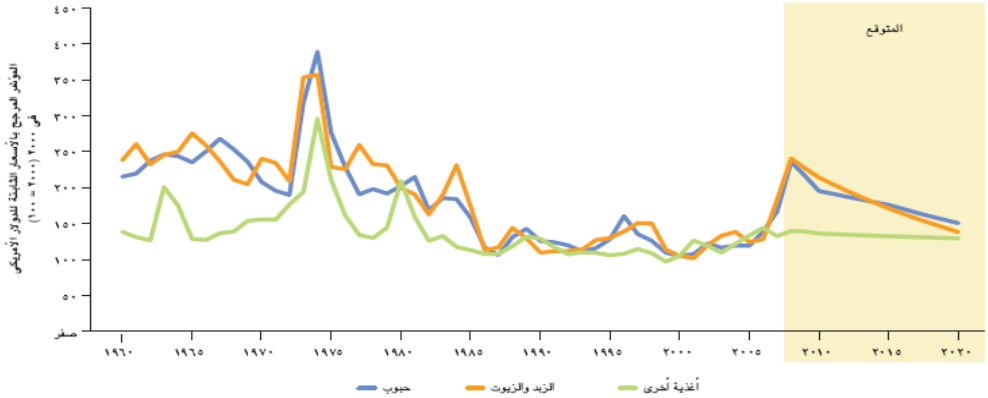

المصدر: آفاق تنمية الاقتصاد، البنك الدولي، مجموعة بيانات أسعار السلع الأساسية: مقالات متنوعة.

٥-٦ معدلات الادخار العالمية* للبلدان المتقدمة والنامية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

أخذت معدلات الادخار في التراجع في البلدان الصناعية، وفي التزايد في البلدان النامية. وصارت البلدان النامية خلال العقد الماضي مُصَدِّرة صافية لرأس المال.

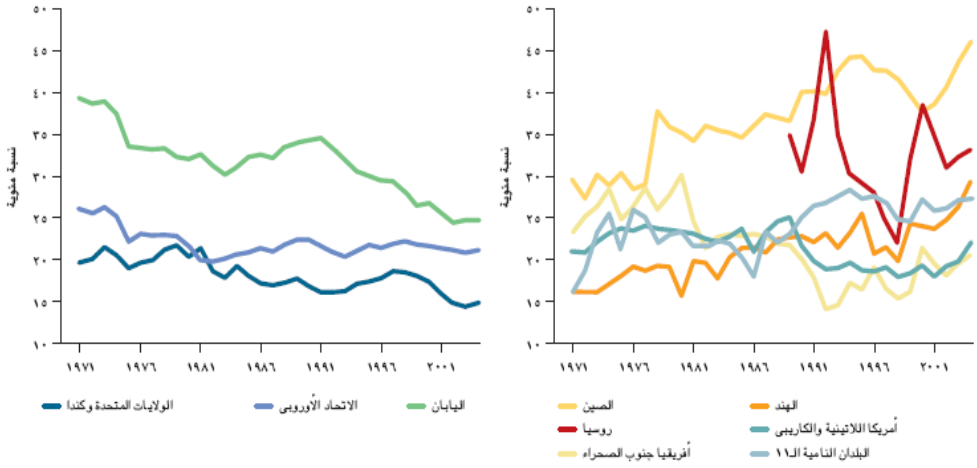

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* معدلات المدخرات المحلية الكلية: هي المدخرات المحلية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً الإنفاق النهائي على الاستهلاك "إجمالي الاستهلاك") كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكلاهما بسعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي.

٦-٦ معدلات الاستثمار العالمية* للبلدان المتقدمة والنامية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

اتخذت معدلات الاستثمار نفس اتجاهات معدلات الادخار – أي التراجع في البلدان الصناعية، والزيادة في معظم البلدان النامية. باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، حيث ظلت معدلات الاستثمار والنمو راكدة.

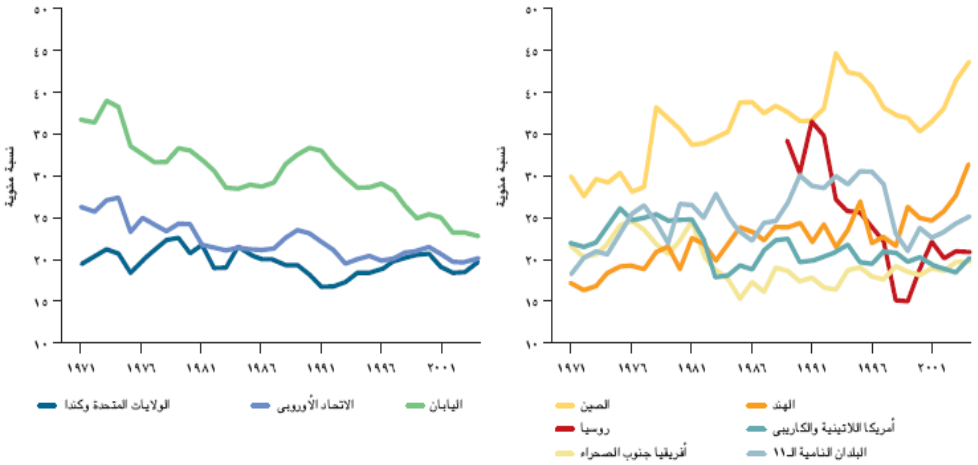

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* معدلات الاستثمار المحلية الإجمالية هي التكوين الرأسمالي الإجمالي (وهو سابقاً: الاستثمار المحلي الإجمالي الذي يتألف من الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد زائداً صافي التغيرات في مستوى المخزون) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكلاهما بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي.

٦-٧ حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) للبلدان المتقدمة والنامية، ١٩٦٠-٢٠٠٥

يعتبر حجم الحكومة متغيراً آخر مهماً من متغيرات الاقتصاد الكلي التي يصعب تقديرها على وجه الدقة، نظراً لأن بعض الإنفاق والاستثمار الحكومي يتم في مشروعات عامة. ولا يتم دائماً دمج هذا الإنفاق والاستثمار ضمن الحسابات الحكومية وهذا يؤدي إلى عدم ثبات هذا الرقم وتقديره بأقل من قيمته.

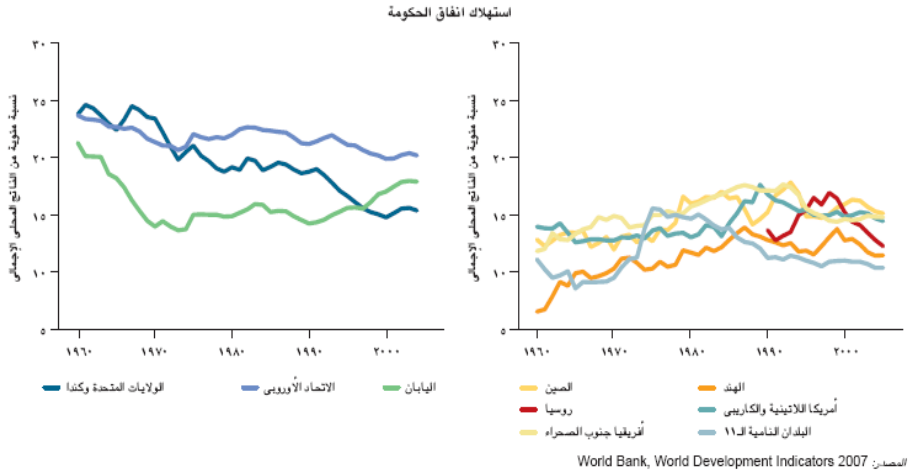

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2007

ملحوظة: يشمل الإنفاق الحكومي جميع ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات، للاستهلاك والاستثمار، وصافي الإقراض.

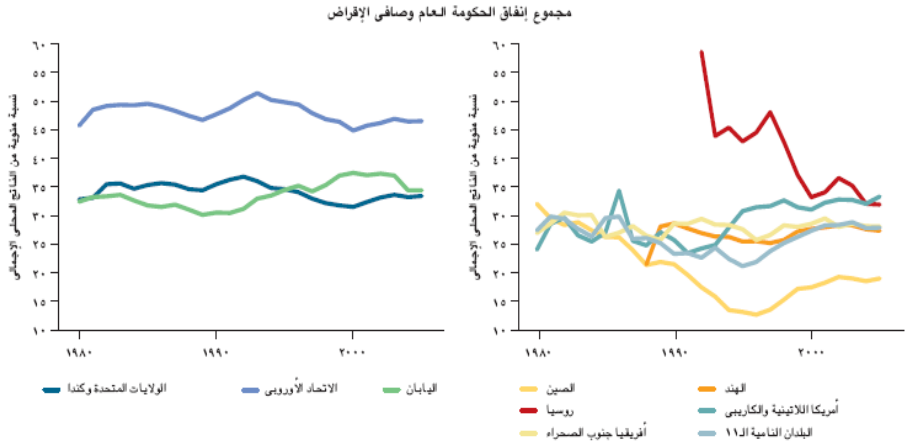

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

٦-٨ التجارة الدولية

أخذت التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية تنمو بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. والأشكال البيانية الثلاثة الواردة أدناه توضح ذلك.

٦-٨-١ تطور الصادرات العالمية ونصيب البلدان النامية منها، ١٩٧٥-٢٠٠٥

نمت الصادرات العالمية من أقل من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وارتفع نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من حوالي ٢٢ في المائة إلى ٢٨ في المائة. وجاءت الزيادة بعد الانخفاض الحاد في الأسعار في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، عندما انخفضت أسعار النفط إلى حوالي ١٠ دولارات أمريكية للبرميل الواحد بحلول عام ١٩٨٦ تقريباً. ووفقا للسعر الثابت للدولار الأمريكي، يبدو نصيب صادرات البلدان النامية أكثر استقرارًا.

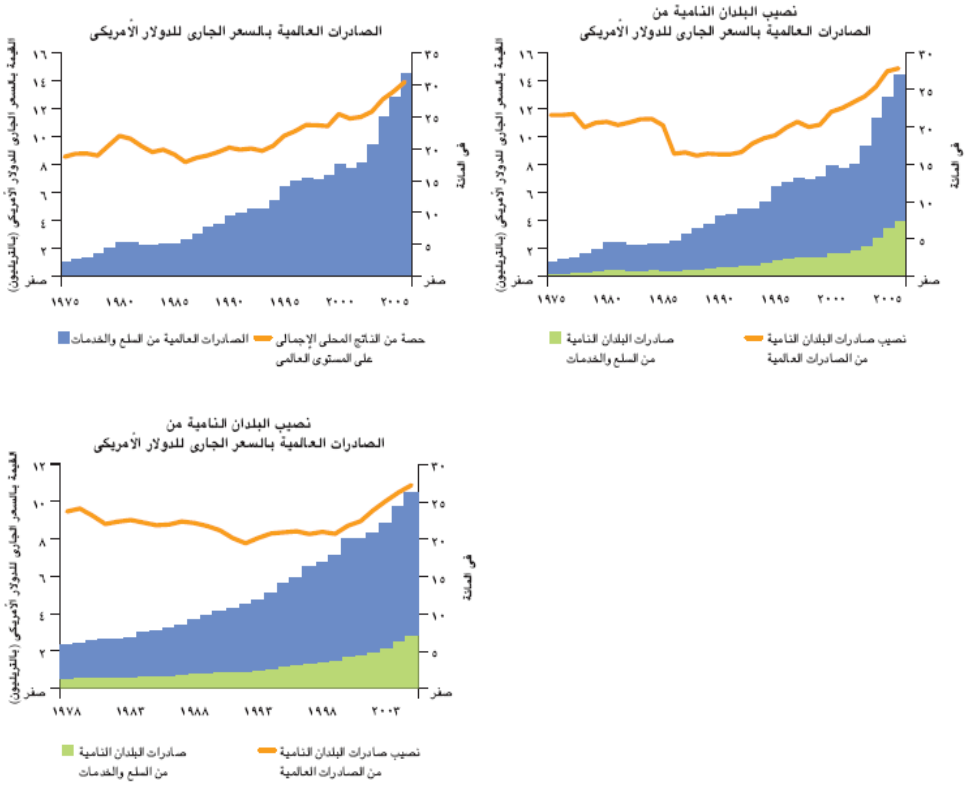

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولى.

٦-٨-٢ صادرات البلدان النامية من السلع المصنَّعة والسلع الأولية*

يأتي النمو في صادرات البلدان النامية من كل من السلع المُصنَّعة والسلع الأولية. يبين هذا الشكل الصادرات مقوَّمة بالأسعار الاسمية للدولار الأمريكي، وبذلك تشمل تأثير الأسعار.

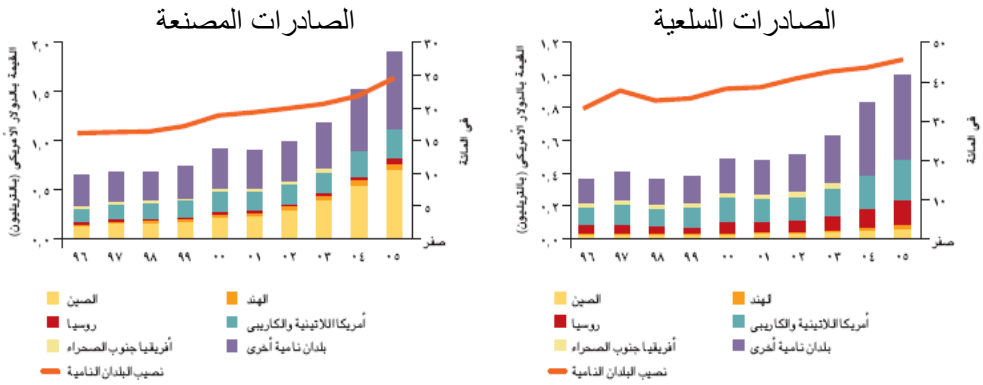

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* التقديرات المتعلقة بأفريقيا جنوب الصحراء غير متوفرة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وبالنسبة لجميع بيانات التجارة، المجاميع الإقليمية لا تستبعد التجارة البينية داخل الإقليم.

٦-٨-٣ مزيد من فرص التصدير للبلدان مرتفعة الدخل، والتجارة بين الجنوب والجنوب، ١٩٨٠-٢٠٠٥

برز اتجاهان جديدان في التسعينيات من القرن العشرين: فقد نمت واردات البلدان النامية بسرعة أكبر من صادرات البلدان الصناعية كما نمت صادرات الدول النامية بسرعة. ويشير الاتجاه الأول إلى أن أسواق البلدان النامية تزايد انفتاحها على البلدان الصناعية. ويشير كلا الاتجاهين إلى تزايد التجارة بين الجنوب والجنوب (انظر الشكلين الآتيين).

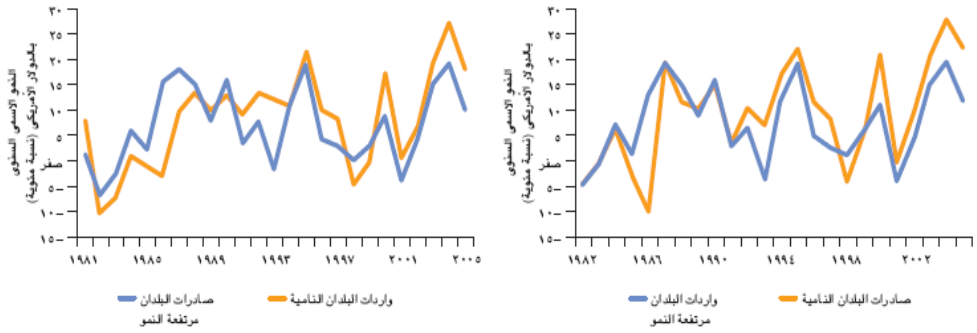

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-٩ الهجرة والتحويلات العالمية

صارت الهجرة، منذ الحرب العالمية الثانية عنصراً متزايد الأهمية من عناصر التنمية. فقد تزايد عدد المهاجرين أكثر من ثلاث مرات، وتزايدت التحويلات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية.

٦-٩-١ الهجرة والتحويلات العالمية، من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٥

تزايد عدد المهاجرين بأكثر من ثلاث مرات. وكنسبة من عدد سكان العالم، ازدادت الهجرة من حوالي ٢,٥ في المائة إلى ٣ في المائة، وربما أكبر بكثير كنسبة من سكان البلدان، الصناعية. ولا غرابة في أن التحويلات ظلت في تزايد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية.

تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية

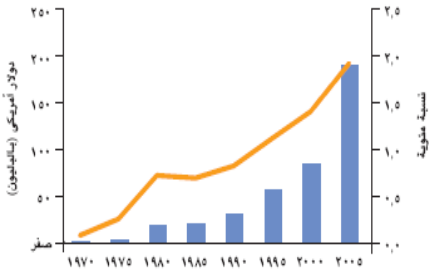

العدد التقديري للمهاجرين الدوليين

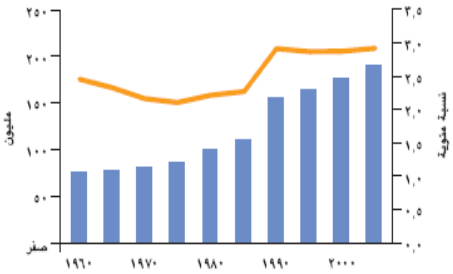

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة ، "الاتجاهات في إجمالي عدد المهاجرين : تنقيح عام ٢٠٠٥" ؛ تستند تقديرات موظفي البنك الدولي على ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي والكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٧.

٦-٩-٢ التحويلات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٥

تتجاوز التحويلات الآن المساعدات الإنمائية الرسمية.

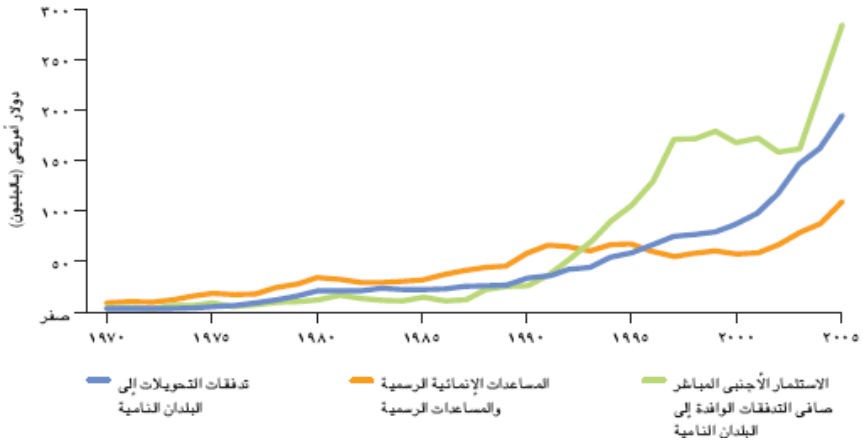

المصدر : تستند تقديرات موظفي البنك الدولي إلى تقديرات ميزان مدفوعات صندوق النقد الدولي والكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٧، والبنك الدولي ، ومؤشرات التنمية العالمية والتمويل، ٢٠٠٧؛ صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية وقواعد بيانات ميزان المدفوعات.

٦-١٠ دور التقدم التكنولوجي في اقتصادات البلدان النامية

صارت البلدان النامية أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، كما يتضح من الرسوم البيانية الواردة أدناه.

٦-١٠-١ نصيب البلدان النامية من الصادرات عالية التكنولوجيا* والتحلل التفصيلي

أخذ نصيب البلدان النامية من الصادرات عالية التكنولوجيا يتزايد بسرعة خلال السنوات الأخيرة مدفوعة في معظمها من الصين، بل أيضاً من بلدان آسيوية أخرى.

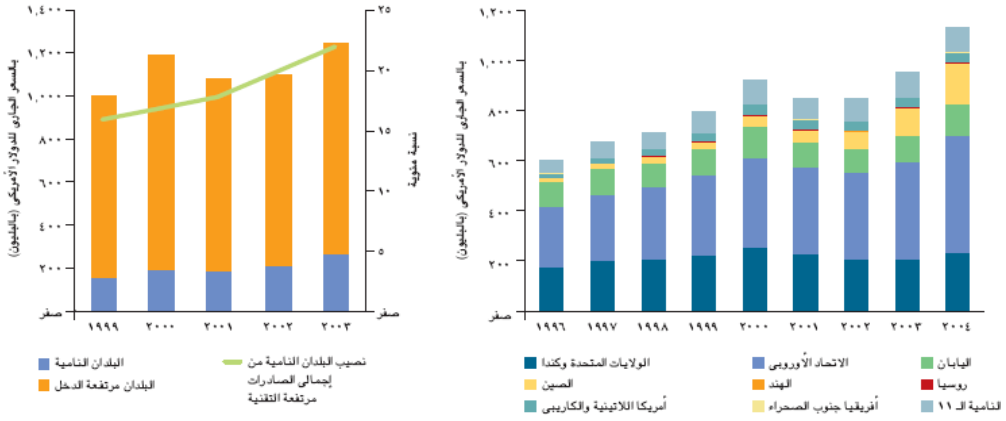

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

ملحوظة: بالنسبة لجميع بيانات التجارة، لا تستبعد المجاميع الإقليمية التجارة البينية داخل الأقاليم.

* الصادرات عالية التقنية هي منتجات تتميز بالكثافة العالية لجهود البحث والتطوير، مثل الفضاء، والحاسبات الآلية، والأدوية، والأدوات العلمية، والآليات الكهربائية.

٦-١٠-٢ صادرات الخدمات التجارية القائمة على المعرفة* التي تسيطر عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

في حالة الخدمات مازالت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تسيطر على التجارة العالمية فيها. وبرغم تنامي صادرات الهند من الخدمات، فقد تراجع نصيب البلدان النامية منها.

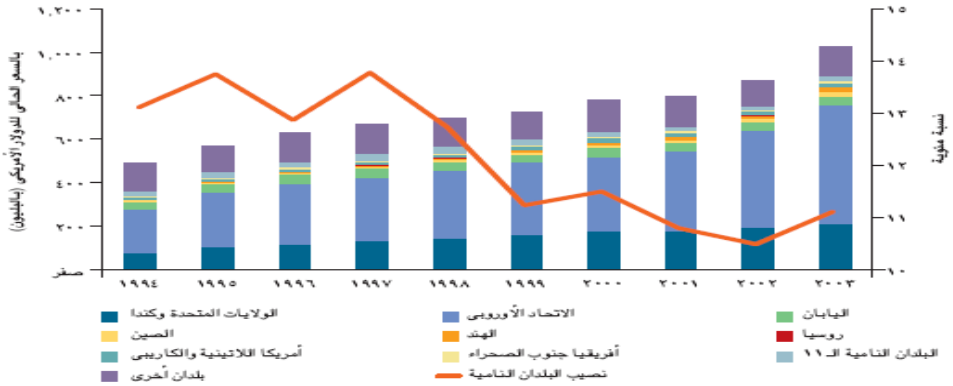

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* تشمل الخدمات التجارية القائمة على المعرفة مثل تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخدمات المالية وغيرها. ولكنها لا تشمل النقل والسفر. و تتمثل الأنشطة النمطية في الاتصالات الدولية والخدمات البريدية، وخدمات التوصيل السريع، والحاسب الآلي ومعالجة البيانات، والمعاملات الخدمية المرتبطة بالأخبار بين المقيمين وغير المقيمين، وخدمات التشييد، والريوع وأتعاب التراخيص، وخدمات الأعمال، والخدمات المهنية، والخدمات الفنية المتنوعة، والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، والتأمين على شحن البضائع المصدرة، وغيرها من خدمات التأمين المباشر مثل التأمين على الحياة، وخدمات الوساطة المالية مثل العمولات، ومعاملات النقد الأجنبي، وخدمات السمسرة، والخدمات المساعدة مثل الخدمات العملياتية والتنظيمية للسوق المالية.

٦-١٠-٣ نصيب البلدان النامية من تطبيقات براءات الاختراع (المقيمين وغير المقيمين)

أصبحت البلاد النامية تمثل مخترعاً أكثر أهمية.

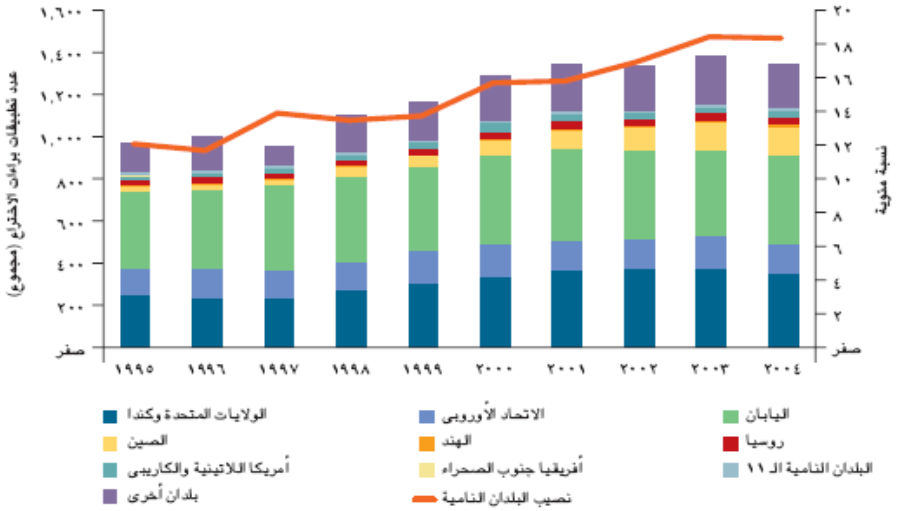

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-١٠-٤ متحصلات الإتاوات ورسوم منح التراخيص، ١٩٩٧-٢٠٠٤

ورغم ذلك، مازالت البلدان الصناعية تستحوذ على الدخول المتولدة عن الاختراعات.

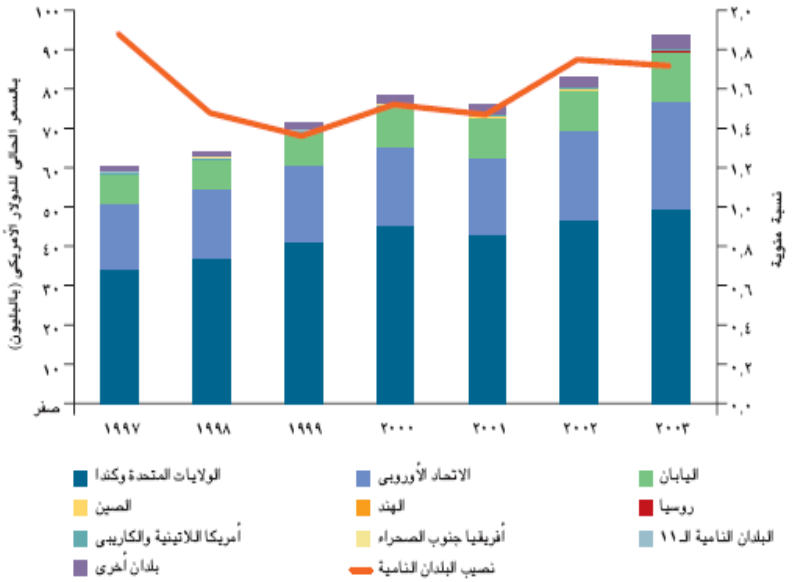

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-١١ تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية

انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية منذ منتصف التسعينيات، وصار لدى البلدان النامية الآن مدخرات صافية. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثناء من هذا، حيث تزايد دوره خلال السنوات الأخيرة، على كل من المستويين المطلق والنسبي، كما توضح الأشكال الواردة أدناه.

٦-١١-١ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ١٩٨٠-٢٠٠٥

تتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية بالتركيز الشديد، حيث كانت دول أمريكا اللاتينية والصين المتلقي الرئيسي لهذه التدفقات خلال السنوات العشر الماضية، وبشكل إجمالي اتسم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية بالتقلب. ففي خلال الفترة من منتصف التسعينيات من القرن العشرين إلى أوائل القرن الواحد والعشرين انخفضت التدفقات الوافدة من ٣٥ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي إلى ١٠ في المائة. وقد تعافت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتتراوح الآن حول ٣٠ في المائة من الإجمالي العالمي.

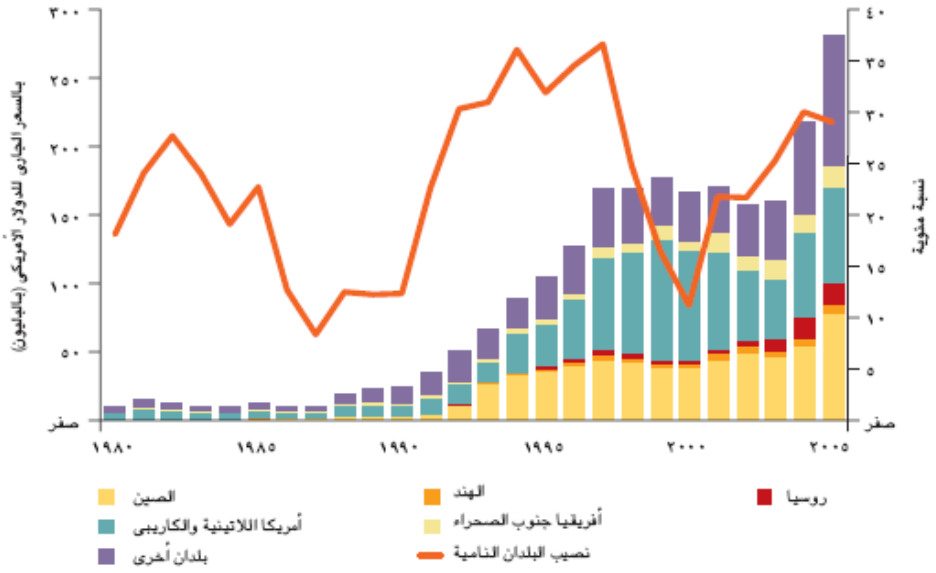

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-١١-٢ تدفقات رؤوس الأموال الخاصة* إلى البلدان النامية ونصيبها من إجمالي التدفقات الرأسمالية الخاصة، ١٩٩١-٢٠٠٥

بعد أن بلغت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية ٢٥ في المائة من الإجمالي العالمي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين أصبحت تُمثل نسبة صغيرة ومتناقصة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

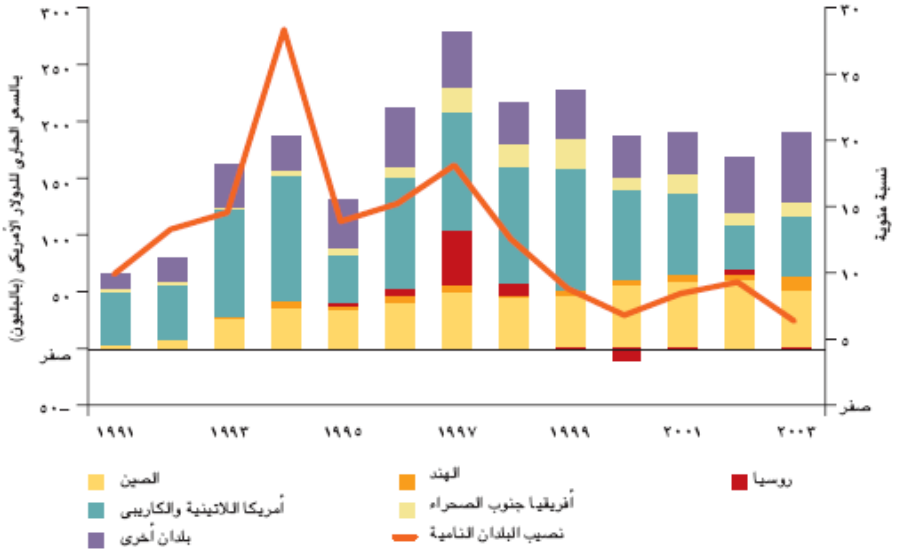

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

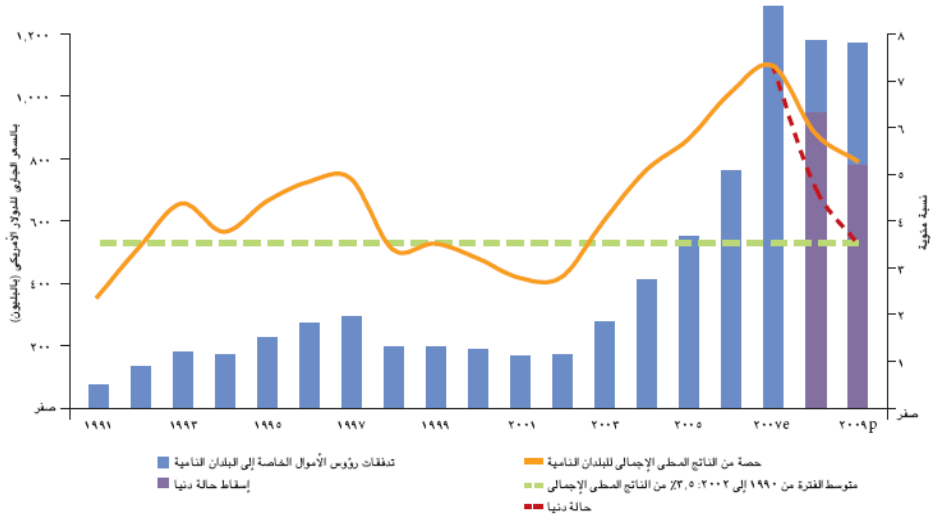

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

* تتألف تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من تدفقات خاصة تمثل ديوناً وتدفقات خاصة لا تمثل ديوناً. تشمل الأولى إقراض البنوك التجارية، والسندات، وغيرها من وسائل الإئتمان الخاصة. والثانية هي الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في أسهم المحافظ المالية.

٦-١١-٣ بناء الاحتياطيات في البلدان النامية، ١٩٩٣-٢٠٠٦

بدأت البلدان النامية خلال العقد الماضي في تكوين احتياطيات كبيرة.

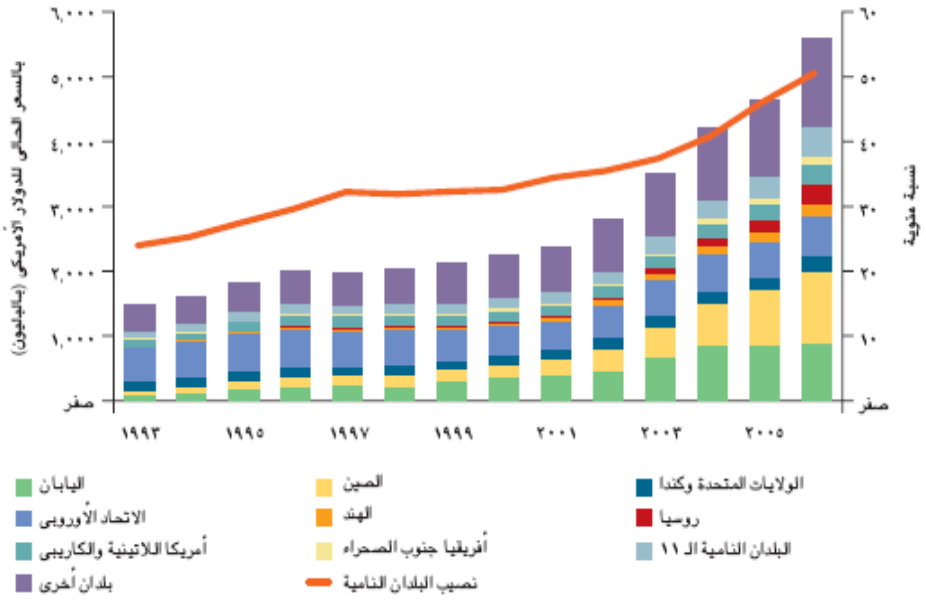

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-١١-٤ الاختلالات العالمية، ١٩٩٩-٢٠٠٦

تحققت الزيادة في احتياطيات الاقتصادات النامية بالتزامن مع انخفاض معدل الادخار في الولايات إلى مستويات دنيا لم تحدث من قبل.

	الاختلال العالمي							
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
كبرى الاقتصادات ذات الاحتياطي الموجب								
إجمالي الاحتياطيات، أكبر عشر بلدان (ناقصاً الذهب، بالسعر الجاري للدولار الأمريكي بالمليون)								
الصين	158	168	216	291	408	614	822	1068
اليابان	287	355	395	416	663	834	834	880
الاتحاد الروسي	8	24	33	44	73	121	176	296
تايوان-الصين	106	107	122	162	207	242	253	266
جمهورية كوريا	74	96	103	121	155	199	210	239
الهند	33	38	46	68	99	127	132	171
سنغافورة	77	80	76	82	96	113	116	136
هونج كونج-الصين	96	108	111	112	118	124	124	133
البرازيل	35	32	36	38	49	53	54	86
ماليزيا	31	28	30	33	44	66	70	82
المدخرات العائلية الأمريكية (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي بالمليار)								
	114	117	108	169	166	160	13	6
كنسبة مئوية من الدخل العائلي الحاضر للصرف								
	1.7	1.6	1.4	2.2	2.0	1.8	0.1	0.1
العجز في الحساب الجاري الأمريكي								
	300	415	389.0	472.0	528.0	665.0	729.0	857.0
ترتيب التدفقات الرأسمالية الأمريكية الوافدة حسب الاقتصاديات التي تمتلك كبرى الاحتياطيات الأصول المملوكة لأجانب داخل الولايات المتحدة بعد استبعاد المشتقات المالية (الزيادة في التدفق المالي الوافد(+))								
الاتحاد الأوروبي	409	593	362	215	244	467	479	799
الصين	15	19	39	72	75	125	188	210
الشرق الأوسط	2	16	2	1	8	28	19	63
اليابان	25	58	50	77	139	238	61	48
ألمانيا	49	72	62	18	40	35	32	42
هونج كونج-الصين	11	10	29	15	38	11	32	38
البرازيل	-1	1	8	-2	10	3	10	32
جمهورية كوريا	11	1	1	14	18	19	22	16
سنغافورة	-2	9	0	8	11	12	5	
الهند	3	-1	0	3	7	-3	4	5
تايوان-الصين	0	-2	9	9	23	8	11	4

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي، ومكتب التحليل الاقتصادي، وبيانات الحسابات الوطنية الاقتصادية وحسابات بيانات المعاملات الدولية بالولايات المتحدة.

٦-١٢ تغير المناخ

يعتبر الاحتباس الحراري العالمي، وعواقبه المحتملة باهظة التكلفة، واحداً من الاتجاهات العالمية الكبرى التي تواجه البلدان النامية، إن لم يكن أهمها. والأشكال الواردة أدناه توضح بعضاً من صور جسامة المشكلة.

٦-١٢-١ نصيب الفرد من انبعاثات الكربون، ١٩٧٠-٢٠٠٣

يقل نصيب الفرد من انبعاثات الكربون عن نصيبه في البلدان الصناعية، ولكنه آخذ في الزيادة السريعة.

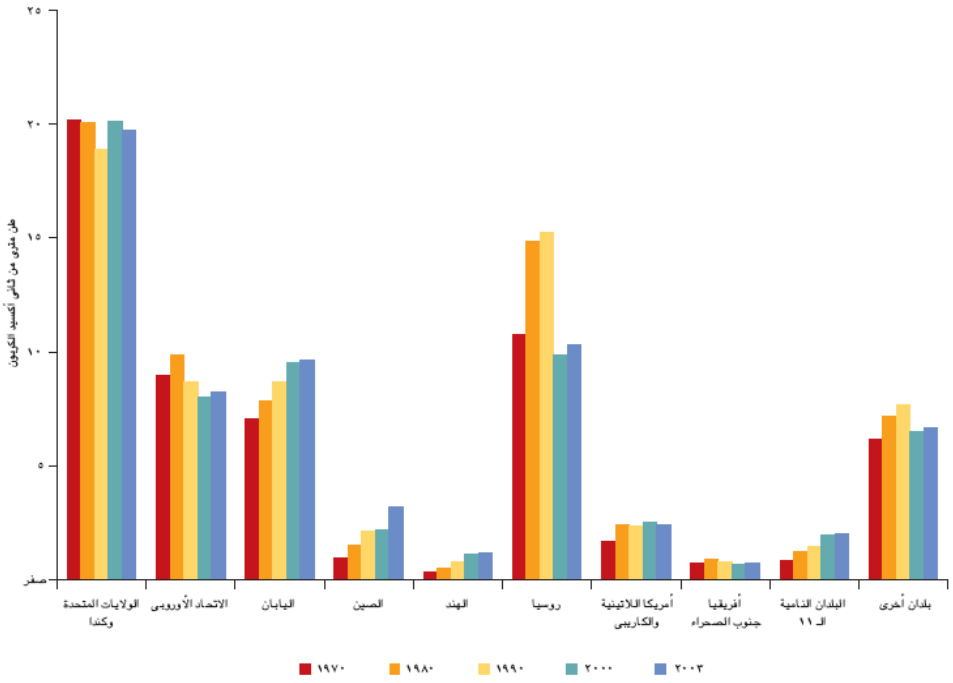

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧، البنك الدولي.

٦-١٢-٢ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة، والصين، والهند، الحاضر والمستقبل

أصبح إجمالي انبعاثات الكربون في الصين حالياً يتساوى تقريباً مع الإجمالي في الولايات المتحدة، وبلغ مستواه في الهند حوالي الخُمس. ومع ذلك، فعلى مستوى نصيب الفرد، كانت انبعاثات الهند ٥ في المائة، وانبعاثات الصين ٢٥ في المائة من مستوى الانبعاثات في الولايات المتحدة. فإذا قامت الهند والصين بتخفيض انبعاثاتها بنسبة ٢٠ في المائة على مدى الأعوام الخمسين القادمة (وهي فترة يحتمل أن يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات البلدان المتقدمة) وقامت الولايات المتحدة بتخفيض انبعاثاتها بنسبة ٨٠ في المائة، لصار نصيب الفرد من الانبعاثات في الصين والهند مساوياً تقريباً لمستويات الولايات المتحدة، وبنسبة ٢٠ في المائة منها لكل منها على التوالي.

	إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون	نصيب الفرد من الانبعاثات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	التخفيض في نصيب الفرد من الانبعاثات بنسبة ٨٠% في الولايات المتحدة وبنسبة ٢٠% في الصين والهند
الهند (كنسبة مئوية من الولايات المتحدة)	20	5	2	20
الصين (كنسبة مئوية من الولايات المتحدة)	100	25	6	100

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧.

٦-١٢-٣ كثافة الكربون في بلدان مختارة*

تنتج البلدان الصناعية كميات من ثاني أكسيد الكربون تقل كثيراً عما تنتجه البلدان النامية على أساس كل وحدة من الناتج. وهذا يعكس استخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة، وتشكيلة الإنتاج، وربما تكلفة الطاقة، التي غالباً ما تتمتع بدعم حكومي كبير في البلدان النامية.

البلدان	الناتج
الولايات المتحدة	0.46
الاتحاد الوروبي	0.29
اليابان	0.19
الصين	1.67
الهند	1.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧.

* ألف مليون طن من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي.

٦-١٢-٤ حجم التحدي

قدرت اللجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بتغير المناخ أن المستوى الآمن نسبياً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي هو ١٤,٥ جيجا طن سنوياً، وهو ما يبلغ ٢,٢٥ طن متري لكل فرد سنوياً. والجدول الوارد أدناه المستقى من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (٢٠٠٧) يبين نصيب الفرد من الانبعاثات في أكبر البلدان الصناعية. وتبلغ الانبعاثات العالمية من الكربون حالياً مثلي المستوى الآمن، مما يعني أنه لو استمر الناتج الحالي على نفس المستوى، فإن مخزون ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي سوف يتجاوز المستويات الآمنة خلال السنوات الأربعين القادمة.

	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل فرد	المعادل للانبعاثات العالمية من ثاني أوكسيد الكربون (ألف طن سنة) ٢٠٠٤ (ب)	الرقم المعادل لميزانيات الكربون المستدامة (ج)
العالم (د)	4.5	29	2
أستراليا	16.2	104	7
كندا	20	129	9
فرنسا	6	39	3
ألمانيا	9.8	63	4
إيطاليا	7.8	50	3
اليابان	9.9	63	4
هولندا	8.7	56	4
المملكة المتحدة	9.8	63	4
الولايات المتحدة	20.6	132	9

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧. الحسابات مبنية على جدول المؤشر ٢٤

(أ) حسب قياسياً في ميزانيات الكربون المستدامة.
(ب) تشير إلى الانبعاثات العالمية لو بعث كل بلد في العالم على نفس مستوى نصيب الفرد مثل البلد المحدد.
(ج) بناء على مسار مستدام من الانبعاثات قدره ١٤,٥ ألف مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون سنوياً.
(د) البصمة الكربونية العالمية الحالية.

٦-١٢-٥ تركيزات الجسيمات الدقيقة وثاني أكسيد الكبريت

بالإضافة إلى تحديات البيئة العالمية، يتعين على البلدان النامية أن تتعامل أيضاً مع التحديات البيئية المحلية. وقد يكون تلوث الهواء خاصة في المناطق الحضرية، سبباً في الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي الخطيرة ويكون الأطفال أكثر تعرضاً للخطر. ويعتبر تلوث المياه وتوفرها تحدياً آخر خطيراً.

المصدر: ليانغ، كونجي ، أد. ٢٠٠٥. الصين البيئية حولية ٢٠٠٥. دار بريل الأكاديمي؛ ومنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٥. نسخة من جوري فاي يتوفرفي
http://siteresources.worldbank.org/INTEAPREGTOPENVIRONMENT/Resources/China_Cost_of_Pollution.pdf.

* يتستخدم الرمز PM10 لوصف الجسيمات المحمولة جواً من ١٠ ميكرومتر أو أقل.

مسرد المصطلحات

التجمع الجغرافي: التجمع الجغرافي للنشاط الاقتصادي.
الوفورات الخارجية للتجمع الجغرافي: مزايا التجمع الجغرافي – مثل توافر مجمع من العمال المهرة – الذين لا تدفع لهم الشركات أجوراً.
عجز الموازنة: هو ما ينتج عندما تنفق حكومة ما أكثر مما تحصل عليه من إيرادات.
الحساب الرأسمالي: تقوم البلدان بتسجيل معاملاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى في سجل يسمى ميزان المدفوعات. والحساب الرأسمالي جزء من هذا السجل حيث تسجل من تجارتها العابرة للحدود في الأصول – مثل السندات أو الأسهم. وبذلك يتتبع هذا الحساب تدفق رأس المال من خارج البلاد إلى داخلها والعكس.
اللحاق بالرواد: هي العملية التي تسعى من خلالها اقتصادات أقل تقدماً إلى النمو بمعدلات أسرع من الاقتصادات الصناعية، لأنها يمكنها محاكاة طرق إنتاج الاقتصادات الحديثة، ومؤسساته، وتقنياتها، بدلاً من البدء من الصفر.
آلية التنمية النظيفة: هي ترتيب يتم بموجب بروتوكول كيوتو (الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥) يسمح للبلدان الصناعية بالاستثمار في تخفيض الانبعاثات في البلدان النامية كبديل لتخفيضها في بلدانهم.
التدمير الخلاق: هي عبارة أشاعها الاقتصادي جوزيف شومبيتر. وفي رؤيته للرأسمالية يرى أن رواد الأعمال يدخلون السوق بمنتجات وأساليب إنتاج جديدة توفر قيمة حتى وهم يدمرون قيمة الشركات القائمة.
الحساب الجاري: شأنه شأن الحساب الرأسمالي (انظر أعلاه)، الحساب الجاري هو جزء من ميزان مدفوعات بلد ما، تسجل فيه معاملاتها مع باقي بلدان العالم. وتسجل في الحساب الجاري المتحصلات من الصادرات؛ والمدفوعات على الواردات؛ والتحويلات بدون مقابل، مثل تحويلات المهاجرين، وما يكسبه البلد من دخل صافٍ من صافي ما يحوزه من أصول أجنبية. وهكذا، بينما تقيد قيمة شراء أحد السندات الأجنبية في الحساب الرأسمالي، تقيد الفائدة المقبوضة على السند في الحساب الجاري.
عجز الحساب الجاري: يظهر الحساب الجاري لبلد ما عجزاً عندما تقل متحصلاته الجارية من باقي بلدان العالم عن مدفوعاته الجارية إليها. بعبارة أخرى، فإن هذا البلد في هذه الحالة يقبض من الدخل الناتج عن صادراته من الأصول التجارية أقل مما ينبغي له أن يدفعه لبلدان أخرى لكي يستورد بضائعها، أو لكي يخدم دينه الخارجي. ولتغطية العجز في الحساب الجاري، ينبغي للبلد أن يقترض من باقي بلدان العالم أو يبيع أصولاً لديه.
التنويع الاقتصادي: هو إيجاد تشكيلة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية أو الصناعات، بما يضمن انخفاض حصة القطاعات التقليدية خاصة الزراعة.

الاستثمار الأجنبي المباشر: هو التدفقات الرأسمالية من خارج البلد إلى داخلها، التي تنشئ أصولاً للشركة أو تضيف إليها، مثل المهمات والمعدات. ومن السمات المهمة لهذه التدفقات أنها لا ترتد إلى الخارج، على عكس بعض التدفقات المالية.

معامل جيني: هو مقياس يقيس التفاوت في الدخول، يتراوح من صفر (عندما يتساوى الجميع في الدخل) إلى واحد (عندما يحصل شخص واحد على كل الدخل). وتتراوح معاملات جيني لمعظم البلدان التي توفرت لها تقديرات بين ٠,٢٥ (السويد في عام ٢٠٠٠) و٠,٢٩ (البرازيل في عام ٢٠٠١).

الاختلالات العالمية: هي نمط الادخار والإنفاق المنتشر حالياً على مستوى العالم، الذي يتميز بالادخار المفرط في آسيا والشرق الأوسط، والإنفاق المفرط في أمريكا. وتؤدي هذه الأنماط إلى فوائض كبيرة في الحساب الجاري في آسيا والشرق الأوسط، وعجز كبير في الحساب الجاري في أمريكا.

الإحلال محل الواردات: هي سياسة حكومية تسعى إلى الاستغناء عن الواردات بسلع منتجة محلياً.

السياسات الصناعية: أي تنظيم أو إنفاق حكومي يرمى إلى تنمية صناعة أو شركة معينة. وفي البلدان النامية، غالبا ما يُستهدف من السياسات الصناعية تشجيع التنويع في الصادرات، بينما يُستهدف منها في البلدان الصناعية توسيع الحدود التكنولوجيا.

استهداف التضخم: هو نهج تطبقه البنوك المركزية، يتم بموجبه الإعلان عن معدل مستهدف للتضخم، ثم يسعى البنك المركزي إلى توجيه التضخم الفعلي نحو هذا الهدف باستخدام أسعار الفائدة وغيرها من الأدوات.

فائض العمالة: يحدث الفائض في العمالة عندما تتجاوز العمالة المعروضة العمالة اللازمة لتنفيذ نشاط ما.

حوافز السوق: وهي الحافز إلى زيادة الأنشطة المربحة وخفض الأنشطة غير المربحة، بناء على الطلب على السلع والخدمات، وتكلفة تقديمها.

التخفيف: هو تخفيض حدة الظروف المعاكسة. وفي سياق الاحتباس الحراري العالمي، يشير التخفيف إلى التخفيضات في انبعاث الغازات، أوإلى غيرها من تدابير المفاضلة التي تقلل من كمية الاحتباس الحراري لتركيز معين من الغازات المنبعثة.

حراك الموارد: هو السهولة التي تنتقل بها العمالة ورأس المال من صناعة إلى أخرى، أو من إقليم إلى إقليم.

ريع الموارد: هي القيمة الفائضة للموارد الطبيعية، مثل النفط، بعد تقدير جميع التكاليف.

التحليل الإستاتيكي (الساكن): هو بحث سمات اقتصاد أو سوق ما "وهو في حالة، استقرار"، عندما تصل قوي السوق إلى توازن مستقر. يبدأ التحليل عادة بتعديل متغير واحد أو أكثر، مع افتراض بقاء المُعَلَّمات؟ الأساسية كما هي، وإغفال المسار المتخذ من الموقف المبدئي إلى الموقف

المعدل. وكمثال على ذلك، يمكن للتحليل الإستاتيكي مقارنة تكاليف الإنتاج في شركة صغيرة بتكاليف الإنتاج في شركة أكبر، بافتراض بقاء الأذواق التكنولوجية كما هي.

التنويع الهيكلي: هو تغيير رئيسي في اقتصاد بلد ما يتضمن امتداد الأنشطة الاقتصادية إلى مجالات مختلفة. وقد يتضمن ذلك إصلاح أوإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة.

تحول هيكلي: هو نقله جوهرية في طريقة التنظيم الاقتصادي لبلد ما، مثل إعادة توزيع العمالة، ورأس المال العيني والبشري بين الزراعة، والصناعة التحويلية، والصناعات الخدمية. ويتضمن ذلك إضافة أنشطة، وإزاحة أنشطة أخرى، لم تعد قابلة للاستمرار أو مربحة اقتصادياً.

شكر وتقدير

لقد أسهم الخبراء والأكاديميون في إطلاع اللجنة على أحدث التطورات في مجالات متنوعة، منها قضايا لم يستقر البحث الأكاديمي الجاد بعد على رأي فيها، وتتضمن طائفة متنوعة من الآراء. وقد أسهموا بتقديم أوراق بحثية ، وعروض تقديمية، وأفكار طرحوها للنقاش داخل ورش العمل أو خارجها على مدى العامين الماضيين. وقد كانت إسهاماتهم ذات أهمية بالغة بالنسبة لعملنا. ورغم أن أي تعبير عن الشكر والتقدير سوف يعجز عن الإشادة بأهمية دورهم، إلا إنني أود أن أشكر كلا منهم، كما أود أيضاً أن أعرب عن بالغ تقديري أنا وزملائي أعضاء اللجنة لإسهاماتهم، وسعادتنا بتفاعلاتنا معاً. كما أود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعد في إخراج ورش العمل إلى حيز التنفيذ، وإلى كل من ساهموا، بمختلف صفاتهم، في نجاح هذا المشروع.

مايكل سبنس
يونيو ٢٠٠٨

الأمانة

Darlington, Muriel
Hesse, Heiko
Manevskaya, Diana
Nowak, Dorota
Singh, Pavneet
Ticha, Ivana
Yenko, Marie
Zagha, Roberto

فريق الاتصال

Brahmam, Maya, World Bank البنك الدولي
Cullen, Tim, Consultant مستشار
Fisher, Paul, Consultant مستشار
Viveros, Alejandra, World Bank البنك الدولي

المحرر

Cox, Simon, The Economist مجلة الايكونوميست

الملحق الإحصائي

Jiang, Teng, World Bank البنك الدولي

المطبوعات

Bergeron, Denise, World Bank البنك الدولي
Chen, Shaohua, World Bank البنك الدولي
Gnanasundram, Pushpa, البنك الدولي
Gö̈kdemir, Aziz, World Bank البنك الدولي
Lammers, Nancy, World Bank البنك الدولي
Lanjouw, Peter, World Bank البنك الدولي
McGroarty, Stephen, World Bank البنك الدولي
Pombo, Santiago, World Bank البنك الدولي
Sangraula, Prem, World Bank البنك الدولي

الموقع الاليكتروني على الشبكة العنكبوتية والمدونة

Afif, Zeina, World Bank البنك الدولي
Alexis, Cindy, World Bank البنك الدولي
Del Rosario, Jorge F., World Bank البنك الدولي
Kuehl, Liz, FreeRange Studios, استوديوهات فرى رينج
M'chich, Karim, World Bank البنك الدولي
Mishra, Swati Priyadarshini, World Bank البنك الدولي
Ozimek, Ryan, PICNet شركة بى آي سى نت
Wielezynski, Pierre Guillaume, World Bank البنك الدولي

مشاركون في ورشة العمل ومؤلفو أوراق بحثية

Abdel-Rahman, Hesham, University of New Orleans, جامعة نيو أورلينز
Ahluwalia, Isher, Board of Governors of the Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER)
مجلس محافظي المركز الهندي للبحوث لشئون العلاقات الاقتصادية الدولية
Alam, Asad, World Bank البنك الدولي
Albrecht, James, Georgetown University جامعة جورج تاون
Alleyne, George, Pan American Health Organization منظمة الصحة لعموم أمريكا
Alm, Georgia State University, جامعة ولاية جورجيا
Altenburg, Tilman, German Development Institute المعهد الألماني للتنمية
Angel, Solly, New York University جامعة نيويورك
Aninat, Cristobal, Ministry of External Affairs, Chile وزارة الشئون الخارجية- شيلي
Anos Casero, Paloma, World Bank البنك الدولي
Aoki, Masahiko, Stanford University جامعة ستانفورد
Asabere, Paul, Temple University جامعة تيمبل
Atlas, Scott, Stanford University جامعة ستانفورد
Backeus, Karl, Ministry of Foreign Affairs of Sweden وزارة الشئون الخارجية- السويد

Bain, Laurel, Eastern Caribbean Central Bank, St. Kitts and Nevis
البنك المركزي لشرق الكاريبي، سانتا كيتس ونيفيس
Banerji, Arup, World Bank البنك الدولي
Barr, Nicholas, London School of Economics معهد لندن للاقتصاد
Behrman, Jere, University of Pennsylvania جامعة بنسلفانيا
Benabou, Roland, Princeton University جامعة برينستون
Bertaud, Alain, Consultant مستشار
Bhattacharya, Amar, G-24 Secretariat أمانة مجموعة الـ ٢٤
Bhorat, Haroon, University of Cape Town (South Africa) جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا
Birdsall, Nancy, Center for Global Development مركز التنمية العالمية
Bleakley, Hoyt, University of Chicago جامعة شيكاغو
Bloom, David, Harvard University جامعة هارفارد
Bloom, Nick, Stanford University جامعة ستانفورد
Blyde, Juan, Inter-American Development Bank بنك التنمية للأمريكتين
Bosworth, Barry, The Brookings Institution مؤسسة بروكينجز
Bourguignon, François, Paris School of Economics معهد باريس للاقتصاد
Bowles, Samuel, Santa Fe Institute and University of Siena معهد سانتا في وجامعة سينيا
Braga, Carlos, World Bank البنك الدولي
Brueckner, Jan, University of California at Irvine جامعة في إرفين كاليفورنيا
Bruggenkamp, Ammarens, Embassy of the Netherlands in the United States سفارة هولندا في الولايات المتحدة
Calderon, Cesar, World Bank البنك الدولي
Cardoso, Fernando Henrique, former President of Brazil رئيس البرازيل الأسبق
Caselli, Francesco, London School of Economics معهد لندن للاقتصاد
Chawla, Mukesh, World Bank البنك الدولي
Chiquier, Loic, World Bank البنك الدولي
Cho, Man, The Korea Development Institute (KDI) School المعهد الكوري للتنمية
Cichello, Paul, World Bank البنك الدولي
Cooper, Richard, Harvard University جامعة هارفارد
Cottarelli, Carlo, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Cunha, Flavio, University of Pennsylvania جامعة بنسلفانيا
Dadush, Uri, World Bank البنك الدولي
De Mello, Luiz, OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Deichmann, Uwe, World Bank البنك الدولي
Dhar, Sanjay, World Bank البنك الدولي
Dobronogov, Anton, World Bank البنك الدولي
Eldhagen, Erik, World Bank البنك الدولي

Ellis, Randall, Boston University جامعة بوسطن
Engel, Eduardo, Yale University جامعة ييل
Fares, Jean, World Bank البنك الدولي
Fatás, Antonio, Professor, INSEAD المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال
Fernandes-Arias, Eduardo, Inter-American Development Bank بنك التنمية للأمريكتين
Ferreira, Francisco, World Bank البنك الدولي
Fields, Gary, Cornell University جامعة كورنيل
Filmer, Deon, World Bank البنك الدولي
Fischer, Ronald, University of Chile جامعة تشيلي
Fisman, Raymond, Columbia University جامعة كولومبيا
Fleischmann, Alan, ImagiNations شركة اماجينيشنز
Fortson, Jane, University of Chicago جامعة شيكاغو
Fox, Louise, World Bank البنك الدولي
Freeman, Richard, National Bureau of Economic Research المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية
Freire, Maria Emilia, World Bank البنك الدولي
Fuhr, Harald, University of Potsdam جامعة بوتسدام
Geelen, M.W.M.S., Ministry of Foreign Affairs, The Netherlands وزارة الشئون الخارجية- هولندا
Gelb, Alan, World Bank البنك الدولي
Gertler, Paul, University of California, Berkeley جامعة كاليفورنيا- باركلي
Giavazzi, Francesco, Bocconi University (Italy) and Massachusetts Institute of Technology جامعة بوكوني للتكنولوجيا (إيطاليا) ومعهد ماساشوسيتس
Giles, John, World Bank البنك الدولي
Gordon, Roger, University of California, San Diego جامعة كاليفورنيا – سان ديجو
Gottret, Pablo, World Bank البنك الدولي
Green, Richard, George Washington University جامعة جورج واشنطن
Grigonyte, Dalia, The European Commission المفوضية الأوربية
Gutierrez, Catalina, World Bank البنك الدولي
Gwinner, William, World Bank البنك الدولي
Haacker, Markus, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Hagan, Harry, Department for International Development (DFID), United Kingdom إدارة التنمية الدولية – المملكة المتحدة
Haltiwanger, John, University of Maryland جامعة ماريلاند
Hammer, Jeffrey, Princeton University جامعة برنستون
Hannah, Lawrence, World Bank البنك الدولي
Hanson, Gordon, University of California, San Diego جامعة كاليفورنيا – سان ديجو
Hanushek, Eric, The Hoover Institution, Stanford University مؤسسة هوفر، جامعة ستانفورد

Harrison, Ann, University of California-Berkeley جامعة كاليفورنيا- باركلي
Hartler, Christina, SIDA (سيدا) الوكالة السويدية للتنمية الدولية
Healey, Paul, Department for International Development (DFID), United Kingdom إدارة التنمية الدولية – المملكة المتحدة
Hegedüs, József, Metropolitan Research Institute, Budapest (Hungary) معهد العاصمة للبحوث- بوادبست- المجر
Henderson, Vernon, Brown University جامعة براون
Holzmann, Robert, World Bank البنك الدولي
Hwang, Min, George Washington University جامعة جورج واشنطن
Ikhsan, Mohamad, Coordinating Ministry for Economic Affairs of Indonesia وزارة تنسيق الشئون الاقتصادية – إندونيسيا
Jack, William, Georgetown University جامعة جورج تاون
Jaramillo, Carlos Felipe, World Bank البنك الدولي
Johnson, Simon, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Jones, Ben, Northwestern University جامعة نورث ويسترن
Joshi, Manosh, Embassy of India, Washington, DC سفارة الهند في واشنطن العاصمة
Jousten, Alain, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
King, Elizabeth, World Bank البنك الدولي
Kingsmill, William, Department for International Development (DFID),
United Kingdom إدارة التنمية الدولية – المملكة المتحدة
Klasen, Stephan, University of Goettingen جامعة جوتينجين
Kumar, Manmohan Singh, Visiting Professor, Georgetown University أستاذ زائر لدى جامعة جورج تاون
Kumar, Rajiv, Indian Council of International Economic Relations المجلس الهندي للعلاقات الاقتصادية الدولية
Laszek, Jacek, Central Bank of Poland البنك المركزي البولندي
Leamer, Edward, University of California-Los Angeles جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس
Lederman, Daniel, World Bank البنك الدولي
Lee, Chung Min, National University of Singapore جامعة سنغافورة الوطنية
Levy, Santiago, Inter-American Development Bank بنك التنمية للأمريكتين
Lewis, Maureen, World Bank البنك الدولي
Linn, Johannes, The Brookings Institution مؤسسة بروكينجز
Logan, John, Brown University جامعة براون
Lombardi, Domenico, The Oxford Institute for Economic Policy and The Brookings Institution معهد أوكسفورد للسياسة الاقتصادية ومؤسسة بروكينجز
Lucas, Robert, University of Chicago جامعة شيكاغو
Lundstrom, Susanna, World Bank البنك الدولي
MacCallum, Lisa, The Nike Foundation مؤسسة نايك

Mahajan, Sandeep, World Bank البنك الدولي
Mahbub Al-Matin, Kazi, World Bank البنك الدولي
Mahovsky, Madeleine, The European Commission المفوضية الأوروبية
Malpezzi, Steve, University of Wisconsin-Madison جامعة ويسكونسين – ماديسون
May, Ernesto, World Bank البنك الدولي
Meadows, Graham, European Research Institute, University of Sussex معهد البحوث الأوروبية – جامعة ساسيكس
Mendelsohn, Robert, Yale University جامعة ييل
Merchant, Ann, World Bank البنك الدولي
Mohanty, P. K., Ministry of Urban Development and Poverty Alleviation,
Government of India وزارة التنمية الريفية والتخفيف من الفقر، حكومة الهند
Moreno-Dodson, Blanca, World Bank البنك الدولي
Morrison, Andrew, World Bank البنك الدولي
Mowery, David, University of California-Berkeley جامعة كاليفورنيا- باركلي
Mulas, Alberto, SHF, Mexico City جمعية الرهن العقاري الاتحادية – مكسيكو سيتي
Mustafaoglu, Zafer, World Bank البنك الدولي
Nabli, Mustapha, World Bank البنك الدولي
Naim, Moises, Foreign Policy Magazine مجلة السياسة الخارجية
Nankani, Gobind, Global Development Network شبكة التنمية العالمية
Nehru, Vikram, World Bank البنك الدولي
Nero, Jennifer, Eastern Caribbean Central Bank (St. Kitts and Nevis) البنك المركزي لشرق الكاريبي (سانت كيتس ونيفيس)
Nichols, Garth, Eastern Caribbean Central Bank (St. Kitts and Nevis) البنك المركزي لشرق الكاريبي (سانت كيتس ونيفيس)
Nordhaus, William, Yale University جامعة ييل
Obstfeld, Maurice, University of California Berkeley جامعة كاليفورنيا باركلي
Olsen, Edgar, University of Virginia جامعة فيرجينا
Opper, Barbara, U.S. Treasury Office of Technical Assistance مكتب الخزانة الأمريكية للمساعدات الفنية
Ozden, Caglar, World Bank البنك الدولي
Ozer, Ceren, World Bank البنك الدولي
Pack, Howard, University of Pennsylvania جامعة بنسلفانيا
Palmade, Vincent, International Finance Corporation مؤسسة التمويل الدولية
Patrinos, Harry, World Bank البنك الدولي
Perotti, Roberto, University of Bocconi (Italy) جامعة بوكوني (إيطاليا)
Perry, Guillermo, World Bank البنك الدولي
Peterson, George, The Urban Institute المعهد الحضري
Pinto, Brian, World Bank البنك الدولي

Pritchett, Lant, Center for Global Development مركز التنمية العالمية
Rajan, Raghuram, University of Chicago جامعة شيكاغو
Ramachandran, S., World Bank البنك الدولي
Ramos, Maria, Transnet, Ltd. (South Africa) شركة ترانسنت لمتد، جنوب أفريقيا
Renaud, Bertaud, World Bank البنك الدولي
Rivlin, Alice, The Brookings Institution مؤسسة بروكينجز
Rodriguez-Clare, Andres, Penn State University جامعة ولاية بنسلفانيا
Rodrik, Dani, Harvard University جامعة هارفارد
Rosenzweig, Mark, Yale University جامعة ييل
Rossi-Hansberg, Esteban, Princeton University جامعة برنستون
Sanchez Puerta, Maria Laura, World Bank البنك الدولي
Sasin, Marcin, World Bank البنك الدولي
Schady, Norbert, World Bank البنك الدولي
Segal, Susan, Americas Society and Council of the Americas جمعية الأمريكتين ومجلس الأمريكتين
Sheppard, Stephen, Williams College كلية ويليامز
Shiller, Robert, Yale University جامعة ييل
Simler, Kenneth, World Bank البنك الدولي
Singh, Smita, Flora and William Hewlett Foundation مؤسسة فلورا وويليام هيوليت
Sjoblom, Mirja, World Bank البنك الدولي
Sridhar, Shri S., National Housing Bank, Government of India بنك الإسكان الوطني، حكومة الهند
Srinivasan, T. N., Yale University جامعة ييل
Stehn, Sven Jari, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Stephens, Mark, The University of York (United Kingdom) جامعة يورك (المملكة المتحدة)
Suarez, Reuben, Pan-American Health Organization منظمة الصحة لعموم الأمريكتين
Svejnar, Jan, University of Michigan جامعة متشيجان
Tanzi, Vito, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Ter-Minassian, Teresa, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Thalwitz, Margret, World Bank البنك الدولي
Toruan, Henry, Coordinating Ministry for Economic Affairs of Indonesia وزارة تنسيق الشئون الاقتصادية في إندونيسيا
Tybout, James, Pennsylvania State University جامعة ولاية بنسلفانيا
Udry, Christopher, Yale University جامعة ييل
Van den Noord, Paul, The European Commission المفوضية الأوروبية
Van Gelder, Linda, World Bank البنك الدولي
Van Order, Robert, University of Michigan جامعة متشيجان
Vashakmadze, Ekaterine, World Bank البنك الدولي
Villani, Kevin, San Diego State University جامعة ولاية سان ديجو
Viveros, Alejandra, World Bank البنك الدولي

Vodopivec, Milan, World Bank البنك الدولي
Vyborny, Kate, Center for Global Development مركز التنمية الدولية
Wacziarg, Romain, Stanford University جامعة ستانفورد
Wallace, William, World Bank البنك الدولي
Warner, Andrew, Millennium Challenge Corporation مؤسسة تحدى الألفية
Watkins, Alfred, World Bank البنك الدولي
Weil, David, Brown University جامعة براون
Whitehead, Christine, London School of Economics معهد لندن للاقتصاد
Wong, Grace, University of Pennsylvania جامعة بنسلفانيا
Woodruff, Chris, University of California, San Diego جامعة كاليفورنيا، سان ديجو
Wu, Weiping, Virginia Commonwealth University جامعة كومنولث فيرجينيا
Wyplosz, Charles, Graduate School of International and Development
Studies, Geneva (Switzerland) كلية الدراسات العليا في الدراسات الدولية والإنمائية جنيف (سويسرا)
Yezer, Anthony, George Washington University جامعة جورج واشنطون
Yusuf, Shahid, World Bank البنك الدولي

مؤلفو أوراق بحثية ودراسات حالات

Acemoglu, Daron, Massachusetts Institute of Technology معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا
Aghion, Philippe, Harvard University جامعة هارفارد
Ahmed, Sadiq, World Bank البنك الدولي
Arnott, Richard, University of California-Riverside جامعة كاليفورنيا، ريفرسايد
Attanasio, Orazio, University College London كلية يونيفرستى كوليدج – لندن
Banerjee, Abhijit, Massachusetts Institute of Technology معهد ماساشوسيتس للتقنية
Bernardo, Romeo, Lazaro, Bernardo Tiu, and Associates, Inc.
شركة بيرناردو، وروميو، ولازارو، وبرناردو تيو وشركائهم
Bhattasali, Deepak, World Bank البنك الدولي
Bloom, David, Harvard University جامعة هارفارد
Brady, David, Stanford University جامعة ستانفورد
Brenton, Paul, World Bank البنك الدولي
Canning, David, Harvard University جامعة هارفارد
Cárdenas, Mauricio, Fedesarollo (Colombia) فيديساروللو- كولومبيا
Cardoso, Fernando-Henrique, former President of Brazil رئيس جمهورية البرازيل الأسبق

Cline, William, Peterson Institute for International Economics and the
Center for Global Development معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ومركز التنمية العالمية
Collier, Paul, University of Oxford جامعة أوكسفورد
Das, Jishnu, World Bank البنك الدولي
Demirguc-Kunt, Asli, World Bank البنك الدولي
Dickens, William, University of Maryland جامعة ماريلاند
Duranton, Gilles, University of Toronto جامعة تورونتو
Durlauf, Steven, University of Wisconsin-Madison جامعة ماديسون ويسكونسين
Eichengreen, Barry, University of California, Berkeley جامعة كاليفورنيا- باركلي
El Beblawi, Hazem, Arab Monetary Fund صندوق النقد العربي
El-Erian, Mohamed, PIMCO شركة المحيط الهادي لإدارة الاستثمار
Eng, Alvin, Monetary Authority of Singapore سلطة النقد السنغافورية
Estache, Antonio, Université Libre de Bruxelles (Belgium) جامعة بروكسل الحرة- بلجيكا
Fatas, Antonio, INSEAD المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال
Fay, Marianne, World Bank البنك الدولي
Ffrench-Davis, Ricardo, Economic Commission for Latin America and the
Caribbean (ECLAC) and University of Chile اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وجامعة شيلي
Frankel, Jeffrey, Harvard University جامعة هارفارد
Gomez-Ibanez, Jose, Harvard University جامعة هارفارد
Graeff, Eduardo, São Paulo State Government Representation Office in Brasilia مكتب تمثيل حكومة ولاية ساوباولو في برازيليا
Hakimian, Hassan, Cass Business School (United Kingdom) معهد كاس لإدارة الأعمال (المملكة المتحدة)
Hesse, Heiko, International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
Hoekman, Bernard, World Bank البنك الدولي
Hofman, Bert, World Bank البنك الدولي
Iyoha, Milton, Igbinedion University (Nigeria) جامعة ايجبيندون (نيجيريا)
Izvorski, Ivailo, World Bank البنك الدولي
Jack, William, Georgetown University جامعة جورج تاون
Jaffee, Dwight, University of California-Berkeley جامعة - باركلي كاليفورنيا
Jakubiak, Malgorzata, Center for Social and Economic Research (CASE),
(Poland) مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (بولندا)
Kanbur, Ravi, Cornell University جامعة كورنيل
Kigabo, Thomas, National Bank of Rwanda and National University

البنك الوطني الرواندي وجامعة رواندا الوطنية of Rwanda
Kim, Sukkoo, Washington University in St. Louis جامعة واشنطن في سانت لويس
Kolesar, Peter, Center for Social and Economic Research (CASE), (Poland) مركز البحوث الاجتماعية الاقتصادية (بولندا)
Kremer, Michael, Harvard University جامعة هارفارد
Kurekova, Lucia, Central European University (Hungary) جامعة وسط أوروبا (المجر)
Lehoucq, Fabrice E., University of North Carolina-Greensboro جامعة كارولينا الشمالية- جرنيزبورو
Levine, Ross, Brown University جامعة براون
Light, Miles, University of Colorado جامعة كولورادو
Loewald, Christopher, Ministry of Finance (South Africa) وزارة المالية- جنوب أفريقيا
Lumiste, Rünno, Tallinn University of Technology (Estonia) جامعة تالين للتكنولوجيا- استونيا
Mahajan, Sandeep, World Bank البنك الدولي
Mahmud, Wahiduddin, University of Dhaka (Bangladesh) جامعة دكا، بنجلاديش
Maipose, Gervase, University of Botswana جامعة بوتسوانا
Mattoo, Aaditya, World Bank البنك الدولي
Meghir, Costas, University College London كلية يونيفرستي كوليدج- لندن
Mkapa, Benjamin William, former President of Tanzania
رئيس جمهورية تنزانيا الأسبق
Montiel, Peter, Williams College كلية ويليامز
Ndiaye, Mansour, Proximis International, Dakar شركة بروكسيميس انترنشنال، دكار
Newfarmer, Richard, World Bank البنك الدولي
Page, John, St. Anthony's College, Oxford and World Bank
كلية أنطونى في أوكسفورد والبنك الدولي
Pefferly, Robert, Estonian Business School (Estonia). المعهد الاستونى لإدارة الأعمال (استونيا)
Purju, Alari, Tallinn University of Technology (Estonia) جامعة تالين للتقنية، استونيا
Quigley, John, University of California-Berkeley جامعة كاليفورنيا- باركلي
Rama, Martin, World Bank البنك الدولي
Robinson, Edward, Monetary Authority of Singapore سلطة النقد السنغافورية
Robinson, James, Harvard University جامعة هارفارد
Rodrik, Dani, Harvard University جامعة هارفارد
Rozo, Sandra, Fedesarollo (Colombia) فيدساروللو- كولومبيا
Schmidt-Hebbel, Klaus, Central Bank of Chile البنك المركزي التشيلي
Stavrakeva, Vania, The Brookings Institution مؤسسة بروكينجز

Tan, Yin Ying, Monetary Authority of Singapore سلطة النقد السنغافورية

Tang, Christine, Lazaro, Bernardo Tiu, and Associates, Inc. تانج، وكريستين، ولازارو، وبيرناردو تيو وشركاؤهم

Taymaz, Erol, Middle East Technical University (Turkey) جامعة الشرق الأوسط الفنية، تركيا

Varshney, Ashutosh, University of Michigan جامعة ميتشجان

Venables, Anthony, Department for International Development (DFID) and University of Oxford (United Kingdom) إدارة التنمية الدولية وجامعة أوكسفورد- المملكة المتحدة

Vishwanath, Tara, World Bank البنك الدولي

Walkenhorst, Peter, World Bank البنك الدولي

Werneck, Rogério, Catholic University of Rio de Janeiro (PUC-Rio) جامعة ريودى جانيرو الكاثوليكية

Wheeler, David, Center for Global Development مركز التنمية العالمية

Williamson, John, Peterson Institute for International Economics معهد بيترسون للاقتصاد الدولي

Wu, Tingliang, Development Research Center of the State Council
(China) مركز تنمية البحوث لمجلس الدولة، الصين

Wyplosz, Charles, The Graduate Institute, Geneva (Switzerland) معهد الدراسات العليا- جنيف سويسرا

Yilmaz, Kamil, Koç University, Turkey جامعة كوش، تركيا

Yusof, Zainal, National Implementation Task Force (Malaysia) قوة العمل التنفيذية الوطنية، ماليزيا

منظمو ورش العمل

Annez, Patricia, World Bank البنك الدولي

Buckley, Robert, The Rockefeller Foundation مؤسسة روكيفيلر

Carneiro, Pedro, University College London كلية يونيفيرستى كوليدج- لندن

Kharas, Homi, Wolfensohn Center for Development, The Brookings
Institution مركز وولفنسون للتنمية، مؤسسة بروكينجز

Lewis, Maureen, World Bank البنك الدولي

Maloney, William, World Bank البنك الدولي

Nowak, Dorota, World Bank البنك الدولي

Paci, Pierella, World Bank البنك الدولي

Peregoy, Joseph, B&B Reporters مؤسسة بي آند بي ريبورترز

Salzman, Randy, B&B Reporters مؤسسة بي آند بي ريبورترز

Serven, Luis, World Bank البنك الدولي

Wheeler, Haynie, Center for the Study of Globalization, Yale University مركز دراسة العولمة- جامعة ييل

مجموعة العمل

Carneiro, Pedro, University College London كلية يونيفيرستى كوليدج- لندن

Kharas, Homi, Wolfensohn Center for Development, The Brookings Institution مركز وولفنسون للتنمية، مؤسسة بروكينجز

Leipziger, Danny, World Bank البنك الدولي

Lim, Edwin, China Economic Research and Advisory Programme برنامج الصين للبحوث الاقتصادية والاستشارية

Romer, Paul, Stanford University and Hoover Institution جامعة ستانفورد ومؤسسة هوفر

Solow, Robert, Nobel Laureate in Economics and Professor Emeritus, Massachussetts Institute of Technology الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والأستاذ غير المتفرغ في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا

Zagha, Roberto, Growth Commission Secretariat and World Bank أمانة لجنة النمو والبنك الدولي

- لماذا لم يحقق النمو المرتفع والمطرد سوى ١٣ اقتصاداً نامياً منذ الحرب العالمية الثانية؟
- لماذا يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورياً لتحقيق نمو مرتفع؟
- لماذا تعجز بعض استراتيجيات النمو في بعض البلدان عن كسب ثقة الجماهير؟
- لماذا تعتبر العدالة وتكافؤ الفرص عناصر مهمة في استراتيجيات النمو الناجحة؟
- لماذا تخفق بلدان كثيرة تحظى بثروة من الموارد الطبيعية في تحقيق نمو مرتفع؟
- لماذا لم يستطع أي بلد أبداً الاستمرار في تحقيق نمو سريع بدون معدلات مرتفعة من الاستثمار العام؟
- لماذا لا يكون تخفيض سعر الصرف دائماً مفيداً؟ ومتى يكون ذلك؟
- لماذا تعتبر تغذية الأطفال مهمة للغاية بالنسبة للنمو الاقتصادي؟
- لماذا تفقد بعض الاقتصادات زخمها بينما تواصل الأخرى نموها؟
- لماذا لم يواصل أي بلد النمو على المدى الطويل دون تحقيق نمو حضري؟
- لماذا ينبغي وضع نهاية لدعم الطاقة؟
- لماذا يشكل الاحتباس الحراري العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والمعادن تحديات للنمو المحتمل مستقبلاً في البلدان النامية؟
- لماذا يكون لتقدم سكان العالم في العمر أثر على النمو والتشغيل في البلدان النامية؟

إن تقرير النمو لا يملك جميع الإجابات، لكنه يحدد فعلاً بعضاً من الرؤى المتبصرة والسياسات الرئيسية المؤثرة لمساعدة البلدان في تحقيق نمو مرتفع، ومطرد شامل.

ولما كان تقرير النمو هو حصيلة عمل عامين من جانب ١٩ من القيادات ذات الخبرة، واثنين من الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل، فإن التقرير يقدم أشمل تحليل حتى تاريخه للعناصر التي لو استخدمت حسب الوصفة المناسبة لكل قطر، فإنه قد يساعد في تحقيق النمو، وفي انتشال السكان من غائلة الفقر.

Australian Government
AusAID
DFID Department for International Development
Dutch Ministry of Foreign Affairs
THE WILLIAM AND FLORA HEWLETT FOUNDATION
Sida
THE WORLD BANK

www.growthcommission.org
contactinfo@growthcommission.org

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
توزيع الأهرام
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

أعضاء لجنة النمو والتنمية

مونتيك سينج أهلووالليا
إدمار باشا
دكتور بويديونو
اللورد جون براون
كمال درويش
أليخاندرو فوكسلي
جوه تشوك تونج
هان دوك - سو
دانوتا هوبنر
كارين جامتين
بدرو - بابلو كوزنسكي
داني ليبزيجر
تريفور مانويل
محمود محيي الدين
نجوزي إن أوكونجو-إيويلا
روبرت روبين
روبرت سولو
مايكل سبنس
السير ك. دوايت فينر
إرنستو زيديلو
زو جياوشوان

يتمثل اختصاص لجنة النمو والتنمية في التوصل إلى أفضل فهم ممكن بشأن السياسات والاستراتيجيات التي تكمن وراء النمو الاقتصادي السريع وتخفيض حدة الفقر.

وجمهور اللجنة المستهدف هم قادة البلدان النامية وتحظى اللجنة بدعم من حكومات استراليا، والسويد، وهولندا، والمملكة المتحدة، ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت، ومجموعة البنك الدولي.

0103000000019020